

المملكة العربية السعودية
(29 شوال 1444 هـ - 19 مايو / أيار 2023 م)

الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ق/32(05/23)/20-ل(10509)

مرفقات مشاريع القرارات

المرفوعة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري
التحضيرى لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
الدورة العادية (32)

المحتويات

3	الاستراتيجية العربية للسياحة	مرفق:
74	الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات (الأجندة الرقمية العربية: 2023-2033)	مرفق:
196	العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة (2023 - 2032)	مرفق:



الامتحان اتيجيه العربيه للسياسه

مقدمة:

يأتي إعداد هذه الاستراتيجية العربية للسياحة تفعيلاً لنتائج اجتماعات الدورة (الحادية والعشرين) للمجلس الوزاري العربي للسياحة والتي عقدت بمدينة الإسكندرية بتاريخ 10 ديسمبر لعام 2018 بمقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وإلى ترحيب وموافقة أصحاب السمو والتمتع بالوزارة وممثلي الدول العربية المشاركين في هذه الدورة بإقرار صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز - رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالمملكة العربية السعودية آنذاك ورئيس المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للسياحة - ترأس الاستاذة الدكتور/ رانيا المشاط - وزيرة السياحة بجمهورية مصر العربية- (اللجنة العربية لمراجعة وتطوير وتحديث الاستراتيجية العربية للسياحة السابق إعدادها في عام 2014) لمواكبة التطور السريع الذي يشهده قطاع السياحة.



السياحة العالمية في أرقام



الأهمية الاقتصادية للسياحة

1.4 تريليون دولار من الصادرات



10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي

1/10 من فرص العمل



التعمية



النمو الاقتصادي



7% من صادرات العالم



خلق فرص عمل



30% من الصادرات الخدمية

الحفاظ على البيئة



الأمن والسلام



حفظ التراث الثقافي



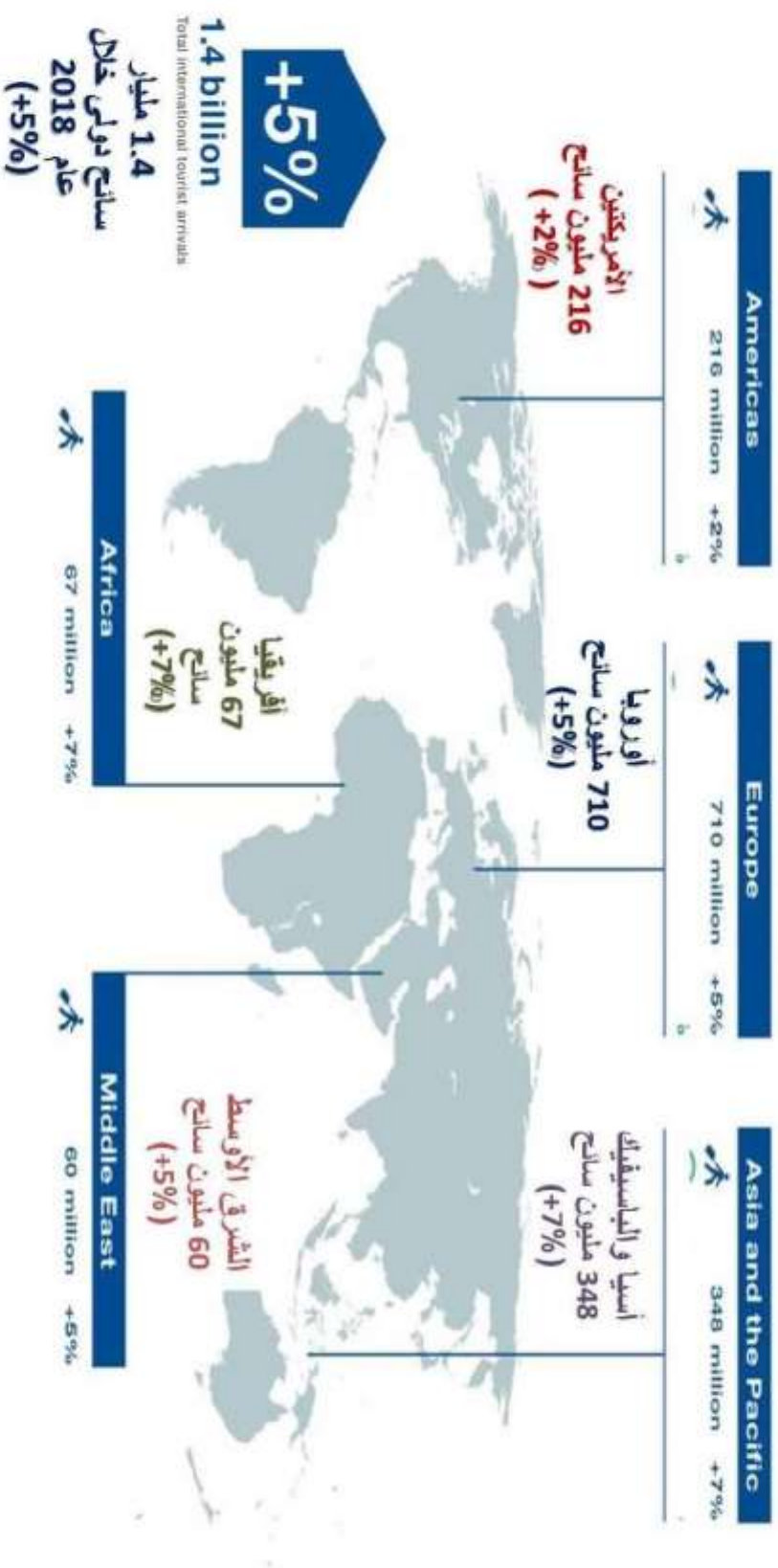
مساهمة إيجابية في أغلب القطاعات

مساهمة السياحة: 2

2028* " بيان متوقع "	2019* " بيان متوقع "	2018	النتائج المحلي الإجمالي العالمي: المساهمة المباشرة (تريليون دولار - أسعار 2017)
3,9	2,8	2,7	المساهمة الكلية (تريليون دولار - أسعار 2017)
12,5	9,1	8,6	
التشغيل على مستوى الاقتصاد العالمي			
150	121	118	المساهمة المباشرة في فرص العمل (بالمليون)
414	323	313	المساهمة الكلية في فرص العمل (بالمليون)
استثمار رأس المال العالمي			
1408	940	925	المساهمة في الاستثمار (مليار دولار - أسعار 2017)

المصدر: المجلس الدولي للسياحة والسفر 2017

توزيع الحركة السياحية العالمية في عام 2018: 3



3 المصدر: منظمة السياحة العالمية - تقرير أرقام السياحة العالمية - يوليو-2019

أعداد المساحين الدوليين الوافدين: (٢)

■ ارتفعت أعداد السياحة الوافدة بنسبة زيادة تقترب من 100% بين الأعوام 2000 و 2016

■ حيث بلغ المتوسط 792 مليون مساح سنوياً خلال الأعوام 2000-2009 وارتفع المتوسط لنحو 1102 مليون مساح سنوياً خلال 2010-2016.

■ بحسب تقديرات منظمة السياحة العالمية، فإن 2018 تُعزّز الأرقام الإيجابية التي تحققت في عام 2017 والتي زادت خلالها معدلات الحركة بنسبة (7%) وتعد معدلات الحركة السياحية العالمية في عام 2018 ثلثي أعلى معدلات تحققت منذ عام 2010.

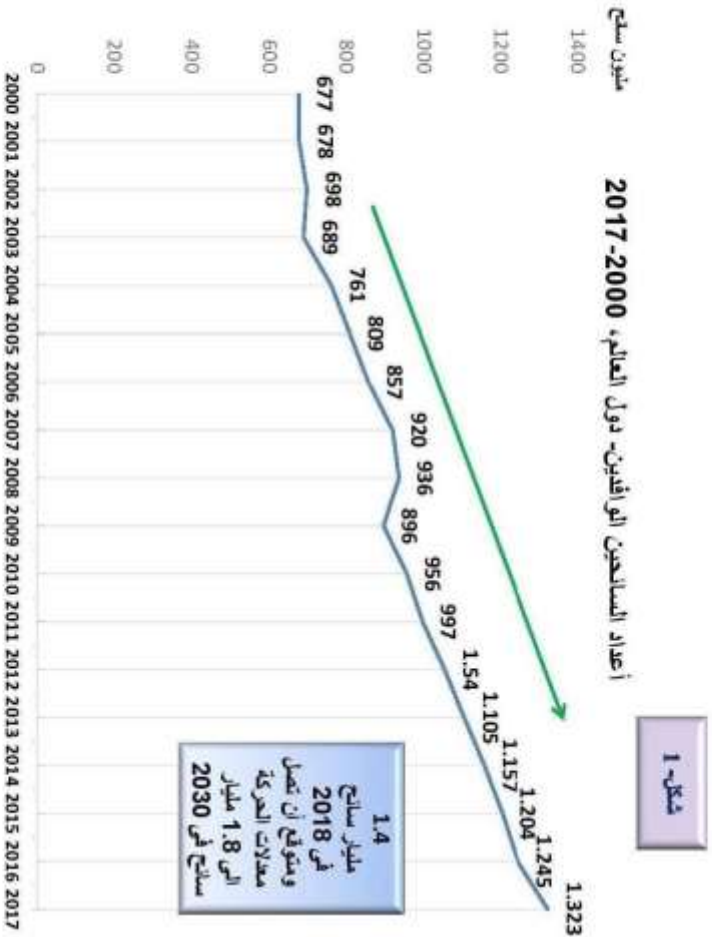
■ في عام 2018 : زادت حركة السياحة الدولية الوافدة بنسبة 5% إتحصل إلى 1,4 مليار مساح. وبحسب تقسيم المناطق المعتمد في منظمة السياحة العالمية، حدث نمواً ملحوظاً في 2018 في أفريقيا بنسبة (7+)، آسيا والمحيط الهادئ (7+) وأوروبا (5+)، الشرق الأوسط (5+)، الأمريكتين (2+).

■ خلال الفترة من يناير- يونيو 2019: زادت حركة السياحة الدولية الوافدة بنسبة 4% مقارنة بذات الفترة من عام 2018. وبحسب تقسيم المناطق المعتمد في منظمة السياحة العالمية، حدث نمواً ملحوظاً خلال تلك الفترة في الشرق الأوسط بنسبة (8+)، آسيا والمحيط الهادئ (6+)، أوروبا (4+)، أفريقيا بنسبة (3+)، الأمريكتين (2+). وشمل أفريقيا بنسبة (9+).

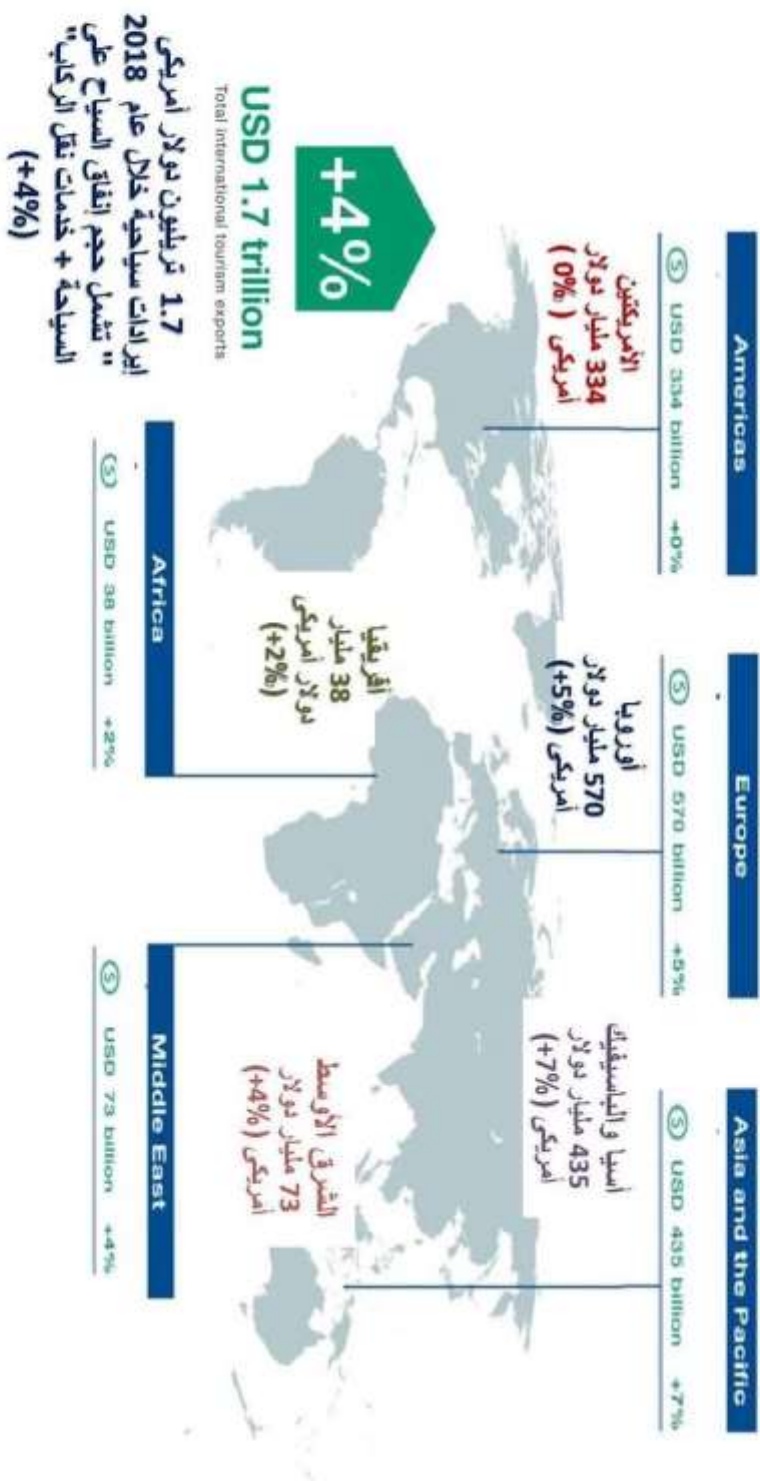
4 المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2018

بلد ومركز منظمة السياحة العالمية للسياحة في العالم، سبتمبر 2019

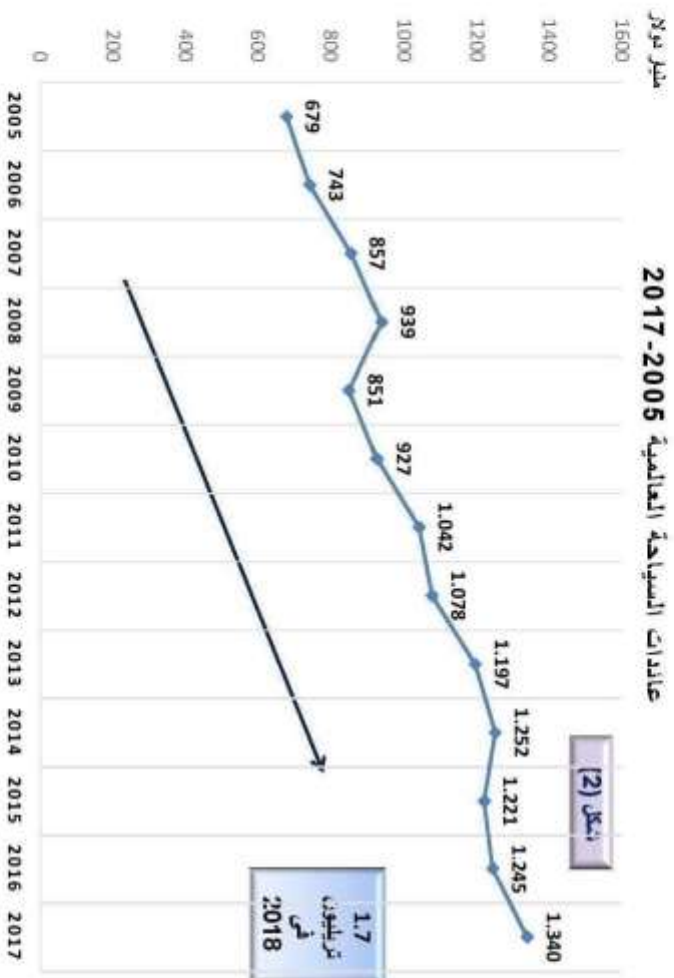
منظمة السياحة العالمية – تقرير أرقام السياحة العالمية- يوليو 2019



5 الإيرادات السياحية العالمية في عام 2018



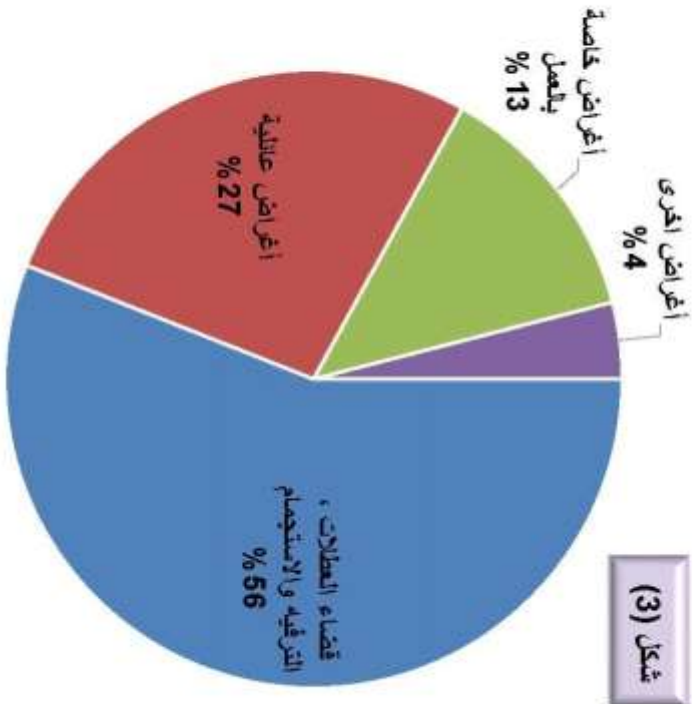
المصدر: منظمة السياحة العالمية - تقرير أرقام السياحة العالمية- يوليو- 2019



الإيرادات السياحية العالمية: 6

- ارتفعت عائدات السياحة العالمية بنسبة زيادة تتعدى 80% بين الأعوام 2005 و2016.
- حيث بلغ المتوسط 814 مليار دولار سنوياً خلال الأعوام (2005 - 2009) وارتفع المتوسط لنحو 1137 مليار سنوياً خلال 2010-2016.
- حققت عائدات السياحة العالمية زيادة بنسبة 5% في عام 2017 لتصل إلى حوالي 1.340 مليار دولار.
- في عام 2018 ارتفع حجم الإيرادات السياحية العالمية بنسبة 4% إلى 1.7 تريليون دولار أمريكي لتشكل 29% من إجمالي إيرادات قطاع الخدمات العالمي، و 7% من إجمالي صادرات السلع والخدمات دولياً. وتأتي إجمالي الإيرادات السياحية من حجم إنفاق السياح على السياحة بواقع 1.5 تريليون دولار، و 256 مليار دولار من خدمات نقل الركاب.

7 السياحة العالمية حسب الغرض من الزيارة (عدد السائحين)



شارك في السياحة بغرض قضاء العطلات والترفيه والاستجمام بنحو 56% من إجمالي السياحة الوافدة عالمياً في عام 2018.

تتضمن الأغراض الشخصية:

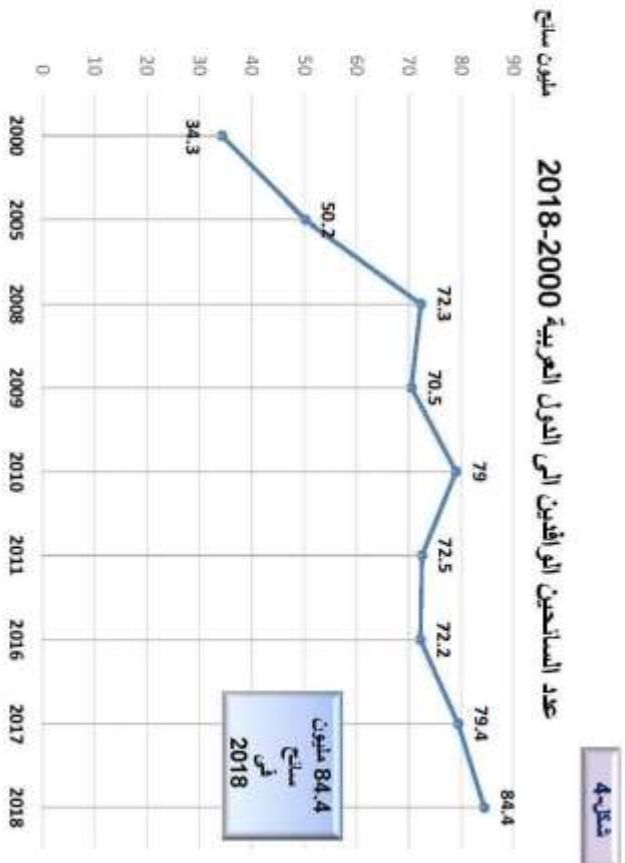
- أغراض عائلية.
- التعليم والتدريب.
- الرعاية الصحية والطبية.
- الأغراض الدينية / الحج.
- التسوق.
- الترانزيت.
- أغراض أخرى.

حارم تتعد نسبة السياحة المهنية 13% من إجمالي الحركة السياحية العالمية في 2018.

7 المصدر: منظمة السياحة العالمية- تقرير أرقام السياحة العالمية- يوليو 2019

الحركة السياسية في الدول العربية





عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية⁸

- بيانات 18 بلد عربي.
- ارتفعت أعداد السياحة الوافدة للدول العربية بنسبة زيادة تتعدى 100% بين الأعوام 2000 و 2016.
- حيث بلغ المتوسط 46 مليون سائح سنوياً خلال الأعوام 2000-2007 وارتفع المتوسط لنحو 77 مليون سائح سنوياً خلال 2008-2016.

- تساهم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنحو 40% من إجمالي السياحة الوافدة للدول العربية.

الدول العربية:

- جمهورية مصر العربية- مملكة البحرين- دولة العراق- المملكة الأردنية الهاشمية- دولة الكويت- دولة لبنان- دولة ليبيا- سلطنة عُمان- دولة فلسطين- دولة قطر- المملكة العربية السعودية- دولة سوريا- الإمارات العربية المتحدة- دولة اليمن- دولة الجزائر- المملكة المغربية- جمهورية السودان- دولة تونس.

⁸ المصدر: البنك الدولي، مؤشر التنمية العالمية، 2018.

منظمة السياحة العالمية - تقرير أرقام السياحة العالمية- يوليو 2019 وبلا عوام السبقة
تقرير منظمة السياحة العالمية الخاصة بالمشق لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - فبراير 2019

العائدات السياحية في الدول العربية⁹

■ بيئات 18 عربي.

■ ارتفعت العائدات السياحية في الدول العربية بنسبة زيادة تتعدى 300% بين الأعوام 2000 و 2016.

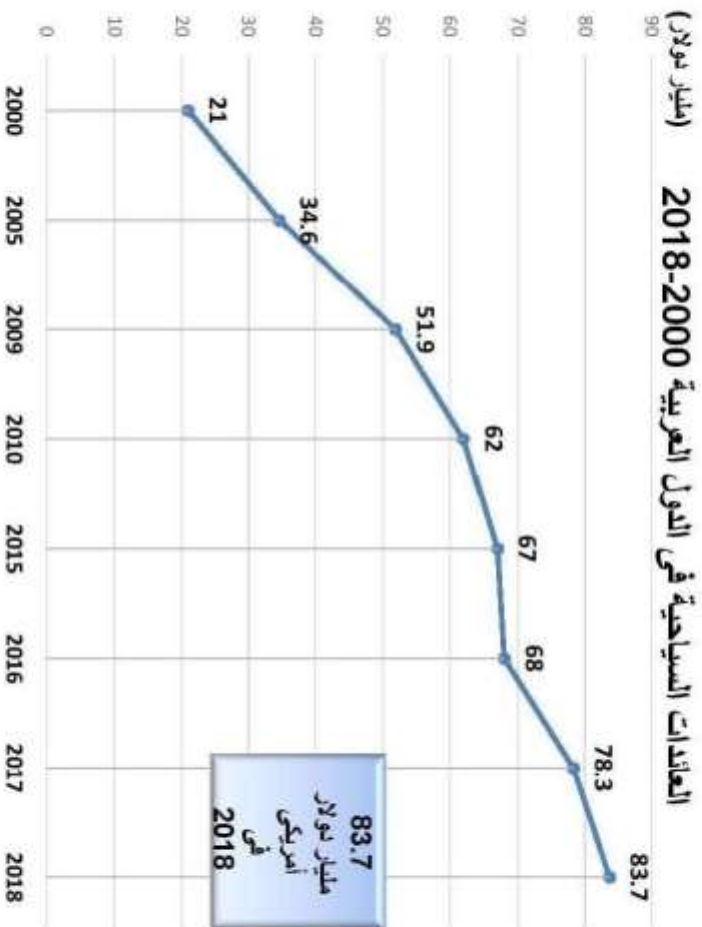
■ حيث بلغ المتوسط 33 مليار دولار سنوياً خلال الأعوام 2000-2007 وارتفع المتوسط لنحو 71 مليار سنوياً خلال 2008-2016.

■ شأهم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنحو 35% من إجمالي العائدات السياحية في الدول العربية.

الدول العربية:

جمهورية مصر العربية- مملكة البحرين- دولة العراق- المملكة الأردنية الهاشمية- دولة الكويت- دولة لبنان- دولة ليبيا- سلطنة عُمن- دولة فلسطين- دولة قطر- المملكة العربية السعودية- دولة سوريا- الإمارات العربية المتحدة- دولة اليمن- دولة الجزائر- المملكة المغربية- جمهورية السودان- دولة تونس.

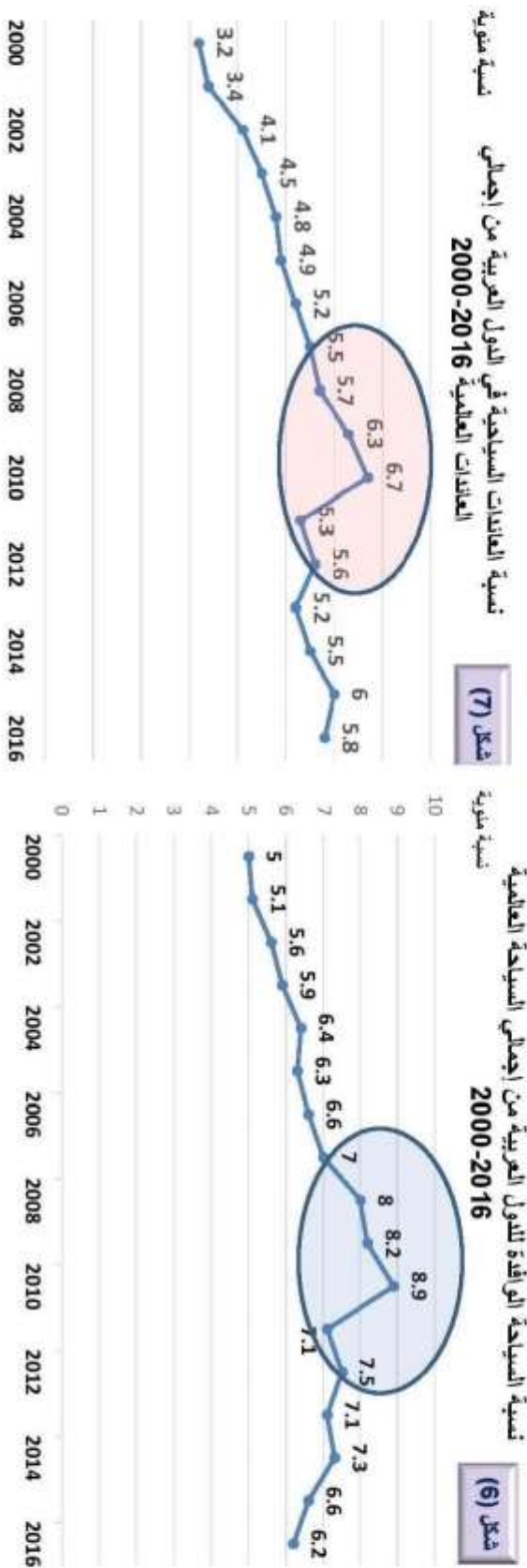
شكل-5



⁹ المصدر: الإنفاق الحكومي، مؤشرات التنمية العالمية، 2018.

مخطئة السياحة العالمية - تقرير أرقام السياحة العالمية- يوليو 2019 والأعوام السابقة
تقرير منظمة السياحة العالمية السياحة الخاص بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا - قبل إبر 2019

نصيب الدول العربية في الحركة السياحية والعائدات السياحية (نسبة من العالم)¹⁰

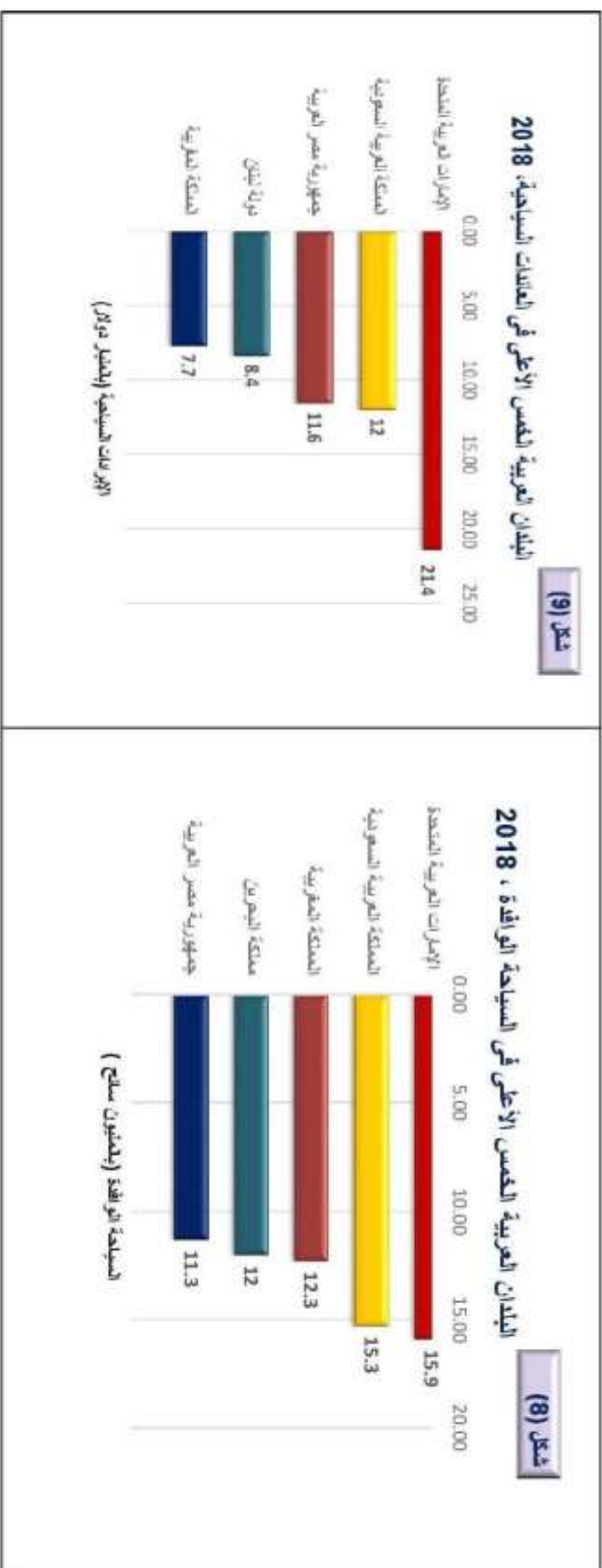


- في عام 2018 بلغ حجم الإيرادات السياحية في الدول العربية بنحو 6% في المتوسط من إجمالي العائدات السياحية العالمية.
- ارتفعت النسبة لتتراوح بين 6% و 7% بين الأعوام 2008 و 2010 .

- في عام 2018 بلغ نصيب الحركة السياحية الوافدة الى الدول العربية بنحو 6 % في المتوسط من إجمالي عدد السياح الوافدين في العالم.
- ارتفعت النسبة لتتراوح بين 8% و 9% بين الأعوام 2008 و 2010 و بلغت أعلى نسبة مساهمة 9% في 2010 .

¹⁰ المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2018.
منظمة السياحة العالمية- تقرير أرقام السياحة العالمية- يوليو 2019

البلدان العربية الأعلى في السياحة الوافدة والعائدات السياحية عام 2018¹¹



■ تصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول العربية العشر الأعلى في كل من حجم السياحة الوافدة والعائدات السياحية في المنطقة في عام 2018.

¹¹ منظمة السياحة العالمية – تقرير أرقام السياحة العالمية - يوليو 2019

ترتيب تنافسية السياحة والسفر للدول العربية عام 2019¹²

2019			أسماء الدول العربية التي تضمنتها التقرير العالمي لتنافسية السياحة والسفر
الترتيب عربياً (عدد الدول 14)	الترتيب دولياً (عدد الدول 140 وفقاً لما تضمنه التقرير)		
1	33		الإمارات العربية المتحدة
2	51		دولة قطر
3	58		سلطنة عمان
4	64		مملكة البحرين
5	65		جمهورية مصر العربية
6	66		المملكة المغربية
7	69		المملكة العربية السعودية
8	84		المملكة الأردنية الهاشمية
9	85		دولة تونس
10	96		دولة الكويت
11	100		دولة لبنان
12	116		دولة الجزائر
13	135		الجمهورية الإسلامية الموريتانية
14	140		دولة اليمن

¹² المصدر: المنتدى الإحصائي العالمي- تقرير تنافسية السياحة والسفر - عام 2019

الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة والسفر في بعض الدول العربية عن عام 2018¹³

الدولة	إجمالي حجم مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي	حجم التناقض السائحين	الإعداد المتوقعة للسياحة الدولية الوافدة (عام 2019)	إجمالي مساهمة قطاع السياحة والسفر في التوظيف	نسبة مساهمة قطاع السياحة والسفر في التوظيف	حجم فرص العمل المتوقع أن يوفرها قطاع السياحة والسفر عام 2019
دولة الجزائر	11,346,9 مليون \$ بنسبة نمو (0,7%)	6,6%	190,4 مليون \$ (0,4% من إجمالي الصادرات)	2,6 مليون سائح	629,6 ألف	5,8%	824,1 ألف
مملكة البحرين	5,759,2 مليون \$ بنسبة نمو (1,2%)	13,5%	3,923,9 مليون \$ (14% من إجمالي الصادرات)	9,3 مليون سائح	83,7 ألف	13%	109,9 ألف
جمهورية مصر العربية	29,6 مليار \$ بنسبة نمو (16,5%)	11,9%	12,2 مليار \$ (27,3% من إجمالي الصادرات)	11,7 مليون سائح	2,488,4 مليون	9,5%	3,229,4 مليون

13 المصدر: التقرير الصادر عن المجلس القومي للسياحة والسفر

تابع: الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة والسفر في بعض الدول العربية عن عام 2018

الدولة	إجمالي حجم مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي	حجم إلتحاق السائحين	الأعداد المتوقعة للسياحة الدولية الوافدة (عام 2019)	إجمالي مساهمة قطاع السياحة والسفر في التوظيف	نسبة مساهمة قطاع السياحة والسفر في التوظيف	حجم فرص العمل المتوقع أن يوفرها قطاع السياحة والسفر عام 2019
دولة العراق	15,965,7 مليون \$ بنسبة نمو (0,4%)	8,6%	2,546,4 مليون \$ (13% من إجمالي الصادرات)	1,3 مليون سائح	557,4 ألف	6,8%	565,6 ألف
المملكة الأردنية الهاشمية	8,359,8 مليون \$ بنسبة نمو (5,7%)	19,2%	5,762,4 مليون \$ (37,1% من إجمالي الصادرات)	4,3 مليون سائح	231 ألف	19,2%	315,8 ألف
دولة الكويت	7,432,6 مليون \$ بنسبة نمو (5,3%)	5,6%	750 مليون \$ (1% من إجمالي الصادرات)	4,3 مليون سائح	114,8 ألف	5,2%	146 ألف

المصدر: التقرير الصادر عن المجلس العالمي للسياحة والسفر

تابع: الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة والسفر في بعض الدول العربية عن عام 2018

الدولة	إجمالي حجم مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي	حجم إلتاق المساهمين	الأعداد المتوقعة للسياحة الدولية الوافدة (عام 2019)	إجمالي مساهمة قطاع السياحة والسفر في التوظيف	نسبة مساهمة قطاع السياحة والسفر في التوظيف	حجم فرص العمل المتوقع أن يوفرها قطاع السياحة والسفر عام 2019
منطقة عمان	7,031,1 مليون \$ بنسبة انخفاض (0,5%)	9,3%	3,150,6 مليون \$ (7% من إجمالي الصادرات)	2,8 مليون سائح	209,9 ألف	9,2%	260,5 ألف
دولة قطر	17,714,5 مليون \$ بنسبة انخفاض (5,1%)	9,4%	12,968,4 مليون \$ (13,3% من إجمالي الصادرات)	2,2 مليون	194,4 ألف	9,5%	300,7 ألف
المملكة العربية السعودية	65,2 مليار \$ بنسبة انخفاض (1,3%)	9%	14 مليار \$ (4,6% من إجمالي الصادرات)	17,3 مليون	1,112,0 مليون	8,5%	1,481,9 مليون

المصدر: التقرير الصادر عن المجلس العالمي للسياحة والسفر

تابع: الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة والسفر في بعض الدول العربية عن عام 2018

الدولة	إجمالي حجم مساهمة قطاع السياحة والسفر في إجمالي الناتج المحلي	نسبة مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي	حجم إنفاق السياح	الإعدادات المتوقعة للسياحة الدولية الوافدة (عام 2019)	إجمالي مساهمة قطاع السياحة والسفر في التوظيف	نسبة مساهمة قطاع السياحة والسفر في التوظيف	حجم فرص العمل المتوقع أن يوفرها قطاع السياحة والسفر عام 2019
دولة تونس	6,470,5 مليون \$ بنسبة نمو (13,2%)	15,9%	2,216,2 مليون \$ (10,8% من إجمالي الصادرات)	9 مليون	513,1 ألف	14,6%	532,3 ألف
دولة السودان	2,305,8 مليون \$ بنسبة نمو (4,3%)	4,6%	512,6 مليون \$ (8,9% من إجمالي الصادرات)	676,3 ألف	337,7 ألف	3,7%	480,2 ألف
دولة سوريا	2,239,7 مليون \$ بنسبة نمو (1,4%)	11,4%	1,115 مليون \$ (16,1% من إجمالي الصادرات)	2,4 مليون	145,000 ألف	6%	177,1 ألف

التقرير الصادر عن المجلس العالي للسياحة والسفر

تابع: الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة والسفر في بعض الدول العربية عن عام 2018

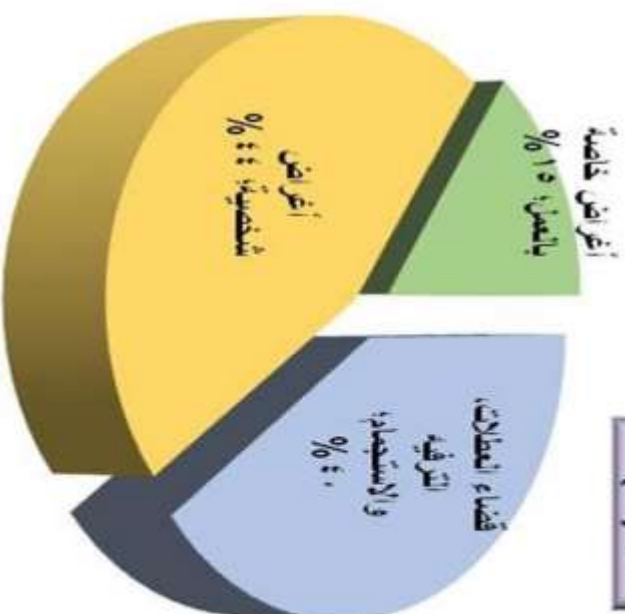
الدولة	إجمالي حجم مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي	حجم إنفاق السياح	الأعداد المتوقعة للسياحة الدولية (الوافدة (عام 2019)	إجمالي مساهمة قطاع السياحة والسفر في التوظيف	نسبة مساهمة قطاع السياحة والسفر في التوظيف	حجم فرص العمل المتوقع أن يوفرها قطاع السياحة والسفر عام 2019
الإمارات العربية المتحدة	\$44,837,5 مليون بنسبة نحو (2,4%)	11,1%	\$37,252,3 مليون (8,6% من إجمالي الصناعات)	21,4 مليون	611,7 ألف	9,6%	753,3 ألف
دولة اليمن	\$1,948,2 مليون بنسبة انخفاض (7,7%)	5,7%	\$101,8 مليون (25,1% من إجمالي الصناعات)	356,1 ألف	188,8 ألف	3,4%	229,7 ألف

التقرير الصادر عن المجلس العالمي للسياحة والسفر

14 السياحة العربية حسب الغرض من الزيارة (عدد السائحين)

شاركت السياحة بغرض قضاء العطلات والترفيه والاستجمام بنحو 40% من إجمالي السياحة الوافدة بالبلدان العربية في عام 2016.

شكل (10)



تتضمن الأغراض الشخصية:

- أغراض عائلية.
- التعليم والتدريب.
- الرعاية الصحية والطبية.
- الأغراض الدينية / الحج.
- التسوق.
- الترانزيت.
- أغراض أخرى.

لم تعد نسبة السياحة المهنية 15% من إجمالي الحركة السياحية العالمية في 2017

السوق البنكية (العربية) مقابل الأسواق الإقليمية

السوق البينية (العربية) مقابل الأسواق الإقليمية¹⁵

- وصل حجم الحركة السياحية الدولية الوافدة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 84.4 مليون سائح في عام 2018 .
- ازداد السفر من مناطق العالم الأخرى نحو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوتيرة أسرع فحقق زيادة بنسبة 10% في 2018
- وصل حجم الإيرادات السياحية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 713.83 مليار دولار أمريكي في عام 2018.
- في عام 2018 سُجِّلت حجم الحركة السياحية الدولية الوافدة إلى شمال أفريقيا نسبة نمو 10.1% فرصل المجموع إلى 23.858 مليون سائح. واد بزيادة 5%.
- في عام 2018 بلغ إجمالي حجم الإيرادات السياحية المحققة لدول شمال أفريقيا 10.674 مليار دولار أمريكي بنسبة نمو 4% .
- في عام 2018 بلغ إجمالي حجم الإيرادات السياحية المحققة لدول منطقة الشرق الأوسط 73.039 مليار دولار أمريكي بنسبة نمو 4.2%
- ارتفعت الرحلات الجوية بنسبة 10% بين بلدان منطقة الشرق الأوسط في عام 2017 كن السفر الجوي المتجه من القارة الأوروبية الأقوى
- وشمال أفريقيا مقلنة مع نسبة 9% في السفر من مناطق أخرى في العالم خلال يناير-أبريل 2018.

15 المصدر: لجنة منظمة السياحة العالمية للشرق الأوسط، الاجتماع الأربع والأربعون، تقرير حول إنجازات السياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2018
منظمة السياحة العالمية – تقرير أرقام السياحة العالمية- يوليو 2019

الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030

(8) عمل لائق ونمو اقتصادي	6 بناء نظام وإشراك جميع	5 سداد بين الجنسين	4 تعليم جيد	3 صحة جيدة ورفاه	2 طاقة نظيفة	1 لا فقر	يمكن أن تساهم السياحة في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة
(12) استهلاك وإنتاج مسئولان	12 استهلاك وإنتاج مسئولان	11 مدن ومجتمعات مستدامة	10 عدم التمييز	9 صناعة وإبتكار وبنى تحتية	8 عمل لائق ونمو اقتصادي	7 طاقة نظيفة	مساهمة السياحة مباشرة أو غير مباشرة
(14) الاستخدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية	14 استخدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية	17 شراكة لتحقيق الأهداف	16 سلام وعادل ورفاهية	15 الحياة على الأرض	14 الحياة تحت الماء	13 عمل سلمي	الدرجت السياحية بشكل مباشر في غايات 3 أهداف

17 هدفًا للتنمية المستدامة و169 غاية متصلة بها

المصدر: منظمة السياحة العالمية

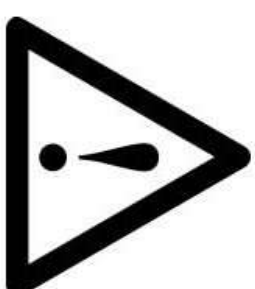
الفرص والتحديات لتنمية قطاع السياحة في الدول العربية

- قرب المسافة بين الدول العربية.
- سهولة الاتصال الجغرافي البري والبحري بين عدد من دول المنطقة العربية.
- التقارب في العادات والتقاليد واللغة والدين المشترك.
- ثراء المنطقة العربية بتراثها الثقافي والتاريخي والديني كمهد للأديان السماوية الثلاث وللحضارات القديمة.
- الموقع الجغرافي الفريد الذي يجعل من دول المنطقة العربية همزة الوصل بين قارات العالم.
- السائح العربي يُعد الأكثر إنفاقاً والأطول إقامة.
- استضافة المنطقة العربية للعديد من الفعاليات والأحداث عالمية المستوى سواء رياضية- فنية – ثقافية وغيرها ومنها (اكسبو 2020 في دبي).
- تعدد موارد التراث الثقافي العربي وتوافر رؤوس الأموال التي تعتبر حافز للتوظيف والاستثمار المناسبين في تطوير المشاريع المرتبطة بالسياحة الثقافية في الدول العربية باعتبارها عامل جاذب لاستقطاب السائحين الأجانب الى المنطقة العربية.
- تعميق التعاون بين الدول العربية ب مجال السياحة ووضع رؤية استراتيجية مبنية على التكامل والتنافس معاً في النظم والسياسات والإجراءات للاستفادة من العوامل المشتركة فيما بينهم.



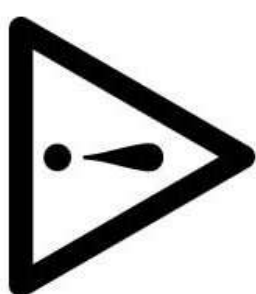
الفرص

- صعوبة إجراءات تأشيرات الدخول في بعض الحالات، وبعض التعقيدات في إجراءات مرور السائحين العرب بمناقل العبور بين الحدود في بعض الدول العربية.
- نقص خدمات النقل وخاصة خطوط الطيران التي تربط الدول في مجال النقل الجوي مما يجعل السياحة البيئية لبعض دول المنطقة مكلفاً.
- ضعف البنية التحتية في بعض الدول العربية مما يؤثر على حركة السياح بين هذه الدول.
- ضعف التدريب السياحي المهني وفقاً للمعايير الدولية للصناعة ووجود فجوة بين متطلبات سوق العمل السياحي ومهارات خريجي التعليم السياحي.
- عدم وجود خطة تسويقية عربية شاملة مشتركة للترويج للمنتجات السياحية البيئية بين الدول العربية وبالأخص باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة.
- ضعف الوعي بأهمية التسويق في تنمية المنتجات المحلية.
- تباين مستويات الخدمات السياحية المقدمة والمرافق الموجودة بدرجة كبيرة واختلاف مواصفات ومعايير التصنيف بين الدول العربية.
- لا يوجد اشتراطات موحدة للمهن السياحية.
- عدم انساق نظم الإحصاءات السياحية في بعض الدول العربية.



التحديات

- محدودية المنتجات السياحية وأنها غير مصممة للأسواق البيئية العربية.
- ضعف التنسيق الإعلامي العربي المشترك الذي يخدم السياحة بين الدول العربية.
- نقص الوعي المجتمعي بأهمية السياحة وكيفية التعامل مع السائح.
- النظرة الدونية السلبية تجاه منطقة الشرق الأوسط بأنها منطقة غير آمنة.
- استنزاف الموارد الطبيعية.
- التنافس الدولي فيما يتعلق بجودة الخدمات السياحية ومهارات العنصر البشري العامل في المجال السياحي والفنقي .
- عدم تحديث القوانين والتشريعات السياحية لمواجهة التطور السريع الذي تشهده الصناعة وتشجيع فرص الاستثمار السياحي في دول المنطقة.
- نقص الاهتمام بالحفاظ على التراث الثقافي (الهوية الثقافية خاصة للمجتمعات المحلية).
- محدودية المنتجات السياحية وأنها غير مصممة للأسواق البيئية العربية.



التحديات

الروية ... والرسالة... والأهداف العامة
للاستراتيجية العربية للسيادة



الرؤية:

تحقيق تنمية سياحية مستدامة من خلال صياغة وتنفيذ برامج ومبادرات تهدف إلى تحقيق التكامل السياحي العربي وتنمية الحركة السياحية العربية البيئية وتعزيز الميزة التنافسية للقطاع السياحي العربي كمناطق جذب سياحي ومراكز الانجذاب العالمية.

الرسالة:

استدامة قطاع السياحة من خلال إدارة متكاملة للموارد الطبيعية والثقافية، وتعاون جميع الجهات المعنية والشركاء في تنمية السياحة بالمنطقة العربية وتطوير مقاصدها وقدراتها الاستيعابية بما يضمن استدامتها وبما لا يضر بالنظم البيئية والإيكولوجية البرية والبحرية مع المساهمة الإيجابية في تحسين حياة المجتمعات المحلية والحفاظ على تراثهم وتقاليدهم.

الأهداف العامة:

■ تنمية القطاع السياحي في الدول العربية لزيادة مساهمته في الدخل القومي وتعظيم دوره في تحقيق التنمية المستدامة وزيادة مساهمته في توفير فرص عمل وتخفيض معدلات البطالة.

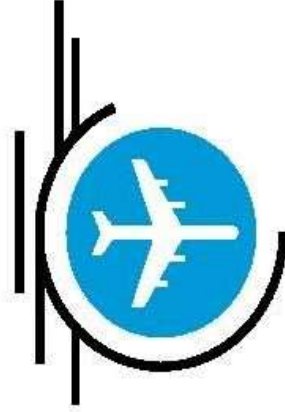
■ جذب مزيد من الحركة السياحية البيئية العربية، ومن الأسواق الدولية للمنطقة العربية.

■ تهيئة المناخ الملائم لتحفيز تدفق الاستثمارات السياحية المشتركة فيما بين الدول العربية، وتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته.

■ الحفاظ على التراث الثقافي العربي وصيانيته وإحيائه والاستثمار في تطوير المشاريع المرتبطة بالسياحة الثقافية.

محاور تنفيذ الاستراتيجية العربية للسياحة:





تسهيل حركة السفر والتنقل بين الدول العربية



الهدف الرئيسي: زيادة حركة السياحة البينية لدول المنطقة العربية

البرامج التنفيذية المستهدفة:

- قيام الحكومات الوطنية بدراسة اتخاذ إجراءات كفيلة لخفض القيود المفروضة على منح التأشيرات وتسهيل وتبسيط إجراءاتها وبما يكفل لكل دولة الحفاظ على أمنها في ذات الوقت.
- تعزيز سياسة السماوات المفتوحة بين حركة الطيران العربي.
- التوسع في الطيران منخفض التكلفة والطيران العارض في كثير من مطارات دول المنطقة، مما يسهم في خفض تكلفة السفر وتحفيز السفر بين الدول العربية.
- طرح قائمة بالمبادرات الممكنة لتسهيل الحصول على التأشيرة بين دول المنطقة العربية - على سبيل المثال وليس الحصر منح تأشيرات عند الوصول، الاستثناء من رسوم التأشيرة، منح تأشيرات خاصة مثل تأشيرة الترانزيت، (التأشيرة السياحية المشتركة)، واختيار عدداً من الدول لتكون نموذج رائد تُطبق مفهوم التأشيرة السياحية المشتركة والتي تتيح للحصول على تأشيرة إحدى الدول التنقل بحرية بين الدول الأعضاء، لتقييم مدى نجاح هذه التجربة.
- تفعيل منظومة التأشيرة الإلكترونية السياحية.

تابع: تسهيل حركة السفر والتنقل بين الدول العربية



الهدف الرئيسي: زيادة حركة السياحة البينية لدول المنطقة العربية

البرامج التنفيذية المستهدفة:

- تسهيل الإجراءات الجمركية والنقاط الحدودية البرية والبحرية والجوية للسائح العربي.
- قيام الحكومات الوطنية بوضع برامج تحفيزية لتشجيع حركة الطيران بين المقاصد السياحية لدول المنطقة العربية وقيام الحكومات العربية بدعم قطاع النقل الجوي لخدمة القطاع السياحي.
- تحسين خدمات المطارات الدولية في المقاصد العربية ومن المطلوب :
 - ح إعداد دراسة مقارنة عن الوضع الراهن للخدمات الجوية في المطارات العربية ومتطلبات السائح العربي واحتياجاته من الخدمات ووضع مقاييس لمواصفات الخدمات ومقترحات لتحسينها لدفع حركة السفر بين الدول العربية.
- تحسين جودة السفر وزيادة وسائل النقل بين الدول العربية وذلك بدراسة طرح برامج ومبادرات تحفيزية لتشجيع جاذب الاستثمارين على إنشاء شركات طيران ونقل بينية مشتركة بين الدول العربية.



تطوير وتحسين
جودة الخدمات
السياحية

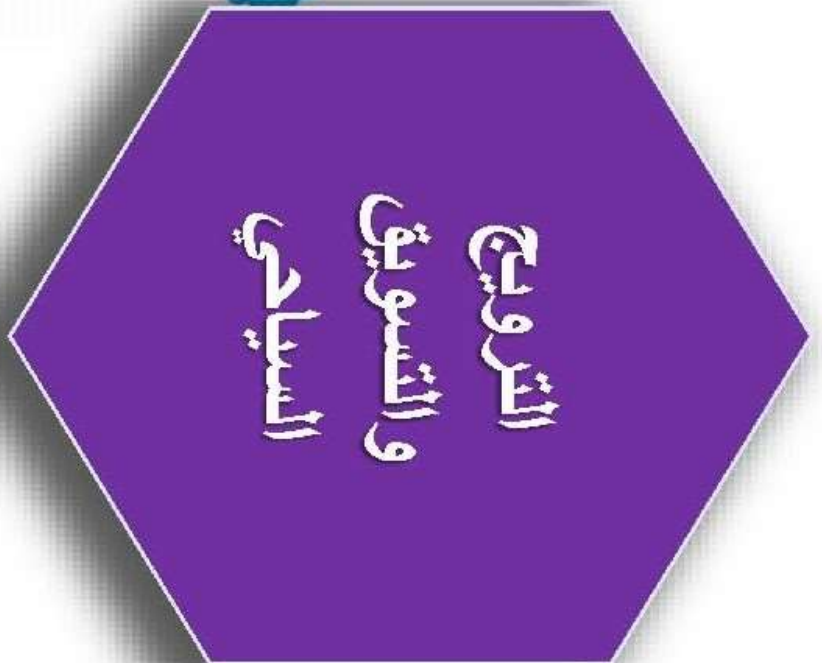
تطوير وتحسين جودة الخدمات السياحية المقدمة



الهدف الرئيسي: تعظيم القدرة التنافسية للدولة العربية كم منطقة جذب سياحي.

البرامج التنفيذية المستهدفة:

- مراجعة النظم القائمة المطبقة بمقاصد السياحة في الدول العربية المتعلقة بتطبيق معايير الجودة للمرافق والخدمات السياحية، والتعرف على أفضل الممارسات الإقليمية لتطبيق معايير الجودة والتقييم ونظم اعتماد المعايير.
- توحيد المصطلحات والتصنيفات للخدمات والمنشآت السياحية وتطبيق معايير الجودة الموحدة بما يتماشى مع المعايير الدولية المستخدمة والتعاون مع المنظمة العربية للسياحة ومنظمة السياحة العالمية في ذلك.
- تنفيذ وتحسين العديد من العناصر الخدمية والترفيهية والتجارية لخدمة النشاط السياحي بما يتلاءم مع مواصفات الطلب السياحي العربي مع رفع مستوى الخدمة المقدمة لمواكبة متطلبات السياحة العالمية والعمل على توفير أنماط مختلفة من أنماط الإقامة في الوجهات السياحية العربية تناسب مختلف الشرائح وبما يتماشى مع احتياجات ومتطلبات الأسر العربية.
- تحديث منظومة معايير تصنيف الفنادق بالمنطقة العربية لتتماشى مع مثيلاتها الدولية.
- قيام الحكومات الوطنية بدراسة إسناد إدارة بعض المنشآت السياحية والآثرية الخاص وفقاً لرؤية كل دولة، لقرنته على التطوير المستمر والمرونة في اتخاذ القرارات للارتقاء بمستوى الخدمات السياحية المقدمة بهذه المنشآت بما يتلاءم مع المستويات العالمية، مع المتابعة والرقابة من قبل الأجهزة المعنية بالحكومات الوطنية.



الترويج والتسويق السياحي



الهدف الرئيسى: (أ) دفع الحركة السياحية العربية البينية

البرامج التنفيذية المستهدفة:

- إحداد دراسة مقارنة للسوق العربية لتحديد أنماطها ومنتجاتها السياحية ومستوى السفر داخل المنطقة والفرص المتاحة لتطوير أسواق السفر البينية العربية.
- تحديث أدوات التسويق السياحي وفقاً لما يتناسب مع طبيعة السائح العربى وتعظيم الاستفادة من الأدوات والتطبيقات التكنولوجية الحديثة وذلك بالاستعانة بالتقنيات والمنصات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعى لمواكبة التغيرات السريعة والمتلاحقة عالمياً في هذا المجال.
- الاستفادة من الخبرات فيما بين الدول العربية فيما يتعلق بتسويق المنتج السياحي.
- تنويع المنتجات السياحية وطرح منتجات جديدة وتبنيها وفقاً لإحتياجات السوق العربى لإشباع كافة أنواع الشرائح العمرية المختلفة للساحين العرب، والترويج والتسويق لهذه المنتجات الجديدة.
- تكثيف اللقاءات وورش العمل المهنية بين المعنيين في قطاع السياحة في الوطن العربى بعضهم البعض لعقد الاتفاقات وطرح برامج رحلات سياحية مشتركة تُحفز السائح العربى لزيارة المقاصد السياحية بالمنطقة العربية.

تابع: الترويج والتسويق السياحي



البرامج التنفيذية المستهدفة:

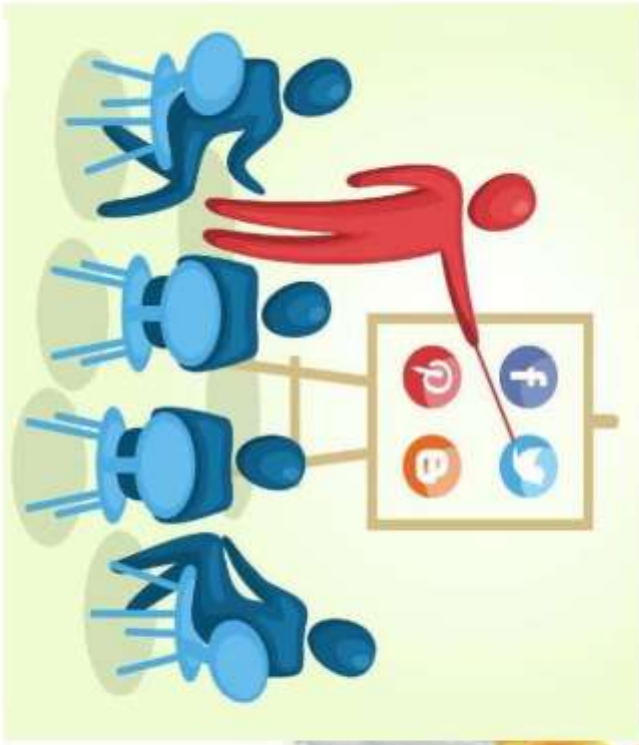
- ترسيخ التسويق السياحي العربي المشترك من خلال المشاركة العربية الفعالة في المعارض والمؤتمرات العربية والدولية للترويج للمنتجات والخدمات التي تتوافر في كل دولة عربية، وإقامة الأسواق السياحية العربية المشتركة للتعرّيف بالصناعات العربية المغذية للسياحة في البلاد العربية
- وضع خطة ترويجية عربية تُراعى أولويات التركيز على المواسم السياحية في العالم العربي.
- تفعيل دور وسائل الإعلام العربية والصحفيين والكتاب السياحيين العرب وتنظيم اللقاءات الدورية معهم والتعاون معهم في الدعوة إلى تنشيط السياحة البيئية العربية وثقافة المجتمعات المحلية بأهمية السياحة ودورها في تنمية اقتصاديات الدول، والعمل على تنظيم رحلات تعريفية إعلامية للصحفيين العرب واستضافة أشهر المدونين العرب لزيارة التوعية بعناصر الجذب السياحي والإمكانيات الهائلة في مقاصد السياحة بالدول العربية.
- إعداد دليل سياحي عربي يتضمن معلومات عن عناصر الجذب المختلفة بالدول العربية والمنشآت الفندقية والفعاليات السياحية والأنشطة المختلفة بالدول العربية (والأخذ في الاعتبار إصداره باللغات المختلفة لجذب الحركة أيضاً من الأسواق العالمية للمنطقة العربية).
- تنفيذ برامج وأفلام سياحية إعلامية ترويجية مشتركة تُبرز معالم البلاد العربية السياحية بصورة جماعية تشترك فيها الحكومات والهيئات والمؤسسات السياحية العربية مع أهمية استخدام أكثر الوسائل الترويجية التكنولوجية الحديثة.
- إعداد موقع إلكتروني موحد للسياحة العربية لعرض مقومات الجذب السياحي بالدول العربية وبرامج الرحلات السياحية المشتركة. (والأخذ في الاعتبار إعداده باللغات المختلفة لجذب الحركة أيضاً من الأسواق العالمية للمنطقة العربية).

تابع: الترويج والتسويق السياحي



الهدف الرئيسى: (ب) دفع الحركة السياحية العالمية للأسواق العربية وتطعيم القدرات التنافسية للمنطقة العربية كمقصد سياحي جاذب البرامج التنفيذية المستهدفة:

- تكثيف اللقاءات وورش العمل المهنية بين المعنيين في قطاع السياحة في الوطن العربي بعضهم البعض وبين المعنيين في قطاع السياحة في دول العالم وخاصة الوكلاء السياحيين وشركات الطيران لعقد الاتفاقات والتعاون في طرح برامج رحلات سياحية مشتركة تُحفز السائح الاجنبي لزيارة المقاصد السياحية بالمنطقة العربية.
- استهداف الأسواق العالمية وطرق أسواق سياحية جديدة وذلك بتنفيذ حملات ترويجية وإعلانية مشتركة لإبراز عناصر الجذب السياحي المختلفة بالمنطقة العربية، والتعاون في تنفيذ برامج رحلات سياحية مشتركة لاستقطاب السائح الاجنبي لزيارة أكثر من مقصد عربي واحد وخاصة من دول الأسواق البعيدة مثل السوق الآسيوي ودول أمريكا اللاتينية.
- تشجيع ترويج منتجات سياحية مشتركة تربطها قواسم مشتركة سواء جغرافية أو ثقافية أو تاريخية.
- التوسع في تشجيع الحجزات الإلكترونية لزيادة نصيب المنطقة العربية من حركة السياحة العالمية.
- جذب شرائح جديدة من السائحين ومنها شريحة السائحين ذوي الاحتياجات الخاصة (السياحة الميسرة) والبدء بتهيئة البنية الأساسية للمقصد السياحي بالدول العربية لجذب هذه الشريحة الهامة.
- التعاون في تغيير الصورة الذهنية لدى العالم الخارجى الخاصة بعدم أمان المنطقة العربية، والعمل على إنتاج مشترك لمواد دعائية لتحسين الصورة ونشرها في مواقع التواصل الاجتماعى والقنوات التليفزيونية العالمية.



رفع كفاءة
العنصر
البشري

رفع كفاءة العنصر البشري



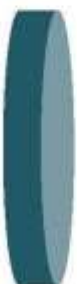
المناهج التعليمية

ربط المناهج التعليمية
باحتياجات سوق العمل والعمل
على تطبيق أخلاقيات السياحة
بهدف رفع الوعي السياحي
للجيل القادم



التشغيل السياحي

العمل على زيادة التشغيل وتوفير
عمالة مدربة لمقابلة احتياجات
سوق العمل وزيادة المستمرة في
إعداد المساحين



الخدمة السياحية

التحريض بمستوى الخدمة
المقدمة لزيادة تنافسية المنتج
السياحي

رفع كفاءة العنصر البشرى



الهدف الرئيسى: (1) النهوض بمستوى الخدمة المقدمة لزيادة تنافسية المنتج السياحى

البرامج التنفيذية المستهدفة:

- وضع استراتيجيه عربيه موجهة للتدريب يُراعى فيها خصوصية الأسواق السياحية العربيه واحتياجات السائح العربى وطبيعته.
- تشجيع إقامة مراكز تدريب سياحى معتمدة تُطبق المعايير الدولية فى إدارة المنظومة السياحية.
- تبادل الخبرات العربيه والاستفادة من الخبرات الاجنبية فى مجال التدريب والتأهيل الفنى السياحى بما يُسهم فى الارتقاء بمستوى الخدمات السياحية والفندقية المقدمة بالدول العربيه.
- تطوير البرامج التدريبية المقدمة وتحديثها لتتماشى مع التوجهات العالمية، والعمل على استحداث برامج تدريبية حسب متطلبات السوق العربى.
- تشجيع الجامعات العربيه التى لديها كليات سياحة وفنادق لتنظيم مؤتمرات علمى عربى مشترك بشكل سنوى لتقديم توصيات لتعزيز التعاون العربى المشترك فى السياحة.

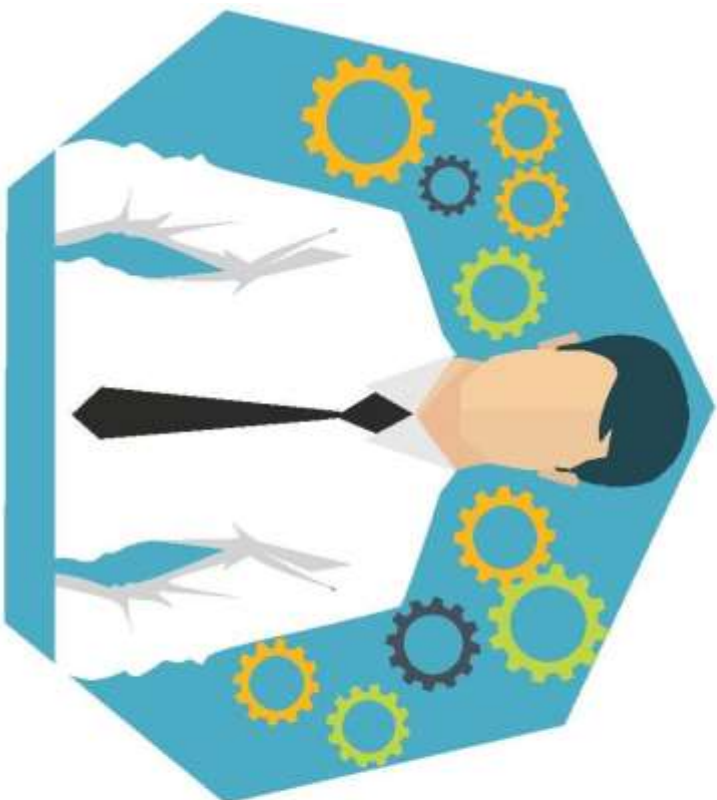


تابع: رفع كفاءة العنصر البشرى



البرامج التنفيذية المستهدفة:

- قيام المؤسسات السياحية الوطنية في الدول العربية بالتعاون مع القطاع الخاص والجهات المانحة الداعمة ومنظمات المجتمع المدني لعقد دورات تدريبية مكثفة لرفع القدرات المهنية والمهنية والتكنولوجية للعاملين بالقطاع السياحي والفندقي لديهم والخدمات المرتبطة بها والأخذ بمعايير الجودة العالمية.
- تحسين قدرات السياحة الإلكترونية وتنمية قدرات موظفي الخدمة للاستجابة لاتجاهات الصناعة الحديثة.
- دعم برامج تنمية مهارات المتعاملين مع السائحين بصورة غير مباشرة.
- الإرتقاء بمستوى المرشدين السياحيين وتنمية معلوماتهم وتدريبهم على المحافظة على الإرث الثقافي.



تابع: رفع كفاءة العنصر البشري



الهدف الرئيسى: (2) العمل على زيادة التشغيل في قطاع السياحة، وتوفير عمالة مدربة لمقابلة إحتياجات سوق العمل والزيادة المستمرة في أعداد السائحين

البرامج التنفيذية المستهدفة:

- العمل على تحسين ظروف التوظيف وفقاً للمعايير الدولية لتحفيز الأفراد وخاصة المرأة للعمل بصناعة السياحة والفندقة. ووضع برامج تدريبية فنية متخصصة وبرامج مستحدثة للخريجين الجدد والباحثين عن العمل في المجالات المختلفة مثل قسم الأغذية والمشروبات والسياحة الإلكترونية وسياحة المؤتمرات.
- وضع شروط ومعايير القبول في الوظائف السياحية بالتعاون مع الاتحادات المهنية السياحية.
- تحفيز المستثمرين أصحاب الأعمال الفندقية والسياحية على الاستثمار في التعليم الفني والتدريب المهني السياحي.
- خلق فرص عمل مستدامة بمجال السياحة والاستثمار في العنصر البشري لبناء الخبرات اللازمة بهذا المجال.



تابع: رفع كفاءة العنصر البشري



الهدف الرئيسي: (3) ربط المناهج التعليمية باحتياجات سوق العمل بالتعاون مع القطاع السياحي الخاص.

البرامج التنفيذية المستهدفة:

- تحسين نظام التعليم الفني والتدريب المهني السياحي والفندقي على المستوى الوطني لتلائم احتياجات سوق العمل والاستفادة من التجارب الناجحة في ذلك سواء على المستوى الإقليمي العربي أو الدولي.

- قيام المؤسسات السياحية الوطنية بالعمل على إدراج مادة السياحة في مناهج التعليم الابتدائي لتنمية الوعي السياحي المجتمعي لتطبيق أخلاقيات السياحة و غرز تلك القيم في طلبة المدارس منذ الصغر بأهمية السياحة ومرتدوها الإقتصادي، وذلك في ضوء الميثاق العالمي لأخلاقيات السياحة الذي أقرته منظمة السياحة العالمية.

- وضع نظام اعتماد للاعتراف المشترك بالديبلومات والدورات التدريبية في مجال السياحة والفندقة بين الدول العربية.





التنمية والاستثمار السياحي



الهدف الرئيسي: استغلال المقومات السياحية الطبيعية والتراثية بما يؤول لاستدامة السياحة في إطار تنمية مستدامة، للإسهام في توفير فرص العمل والحد من البطالة ومكافحة الفقر.

البرامج التنفيذية المستهدفة:

■ التعاون في تقييم حالة المقاصد السياحية ذات الإقبال الكبير والممارسات التي تتم بها وتحديد الفترات الإستيعابية لها بناء على دراسات علمية لوضع مستويات لأعداد الزائرين ونوعياتهم والمسارات والخدمات اللازمة، وتبنى الحكومات العربية أعداد الدراسات الاقتصادية للمواقع القابلة للنمو السياحي.

■ استهداف وإعطاء أولوية للتنمية السياحية في مناطق المجتمعات الأكثر احتياجاً وكذلك الطبقات المهمشة، وأهمية إدماج المجتمعات المحلية في التنمية السياحية من خلال إبراز نشاطاتها وثقافتها وتراثها وذلك بتوفير مشروعات صغيرة ومتناهية في الصغر، وتعميم منافع المجتمعات المحلية والمحافظة على التراث الثقافي.

■ تفعيل التعاون المشترك لتنشيط السياحة المستدامة التي تهتم بالزواحي الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية والإقتصادية، مع تشجيع رعاية النماذج الرائدة والخدمات المتميزة بيئياً، فضلاً عن الاستفادة من الخبرات الدولية للتعرف على أفضل الممارسات لتعزيز التنمية المستدامة للسياحة.

تابع: التنمية والاستثمار السياحي



البرامج التنفيذية المستهدفة:

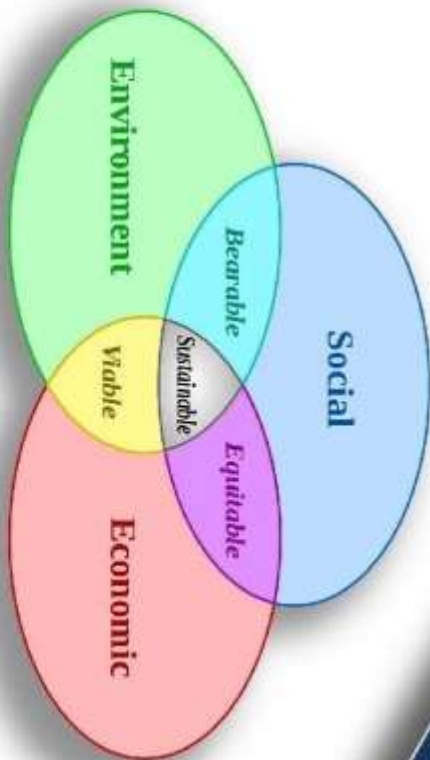
■ تقييم مناخ الاستثمار الحالي والمستقبلي للدول العربية لوضع خارطة طريق لإصلاحات هيكلية وتنظيمية وإزالة أية عوائق لتسهيل وتشجيع الاستثمار السياحي في المنطقة العربية بما يُسهم في تحقيق التنمية الشاملة لكل دولة والإرتقاء بظروف المعيشة في كل ربوع المجتمع.

■ قيام كل دولة على المستوى الوطني بإعداد خريطة استثمارية واضحة لمواقع ومجالات الاستثمار السياحي لعرض فرص الاستثمار السياحي في المنطقة العربية بما يُسهم في إقامة مشروعات سياحية مشتركة بين الدول العربية.

■ خلق مجالات استثمار جديدة ومبتكرة من خلال الاستثمار في السياحة البيئية والفنادق البيئية لخلق فرص عمل جديدة ومصادر للجذب السياحي.

■ إقامة مؤتمرات دولية وملتقيات سنوية مختصة بالاستثمار السياحي لعرض فرص الاستثمار والتسويق لها.

■ استحداث صندوق دعم السياحة العربية لمساعدة القطاع السياحي العربي في الأزمات والكوارث، والتنسيق مع المؤسسات المالية لتمويل المشاريع السياحية وتمويل إستراتيجيات الإقتصاديات الكفيلة بدعم السياحة الخضراء في المنطقة العربية.



مواكبة متغيرات
صناعة السياحة
عالمياً

تفعيل مفاهيم السياحة المستدامة في المنطقة العربية



الهدف الرئيسي: وضع منظومة سياحية مسؤولة تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تقديم منتج سياحي جاذب وتنافسي مع مراعاة الحفاظ على عناصر البيئة الطبيعية والمساهمة الإيجابية في التنمية الاقتصادية والمجتمعية

البرامج التنفيذية المستهدفة:

- وضع اطار لتوضيح مفاهيم السياحة المستدامة في الدول العربية، والتعرف على امكانية التعاون في المحاور البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- وضع نظام مؤشرات لقياس استخدام الطاقة والمياه في الفنادق والمنشآت السياحية لتقييم كفاءة الاستخدام ووضع برامج تنفيذية ومبادرات تهدف إلى خفض الاستهلاك.
- تدريب العاملين في قطاع السياحة في مجالات الحفاظ على البيئة وخفض الانبعاثات وترشيد استخدام الطاقة والتحول إلى استخدام تقنيات الطاقة المتجددة.
- وضع شهادة عربية تميز المنشآت الفندقية التي تلتزم بتطبيق مفاهيم السياحة المستدامة المعترف بها عالمياً.

تابع: تفعيل مفاهيم السياحة المستدامة في المنطقة العربية



البرامج التنفيذية المستهدفة:

- تبادل الخبرات فيما يتعلق بإبراج الحفاظ على التنوع البيولوجي كعنصر رئيسي من عناصر التنمية السياحية.
- تعزيز العمل على التوسع في أنشطة السياحة البيئية ووضع معايير للفنادق البيئية.
- وضع آليات تمويل لتشجيع الاستثمار في تكنولوجيايات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة وترشيد استخدام وتحلية مياه البحر بما يتماشى مع طبيعة الاستثمار في الأنشطة السياحية.
- الترويج المشترك في المحافل الدولية للمقاصد السياحية في الوطن العربي التي تتبنى مفاهيم السياحة المستدامة وذلك لاظهار استعداد المنطقة لجذب الطلب المستقبلي على الأنشطة السياحية التي تضع في اعتبارها الحفاظ على البيئة والتنمية المجتمعية والاقتصادية.
- تبادل قصص النجاح وأفضل الممارسات في مجال السياحة المستدامة فيما بين الدول العربية.
- عقد مؤتمرات دورية بهدف تبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية في مجال السياحة المستدامة.



الإحصاءات السياحية

الإحصاءات السياحية



الهدف الرئيسي: توصيف وقياس مكونات وهيكل النشاط السياحي ومساهمته في الاقتصاد الوطني لتوفير قاعدة بيانات سياحية شاملة تُساهم في صياغة سياسات اقتصادية لدعم وتنمية النشاط السياحي.

البرامج التنفيذية المستهدفة:

- مراجعة وتقييم الوضع الراهن لنظم الإحصاءات السياحية في الدول العربية، والعمل على التعاون مع أهم الخبراء السياحيين ومنهم المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية والمركز الإحصائي الخليجي- لتطوير وتحديث نظم الإحصاءات السياحية في الدول العربية، وتطبيق نظام الحسابات الفرعية للسياحة (TSA)، مع الاستفادة من تجارب الدول التي طبقت هذا النظام ومنهم: (جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية) والعمل على وضع خارطة طريق لتحديث آلية رصد البيانات السياحية وتلقيها.

- التعاون والتنسيق بين الدول العربية في تبادل البيانات والمعلومات الإحصائية ذات الصلة بقطاع السياحة.

- التعاون في تبادل الخبرات لبناء القدرات ب مجال الإحصاء السياحي، وتقديم المساعدة للدول الراغبة بتطبيق نظام الحسابات الفرعية للسياحة.

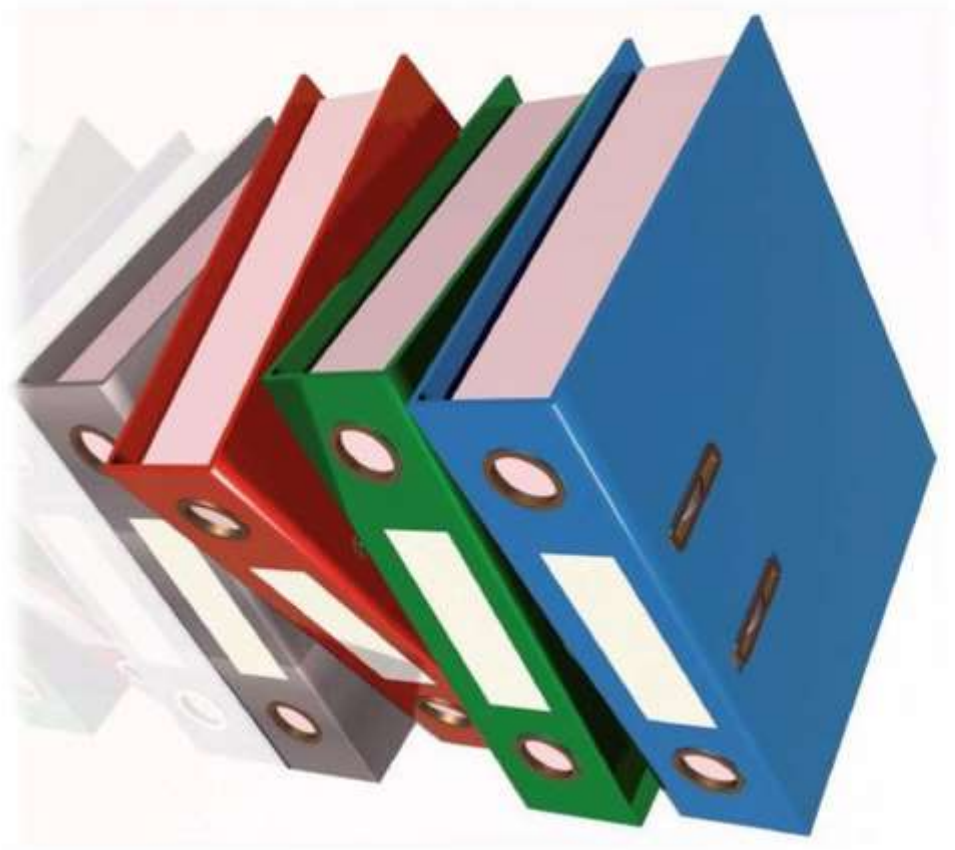
- إعداد نشرة إحصائية دورية مشتركة متاحة بين الدول العربية توضح حجم الحركة السياحية البينية العربية والتغيرات التي طرأت عليها بصورة شهرية

الإحصاءات السياحية



البرامج التنفيذية المستهدفة:

- توحيد المفاهيم والتعريفات الإحصائية المتعلقة بالسياحة بين الدول العربية وتعميم المنهجيات ومعايير جمع وتحليل البيانات لضمان سهولة المقارنة ومعالجة تضارب البيانات والإحصاءات من أجل دفع عجلة النمو السياحي.
- التعاون العلمي والفني في إعداد البحوث والدراسات التوثيقية للأسواق السياحية لتحديد سمات السائحين الحاليين والمحتملين لسوق السياحة العربية البينية وبيان سبب زيارتهم وقياس درجة اهتمامهم بزيارة بلد المقصد السياحي ومدى معرفتهم بالمقاصد السياحية التي تحظى بها المنطقة العربية ، فضلاً عن التعرف على التطور في رغبات السائحين المحتملين لتأمين احتياجاتهم.
- إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية للمعلومات الاقتصادية والسياحية لخدمة المستثمر بين تساعدهم على اتخاذ قرار الاستثمار بناءً على بيانات واقعية عن السوق وحجم الإنفاق السياحي والاستثمارات السياحية والعمالة في القطاع.
- عقد ملتقى سنوي حول إحصاءات السياحة في الدول العربية للاستفادة من التجارب والخبرات.



مراجعة التشريعات المرتبطة بالسياحة



الهدف: تشجيع المؤسسات الوطنية للسياحة لمراجعة تشريعاتهم بما يُعظم القدرة على الجذب السياحي للمنطقة العربية

البرامج التنفيذية المستهدفة:

- قيام المؤسسات الوطنية للسياحة لكل دولة بمراجعة تشريعاتها القائمة وإستحداث تشريعات جديدة لمواكبة تطورات النشاط السياحي العالمي ولاسيما ما يتعلق بالحفاظ على الموارد السياحية والطبيعية والتراثية بالإضافة الى السياحة الإلكترونية وما يرتبط بها من معاملات مالية.

- قيام المؤسسات الوطنية للسياحة لكل دولة بمراجعة وتطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار في قطاع السياحة لزيادة جذب الاستثمار الوطني والأجنبي لإقامة المشروعات السياحية، والعمل على طرح حوافز وتسهيلات مشجعة وجاذبة للمستثمرين وذلك فيما يتعلق بالإعفاءات الجمركية والرسوم والضرائب.

- الاستفادة من التشريعات التي تُوصى بها المنظمة العالمية للسياحة والمنظمة العربية للسياحة.



تعزيز علاقات
التعاون في مجال
السياحة

تعزيز علاقات التعاون في مجال السياحة



الهدف الرئيسي: النهوض بالسياحة العربية البنية ومواجهة التحديات التي تواجهها

البرامج التنفيذية المستهدفة:

- تعزيز التعاون والتنسيق المتكامل بين الوزارات والهيئات المعنية بقطاع السياحة العربية والمنظمات والاتحادات العربية ، وتفعيل تنفيذ اتفاقات التعاون المتبادلة بين الدول العربية للنهوض بالسياحة العربية .
- تعزيز قدرات الدول العربية من أجل القيام بمبادرات تعاون دولية على المستوى الإقليمي والعالمي .
- تنسيق المواقف العربية في المحافل السياحية الدولية والمؤتمرات .
- التعاون العربي في تنشيط البحث العلمي ونشره للمساهمة في تنمية وتطوير صناعة السياحة بالوطن العربي .
- عقد الاجتماعات العربية الرسمية والشعبية في المناطق والمنتجعات السياحية في البلاد العربية، لما لذلك من أثر إيجابية كبيرة في عملية التنشيط والترويج السياحي .
- اعتماد يوم للسياحة العربية، أسوة بيوم السياحة العالمي للتوعية بأهمية السياحة البنية العربية ودورها وانعكاساتها الإيجابية على كافة القطاعات .
- التعاون في إيجاد آليات تمويل مرنة لمساعدة القطاع السياحي العربي لمواجهة أية أحداث غير متوقعة .
- إعداد دراسة عن التجارب العالمية في مجال العمل السياحي المشترك (تجربة الاتحاد الأوروبي ، تجربة دول جنوب شرق آسيا، تجربة اتحاد دول الكاريبي) للاستفادة منها في تنفيذ برامج ومبادرات التعاون الإقليمية .



مصغوفة العمل التنفيذية

مصفوفة العمل التنفيذية المقترحة

- الإطار الزمني لتنفيذ الاستراتيجية (5) سنوات تبدأ منذ إقرار الاستراتيجية واعتمادها من المجلس الوزاري العربي للسياحة.
- يتم تشكيل فرق عمل من الدول العربية لدراسة محاور الاستراتيجية المستهدفة ويتولى كل فريق مهام تحليل الوضع الراهن وجمع كافة البيانات المطلوبة والتشاور مع الخبراء وأصحاب الصناعة لوضع خطة العمل التنفيذية لكل محور بما يضمن تحقيق الأهداف المنشودة للخطة الاستراتيجية.
- تتولى فرق العمل المشكلة تقديم تقرير متابعة ربع سنوي - كل 3 شهور - بما تم تنفيذه من إجراءات أو الميعقات التي حالت دون التنفيذ وذلك للأمانة العامة لجامعة الدول العربية لرفعه للجنة الفنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية تمهيداً لعرضه على المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للسياحة ومن ثم على المجلس الوزاري العربي للسياحة لاتخاذ القرارات اللازمة.
- يتعين تنفيذ هذه الاستراتيجية بشكل مشترك من قبل الدول العربية الأعضاء، وجامعة الدول العربية وأصحاب المصلحة في صناعة السفر والسياحة وهي مكتملة للإجراءات والسياسات الوطنية التي تنفذها الدول بهدف معالجة التحديات التي تواجه تعزيز وتنمية حركة السياحة البيئية العربية.

مصفوفة العمل التنفيذية والبرامج ذات الأولوية في التنفيذ

المحور الأول: تسهيل حركة السفر والتنقل بين الدول العربية			
المخرجات	مؤشرات التقييم والإداء	البرامج ذات الأولوية في التنفيذ	الغاية الاستراتيجية
تسهيل الحصول على تأشيرات الدخول لمواطني الدول العربية	■ التحسن في معدلات الحركة السياحية العربية البينية. ■ التحسن في مؤشرات الانفتاح في الحصول على تأشيرات وفقاً للتأثير الصادر عن المنظمة السياحية العالمية.	□ قيام الحكومات الوطنية بدراسة إتخاذ إجراءات كفيلة لخفض القيود المفروضة على منح التأشيرات وتسهيل وتبسيط إجراءاتها وبما يكفل لكل دولة الحفاظ على أمنها في ذات الوقت، والعرض عما تقوم به الدول العربية من إجراءات في هذا الشأن. □ دراسة مبادرات بديلة لتسهيل الحصول على التأشيرة بين دول المنطقة العربية ومنها (منح تأشيرات عند الوصول، الإستثناء من رسوم التأشيرة، منح تأشيرات مثل سباحة الترانزيت أو تسهيلات لفئات معينة مثل رجال الأعمال أو " التأشيرة السياحية المشتركة" - والتي تُتيح للحصول على تأشيرة إحدى الدول التنقل بحرية بين الدول الأعضاء- واختيار عدداً من الدول لتكون نموذج رائد يُطبق مفهوم التأشيرة السياحية المشتركة لتقييم مدى نجاح هذه التجربة. والتنسيق في هذا الشأن مع المنظمة العالمية للسياحة والمنظمة العربية للسياحة والمجلس العالمي للسياحة والسفر للاستفادة من الدراسات السابقة لتقدير حجم الدخول وفرص العمل الإضافية التي يمكن للدول تحقيقها حال تسهيل إجراءات منح التأشيرة، مع الاسترشاد بالتجربة المطبقة بين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب شرق آسيا في هذا الشأن. □ قيام الحكومات الوطنية بوضع الإجراءات الكفيلة لتسهيل الإجراءات الجمركية والنقاط الحدودية البرية والبحرية والجوية للمناخ العربي.	مرونة الحركة وتحسين جودة السفر بين الدول العربية
زيادة حركة النقل بين الدول العربية	■ زيادة خدمات الطيران المعرض والطيران منخفض التكلفة بين الأسواق العربية	□ دراسة سبل زيادة وسائل النقل بين الدول العربية وطرح برامج ومبادرات تحفيزية لتشجيع المستثمرين على إنشاء شركات نقل بينية مشتركة بين الدول العربية. □ تشجيع التوسع في حركة النقل الجوي فيما بين الدول العربية وزيادة الطيران منخفض التكلفة والمعرض في كثير من مطارات دول المنطقة. والمعرض في كثير من مطارات دول المنطقة	

مصفوفة العمل التنفيذية والبرامج ذات الأولوية في التنفيذ

المحور الثاني: تطوير وتحسين جودة الخدمات السياحية المقدمة			
الغاية الاستراتيجية	البرامج ذات الأولوية في التنفيذ	المخرجات	مؤشرات التقييم والأداء
أن تكون المقاصد السياحية العربية مقاصد ذات جودة سياحية مرتفعة	- إجراء مسح شامل لمعايير الموصفات الخاصة بجودة الخدمات السياحية المختلفة المطبقة في الدول العربية ومعايير التقييم، وتبادل الخبرات بين الدول العربية الرائدة لتقديم الدعم الفني للمقاصد العربية الأقل نمواً لتطبيق مبادرات التحسين ومعايير جودة خدماتها. - وضع آلية لاعتماد شهادات معايير جودة موحدة للخدمات السياحية في الدول العربية بما يتوافق مع المعايير الدولية وبما يتناسب مع متطلبات واحتياجات السياح العربى وأن يتم التعاون في ذلك مع الخبراء الدوليين من منظمة السياحة العالمية والمنظمة العربية للسياحة. - وضع دليل موحد للمنطقة العربية بحقوق والزامات السياح والمستهلك ومنظم الرحلات بما يتوافق مع الموائيق المطبقة دولياً.	التعرض بمستوى جودة الخدمات السياحية في المقاصد العربية	زيادة الفاعلية في تبني أنظمة اعتماد معايير الجودة وزيادة نسبة المنشآت السياحية المتزامنة بتطبيق المعايير القياسية للجودة

مصفوفة العمل التنفيذية والبرامج ذات الأولوية في التنفيذ

المحور الثالث: الترويج والتسويق السياحي			
مؤشرات التقييم والأداء	المخرجات	البرامج ذات الأولوية في التنفيذ	الغاية الاستراتيجية
■ تنوع المنتجات السياحية التي تناسب السياح العربى وطرح منتجات جديدة وجاذبة.	زيادة المنتجات المتنوعة التي تناسب السياح العربى بمختلف شرائحه	■ إجراء مسح عن سوق السياحة العربية لتحديد أنماطها ومتجهاها السياحية ومستوى السفر داخل المنطقة واحتياجات السياح العربى في السفر لتحديد الفرص التسويقية والترويجية المتاحة لتطوير أسواق السفر العربية اليبينية وتقديم منتجات سياحية جديدة مع تطوير المنتجات القائمة وتبنيها لتكون جاذبة لاستقطاب السياح العربى ، وأن يتم التشاور في هذا الأمر مع الخبراء وأصحاب المصلحة. ■ اختيار عدد من المقاصد السياحية العربية وخاصة نو النمو الأقل والتشاور معها للترويج وتطوير المنتجات السياحية بها وتبنيها لتكون جاذبة للمخططات الراحنة لشرائح المختلفة للسائحين العرب. ■ إعداد استراتيجيات تسويقية ترويجية إقليمية متكاملة وخطط تنفيذية سنوية بأنشطة تستهدف السائحين والاعلام وأصحاب الصناعة، مع التركيز على استخدام الأنوارات الترويجية الحديثة بما يتناسب مع الشرائح المستهدف جذبها، وذلك بالشراكة والتعاون بين وزارات السياحة في المنطقة العربية والقطاع السياحي الخاص.	مقاصد سياحية ذات منتجات سياحية متنوعة وجاذبة
■ زيادة الاتفاق الترويج السياحي في الأسواق العربية. ■ التحسن في مؤشرات الإعدادات السياحية للسياحة العربية اليبينية ومن الأسواق العالمية للمقاصد العربية. ■ تحسن الصورة الذهنية عن المقاصد السياحية العربية	زيادة الترويج والتسويق للاقليم العربى	■ البدء بإعداد دليل سياحي إلكتروني عربى باللغات المختلفة محدد به عناصر الجذب السياحي في كل دولة وأماكن الترفيه والتسوق والمتنوعات السياحية بها وأجندة الفعاليات السنوية المختلفة بالدول العربية وعرض المحتوى على النول العربية للموافقة عليها. ■ وضع خطط للتسويق المشترك بين المقاصد العربية لاستقطاب السياح الأجنى لزيادة أكثر من مقصد عربى واحد وخاصة من نول الأسواق.	

مصفوفة العمل التنفيذية والبرامج ذات الأولوية في التنفيذ

المحور الرابع: رفع كفاءة العنصر البشري			
الغاية الاستراتيجية	البرامج ذات الأولوية في التنفيذ	المخرجات	مؤشرات التقييم والأداء
■ أن تكون المقاصد السياحية العربية مقاصد ذات جودة سياحية مرتفعة	■ إعداد مسح شامل لرصد الوضع الراهن فيما يتعلق بحجم العمالة السياحية في النول العربية مقسمة حسب التخصصات وخريطة بالمهن السياحية في كل دولة. ■ العمل على وضع استراتيجية عربية موجهة للتدريب يُراعى فيها خصوصية الأسواق السياحية العربية واحتياجات المنتج العربي وطبيعته لخلق فرص عمل مستدامة في مجال السياحة ولمواجهة احتياجات سوق العمل. ■ تحديد الاحتياجات التدريبية للنول لل عربية لصياغة برامج تدريبية حديثة وعاجلة لرفع كفاءة العاملين في القطاع السياحي العربي في مختلف التخصصات والأنشطة السياحية بما يتناسب مع التوجهات العالمية ويُراعى في ذات الوقت متطلبات السوق العربي. وتقديم الدعم الفني والخبرات للنول العربية الأكثر احتياجاً لرفع قدرات مواردها البشرية العاملة في المجال السياحي. مع تحديد ميزانية هذه البرامج ومصادر التمويل.	■ التهوؤض بمستوى العمالة البشرية في القطاع السياحي في النول العربية وفقاً للمعايير الدولية	■ عدد البرامج السياحية المهنية التدريبية المنفذة طوال فترات تنفيذ الأمرات اتجيهة و التز ايد في أعداد المتدربين المؤهلين في المجال السياحي في النول العربية في التخصصات المختلفة
المحور الخامس: التنمية والاستثمار السياحي			
■ زيادة الاستثمار السياحي من القطا عين الخاص والعام	■ تقييم مناخ الاستثمار السياحي الحالي والمستقبلي في المنطقة العربية. ■ طرح مبادرات لتعزيز الاستثمار السياحي في المنطقة وخاصة ما يتعلق بأنشطة السياحة البيئية وتكولوجيات الطاقة المتجددة . ■ قيام الحكومات الوطنية بإعداد خريطة استثمارية بمواقع ومجالات الاستثمار السياحي المتاحة. ■ إعداد دليل للاستثمار السياحي في المنطقة العربية يشمل كافة المواقع السياحية وفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع السياحي لتعزيز إقامة مشروعات سياحية عربية مشتركة في النول العربية. ووضع أجندة عمل لتنظيم ورش عمل أو قوافل لطرح فرص الاستثمار السياحي في المنطق العربية.	■ جذب الاستثمارات السياحية وخاصة العربية	■ زيادة معدلات الاستثمار السياحي والاستثمار في الخدمات والتسهيلات في المنطقة العربية

مصفوفة العمل التنفيذية والبرامج ذات الأولوية في التنفيذ

المحور السادس: مواكبة متغيرات صناعة السياحة العالمية			
الغاية الاستراتيجية	البرامج ذات الأولوية في التنفيذ	المخرجات	مؤشرات التقويم والأداء
تفعيل مفاهيم السياحة المستدامة في المنطقة العربية	■ العمل على وضع شهادة عربية تميز المنشآت الفندقية التي تلتزم بتطبيق مفاهيم السياحة المستدامة المعترف بها عالمياً. ■ تنفيذ برامج تدريبية لتدريب العاملين في قطاع السياحة في مجالات الحفاظ على البيئة وخفض الانبعاثات وترشيد استخدام الطاقة والتحول إلى استخدام تقنيات الطاقة المتجددة، وتبادل الخبرات بين الدول العربية في مجال السياحة المستدامة. ■ وضع آليات تمويل لتشجيع الاستثمار في تكنولوجيا كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة وترشيد استخدام وتحلية مياه البحر بما يتماشى مع طبيعة الاستثمار في الأنشطة السياحية. ■ التعاون مع منظمة السياحة العالمية للاتفاق على اطر عام موحد يطبق على العربية لمؤشرات قياس استخدام الطاقة والمياه في الفنادق والمنشآت السياحية لقياس كفاءة الاستخدام وطرح مبادرات لخفض الاستهلاك في المنطقة العربية.	■ تطبيق مفاهيم السياحة المستدامة في المنطقة العربية	■ التوسع في عدد الترميم في عدد المقاصد العربية التي تقوم بتخاذ تدابير الإدارة البيئية ■ زيادة عدد المنشآت الفندقية التي تراعى معيار الاستدامة الدولية بكل دولة عربية. ■ قياس عدد مشروعات الطاقة المتجددة بالقطاع السياحي بكل دولة عربية. ■ مقدار الوفورات في استهلاك الطاقة والمياه بكل دولة عربية

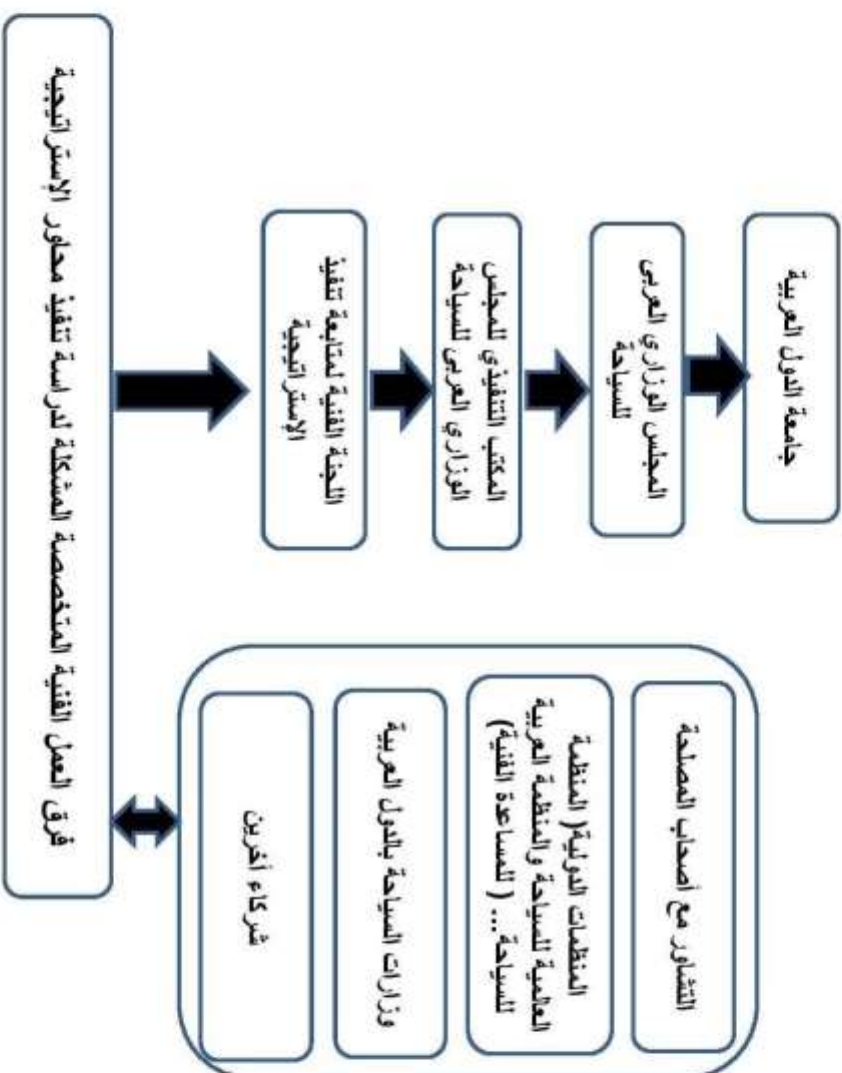
مصفوفة العمل التنفيذية والبرامج ذات الأولوية في التنفيذ

المحور السابع: الإحصاءات السياحية			
الغاية الاستراتيجية	البرامج ذات الأولوية في التنفيذ	المخرجات	مؤشرات التقييم والأداء
إتساق نظم الإحصاءات السياحية في الدول العربية	■ التعاون مع منظمة السياحة العالمية للاتفاق على إطار عام لاستخدام وإنتاج إحصاءات السياحة والحسابات الفرعية يُعتمد على الدول العربية للاستخدام مع طبيعة الأنشطة السياحية في الدول العربية. ■ التعاون مع منظمة السياحة العالمية والمنظمة العربية للسياحة والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية والمركز الإحصائي الخليجي لوضع برنامج لبناء القدرات بمجال الإحصاء السياحي في الدول العربية ووضع خطة سنوية لتنفيذ أنشطة هذا البرنامج والتدريب على تطبيق مؤشرات السياحة المستدامة التي وضعتها منظمة السياحة العالمية ومنهجيات القياس والتقييم. ■ وضع خطة لتطوير النظام الإحصائي في الدول العربية وتقديم الدعم الفني لمساعدة الدول العربية في تطوير نظامها الإحصائي السياحي وتطبيق نظام الحسابات الفرعية في السياحة	■ تحديث نظم الإحصاءات السياحية ووضع منهجية موحدة للقياس	■ التوسع في عدد الدول العربية المطبقة لنظام الحسابات الفرعية في السياحة وتطويره. ■ توحيد مؤشرات ومعايير القياس في الدول العربية وفقاً للمعايير الدولية الصادرة عن منظمة السياحة العالمية. ■ إصدار نشرة شهرية عن الإحصاءات السياحية في الدول العربية. ■ أعداد المذكرتين في الدول العربية في مجال الإحصاء السياحي ورفع القدرات البشرية العاملة في هذا المجال.

المنهجية المقترحة لتنفيذ الإستراتيجية



المنهجية المقترحة لتنفيذ الإستراتيجية العربية للمسيحة





٢٣



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



المشروع المشترك للتعاون الفني بين الإسكوا وجامعة الدول العربية
لوضع وتطوير وتفعيل الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات*

الأجندة الرقمية العربية 2033-2023

المسودة النهائية من الإصدار 1.0**

ملاحظات:

* يُستعمل مصطلحا "الاستراتيجية العربية" و"الأجندة العربية" في هذا النص للإشارة إلى الوثيقة ذاتها. وتشمل هذه الوثيقة كافة مجالات التنمية الرقمية (أي مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما يرتبط بها من قضايا تتصل بالخطط الاستراتيجية، والبنية التحتية، والبيئة القانونية، والاقتصاد الرقمي، والتحول الرقمي، والحكومة الرقمية، والإدماج الرقمي).

** تم اعتماد المسودة النهائية من قبل مجلس وزراء الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العرب بتاريخ 23 كانون الثاني/يناير 2023، ثم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 9 شباط/فبراير 2023، تمهيدا لرفعها لعناية القمة العربية الـ 32 في شهر أيار/مايو 2023.

22-01035

تمهيد

انعقدت الدورة الثالثة والعشرين من اجتماعات مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2019 في الرياض بالمملكة العربية السعودية. وفي هذا الاجتماع، فوض المجلس فريق العمل العربي المعني ببلورة "الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات" اتخاذ القرار المناسب بشأن المنهجية المقترحة من قبل الإسكوا حول إعداد وتطوير وتفعيل الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية)¹، التي اعتمدت من أعضاء الفريق. وقد أخذت هذه المنهجية بعين الاعتبار الملاحظات التي أبدت حولها خلال الاجتماع الحادي والثلاثين لفريق العمل المعني بالاستراتيجية والمنعقد بتاريخ 19 أيلول/سبتمبر 2020.

وقد أعدت مسودة الوثيقة بالتعاون مع الخبراء المعيّنين من قبل الدول العربية والجهات الدولية والعربية المشاركة في تطوير الاستراتيجية. واشتملت هذه النسخة على مصفوفة بالمسؤوليات التي اضطلعت بها كل جهة من الجهات المشاركة في هذا العمل، والتي تم تحديدها بعد سلسلة من المشاورات التي جرت مع كافة الشركاء²، وسوف تشير النسخة النهائية من الأجندة إلى مساهمات الشركاء بشكل دقيق. وقد شرعت الإسكوا بعقد عدد من الاجتماعات التنسيقية مع المنظمات العربية والأممية في شهر كانون الأول/ديسمبر 2020، وذلك لبناء الشراكات اللازمة مع جميع المعنيين لتفعيل هذا العمل التشاركي. وعقدت الإسكوا كذلك اجتماعات ثنائية مع المنظمات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة التي تمثل قارات أو أقاليم غير عربية، وذلك للاستئناس بخبراتها والاستفادة من تجاربها في عملية تطوير الأجندة الرقمية العربية والاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديد هيكلها المناسب، وأهم الممارات التي يجب التركيز عليها في عملية الإعداد، وكيفية تعزيز منحي العمل التشاركي الذي يضم جميع المعنيين بهذا الشأن.

ومن ثم، عُقدت ورشة العمل المشتركة الأولى بين الإسكوا وبين جامعة الدول العربية بهدف تطوير الأجندة الرقمية العربية (استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات). وقد جرى هذا اللقاء على هامش الدورة الثانية والثلاثين من اجتماعات فريق العمل العربي المعني بالاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك يومي 23 و24 آذار/مارس 2021، وبمشاركة كافة الشركاء المعنيين.

1 رؤية الإسكوا لمنهجية إعداد وتطوير وتفعيل الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية)، E/ESCWA/CL4.SIT/2020/TP.7

2 الإطار 39.

وتوالت بعد ذلك ورشات العمل المخصصة للقاء الباحثين والخبراء من الدول والمنظمات المنضمة لهذا المشروع، وذلك ضمن الآلية المركزية للتعاون البحثي والفني³ واللجنة الفنية المشتركة⁴.

كما توالت اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة لتنسيق العمل البحثي التشاركي والإجراءات الخاصة بتطوير هيكل الأجندة الرقمية العربية والمسودات الأولية لها. وقد توجت سلسلة الاجتماعات هذه باجتماع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العرب للاتصالات والمعلومات في دورته العادية الخمسين، والتي عُقدت في مقر وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية بالقاهرة يوم الثلاثاء 19 تموز/يوليو 2022. وقد ثمن المكتب التنفيذي في هذا الاجتماع الجهود المبذولة والموارد التي قامت الإسكوا بتبنيها لإنجاح هذا المشروع الاستراتيجي الهام للدول العربية، وأثنى على مقاربتها الشاملة والمتدرجة لصياغة الأجندة، مباركاً ما تم إنجازه إلى الآن لا سيما الانتهاء من النسخة الرابعة من المسودة الثالثة للأجندة الرقمية العربية وما تتضمنه من أبواب خاصة بالمحاور والأهداف والغايات ومؤشرات التحليل والرصد لتحقيق هذه الغايات. كما رحّب المجلس بما أعلنت عنه الإسكوا من مراحل وأنشطة مخططة للفترة القادمة، لا سيما ما يتعلق بإطلاق ورشات العمل حول آليات تفعيل وتعزيز الشراكات. وبعدها، استمرت المشاورات مع كافة أصحاب المصلحة والخبراء وذلك لضمان ترابط محتوى الأجندة وملاءمة مسارها مع مسارات التعاون الرقمي والتنمية الإقليمية والعالمية. وقد عُقد في هذا الصدد اجتماع تشاوري موسّع في دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، من 25 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر، وذلك للوصول إلى الوثيقة ما قبل النهائية والتي سيتم عرضها على اجتماع مجلس وزراء العرب للاتصالات والمعلومات في دورته العادية السادسة والعشرين نهاية كانون الأول/ديسمبر 2022. ومن المأمول أن يتم إقرار الأجندة في صيغتها النهائية مع نهاية عام 2022، ومن ثم البدء في تفعيلها في مطلع الربع الأول من عام 2023. ويستعرض المرفق الأول سلسلة الاجتماعات التي انعقدت لبلورة الأجندة الرقمية العربية حتى تاريخه.

3 تحت مظلة المشروع المشترك، تتكوّن الآلية المركزية للتعاون البحثي والفني من فريق من الخبراء والباحثين في الأمانة التنفيذية للإسكوا والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالإضافة إلى عدد من الباحثين الفنيين الإقليميين والدوليين، من منظمات دولية وإقليمية وجهات داعمة للفريق العربي، كما تقوم كل دولة عربية راغبة بالانضمام إلى المشروع بتسمية باحث وطني (أو أكثر) كنقطة ارتكاز (وفقاً للمواصفات المحددة) ليعمل هؤلاء الباحثون وأو الباحثون المساعدون بالتواصل مع فريق الخبراء والباحثين في الإسكوا والباحثين الفنيين الإقليميين والدوليين. وتضطلع الآلية المركزية للتعاون البحثي والفني بالتطوير الدوري للمحتوى العلمي للأجندة بكافة مكوناتها وخطة العمل التنفيذية، وتقوم بتيسير دراسة واعتماد المبادرات والمشاريع، وتقييم التقدم بناء على تقارير الرصد والقياس، وإعداد التقرير المرحلي في نهاية كل مرحلة وإرسالها إلى اللجنة الفنية المشتركة للتداول وتكوين مدخلات لفريق البلورة لاتخاذ التوصيات بشأنها. وتتضمن في عضويتها خبراء من الدول والمنظمات الشريكة. ويتم تطوير هذه الآلية حسب الحاجة وبالتشاور بين الشركاء الرئيسيين.

4 تحت مظلة المشروع المشترك، يباشر فريق العمل العربي لبلورة الاستراتيجية بتشكيل مجموعة عمل مصغرة مبنية من الفريق تكون بمثابة "اللجنة الفنية المشتركة" أو حلقة التواصل الدائمة بين فريق العمل العربي لبلورة الاستراتيجية وفريق أمانة الجامعة وفريق أمانة الإسكوا. وتتكوّن اللجنة الفنية المشتركة من ممثلين عن جميع الدول العربية الراغبة بالانضمام إلى المشروع، وممثل عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وممثل عن المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال، والمدير التنفيذي للمشروع من الإسكوا، ورئيس الفريق من جامعة الدول العربية، وممثلين عن المنظمات الراغبة بالمشاركة مثل الاتحاد الدولي للاتصالات، رهنأ بموافقة الدول العربية والأمانة الفنية للجامعة العربية. ويتم تطوير هذه الآلية حسب الحاجة وبالتشاور بين الشركاء الرئيسيين.

المحتويات

تمهيد.....

الباب الأول: مقدمة عامة.....	الف. نبذة عن الوضع الراهن للتنمية الرقمية في المنطقة العربية
الأجندة الرقمية العربية: الرؤية والرسالة والمنطلقات الأساسية.....	الف. المسارات العالمية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية
باء. الأجندات والاستراتيجيات الرقمية في الأقاليم الأخرى.....	باء. تجارب المنطقة العربية في الفترة السابقة
جيم. الملامح الأساسية لتصميم الأجندة الرقمية العربية.....	

الباب الثاني: الأهداف والغايات والإجراءات المقترحة.....

المجموعة الأولى: الأطر الاستراتيجية الوطنية والإقليمية والدولية.....	الف. المشاركة الوطنية في مسارات التعاون الدولي والإقليمي
باء. المجموعة الثانية: سياسات البنية التحتية والبيئة القانونية.....	الف. البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
1. هيكلة سوق الاتصالات وبنيتها التنظيمية.....	2. الخدمات الأساسية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الوطني والإقليمي
3. بنية الإنترنت.....	باء. البيئة القانونية والأخلاقيات وبناء الثقة

المجموعة الثالثة: مجالات الاقتصاد الرقمي والتوظيف والتجارة.....

الف. تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.....	1. شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
2. البحث والتطوير والابتكار وآليات القياس في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.....	باء. الأثر الاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
1. مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الوطني.....	2. التبادل التجاري في منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات التي تدعم هذه التكنولوجيا
3. الأعمال الإلكترونية.....	4. التوظيف في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
5. التوظيف الإلكتروني.....	

المجموعة الرابعة: التحول الرقمي وسياسات الإدماج الاجتماعي.....

الف. التمكين وشمولية الوصول إلى المعلومات والمعارف والتطبيقات والمحتوى.....	1. شمولية الوصول: التوفر، التطوير، القدرة على تحمّل التكاليف، التكيف
2. التمكين (الاستخدام): التعليم، الترفيه، المشاركة السياسية، والعائدات الاقتصادية.....	باء. بناء القدرات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية
1. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتدريب (بما في ذلك التدريب الإلكتروني).....	2. برامج التدريب المستهدفة (لبناء القدرات على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية)
جيم. تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.....	

1.	الحكومة الإلكترونية.....
2.	الصحة الإلكترونية.....
المجموعة الخامسة: السياسات الثقافية والإعلامية.....	
الف.	الهوية الثقافية والتنوع اللغوي.....
	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم التنوع الثقافي واللغوي.....
باء.	وسائل الإعلام.....
1.	تنوع الوسائل الإعلامية واستقلاليتها وتعديتها.....
2.	وسائل الإعلام ودورها في مجتمع المعلومات.....
3.	التقارب بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين الإعلام.....
4.	وسائل التواصل الاجتماعي.....
الباب الثالث: آليات تفعيل الأجندة.....	
الف.	آليات دعم التنفيذ.....
1.	جدولة أولويات التنفيذ.....
2.	وضع منهجية لإدراج ودراسة وإقرار المشاريع والمبادرات.....
3.	الترابط مع المنتدى المؤازرة لأهداف الأجندة وغاياتها ومبادراتها.....
4.	وضع الاستراتيجيات والأجندات الرقمية الوطنية المتسقة مع الأجندة العربية.....
5.	تعزيز طرائق التمويل المباشر وغير المباشر.....
باء.	آليات دعم التحليل والرصد والمتابعة.....
1.	مسار التقرير العربي للتنمية الرقمية والتقارير الوطنية الرافدة له.....
2.	نموذج القياس والمراسد الوطنية لمؤشرات التنمية الرقمية.....
جيم.	تطوير إطار التسيير والاستدامة.....
	المرفق الأول: سلسلة الاجتماعات التي انعقدت لبلورة الأجندة الرقمية العربية.....
	المرفق الثاني: نموذج مؤشرات القياس والرصد.....
1.	ترميز المؤشرات المستخدمة في الأجندة الرقمية العربية.....
2.	لائحة المؤشرات الدولية المستخدمة في الأجندة الرقمية العربية.....
3.	لائحة المؤشرات العربية المستخدمة في الأجندة الرقمية العربية.....
	المرفق الثالث: استعراض الأجندات الرقمية الإقليمية.....
1.	الأجندة الرقمية الأوروبية.....
	(أ) أهداف الأجندة ومجالات التدخل.....
	(ب) نموذج الحوكمة.....
	آليات الحوكمة
	(ج) أدوات القياس.....
	(د) المرحلة اللاحقة.....
2.	الأجندة الرقمية لأمريكا اللاتينية.....
	(أ) أهداف الأجندة ومجالات التدخل.....
	(ب) نموذج الحوكمة.....
	آليات الحوكمة
	(ج) أدوات القياس.....
3.	استراتيجية التحول الرقمي في إفريقيا.....
	(أ) أهداف الاستراتيجية ومجالات التدخل.....
	(ب) نموذج الحوكمة وآليات المتابعة.....
	(ج) أدوات القياس.....
4.	طريق المعلومات فائق السرعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.....

- (أ) الأهداف ومجالات التدخل
 (ب) نموذج الحوكمة
 5. استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للدول الناطقة بالفرنسية

قائمة الجداول

- الجدول 1. قائمة بالاستراتيجيات/الأجندات الإقليمية المذكورة في هذا الباب
 الجدول 2. تصنيف المناطق الإقليمية العالمية وفق المؤشر G5 لعام 2021 الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات

قائمة الأشكال

- الشكل 1. إطار الإسكوا للتنمية الرقمية
 الشكل 2. ترتيبية التصميم: من الأجندة إلى الاستراتيجية إلى البرامج
 الشكل 3. مثال توضيحي عن مصفوفة توزيع البرامج والأهداف والجهات المعنية
 الشكل 4. مثال توضيحي عن إمكانية توزيع البرامج على الجهات المعنية وفقاً للإطار المفاهيمي للأجندة
 الشكل 5. نموذج الحوكمة في الأجندة الرقمية الأوروبية
 الشكل 6. آلية الحوكمة في الأجندة الرقمية لأمريكا اللاتينية
 الشكل 7. نموذج الحوكمة لاستراتيجية آسيا والمحيط الهادئ

قائمة الأطر

- الإطار 1. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 1.1
 الإطار 2. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 1.2
 الإطار 3. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 2.1
 الإطار 4. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 2.2
 الإطار 5. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 2.3
 الإطار 6. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 2.4
 الإطار 7. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 2.5
 الإطار 8. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 2.6
 الإطار 9. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 2.7
 الإطار 10. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 2.8
 الإطار 11. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.1
 الإطار 12. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.2
 الإطار 13. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.3
 الإطار 14. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.4
 الإطار 15. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.5
 الإطار 16. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.6
 الإطار 17. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.7
 الإطار 18. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.8
 الإطار 19. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.9
 الإطار 20. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.10
 الإطار 21. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.11
 الإطار 22. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.12
 الإطار 23. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 4.1
 الإطار 24. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 4.2
 الإطار 25. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 4.3
 الإطار 26. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 4.4
 الإطار 27. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 4.5
 الإطار 28. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 4.6
 الإطار 29. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 4.7

الإطار 30.	الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 4.8
الإطار 31.	الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 4.9
الإطار 32.	الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 5.1
الإطار 33.	الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 5.2
الإطار 34.	الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 5.3
الإطار 35.	الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 5.4
الإطار 36.	مبادرات اقترحها أعضاء اللجنة الفنية المشتركة كمبادرات أساسية للتنفيذ
الإطار 37.	التقرير العربي للتنمية الرقمية: بنيته وارتباطه بالأجندة العربية للتنمية الرقمية
الإطار 38.	الاستراتيجيات والأجندات الإقليمية ونماذج القياس
الإطار 39.	المنظمات الرئيسية

الباب الأول: مقدمة عامة

شهد العالم خلال العقدين الأخيرين نمواً متسارعاً لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو التكنولوجيا الرقمية⁵، وذلك بوصفها جزءاً أساسياً من البيئة التمكينية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا يخفى على أحد التطور الكبير الذي أدخلته تلك التكنولوجيا في مختلف جوانب الحياة، فقد أتاحت هذه التكنولوجيا للبشرية أفقاً لم يكن من الممكن تصورها منذ زمن ليس بالبعيد. إذ نتج عنها كم هائل من الاختراعات والابتكارات التي مكنت المجتمعات من بلوغ مستويات غير مسبوقة من الرخاء والرفاه. وقد ارتبطت الفرص التي تتيحها هذه التكنولوجيا ارتباطاً وثيقاً بأحد أهم ابتكاراتها، وهي شبكة الإنترنت التي أتاحت التواصل بين الأفراد والمجتمعات بسهولة وبشكل سريع وموثوق به بين الأطراف المختلفة، متجاوزةً بذلك العوائق الجغرافية التقليدية. وترافق نمو شبكة الإنترنت وانتشارها مع تنامي ظاهرة العولمة بحيث إنه لم يُعد بالإمكان الفصل بينهما.

إن هذا النمو المتسارع والمستمر – والمدفوع بالقوى الذاتية للتكنولوجيا التي باتت تطور نفسها بنفسها، وبالطموح الإنساني المتمثل بالرغبة الدائمة في استكشاف آفاق جديدة للمعرفة – يطرح بدوره تحديات لا يُستهان بها. ولعل أهم هذه التحديات يتمثل في القدرة على تعميم الاستفادة من هذه التكنولوجيا وجعلها في متناول الجميع، وتوظيفها في بناء عالم أكثر عدالة وأقل إقصاء، يضمن إدماجاً أكثر للفئات والمجموعات المحرومة، وذلك من خلال توظيف قدرات التكنولوجيا لتعزيز الفرص المتاحة أمام هؤلاء الأفراد والدفع بعملية تمكينهم في المجتمع إلى مستوى أفضل. غير أن ذلك يحتاج إلى جهود استثنائية لتمكين الجميع من التعامل مع هذا التقدم بصورة فاعلة وأمنة في الوقت عينه. كما يجب الالتفات إلى أن هذا النمو الرقمي قد يستتبع بعض الآثار السلبية في حال لم يتم ضبطه وتحديد مساره بشكل صحيح، ومن ذلك التحدي الذي يطرحه الذكاء الاصطناعي وتمكين الآلة من منافسة الإنسان والتفوق عليه، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من إشكاليات أخلاقية واجتماعية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى التحديات المتعلقة بضمان حقوق الإنسان في العالم الرقمي، والتخوف المتنامي عند الأفراد من اختراق بياناتهم والتعدي على خصوصيتهم، وصولاً إلى ما يمكن تسميته بـ "الحرب السيبرانية" والتي قد تكون لها نتائج فائقة الخطورة على الدول والمجتمعات.

وبالتالي، فإن البشرية جمعاء معنية بتطويع هذه التكنولوجيا، وتعظيم الاستفادة منها وما تتيحها من فرص لمصلحة رفاه الإنسان وتنميته. ويرتكز تحقيق هذا الهدف بالدرجة الأولى إلى ضمان قدرة أكبر عدد ممكن من الأفراد على الوصول إلى الإنترنت من دون عوائق جغرافية أو إدارية، مع ضرورة الحد من الأخطار والمشكلات التي يمكن أن تتجم عن ذلك. ومن الصعب على الدول، مهما تعاظم حجم إمكاناتها، أن تتعامل مع هذه التكنولوجيا المعولمة بصورة منفردة، بل لا بد من وضع رؤية استراتيجية تهدف إلى إرساء أسس التعاون الرقمي بين الدول والمجتمعات. وقد كان هذا الأمر جوهر رسالة التعاون الرقمي التي اعتمنتها الأمم المتحدة كأحد أهم مجالات عملها خلال العقد القادم.

5 يُستخدم مصطلحاً "تكنولوجيا الرقمية" و"تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" في هذه الوثيقة للإشارة إلى الأمر نفسه.

وقد أدركت العديد من الأقاليم في العالم أن تطوير الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر ضروري، ولكنه ليس كافياً لوحده لتحقيق التوازن بين تعظيم الاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة، وبين الحاجة إلى تقليل الأخطار المستجدة في العالم الرقمي. وتتأكد بذلك ضرورة إيجاد أطر للتعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة والمعنيين في المجال. ولهذا السبب عمدت الأقاليم المختلفة (كالإتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية وقارة أفريقيا ومنطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ) إلى صياغة استراتيجيات إقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك وفق رؤية تنطلق من خصوصيات واحتياجات وإمكانات كل إقليم. وتهدف هذه الاستراتيجيات في المقام الأول إلى تأمين اتساق التشريعات والضوابط المتعلقة بالتنمية الرقمية بحيث لا تتعارض في ما بينها. ومن ثم، فإن جملة من الأهداف تدرج في سياق عمل هذه الاستراتيجيات، ومنها على سبيل المثال:

- ربط شبكات الاتصالات الوطنية على المستوى الإقليمي.
- تقديم خدمات إقليمية للمستخدمين عن طريق فتح الأسواق الرقمية وتسهيل التبادل التجاري المعزز رقمياً.
- توحيد الجهود لرفع كفاءة الاستثمارات التي تتطلبها هذه التكنولوجيا وبالتالي الحصول على أفضل مردود ممكن منها بصورة تواكب التطورات المتسارعة فيها.
- توحيد الجهود في مواجهة التحديات التي تطرحها هذه التكنولوجيا وخاصة ما يتعلق بالتنسيق المشترك في قضايا حماية الملكية الفكرية وحماية الخصوصية والأمن السيبراني.

وتحاول الدول العربية – منفردة أو من خلال مشاركتها في مؤسسات العمل العربي المشترك التابعة لجامعة الدول العربية وللمنظمات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة – أن تكون جزءاً من التطور العالمي في هذا المجال. وتأتي "الأجندة الرقمية العربية" (الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2023-2033) لتشكل إطاراً عربياً جامعاً لتنسيق الجهود الهادفة إلى صياغة السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (والتكنولوجيا الرقمية عموماً) في المجتمعات العربية خلال السنوات القادمة.

نبذة عن الوضع الراهن للتنمية الرقمية في المنطقة العربية

انطلاقاً من أهمية التخطيط الاستراتيجي في مجال التنمية الرقمية ومع الأخذ بعين الاعتبار للدور الذي تقوم به الحكومات في المنطقة العربية كراع ومحفز أساسي للتنمية والتطوير – تبرز الحاجة إلى وضع الاستراتيجيات الوطنية الشاملة للتنمية الرقمية بوصفها إطاراً عاماً يقود هذا التحول الشامل ويضع مساراً متنسقاً ومتوازناً للتنمية جميع القطاعات بالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل دولة. ويتوافق ذلك مع ضرورة التأكيد على أهمية التكامل الإقليمي بين الدول العربية في العديد من المجالات، ومنها المجال الرقمي. غير أن البيانات المتوفرة تظهر أن عدداً قليلاً فقط من الدول يمتلك استراتيجيات خاصة بالتنمية الرقمية الشاملة، أو استراتيجيات خاصة بتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما أن عدداً محدوداً منها يمتلك استراتيجيات متعلقة بالتكنولوجيات الناشئة (مثل إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي). بالإضافة إلى ذلك، فإن شمة ضعف شديد في التكامل الإقليمي العربي في ما يخص التخطيط الاستراتيجي عموماً والتخطيط في المجال الرقمي تحديداً.

على صعيد خدمات الاتصالات الأساسية التي لا تزال تشكّل حتى اليوم مركز الاهتمام الرئيسي للعديد من الدول التي تسعى إلى تحسين معدلات النفاذ لديها، فإنّه يمكن القول بأن الوضع العام للدول العربية مقبول، وهو قريب من المعدل الوسطي العالمي، وذلك باستثناء بعض الدول المصنّفة من الدول الأقل نمواً والتي تعاني في الأغلب من ظروف اقتصادية تعيق وضع الاستثمارات الكافية لتطوير شبكاتها وخدماتها.

وثمة العديد من الدول التي تمتلك خدمات رقمية ممتازة تتفوق بها على العديد من الدول المتطورة. ويمكن القول إن معظم الدول العربية، في حال محافظتها على معدلات النمو الحالية، ستكون قادرة على تحقيق أهداف معدلات النفاذ التي وضعتها "لجنة الأمم المتحدة للنطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة" (Broadband Commission for Sustainable Development) بحلول عام 2025. وتعتبر هذه المعدلات الحد الأدنى المقبول لتحقيق الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات التي تتيحها. وبصّب ذلك كلّه في مسار تحقيق أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

ولا يزال هناك فجوة واضحة في ما يخصّ العمل على تحقيق الترابط بين شبكات الاتصالات الوطنية في المنطقة العربية، وذلك على الرغم من التطوير الكبير للبنى التحتية القائمة خلال السنوات الماضية، واعتماد تقنية الألياف الضوئية في أماكن متعدّدة. فقد بات من الممكن تحقيق ربط إقليمي كامل لشبكات المعطيات والإنترنت، وذلك اعتماداً على البنى القائمة ومن دون الحاجة إلى وضع استثمارات كبيرة. وفي حين أن هذا الربط لم يحظ بالكثير من الاهتمام في السنوات السابقة، إلا أنّه ثمة الآن فرصة كبيرة لتحقيق قفزة نوعية في البنى التحتية للإنترنت في المنطقة العربية. وهذه الفرصة ناتجة عن التغيّر الكبير في نموذج استخدام الإنترنت وطبيعة المحتوى التفاعلي الذي يُقدّم للمستخدمين. إذ أصبح مقدّمو المحتوى يهتمون بالتواجد ضمن مراكز بيانات قريبة من المستخدم النهائي، وذلك عوضاً عن النموذج القديم في العمل حيث كان يتمّ تخزين المحتوى في مخدمات (خوادم) متواجدة في مراكز بيانات الدول المتطورة، وما يرافق ذلك من حاجة إلى توفير دارات اتصالات بعيدة وذات سعات وتكاليف كبيرة.

وعلى الصعيد التنظيمي، فقد عانت أغلب الدول العربية بشكل عام من التأخر عن التوجّه العالمي في التطوير التنظيمي لقطاع الاتصالات، وأسواق البنى التحتية والاتصالات الدولية، مما انعكس سلباً على تصنيفها في المؤشرات الدولية ذات الصلة. ومن المؤسف أن ذلك التأخر، وخاصةً لناحية عدم تحرير الأسواق، ما زال قائماً إلى اليوم حتى في بعض الدول التي لديها بنى تحتية متطورة. إلا أن السنوات الأخيرة اتسمت بتطوّر متسارع باتجاه التحسين في هذا المجال والعمل على تحرير الأسواق. وعليه، فإنّه يجب الاستفادة من ذلك، والعمل على إيجاد الحلول التي تسمح بضبط الحصرية، والتخفيف من أثارها السلبية المعيقة لتطوّر القطاع حيث تحصره في الدور الربيعي التقليدي.

وفي السياق عينه، تجدر الإشارة إلى ضرورة الاستجابة للتحديات الجديدة التي تطرأ باستمرار على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما تبيّنه مؤشرات جديدة تعالج القضايا المستجدة التي فرضها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعات الأخرى، وظهور التطبيقات النقالة ومنصات الخدمات التي شكلت ثورة في تقديم الخدمات بأشكالها التقليدية في مجالات النقل والسياحة والتجارة. وبالتالي بات من الضروري أيضاً أن تعمل الهيئات النازمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفق منهج تعاوني مع الجهات المعنية بتنظيم القطاعات الأخرى، وذلك لمعالجة القضايا التي تطرأ نتيجة هذا التداخل. وقد أظهرت البيانات الدولية تأخّر مستوى المنطقة العربية في هذا المجال بالمقارنة مع المعدلات الوسطية

للمجموعات الإقليمية الأخرى، لا سيما في ما يتعلق بالتنظيم التعاوني ورسم السياسات وتفعيل آليات التنسيق بين الهيئات النازمة في الدول العربية.

وبالرغم من تطوّر مستوى المنطقة العربية في ما يتعلق بوضع القوانين والتشريعات المتصلة بشؤون التحوّل الرقمي - حيث إن معظم الدول العربية لديها نصوص محدّثة في مجالات التوقيع الرقمي والمعاملات الرقمية والجريمة الإلكترونية والأمن السيبراني - إلا أنّه لا يوجد، في الأغلب، جهة محدّدة لتفعيل هذه التشريعات، ولم يجر إلى الآن إنشاء هيئات متخصصة وفاعلة لديها مهام واضحة وصلاحيات كافية في هذا المجال سوى في حالات محدّدة. كما أن التطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدواتها يستوجب الاستمرار في تكثيف هذه الجهود على الصعيد الوطني واستكمال التعاون الإقليمي بشأنها.

وفي ما يخص حماية البيانات الشخصية في الفضاء الرقمي، تجدر الإشارة إلى أن هذه المسألة - على الرغم من خطورتها وتزايد حضورها على المستوى الدولي وانعكاساتها السلبية على مقدّمي الخدمات في المنطقة العربية - لم تحظ بعد بالاهتمام الكافي، ولم تُصدر سوى دول قليلة قوانين خاصة في هذا المجال. ويجب العمل على إيجاد حلول مناسبة لهذه القضية بصورة عاجلة، خاصة وأن هذه المسألة من شأنها أن تحدّ من القدرة على تقديم الخدمات للمستخدمين من خارج المنطقة، وخاصة في المناطق التي تمتلك قوانين صارمة لحماية البيانات الشخصية (مثل الاتحاد الأوروبي).

وبالنظر إلى قضايا الاقتصاد الرقمي (الذي يعتبر أحد أهم المحاور الأساسية في المنتدى الدولي، والتي تشدّد على اعتباره قطاعاً اقتصادياً قائماً بحد ذاته وليس فقط أداة تكنولوجية لخدمة القطاعات الأخرى) فإنّ دول المنطقة العربية تعاني من نقص كبير في البيانات المتعلقة بالبعد البنيوي والاقتصادي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويُشكل هذا الأمر تحدياً أمام عملية رصد واقع القطاع ومتابعته، وبالتالي فهم كيفية توظيفه لتحقيق مكاسب اقتصادية. ويضاف إلى ذلك مشكلة عدم وجود بيانات متسقة للشركات العاملة في القطاع وتصنيفها وتسجيلها وفق معايير دولية، مما يعيق عملية تقييم الوضع واستشراف المستقبل. إضافة إلى ذلك، فالمشكلة الكبرى تتجلى في عدم القدرة على إجراء قياس منهجي موحد لقيمة مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصادات الوطنية، مما لا يسمح بإجراء مقارنة منهجية مع الدول الأخرى. غير أنّ نظراً إلى صادرات السلع والخدمات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحجم الأعمال الإلكترونية (وخاصة عمليات الشراء عبر الإنترنت)، تظهر وجود فجوات كبيرة تفصل الدول العربية عن المعدلات العالمية. وما زال سوق التجارة الإلكترونية محدوداً في المنطقة العربية بالمقارنة مع ما يمكن الوصول إليه.

أما بالنسبة للجهود المبذولة في البحث والتطوير والابتكار في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فيلاحظ وجود خجول للاستراتيجيات المعنية بهذا الأمر في معظم الدول العربية. وإن وُجدت مثل هذه الاستراتيجيات، فإنّها تكون في الأغلب مفتقدة إلى آليات واضحة لتطبيقها. وبالرغم من توفر بعض المبادرات المتميزة، إلّا أنّ المشهد العام يُظهر وجود ضعف في حجم الإنفاق على البحث والتطوير في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغياب المبادرات الهادفة إلى إطلاق الشركات في مجالات التكنولوجيا الناشئة. ويؤثر ذلك كلّ على مدى قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية على استقطاب الاستثمارات الخارجية والداخلية، وعلى تمكين الدول العربية من الانتقال من كونها مجرد

مستهلك لهذه التكنولوجيات إلى منتج ومطور ومصدر لها، والنهوض بهذا القطاع في الدول العربية إلى مستوى عالمي.

أما في ما يخص البعد الاجتماعي للتنمية الرقمية فيمكن النظر إليها من زوايا مختلفة. بدايةً، تجدر الإشارة إلى أن تكاليف النفاذ إلى الحزمة العريضة الثابتة والنقالة في معظم الدول العربية تُعتبر مرتفعة بالمقارنة مع حصة الفرد فيها من الناتج القومي. ويُضعف هذا الأمر قدرة الشرائح الضعيفة في المجتمع على النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستفادة من المعارف والتطبيقات والمحتوى الموجود فيها. ومن منظور النوع الاجتماعي، فإنه يمكن القول بأن معدل المساواة بين الجنسين في النفاذ إلى الإنترنت قد تحسّن في المنطقة العربية بشكل ملموس خلال السنوات الثلاث الماضية، ولكنه لا يزال بعيداً عن المعدل الوسطي العالمي. ومن منظور الفئات العمرية، تظهر البيانات أن معدلات النفاذ لدى الشباب العربي مقبولة، وهي أعلى بقليل من المعدل الوسطي العالمي. ولكن، لا يزال هناك مننّع للكثير من التحسّن، خاصة وأن هناك فجوة كبيرة بين معدلات النفاذ في الريف وبين معدلات النفاذ في المناطق الحضرية. أما في ما يخص النفاذ الرقمية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من النفاذ إلى الإنترنت والاستفادة من خدماته في الدول العربية، فإن البيانات المتوفرة غير كافية، وذلك بالرغم من ملاحظة وجود تجارب متميزة في هذا المجال في عدد محدود من الدول العربية. ووفقاً للبيانات القليلة المتوفرة لبعض الدول في ما يخص مستوى المهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الأفراد، فإنه يمكن ملاحظة مستويات جيدة (وبعضها متميّز)، وهو ما يُفصح عن استعدادٍ جيّد في المنطقة العربية للاندماج الرقمي الاجتماعي.

وفي حين تنتشر تطبيقات الحكومة الإلكترونية في جميع دول العالم المتطور، فإن تصنيف معظم الدول العربية في هذا المجال لا يزال أدنى من المعدل الوسطي العالمي، وذلك وفق المؤشرات ذات الصلة. وتتركز أوجه الضعف في هذا المجال في إتاحة الخدمات الحكومية عبر الشبكة والبنى التحتية بشكل محدود. يضاف إلى ذلك عدم وجود تنسيق كافٍ بين الدول العربية في ما يخص الإجراءات العابرة للدول.

من منظور آخر، تتميز المنطقة العربية بإرثها الثقافي والحضاري المتنوع. وعلى الرغم من نجاح الدول العربية في تحسين معدلات النفاذ للمستخدمين الناطقين باللغة العربية على شبكة الإنترنت، إلا أنّ عدد المواقع الإلكترونية التي تستخدم اللغة العربية وحجم المحتوى العربي المتاح على الإنترنت بشكل عام، والمحتوى الثقافي بشكل خاص، لا يزال ضعيفاً جداً ولا يتناسب مع ذلك الإرث القيم والفريد.

أما بالنسبة للمنظور الإعلامي، فإنه من الصعب تقييم مدى مواكبة الدول العربية للتوجه العالمي الذي يتقارب فيه الإعلام مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء أكان ذلك مرتبطاً بالجانب التقني وبناء منصات النفاذ الثنائي والثلاثي أم بالجانب القانوني والتنظيمي. وهذا الأخير هو الأشد أهمية، إذ إنه يحكم العلاقة بين مقدمي المحتوى الإعلامي وبين مقدمي خدمات النفاذ ومشغلي الشبكات، ويحدّد التزامات كلّ منهم، إضافة إلى التزامات المستخدمين ومسؤوليتهم القانونية. وتظهر أيضاً عديد من التحديات الجديدة الناتجة عن هذا التقارب وانتشار منصات التواصل الاجتماعي وأخطار استخدامها في ترويج الأخبار المضلّة. وللأسف، لا توجد استراتيجيات خاصة بهذا المجال في الدول العربية.

الأجندة الرقمية العربية: الرؤية والرسالة والمنطلقات الأساسية

بالنظر إلى ما سبق، وإلى التحديات العالمية التي تواجهها جميع الدول، ومنها الدول العربية، وإيماناً بأن التنمية الرقمية يمكن أن تكون أحد أهم مقومات النجاح للمنطقة في مواجهة تلك التحديات وفي تحقيق قفزة نوعية تتيح لها إعادة التوضع في العالم بما يليق بمكانتها التاريخية والموارد البشرية والاقتصادية التي تزخر بها، وبما وضعته أغلبها من رؤى واستراتيجيات وطنية، فإنه لا بد من توحيد الجهود ووضع أجندة إقليمية رقمية تدعم هذه الاستراتيجيات الوطنية، وتسخر الإمكانيات والمعرفة التي تراكمت عبر سنوات وعقود لتعظيم الاستفادة من هذه التكنولوجيات، وذلك على غرار ما قامت به المجموعات الإقليمية الأخرى.

وتتلخص الرؤية التي تتطلق منها هذه الأجندة بما يلي:

عالم عربي تتضافر فيه جهود الحكومات وجميع الشركاء لبناء فضاء رقمي إقليمي تنتج وتستخدم فيه السلع والخدمات الرقمية بجودة عالية وتكاليف مقبولة، ويتاح للجميع بصورة منصفة وعادلة تحقق شروط الأمان والسلامة للمستخدمين، ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وطموحات الشعوب العربية في تكافؤ الفرص والرفاه والازدهار والاستقرار.

وسوف تبسط المقاطع التالية الحديث عن المنطلقات التي أخذت بعين الاعتبار حين تصميم الأجندة الرقمية العربية.

ألف. المسارات العالمية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

في إطار متابعة الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة عموماً، وفي ما يرتبط بالتحوّل الرقمي خصوصاً، فإن معظم البلدان العربية عملت على تنفيذ مندرجات خطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي اعتمدت في جنيف (2003)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى برنامج عمل تونس (2005). وركّزت بلدان عربية مختلفة على جوانب من خطة العمل تلك بصورة تتماشى مع استراتيجياتها الرقمية واحتياجاتها الاجتماعية-الاقتصادية المحددة في خططها الوطنية.

وفي عام 2015، جدّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة تمديد ولاية القمة العالمية لمجتمع المعلومات حتى عام 2025⁶، ودعت إلى مواكبتها على نحو وثيق مع مسار تنفيذ خطط التنمية المستدامة⁷ إذ إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عابرة للقطاعات. كما أنها تشكل وسائل مساعدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر. وركّز منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات (2016) على دعم مسار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تنفيذ خطوط عملها الأساسية ومتابعة غاياتها التفصيلية.

وحصلت الإسكوا، كونها إحدى اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ومن خلال ولايتها ودورها في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، على تمديد مثله. ولذا، فإن الإسكوا تواصل القيام بدور رائد في إطار البرامج

6 A/RES/70/125.

7 سيتم استعراض مسار القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عام 2025، ما يسهم في استعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

والمشاريع المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات ولا سيما ما يرتبط منها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، طوّرت الإسكوا في عام 2018 إطاراً مفاهيمياً شاملاً للتنمية الرقمية يأخذ في عين الاعتبار الروابط القوية بين أهداف التنمية المستدامة وبين خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات. والتي استندت إليها تقارير الاستعراضات الوطنية للتنمية الرقمية، والتقارير العربي للتنمية الرقمية، والأجندة الرقمية العربية.

وتماشياً مع المسار العالمي في مجال التنمية الرقمية، أطلقت الإسكوا في عام 2017 "المنتدى العربي الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وأجندة 2030 للتنمية المستدامة" (بيروت، 8-12 أيار/مايو 2017). وقد ركّز المنتدى على الروابط بين خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات وبين خطة عام 2030 للتنمية المستدامة، ونتج عنه صدور وثيقة مرجعية بهذا الشأن بعنوان "توافق بيروت حول التحوّل والاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية: من أجل تحقيق خطة عام 2030 للتنمية المستدامة". ويعمل المنتدى كمُنبر إقليمي لتبادل الخبرات والدروس المستفادة وبناء الشراكات في مجال التكنولوجيا، ويهدف إلى توظيف التحوّلات الرقمية التي تشهدها المنطقة في خدمة أهداف التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى الفعاليات الهامة التي نظمها الاتحاد الدولي للاتصالات في 2022 وتضمن الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات الذي انعقد في جنيف/سويسرا من 1-9 آذار/مارس 2022 والمؤتمر العالمي للتنمية الاتصالات الذي انعقد من 6 إلى 16 حزيران/يونيو 2022 في كيجالي برواندا ومؤتمر المنوبين المفوضين الذي انعقد في بوخارست برومانيا.

وتجدر الإشارة إلى المشاركة الواسعة في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (أكثر من 150 دولة بما فيهم كافة الدول العربية وكافة أصحاب المصلحة المعنيين)، الذي تبنى إعلان وخطة عمل يهدفان إلى تعزيز التوصيلية الشاملة والهادفة والتحول الرقمي المستدام في جميع أنحاء العالم في الفترة 2022-2025، بالإضافة إلى تبني مبادرات إقليمية تمثل الأولويات الرئيسية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تهم كل منطقة جغرافية والتي يجب على كافة أصحاب المصلحة التعاون على تنفيذها حتى عام 2025. وفي هذا الإطار تبنى المؤتمر خمس مبادرات إقليمية للمنطقة العربية هي:

- اقتصاد رقمي مستدام من خلال التحوّل الرقمي.
- تعزيز الثقة والأمن والخصوصية في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عصر التكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة.
- تطوير البنية التحتية الرقمية من أجل مدن ومجتمعات ذكية مستدامة.
- بناء القدرات وتشجيع الابتكار الرقمي وريادة الأعمال واستشراف المستقبل.
- تطوير سبل التنظيم الرقمي.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن انطلاق مسار إعداد الأجندة الرقمية العربية جاء بالتزامن مع تزايد الاهتمام العالمي بالتكنولوجيات الرقمية وما تنتجه من فرص تنموية. ويلتزم هذا المسار بما أعلن عنه الأمين العام للأمم المتحدة في إطار خارطة الطريق للتعاون الرقمي والتي تستند بدورها إلى ثلاث ركائز أساسية:

1. تحقيق الاتصال الشامل والمتاح للجميع بحلول عام 2030.
2. ضمان الحماية من الأخطار والتهديدات التي تمثلها التكنولوجيا الرقمية للمستخدمين والمتصلين على الشبكة، وخاصة أولئك الأكثر هشاشة.
3. احترام حقوق الإنسان في العصر الرقمي.

كذلك تزامن إعداد الأجندة الرقمية العربية مع التحضيرات العالمية بشأن الميثاق الرقمي العالمي وقمة المستقبل لعام 2024، حيث كان هناك حرص على مواكبة التطورات الحاصلة على هذا الصعيد في إطار سلسلة الفعاليات لوضع وتطوير وتنفيذ الأجندة الرقمية العربية، وذلك من خلال أفراد جلسات خاصة لمناقشة القضايا الأساسية المثارة والتي تهتم بشكل خاص المنطقة العربية وأهمية التحضيرات العربية لها وإيصال صوت المنطقة إلى المنابر العالمية.

باء. الأجندات والاستراتيجيات الرقمية في الأقاليم الأخرى

ترتكز الأجندة الرقمية العربية إلى دراسة متأنية للاستراتيجيات الرقمية الإقليمية في مناطق أخرى من العالم، محاولةً بذلك الاستفادة من التجارب العالمية السابقة وأفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال، مع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصية كل منطقة⁸. وقد تم ضمن هذا السياق دراسة أربع أجندات رقمية إقليمية التابعة لأوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. كما تم أيضاً الاطلاع على وثيقة الاستراتيجية الرقمية لمنظمة الدول الناطقة بالفرنسية، ويتضمن المرفق الثالث تحليلاً موجزاً عن هذه الاستراتيجيات/الأجندات.

وتنفاوت هذه الاستراتيجيات في مدى عمقها وتأثيرها، ولكلٍ منها مقاربة مختلفة متعلقة بطبيعة المنطقة ومستوى التنسيق الإقليمي فيها، ومدى قدرة الجهات المالكة للوثيقة على التنسيق والتفاعل مع الجهات المعنية باتخاذ القرار على المستويات الوطنية والإقليمية (إن وجدت).

كما أنه ثمة تبالين في عمر هذه الاستراتيجيات؛ ففي حين امتد المدى الزمني للأجندة الرقمية الأوروبية (التي أطلقت عام 2010) لعشر سنوات بشكل مبدئي، فإنه تتم مراجعة الاستراتيجيات الأخرى كل سنتين أو ثلاث. ويتعلق ذلك بمدى القدرة على صياغة خطط طويلة الأمد وتأمين متطلبات تحقيقها. وتعتمد جميع الاستراتيجيات على مفهوم الركائز الأساسية (pillars) التي تعرف المجموعات الرئيسية لمجالات العمل، والتي تتضمن بدورها عدداً من المهام والأعمال.

وفي ما يلي أهم الصفات والخصائص التي تميز تلك الاستراتيجيات:

1. نطاق الاستراتيجية

8 كما تم تلقي مدخلات ومساهمات قيمة من: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالإضافة إلى عدد من الإدارات المتخصصة وفرق العمل في مجالس وزراء نوعية متعددة تابعة لجامعة الدول العربية.

المقارنة الأكثر اتباعاً في بناء الاستراتيجيات هي المقارنة الشاملة، بحيث تغطي المحاور الرئيسية جميع المجالات التي تعنى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتختلف استراتيجيات آسيا والمحيط الهادئ في مقاربتها عن غيرها، إذ اعتمدت منهجية مختلفة تركز في كل مرحلة زمنية منها على مجالات محددة. فالإصدار الأول للاستراتيجية يركز على البنى التحتية، فيما تهدف المرحلة التالية إلى التركيز على الاستخدامات والتطبيقات. وفي حين تبدو المقارنة الأولى أكثر شمولاً وطموحاً إلا أنها تستتبع تحديات كبيرة على مستوى التنفيذ والحوكمة. ومن المؤكد أن نجاح الاستراتيجية الأوروبية في تحقيق معظم أهدافها مرتبط بشكل رئيسي باعتماد هذه الاستراتيجية على مستوى الاتحاد الأوروبي ككل، وتعاون جميع الدول الأعضاء على تحقيقها. أما المقارنة الثانية فهي أكثر واقعية وقابلية للتحقيق، وذلك في ظل عدم وجود مؤسسات إقليمية قادرة على اتخاذ قرارات ملزمة لجميع الدول. ومن المؤكد أن تحديد الإطار بهذه الطريقة هو الذي سمح للاستراتيجية الآسيوية بإعطاء المزيد من العمق للخطة الأساسية التي تتضمن عدداً من المبادرات الموجهة لخدمة أهداف الاستراتيجية.

2. الأهداف القابلة للقياس

ثمة تباين بين المنهجيات التي تعتمد الاستراتيجيات والأجندات لقياس مدى التقدم في تحقيق الأهداف. فقد اعتمدت الأجندة الأوروبية على تحديد أهداف مقترنة بغايات قابلة للقياس. كما طورت نموذجاً خاصاً مكوناً من عدد من المؤشرات لتقييم مدى نجاح الدول في تحقيق أهداف الأجندة. أما الاستراتيجيات الأخرى فقد اعتمدت على توصيف عام للأهداف دون تحديد غايات بعينها، واعتمدت في تقييمها لمدى التقدم على عدد من مؤشرات القياس العالمية المعتمدة وقيلس التحسن الذي طرأ على قيم تلك المؤشرات خلال فترة تقييم الاستراتيجية.

3. التدرج

معظم الاستراتيجيات والأجندات لا تتضمن مستويات تنفيذية (برامج ومشاريع)، وإنما تقف عند تعريف الأهداف والأعمال المقترحة، بما في ذلك الاستراتيجية الأكثر اكتمالاً وهي الاستراتيجية الأوروبية، والتي طورت العديد من الاستراتيجيات القطاعية والبرامج والمشاريع التي تم تعريفها لاحقاً بما يتسق مع مضمون الأجندة الرقمية. والاستراتيجية الوحيدة التي تخرج عن ذلك المبدأ إلى حد ما هي الاستراتيجية الآسيوية التي تتضمن عدداً من المبادرات، وهي أقرب إلى أن تكون توصيفاً لبرامج عمل مع تحديد إطار عام لتطويرها ووضع آليات للتعاون مع الشركاء بما يسمح بتحويل المبادرات إلى مشاريع حقيقية لاحقاً.

4. الحوكمة

معظم الاستراتيجيات تتضمن آليات للحوكمة بحيث يتم قياس مدى التقدم المحرز وتحديد الصعوبات ووضع المقترحات اللازمة لتذليلها ورفعها إلى مستويات اتخاذ القرار الأعلى. والاستثناء الوحيد هو الاستراتيجية الأفريقية التي لا تزال في مراحلها الأولية وبالتالي فإنه من الممكن أن يتم تعريف آليات واضحة للحوكمة في مراحل لاحقة كما حصل في حالة أمريكا اللاتينية.

5. البرامج والمشاريع التنفيذية المنبثقة

ويقصد بذلك الآلية التي تم بموجبها وضع الاستراتيجيات موضع التنفيذ، ويمكن أن يأخذ ذلك أشكالاً متعددة. إذ يمكن أن تنبثق عن تلك الوثيقة استراتيجيات قطاعية تركز على أحد المحاور المتضمنة في الاستراتيجية الأساسية، أو يمكن أن تكون هناك برامج ومشاريع مُعرّفة ومُوصّفة ومُقرّرة ضمن الاستراتيجية نفسها. من جهة أخرى من الممكن أن لا تتضمن الاستراتيجيات آليات تنفيذية مُعرّفة مباشرة ضمن الوثيقة، وإنما تقتصر الاستراتيجية على وضع الأهداف وكيفية الوصول إليها وتصويبها. ويقتزن هذا عادةً بآليات الحوكمة التي تحدّد الصلاحيات المعطاة للجهة المسؤولة عن الاستراتيجية ومجال اتخاذ القرارات الملزمة للتنفيذ.

جيم. تجارب المنطقة العربية في الفترة السابقة

ثمة خبرة تراكمية في المنطقة العربية بشأن إعداد الاستراتيجيات الشاملة التي تغطي جميع مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن أهمها:

1. خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات 2005⁹ والتي انبثقت عن مقررات قمة مجتمع المعلومات. وقد أعدت الخطة من قبل منظمة الإسكوا بصفتها المنظمة الإقليمية التابعة للأمم المتحدة المناط بها تنفيذ مقررات القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وتتضمن هذه الخطة العديد من المشاريع التي وصفت بشكل كامل، ولكن تعذر تحقيقها لأسباب متعلقة بآليات الإقرار وتأمين متطلبات التنفيذ (بما في ذلك التمويل).
2. الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2007 والتي أعدها فريق بلورة الاستراتيجية عام 2006 وأقرها مجلس وزراء الاتصالات العرب في عام 2007. وكان مداها الزمني 5 سنوات فقط، انتهت عام 2012. ولكن لم ترافق هذه الاستراتيجية أي عملية متابعة للتنفيذ، ولم تعقبها عملية قياس لمدى التطور الذي أدت إليه أو الذي صاحبها.
3. مقترح تمهيدي لأجندة رقمية عربية تمت صياغته من قبل الإسكوا في 2020 باسم "مقترح الأجندة الرقمية العربية: مخطط تمهيدي للاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية المستدامة". ويتضمن هذا المقترح العديد من الركائز والمحاور الفرعية على غرار باقي الأجندات الرقمية، بالإضافة إلى تحليل للوضع الراهن (آنذاك) ومقترحات بشأن الأنشطة اللازمة لكل محور من المحاور الفرعية¹⁰.

الملامح الأساسية لتصميم الأجندة الرقمية العربية

يشرح هذا الجزء المنهج الذي اتُبع في أثناء تطوير الأجندة الرقمية العربية وذلك بالاستناد إلى دراسة مفصلة للاستراتيجيات الإقليمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

9 <https://digitallibrary.un.org/record/540377?ln=en>

10 <https://www.unescwa.org/publications/arab-digital-agenda-arab-information-communication-technology-sustainable-development>

(أ) نطاق الأجندة

تم اعتماد مقارنة شاملة للأجندة الرقمية العربية، وذلك بما يتوافق مع أغلب الاستراتيجيات الإقليمية التي تمت دراستها، وبما يواكب الخبرة التراكمية في المنطقة العربية في إعداد الاستراتيجيات الشاملة التي تغطي جميع مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المقارنة الشاملة قد تم تكريسها واستخدامها من قبل أكثر من نصف الدول العربية في إطار جهودها لرصد التنمية الرقمية لديها. ويظهر ذلك من خلال تقارير الاستعراضات العربية للتنمية الرقمية على المستوى الوطني، وفي المسار الذي أدى إلى إعداد التقرير العربي للتنمية الرقمية الصادر في عام 2022¹¹. وعليه، فقد تم وضع الهيكل الأساسي للأجندة الحالية بالاستناد إلى الإطار المفاهيمي (Conceptual Model) المستخدم في إنتاج تلك التقارير، والذي يتضمن مجموعة المحاور الرئيسية والفرعية. وقد اعتمد هذا الإطار المفاهيمي من قبل الفريق العربي المعني ببلورة الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك في اجتماعه المنعقد يومي 23 و24 آذار/مارس 2021.

(ب) الأهداف القابلة للقياس

لوحظ في أثناء إعداد الأجندة وجود تفاوت كبير بين دولة وأخرى في مستويات التنمية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية، وخاصة في البنى التحتية. ففي حين أن بعض الدول تنافس على المراكز الأولى عالمياً في مجالات معينة، فإن بعض الدول الأخرى لا تزال مصنفة في عداد الدول الأقل نمواً. ومن الصعب في هذه الحالة وضع أهداف موحدة لجميع الدول. وبالتالي فقد تمت صياغة الغايات الكمية للعديد من الأهداف وفق صيغتين مختلفتين: إما على شكل تطوير للوضع الحالي لكل دولة، أو على شكل هدف موحّد حيث يكون ذلك ممكناً (بحيث يتم الإرتقاء بمستويات الدول العربية ككل). وقد تُرك عدد محدود من الغايات من دون تحديد قيم مستهدفة، على أن يجري قياس قيم المؤشرات المرتبطة بها بغرض التتبع والتقييم، ويمكن أن توضع لها قيم محدّدة في الإصدارات اللاحقة من الأجندة.

(ج) التسيير والاستدامة

تعتمد الأجندة العربية بشكل رئيسي على آلية مستمدة من الدور الرئيسي لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات لجهة اتخاذ القرارات التي تحدّد ملامح وأهداف وغايات الاستراتيجية وآليات تنفيذها. وقد تم وضع العديد من آليات التسيير والاستدامة ضمن الأجندة، ويتضمن ذلك إطار الشراكة المتعددة الأطراف الذي يتضمن أصحاب المصلحة المعنيين، ونموذج القياس المعتمد الذي سيسمح بتحديد مدى تحقيق الأهداف في المراجعة الدورية، وغيرها من الآليات الرديفة.

11 أدرجت خلاصات الوضع الراهن للدول العربية في مجال تعزيز التنمية الرقمية ومجتمع المعلومات لعامي 2021-2022 بشكل مفصل في التقرير العربي للتنمية الرقمية لعام 2022. ومن ثم تم الاستناد إليها في تحديد الفجوات والقضايا التي عملت الأجندة الرقمية على معالجتها. لذا يُعدّ التقرير العربي للتنمية الرقمية وثيقة رديفة لهذه الأجندة.

(د) الشراكات

بالرغم من أن الجهات الفاعلة في المنطقة العربية عادة ما تنتمي إلى القطاع الحكومي، إلا أن الأدوار الهامة التي يمكن القيام بها عبر القطاع الخاص والقطاعات الأخرى (المجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي مثلاً) ملحوظة في الأجندة. وتساهم هذه الشراكة في تجاوز الكثير من التحديات المرتبطة بتنفيذ الأجندة ووضع موضع التنفيذ، وخاصة لجهة تأمين التمويل وإدارة المشاريع. ولذلك تم العمل على تضمين الاستراتيجية قسماً مخصصاً للشراكات وأصحاب المصلحة المعنيين.

(هـ) المقاربة

حدّد المدى الزمني للأجندة بعشر سنوات (2023-2033). وقد وزّعت على ثلاث مراحل: المدى القريب (2023-2025)، والمتوسط (2026-2028)، والبعيد (2029-2032).

كذلك تم وضع تصوّر لتطوير الاستراتيجية مبني على ثلاث مستويات من التطوير جرى تشخيصها بعد تحديد المحاور الرئيسية والفرعية:

1. المستوى الأول:

تحديد الأهداف والغايات.

2. المستوى الثاني:

تحديد التدابير والإجراءات الواجب القيام بها لتحقيق تلك الغايات.

3. المستوى الثالث:

تعريف البرامج والمبادرات والمشاريع المرافقة والتي تسمح بتنفيذ التدابير والإجراءات المحددة في المستوى الثاني.

وقد تضمن الإصدار الأول من الأجندة (كانون الأول/ديسمبر 2022) المستويين الأول والثاني بكامل تفاصيلهما، حيث تم إجراء تحليل للوضع الراهن للحالة الرقمية في المنطقة العربية، وذلك لتحديد الفجوات التي تفصل الواقع عن التطلعات، مع محاولة الوقوف على أسبابها قدر الإمكان. وحددت الأهداف والغايات بحيث تتيح ردم الفجوات محلياً وإقليمياً. وجرى تمثيل الغايات باستخدام عدد من المؤشرات¹² بحيث يتم استهداف قيمة محددة لكل غاية على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد. واعتمد تحليل الوضع الراهن على البيانات المتضمنة في تقارير التنمية الرقمية العربية التي أعدها الإسكوا، مع استيفاء لباقي البيانات المطلوبة من مصادرها الموثوق بها.

12 موضحة في المجلد الخاص بنموذج القياس.

كما جرى التركيز على إضافة البعد الإقليمي، بما في ذلك المؤشرات الخاصة بالمنطقة العربية ككل (عند توافرها). وقد رُتبت الأهداف والغايات والإجراءات في إطار منطقي يمثل نقطة الانطلاق لصياغة المستوى الثالث.

وفي ما يخص المستوى الثالث، فقد اعتمدت الأجنحة على أسلوب "هجين" يوائم بين منهجين:

1. المنهج الذي اتبعته الأجنحات التي تستهدف تغطية عدة محاور (أوروبا، أمريكا اللاتينية، أفريقيا) والتي لا تتضمن في متنها مكونات ذات طابع تنفيذي، بل تتوقف عند مستوى تعريف الأهداف والغايات والإجراءات (أي المستوى الثاني).

2. منهج الاستراتيجية الاستراتيجية التي بُنيت وفق مسار عكسي انطلاق من تعريف عدة مشاريع ضمن برنامج واضح المعالم يحقق احتياجات محددة، وركزت على تنفيذه بنجاح.

بمعنى آخر، فقد صيغت وثيقة الأجنحة الرقمية العربية بحيث تحافظ على مقاربة المنهج الأول، ولكنها لم تكثف به بل تضمنت العديد من المكونات الخاصة بالمستوى الثالث، والذي صمّم على شكل مسار مستمر يترافق إطلاقه مع إقرار الأجنحة ويتطور خلال سنوات التنفيذ. إذ تحتوي الوثيقة على إطار حوكمة متكامل يتضمن منهجية إقرار وإدراج وإطلاق المبادرات والمشاريع التي يمكن أن تطلق في أي مرحلة من عمر الأجنحة، بالإضافة إلى تحديد إطار للشراكات، ونموذج للقياس وتتبع التنفيذ (وتفصيل ذلك يأتي في البابين الثاني والثالث أدناه). كما تتضمن الأجنحة مجموعة من المبادرات المبدئية التي جرى تعريفها خلال مرحلة إعداد الأجنحة بما يتوافق مع أولويات المنطقة على المدى القريب، وسيتم مراجعتها في مرحلة لاحقة لتتفق مع الإجراءات المقترحة في كل مجموعة والعمل توصيفها بشكل واضح يربط كل مبادرة بالإجراءات التي تخدمها.

الجدول 1. قائمة بالاستراتيجيات/الأجندات الإقليمية المذكورة في هذا الباب

اسم المنطقة	التطبيق أو المدى	أهداف قابلة للقياس	التفصيل في التعريف	نموذج حوكمة	أدوات القياس	برامج ومشاريع تنفيذية	الشراكات	نقطة القوة
أوروبا	شامل	نعم	نعم	نموذج متكامل مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي. مؤتمر سنوي خاص للتقييم لجميع أصحاب المصلحة.	نموذج متكامل	نعم. بما في ذلك استراتيجيات قطاعية.	نعم	اتساق الاستراتيجية مع منظومة اتخاذ القرار الأوروبية التي نصحت عبر عقود، وأخرها ما تم إطلاقه عام 2021 في أعقاب جائحة كوفيد-19. الهيئات حوكمة رشيدة سمحت بتحقيق أهداف الاستراتيجية ضمن الزمن المتوقع.
أمريكا اللاتينية	شامل	لا	نعم	هيئة تنفيذية خاصة ترفع تقاريرها ومقترحاتها إلى المؤتمر الوزاري (أضيفت في مرحلة لاحقة).	مؤشرات عامة	لا يوجد	نعم	المتابعة والتحديث الدوري كل سنتين.
أفريقيا	شامل	لا	نعم (أجندة رقمية حالياً)	لا يوجد (حالياً)	لا يوجد (حالياً)	لا يوجد	لا يوجد (حالياً)	لا تزال الاستراتيجية في مراحلها المبكرة وبالتالي من الصعب استخلاص نقاط القوة.
آسيا	جزئي؛ بني تحتية	نعم	لا	نموذج مبسط لامركزي	لا يوجد	نعم	نعم	التركيز على مجال محدّد وحشد القدرات للنهوض به. بناء شراكات مع أصحاب المصلحة.

اسم المنطقة	انطلاق أو المسمى	أهداف قليلة للقياس	التدرج في التعريف	نموذج حوكمة	أدوات القياس	برامج ومشاريع تقنية مبتكرة	الشراكات	نقاط القوة
المنطقة العربية	شامل	نعم	نعم	مبني على آليات الحوكمة القائمة في جامعة الدول العربية، مع إمكانية الاسترشاد بالآليات الحوكمة المؤسسية وفقاً لمعيار المنظمات الدولية.	نموذج متكامل	عدد محدود من البرامج المنتقاة	نعم	استخلاص "افضل الخيارات" من التجارب السابقة. الشمولية في التحليل والطرح، والواقعية في التنفيذ وفق الإمكانيات المتاحة. تكامل التخطيط الإقليمي مع التخطيط الوطني. دورية التحديث كل سنتين أو ثلاث وذلك للحاق بالاستراتيجيات الإقليمية الأخرى.

بناءً على ما سبق، فإن الأجندة الرقمية العربية تتمتع بمرونة كبيرة في تعريفها للمسار التنفيذي، متجاوزة بذلك المفهوم التقليدي للاستراتيجيات الرقمية. فهي تقدم إطاراً متكاملًا يحدّد الأهداف والغايات والإجراءات التي يجب العمل عليها، ويطلق العديد من المبادرات والمشاريع التنفيذية لبلورة تلك الإجراءات، ويوفر البيئة الداعمة لإدارة وتنفيذ هذه المبادرات بنجاح عن طريق نموذج للقياس وآليات واضحة للحوكمة.

وتشكل الأجندة الرقمية وعاءً حاضناً لجميع المبادرات الأخرى التي يمكن أن تظهر لاحقاً لتنتم المسار التنفيذي المحدّد، سواء أكان ذلك على شكل مبادرات ومشاريع تنفيذية تتضمن مباشرة إلى المسار التنفيذي المعرّف في المستوى الثالث (وفق الآليات الملحوظة في نموذج التفسير والاستدامة) أم على شكل استراتيجيات قطاعية تنبني الأهداف والغايات المعرفة وتتعمق في دراسة المشاريع التي تتيح تحقيقها.

وسوف يفصل الباب التالي الأهداف والغايات والتدابير التي من شأنها تجسيد هذا التصميم الشمولي، وهي أهم سمات التصميم المتبع. وقد تم اختيار كافة المحاور المعرفة في الدليل الاسترشادي لاستعراضات التنمية الرقمية الوطنية¹³، والمقسّمة إلى خمس مجموعات كما يبين الشكل 1.

الشكل 1. إطار الإسكوا للتنمية الرقمية



تجدر الإشارة إلى أن الأجندة الرقمية العربية تركز على ضرورة تطوير عنصر الاستدامة البيئية في ضوء الدور المتزايد والبارز لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الحفاظ على البيئة والتعامل على نحو فعال مع تحديات التغيرات المناخية. وسوف تفرد الأجندة الرقمية العربية قسماً خاصاً لهذا الموضوع في المرحلة القادمة وذلك في إطار نتائج مؤتمر الأطراف السابع والعشرين الذي استضافته مصر ومؤتمر الأطراف الثامن والعشرين الذي من المزمع أن تستضيفه دولة الإمارات العربية المتحدة. أي أن المنطقة العربية سوف تضطلع خلال العامين القادمين بدور رئيسي في قضايا المناخ ما يحتم العمل بصورة منهجية على التوظيف الأمثل للتكنولوجيا الرقمية والاتصالات وذلك اتساقاً مع قرارات مؤتمر الأطراف السادس والعشرين الذي أكد على دور التحول الرقمي في الاستدامة وفي ضوء البرنامج المشترك لآلية التكنولوجيا التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 2023-2027، الذي اعتمد في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين وهو يخصص كاملاً لدور الرقمنة.

ويمكن النظر إلى دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من زاويتين أساسيتين من حيث قضايا الاستدامة والتكيف والتخفيف. الأولى، كيفية تأمين التقنيات ذاتها للحد من الانبعاثات وتشجيع التكنولوجيات الخضراء الصديقة للبيئة في المنطقة العربية، بما في ذلك التعامل على أسس سليمة مع قضايا المخلفات الإلكترونية وتشجيع اقتصاد التدوير، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية من خلال دعم اقتصاد التدوير؛ والثانية، انطلاقاً مما للتحول الرقمي والتطور التقني غير المسبوق الذي شهده العالم بما في ذلك الجيل الرابع من التصنيع من دور تمكيني للقطاعات الاقتصادية الأخرى حيث تعتمد معظم القطاعات الحيوية بصورة متزايدة على التقنيات المبتكرة للتكيف والتخفيف من الانبعاثات وترشيد الاستهلاك خاصة في قطاعات المياه والزراعة والطاقة والنقل. واستخدام هذه التقنيات واضح في عدد من الدول العربية في حين أنه غائب في عدد منها. ويعتزم فريق العمل البناء على نتائج شرم الشيخ وأعمال منظمات الأمم المتحدة

المتخصصة في هذا المجال ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للمناخ وعمل المجموعات ذات الصلة بالاتحاد الدولي للاتصالات لتطوير القسم الخاص بالتكنولوجيا الخضراء مع التركيز على عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك في المنطقة مثل أهمية تطوير استراتيجيات خاصة بالتكنولوجيا الخضراء، والعمل على تطوير خطط وآليات للإدارة الرشيدة للمخلفات الإلكترونية، وبحث فرص العمل الناتجة من اقتصاد التدوير، والابتكار في استخدام التكنولوجيات الرقمية في التكيف والتخفيف، ونظم المشتريات الخضراء.

الشكل 2. تراتبية التصميم: من الأجندة إلى الاستراتيجية إلى البرامج



الباب الثاني: الأهداف والغايات والإجراءات المقترحة

قدّم الباب السابق نبذة عن وضعيّة التنمية الرقمية في المنطقة العربية، وحجم الفجوة التي تفصل بينها وبين سائر الأقاليم، كما حدّد ملامح تصميم الأجندة الرقمية العربية. وحدّد كذلك المحاور الأساسية والبنود الفرعية للاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تنطلق من المحاور المعرّفة في الدليل الاسترشادي لاستعراضات التنمية الرقمية الوطنية.

أمّا هذا الباب فمخصّص لشرح منهجية الأجندة الرقمية العربية، إذ يستعرض مكوناتها والمجالات المصاحبة لها. وقد رُتبت مكّونات الأجندة في خمس مجموعات تمثّل خطوط العمل الرئيسية التي تتحرّك الاستراتيجية الرقمية من ضمنها، وهي الخطوط المحدّدة في تقارير التنمية العربية 2019 و2022. ويقدم هذا الجزء من الوثيقة شرحاً تفصيلياً للأهداف والغايات التي تمثّل جوهر الأجندة/الاستراتيجية ونواتها الصلبة.

ويتدرّج الباب في العرض وفق المنهجية البحثية التالية (والتي طبّقت على جميع المجموعات الخمس، وعلى كافة المحاور الرئيسية والفرعية المدرجة تحت تلك المجموعات):

1. جمع أكبر قدر ممكن من البيانات ذات الصلة التي تبيّن وضعيّة دول المنطقة بالنسبة إلى كل محور.
2. إجراء دراسة تحليلية لتحديد الفجوات في كل مجموعة، وذلك من زاويتين:

- الفجوات على المستوى الوطني، والتي تتمثّل غالباً في عدم وصول الدولة إلى عتبة محدّدة (مع الأخذ بعين الاعتبار التفاوت الكبير بين إمكانات الدول العربية ومستويات التنمية فيها).
- الفجوات على المستوى الإقليمي، حيث يتمّ النظر إلى وضعيّة التنمية الرقمية من منظور بلدان المنطقة ككل.

3. اختيار عدد من القضايا ذات الأولوية الجذرية في كل محور ودراستها بشكل وافٍ. ومن المأمول أن تمهّد معالجة تلك القضايا لتغيير إيجابي في الرؤية السياسية للتنمية الرقمية العربية، وذلك بما يؤدي إلى نقلة نوعية في المنطقة.

وقد استند البعد التخطيطي للأجندة إلى الخطوات التالية:

1. لكل واحدة من القضايا المختارة (أعلاه)، تم وضع مخطط يتضمّن هدفاً استراتيجياً ينبغي العمل على تحقيقه.
2. لأغراض الرصد والتتبّع، تم التعبير عن تلك الأهداف في صيغة غايات محدّدة وقابلة للقياس.

3. ثم جرى تحديد عدد من المؤشرات المقترنة بالغايات المختارة وتتضمن غالبيتها قيمة لخط الأساس تعبر عن الوضع الحالي والقيمة المستهدفة (القيمة المأمول تحقيقها) في مدى زمني محدّد ضمن عمر الاستراتيجية.

أما بالنسبة إلى البعد التنفيذي للأجندة فإنه يشمل ما يلي:

1. وضع إطار تطبيقي لكل هدف يتضمن عدداً من الإجراءات المقترحة من أجل بلوغ الغايات ومن ثم تحقيق الهدف.

2. اقتراح مجموعة من الإجراءات التفصيلية على المستويين الوطني والإقليمي، وذلك بما يتوافق مع نتائج الدراسة التحليلية للفجوات.

3. أفراد الباب الثالث لآليات تفعيل الأجندة والمسارات الداعمة لذلك.

كذلك تم تخصيص مجلد منفرد لكل من المسارات التالية، والتي ستنتم متابعة تطويرها بشكل مستمر على امتداد عمر الاستراتيجية:

1. إطار الشراكات: مجموعة البرامج والمبادرات والمشاريع التي سيساهم تنفيذها في بلوغ الغايات.

2. إطار القياس: مجموعة مؤشرات القياس والرصد مرفقة بدليل تعريفى لكلٍ منها (استخدم عدد كبير منها خلال عملية تحديد الأهداف والغايات).

3. الدليل الاسترشادي لاستعراضات التنمية الرقمية الوطنية.

4. التقرير العربي للتنمية الرقمية.

المجموعة الأولى: الأطر الاستراتيجية الوطنية والإقليمية والدولية

تنقسم هذه المجموعة إلى مجموعتين فرعيتين تستند كل منهما إلى خط عمل محدد من جملة خطوط العمل التي أقرتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات¹⁴:

- تتناول الأولى القضايا المرتبطة بخط العمل (جيم 1): "دور الحكومات وأصحاب المصلحة في تعزيز وضعية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية".
- وتتناول الثانية القضايا الملحوظة في خط العمل (جيم 11): "التعاون الدولي والإقليمي".

ألف. الاستراتيجيات الرقمية الوطنية (دور الحكومة وجميع أصحاب المصلحة)

تلجأ جميع الدول إلى التخطيط الاستراتيجي وإعداد استراتيجيات وطنية في شتى المجالات لتحديد احتياجاتها وأولوياتها وأهدافها وخططها التنفيذية. ويعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد أهم القطاعات التي تحتاج إلى مثل هذه الاستراتيجيات نظراً للتغير السريع في هذا المجال، ولكونه قطاعاً مؤثراً إلى حد كبير في باقي القطاعات، إذ بدأت تظهر مفاهيم جديدة لم تكن موجودة سابقاً، متأثرة بالدافع التمكني لهذه التكنولوجيا، الذي تجاوز حدود رفع الكفاءة وتحسين الأداء ليصل إلى إعادة الهيكلة، كما هو الحال في مجال الاقتصاد الرقمي.

ويمكن للاستراتيجيات الرقمية الوطنية أن تعتمد مقاربات متعددة:

- فقد تكون "شاملة" في منظورها، بحيث تصف مثلاً التطور المرجو في جميع القطاعات والمجالات بالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ويمكن أن تكون أيضاً "قطاعية"، أي إنها تختص في قطاع محدد، كتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحد ذاته أو تطوير آليات الاستفادة من تطبيقاته في مجالات الصحة الإلكترونية أو الاقتصاد الرقمي.
- ويمكن أن تكون "مواضيعية"، أي إنها تركز على موضوع محدد بذاته أو مواضيع مرتبطة بعضها ببعض وتتشترك في جوانب منها، مثل إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي.

ويظهر تقرير التنمية الرقمية العربية لعام 2022¹⁵، والبحث الذي أجري في إطار إعداد هذه الاستراتيجية أن لدى أغلبية البلدان العربية المشاركة استراتيجيات رقمية شاملة، وجميعها لديها استراتيجيات قطاعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما فيها استراتيجيات أو خطط للحكومة الإلكترونية. ولكن لدى عدد محدود منها استراتيجيات للصحة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والتجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني.

14 <https://www.itu.int/net/wsis/docs2/tunis/off/5-ar.pdf>

15 يصدر قريباً.

ومعظم هذه الدول لديها استراتيجيات أو خطط عمل للحزمة العريضة والأمن السيبراني، وعدد قليل منها يعمل على استراتيجيات للذكاء الاصطناعي. وبشكل عام، تضع الحكومات الاستراتيجيات والخطط الرقمية من دون مشاركة فاعلة لأصحاب المصلحة الآخرين، لا سيما القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

المخطط 1. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 1.1 وضع استراتيجيات شاملة للتنمية الرقمية

الهدف
الهدف 1.1 – وضع استراتيجيات شاملة للتنمية الرقمية على المستويين الإقليمي والوطني تواكب التطورات العالمية وتسمح برصد التقدم الناتج عنها.
الغايات والمؤشرات
الغاية 1.1.1 – تطوير أجندات أو استراتيجيات وطنية للتنمية الرقمية بمفهومها الشامل في جميع الدول العربية على أن تراعي البُعد الإقليمي. المؤشر 1.1.1.1 – DDR_1.1.1.1 – عدد الدول العربية التي لديها استراتيجيات رقمية وطنية شاملة أو أجندات للتنمية الرقمية¹⁶. • قيمة الأساس: 12 دولة. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 15 دولة. الغاية 1.1.2 – تطوير استراتيجيات خاصة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية. المؤشر 1.1.2.1 – DDR_1.1.2.1 – عدد الدول التي لديها استراتيجية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. • قيمة الأساس: 13 دولة. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 22 دولة. الغاية 1.1.3 – تطوير استراتيجيات قطاعية رقمية خاصة بقطاعات بعينها في الدول العربية¹⁷. المؤشر 1.1.3.1 – DDR_1.1.3.1 – عدد الدول التي لديها سياسة/خطة قطاعية للتعليم الرقمي. المؤشر 1.1.3.2 – DDR_1.1.3.2 – عدد الدول التي لديها سياسة/خطة قطاعية للاقتصاد الرقمي.

16 تضاف أجندات التنمية الرقمية والاستراتيجيات الشاملة للتنمية الرقمية وأي تسميات أخرى للخطط الرقمية في البلدان العربية إلى المجال الخاص بهذا المؤشر. وفي المستقبل، يمكن اعتماد عناوين ذات نطاق أوسع، مثلاً: عدد الدول العربية التي لديها أجندات أو استراتيجيات شاملة وطنية للتنمية الرقمية؛ عدد الدول العربية التي لديها أجندة رقمية وطنية متوائمة مع الأجندة الرقمية العربية.

17 مؤشرات الاستراتيجيات القطاعية ليست لها قيم مستهدفة في المرحلة الحالية، والغرض منها التتبع ورصد الوضعية، وسيتم تحديث قيم المؤشرات بناءً على البيانات التي توفرها تقارير التنمية الرقمية في إصداراتها القادمة.

- المؤشر **DDR_1.1.3.3** – عدد الدول التي لديها سياسة/خطة قطاعية للصحة الرقمية.
- المؤشر **DDR_1.1.3.4** – عدد الدول التي لديها سياسة/خطة قطاعية للزراعة الذكية.
- المؤشر **DDR_1.1.3.5** – عدد الدول التي لديها سياسة/خطة قطاعية للنقل الذكي.
- الغاية 1.1.4** – تطوير سياسة/خطة مواضيعية وطنية في أحد مجالات التكنولوجيات الرقمية في الدول العربية¹⁸.
- المؤشر **DDR_1.1.4.1** – عدد الدول التي لديها سياسة/خطة وطنية للحوسبة السحابية.
- المؤشر **DDR_1.1.4.2** – عدد الدول التي لديها سياسة/خطة وطنية للتكنولوجيا المالية الرقمية.
- المؤشر **DDR_1.1.4.3** – عدد الدول التي لديها سياسة/خطة وطنية للأمن السيبراني.
- المؤشر **DDR_1.1.4.4** – عدد الدول التي لديها سياسة/خطة وطنية لإنترنت الأشياء.
- المؤشر **DDR_1.1.4.5** – عدد الدول التي لديها سياسة/خطة وطنية للذكاء الاصطناعي.
- المؤشر **DDR_1.1.4.6** – عدد الدول التي لديها سياسة/خطة وطنية للميتافيرس (الكون الفوقي والواقع الافتراضي).
- الغاية 1.1.5** – اتباع آلية مناسبة للرصد والتتبع في مجال التنمية الرقمية بمفهومها الشامل على المستوى الوطني.
- المؤشر **DDR_1.1.5.1** – عدد الدول العربية التي تجري رصدًا واستعراضاً دورياً لوضع التنمية الرقمية على المستوى الوطني.
- قيمة الأساس: 12 دولة.
 - القيمة المستهدفة على المدى القريب: 14 دولة.
 - القيمة المستهدفة على المدى البعيد: 22 دولة.

الإطار 1. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 1.1

- الاستمرار في تطوير الأجندات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية الرقمية وتحديثها بما يواكب الحاجات والمستجدات.
- الاستمرار في الرصد الدوري لوضع التنمية الرقمية في المنطقة العربية، وجمع البيانات اللازمة للمؤشرات المتعلقة بها بشكل عام، ولمدى تنفيذ الأجندات والاستراتيجيات الوطنية (إن وجدت) بشكل خاص.
- تبني قضايا التنسيق والتكامل الإقليمي كجزء أساسي من السياسات الوطنية الرقمية.
- الاستمرار في وضع وتحديث الاستراتيجيات والسياسات والخطط القطاعية والوطنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الناشئة، وحث الدول العربية على مشاركة خططها الوطنية فيما بينها.

18 مؤشرات الامتدادات المواضيعية ليست لها قيم مستهدفة في المرحلة الحالية، والغرض منها التتبع ورصد الوضعية، وسيتم تحديث قيم المؤشرات بناءً على البيانات التي توفرها تقارير التنمية الرقمية في إصداراتها القادمة.

باء. المشاركة الوطنية في مسارات التعاون الدولي والإقليمي

يتطلب رسم مسار التنمية الرقمية وبناء مجتمع المعلومات على المستوى الوطني تعاوناً بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى مساندة المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية). أما على المستوى العالمي فيعتبر التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي عاملاً أساسياً في الوصول إلى مجتمع المعلومات المرجو، ولا سيما ما يتعلق بقضايا تمويل برامج التنمية الرقمية وتنفيذها، وكذلك في وضع خطط العمل ذات الصلة.

وعلى الصعيد الوطني لكل دولة، أطلقت العديد من الدول العربية مبادرات خاصة بها، وذلك في إطار متابعتها لتنفيذ بنود خطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة. وتتركز معظم المبادرات الوطنية في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل التعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية. ومن الصعب تقييم هذه المبادرات وأثرها بصورة وافية، خصوصاً أن معظم الدول العربية لا تقوم بقياس الفجوة الرقمية التي تفصلها عن غيرها، ولا تقوم بمواكبة الجوانب المختلفة لمجتمع المعلومات.

أما في ما يخص التنسيق بين الدول العربية في قضايا التعاون الدولي فيتم النظر إليه على عدة مستويات:

- مستوى التعاون الدولي المتخصص ومدى المشاركة العربية في المنظمات الدولية:
 - اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وهو مسار غاية في الأهمية يصب مباشرة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويعد مستوى المشاركة العربية فيها جيداً.
 - منتدى حوكمة الإنترنت المنصوص عليه في أجندة تونس 2005، والمشاركة العربية فيه محدودة، خاصة على مستوى الحكومات.
 - متابعة تنفيذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والمنتدى السنوي له الذي ينظمه الاتحاد الدولي للاتصالات، والمشاركة العربية جيدة.
 - أعمال الاتحاد الدولي للاتصالات (بصفقتها منظمة الأمم المتحدة المتخصصة والمعنية بمجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات)، ومنها مؤتمر المندوبين المفوضين والمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتقييم الاتصالات والمؤتمر العالمي للتنمية للاتصالات ولا سيما آخر فعالية له في كيغالي¹⁹. والمشاركة العربية في هذه الأعمال جيدة وفعالة، ومنها:
 - أعمال المكتب العربي الإقليمي للاتحاد الدولي للاتصالات، والمشاركة العربية فيها جيدة وفعالة. وهناك حاجة لتجسيد الأولويات الإقليمية ومخرجات مؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات في مرحلة وضع آلية تنفيذ الأجندة لتعكس قرارات الحكومات العربية فيما يتعلق بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إقليمياً وعالمياً.
 - مؤتمرات المنظمات الأخرى وفرق عمل الأمم المتحدة مثل:

<https://www.itu.int/en/ITU-D/Conferences/WTDC/WTDC21/Pages/default.aspx> 19

- الفريق العامل مفتوح العضوية المعني بقضايا الأمن السيبراني التابع لإدارة الشؤون السياسية للأمم المتحدة.
- إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية المعنية بقضايا الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي.
- فريق الخبراء الحكومي الدولي التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمعني بقضايا التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظراً لدوره في مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- منظمة اليونسف.
- مؤتمرات المنظمات الأخرى مثل مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة – الايكان، وغيرها من المؤتمرات العالمية.
- مستوى التنسيق العربي الشامل في مجالات وقضايا متخصصة:
 - من خلال آليات جامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات الإقليمية.
 - من أهمها مجلس وزراء الاتصالات العرب والفرق الفنية المتخصصة التي يشكل عملها مدخلاً للتعاون الدولي مع عدة منظمات وعلى عدة مستويات. وهو يعمل بشكل جيد وهناك العديد من الاستراتيجيات العربية القطاعية التي تم طرحها وإقرارها على هذا المستوى.
 - المنظمات التابعة لجامعة الدول العربية ومنها المنظمة العربية للتنمية الإدارية والمنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
 - من خلال آليات الإسكوا ومتابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات في المنطقة، لا سيما:
 - اجتماعات لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية²⁰، كأحد الكيانات الحكومية التي ترفع مخرجاتها إلى الدورة الوزارية، وتتضمن توصيات للعمل بها موجهة إلى الدول الأعضاء والأمانة التنفيذية للإسكوا²¹.

20 أنشئت لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية عملاً بقرار الإسكوا 315 (د-28) المؤرخ 18 أيلول/سبتمبر 2014، الذي اعتمدته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 2014/35 المؤرخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2014. تتابع اللجنة الأولويات الإقليمية في مجال التكنولوجيا، إدراكاً منها للدور الحيوي الذي تؤديه التكنولوجيا في تحقيق أهداف التنمية، بما في ذلك المجالات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحوكمة الإنترنت، والاقتصاد الرقمي، ومجتمع المعلومات، والمجالات المتصلة بالبحث العلمي ونقل التكنولوجيا. وتتولى متابعة المسارات والمؤتمرات والمنتديات الإقليمية والدولية ذات الصلة، وتنسيق جهود المنطقة لتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عنها، ودعم التعاون مع المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية.

21 وقد صدر عن الدورة الوزارية للإسكوا في عام 2018 "توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية"، كذلك فقد صدر عن الاجتماع الرابع للجنة التكنولوجيا من أجل التنمية الذي انعقد مؤخراً في بيروت، يومي 14-15

- من خلال المشاريع المشتركة بين جامعة الدول العربية والإسكوا، ومنها:
 - المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت وهي مبادرة أطلقتها جامعة الدول العربية والإسكوا في عام 2012 كجزء من الحوار العربي حول حوكمة الإنترنت، وقد عقدت آخر دورة له في كانون الأول/ديسمبر 2021.
 - المنتدى العربي للتعاون الرقمي والتنمية بالشراكة مع جامعة الدول العربية وجهات فاعلة رئيسية في برامج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومنتدى حوكمة الإنترنت، ولا سيما الاتحاد الدولي للاتصالات، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وقد عقد المنتدى اجتماعه الأول في كانون الأول/ديسمبر 2021²².

المخطط 2. قائمة الغايات المتعلقة بالهدف 1.2 تعزيز المشاركة في مسارات التعاون الدولي والإقليمي

الهدف
الهدف 1.2 – تعزيز المشاركة الفاعلة والمؤثرة في مسارات التعاون الدولي والإقليمي²³.
الغايات
الغاية 1.2.1 – تعزيز المشاركة في المنتديات الإقليمية والعالمية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها.
الغاية 1.2.2 – تنسيق المواقف العربية من القضايا المطروحة في المنتديات الدولية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها.

الإطار 2. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 1.2

- استمرار ودعم العمل القائم والمبادرات في تنسيق الجهود العربية بهدف تعزيز المشاركة العربية في مبادرات التعاون الدولي والإقليمي.
- تحديد المنتديات الإقليمية والعالمية ذات الصلة بمسارات التعاون الرقمي وتعظيم فعالية دور المجموعة العربية بتلك المنتديات من خلال تعزيز المشاركات وتنسيق المواقف والجهود العربية بما يخدم أولويات المنطقة.
- وضع مقارنة متسقة بين الدول العربية للتعامل مع القضايا الحيوية كالخصوصية وحماية البيانات الشخصية ونطاق السيادة الوطنية والإقليمية في العالم الرقمي وخاصة عند التعامل مع الشركات التي تقدم خدمات الإنترنت

تشرين الثاني/نوفمبر 2022، مجموعة من التوصيات رُحِّبَت بالأجندة الرقمية العربية/الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية الرقمية 2023-2033 كإطار عمل عربي مشترك طويل الأجل، وأوصت بالاستفادة منها في العمل على وضع أجندات رقمية وطنية تتسجم معها وتستند إلى الاستعراضات الوطنية. وأكدت على دعوة الإسكوا لمتابعة العمل على تطوير وتنفيذ الأجندة الرقمية العربية/الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية الرقمية 2023-2033. ومواصلة دعم الدول الأعضاء في عدة مجالات ومنها الخطط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية الرقمية. وتعزيز نقل التجارب الناجحة في ما بينها لتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

22 <https://dcd-2021.unescwa.org/>

23 ليس لهذا الهدف مؤشرات قياس خاصة، بل سيتم تحديد التقدم المحرز في هذا المجال من خلال متابعة المشاركات العربية في أطر التنسيق والتعاون، وذلك على المستويين الدولي والإقليمي.

العابرة للحدود.

- إطلاق برامج لبناء القدرات تستهدف واضعي السياسات ومتخذي القرار فيما يخص القضايا الدولية واليات التعاون الدولي والإقليمي.
- الاطلاع والاستئناس بالمبادرات الإقليمية والدولية الخاصة بالقضايا الهامة والتي تتماشى مع واقع الدول العربية.
- تفعيل الحوار بين أصحاب المصلحة على المستويين المحلي والإقليمي بهدف تعزيز التوافق على المواقف العربية فيما يخص القضايا العالمية.

المجموعة الثانية: سياسات البنية التحتية والبيئة القانونية

تغطي هذه المجموعة الجوانب والقضايا المرتبطة مباشرة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد تم إدراجها ضمن مجموعتين فرعيتين:

- تشمل المجموعة الفرعية الأولى جوانب البنية التحتية الرقمية وما يتعلق ببنائها وتشغيلها واستثمارها، ووضع النواظم التي تضبط عملها.
- وتشمل المجموعة الفرعية الثانية قضايا البيئة القانونية التي تضبط استخدام هذه التكنولوجيا، والقضايا القانونية والحقوقية المرتبطة بذلك الاستخدام.

ألف. البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يرتبط أي تطوير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ارتباطاً مباشراً ببناء المنظومات والشبكات التي تسمح بتقديم الخدمة للمشاركين، وإتاحة الوصول إليها لأكثر عدد ممكن. ويشمل ذلك شبكات الهاتف الثابت والنقل وشبكات المعطيات والإنترنت. وباعتبار أن الإطار العام للاستراتيجية هو دعم أهداف التنمية المستدامة عموماً، والتنمية الرقمية خصوصاً، فقد أدرجت القضايا المتعلقة بهيكلية السوق والبنية التنظيمية للقطاع الرقمي ضمن هذه المجموعة، وذلك لما لها من أثر مباشر على تقديم الخدمات لأكثر شريحة من المستخدمين، وخصوصاً أولئك الذين يسكنون المناطق النائية والمهمشة، وبأسعار مقبولة. ويُعد هذا الأمر أحد أهم متطلبات التنمية الرقمية.

1. هيكلية سوق الاتصالات وبنيتها التنظيمية

يُقصد بهذا تحديد مدى تحرير سوق الاتصالات في المنطقة العربية وتشخيص قدراتها التنافسية. فمن المعروف أن الأسواق المحررة والتنافسية تفتقر عادة بكفاءة أعلى لجهة حسن استخدام الموارد ورفع جودة الخدمات المقدمة للمشاركين وتأمينها بأسعار جيدة لهم. إذ تعتمد المنافسة بين المشغلين على توسيع السوق عن طريق زيادة عدد المستخدمين وتخفيض الأسعار وتقديم باقة من الخدمات المتنوعة. وينعكس هذا الجو التنافسي إيجاباً على عملية التنمية الرقمية لما له من أثر في تطوير الخدمات الرقمية وتحفيز المستخدمين على الإقبال عليها.

ويظهر تقرير التنمية الرقمية العربية لعام 2022²⁴ أن معظم البلدان العربية تملك جهازاً أو هيئة أو لجنة نازمة للاتصالات، تركز على ترخيص الخدمات الصوتية الأساسية، وشركات الهاتف النقال ومقدمي خدمات الإنترنت. وفي حال عدم وجود هكذا هيئة أو لجنة، تتولى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المسؤولية. وبصفة عامة، توّفر شركات مملوكة من الدولة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية، وذلك لأسباب تاريخية، وتمتلك هذه الشركات البنية الأساسية، مثل الكابلات النحاسية والألياف

<https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-digital-development-report-2019-arabic.pdf> 24

البصرية والمقاسم الهاتفية. وقد بدأ عدد قليل من البلدان العربية خصخصة خدمات الاتصالات الأساسية وتقاسم الشبكة مع شركات أخرى لتهيئة بيئة تنافسية. وأصبحت خدمات الاتصالات الهاتفية النقالة تنافسية في الغالبية العظمى من البلدان وما زالت ضمن احتكار ثنائي (شركتان) في عدد قليل من البلدان. كما أصبح مقدمو خدمات الإنترنت قادرين على المنافسة الكاملة في جميع البلدان العربية.

وقد أظهر تقرير النظرة العالمية لتنظيم الاتصالات (Global ICT Regulatory Outlook) الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات في سنة 2020²⁵ أن التطور في مواكبة الأجيال الأحدث من الاتصالات أبداً نسبياً في الدول العربية مما هو عليه في باقي مناطق العالم. ويتوقع أن يتغير هذا التوجه بعد إجراءات إصلاحات هامة في العديد من الدول. ويظهر التقرير أن أغلب التطورات في المنطقة على هذا الصعيد هي في اتجاه الانتقال من الجيل (أو المستوى) الثاني من الاتصالات إلى الجيل الثالث. وثمة حالات قليلة تشهد انتقالاً من الجيل الثالث إلى الجيل الرابع، فيما تبقى خمس دول عربية مصنفة ضمن الجيل الأول. ويتضمن التقرير كذلك نتائج مؤشر المُتَبَع التنظيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للدول العربية في سنة 2019، والتي تبين أن المعدل الوسطي لتقييم الدول العربية وفق المحاور الرئيسية للنموذج قد سجل النتائج التالية:

محور الهيئات النازمة 20/14

محور المهام التنظيمية 22/16

محور الإطار التنظيمي 30/17

محور الإطار التنافسي 28/15

وتؤكد هذه النتائج وجود البنية المؤسسية اللازمة للنهوض بالتنمية الرقمية في الدول العربية، ووضوح مهامها في هذا المجال (المحورين الأول والثاني). ولكنها تُظهر أيضاً ضعف مستوى فعالية هذه البنية بالمقارنة مع ما يجب أن يكون عليه، وخاصة على صعيد التنافسية. ويعود السبب في استمرار الممارسات المعيقة للتنافسية في معظم الحالات إلى بقاء عدد من الخدمات (أهمها شبكات النفاذ الثابتة والبنى التحتية والاتصالات الدولية أو النفاذ إلى الكابل الدولية) محصورة في يد المشغل الأساسي لقطاع الاتصالات، والمملوك عادة من قبل الدولة. وتُظهر البيانات التفصيلية لنتائج الدول العربية في عام 2020 أن عدداً وازناً منها يعتمد، على الأقل، شكلاً من أشكال الحصرية في خدمات الاتصالات. ومن الممكن أن تحدّ هذه الممارسات من الأثر الإيجابي للتنافسية التي يجب أن يتحلّى بها القطاع في ما يخصّ تقديم خدمات جيّدة بأسعار مقبولة، إذ غالباً ما تُدار هذه الخدمات بمنهجية ريعية بحتة تحدّ من فاعلية دور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمنع الاستفادة منه كبيئة تمكينية وكإحدى الأدوات الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وباعتبار أن الإبقاء على الحصرية في هذا القطاع قرار يتعلق بسيادة الدول، وأن له أسبابه ومبرراته المتعلقة بكل دولة، فإنّه من المفيد أن يتمّ اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحدّ من الأثر السلبي لهذه الحصرية،

https://www.itu.int/dms_pub/itu-d/opb/pref/D-PREF-BB.REG_OUT01-2020-PDF-E.pdf 25

وخصوصاً ما يرتبط بانتشار الخدمات الرقمية وسهولة الوصول إليها. وهذا ما تقوم به عادة الهيئات الناطمة أو ما يكافئها، إذ إنها مسؤولة عن وضع ضوابط ونواظم تضبط مجالات هذه الحصرية بحيث لا تُستخدم بشكل جائر ينتج عنه رفع التكاليف التي يتحملها مقدمو الخدمات إلى حد كبير (باعتبار أن هذه التكاليف ستعكس حكماً على المستخدمين). ومن الإجراءات الواجب تطبيقها في هذا السياق التسعير المبني على الكلفة في شبكات البنى التحتية وشبكات النفاذ المفتوح (open access)، بحيث يتمكن المشغل مالك الحصرية من الحصول على هامش مقبول من الأرباح يتيح له تحقيق العائد على الاستثمار والاستمرار في تقديم وتطوير الخدمة في الوقت عينه، ومن دون أن ينتج عن ذلك ارتفاع كبير في كلفة تقديم الخدمة.

ويؤكد تقرير التوجهات الرقمية في المنطقة العربية لسنة 2021 الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات على ضرورة تبني منهجية أكثر تعاونية وأكثر تشاركية في تنظيم القطاع، بحيث يتعاون صناع القرار مع المنظمين من مختلف القطاعات وباقي أصحاب المصلحة لكي ينتقل تركيز جهود عملية التنظيم من السلوكيات والأثر إلى الأسواق والتنمية²⁶. وقد أصدر الاتحاد الدولي للاتصالات في 2022 تقريراً خاصاً يستخدم منهجية جديدة لقياس أداء الدول في تنظيم قطاع المعلومات والاتصالات. وقد عمل الاتحاد على تطوير هذه المنهجية خلال السنوات الماضية تحت مسمى الجيل (أو المستوى) الخامس من التنظيم الرقمي التعاوني (fifth-generation collaborative digital regulation)، وذلك بهدف رصد التداخل الحاصل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين القطاعات الأخرى بما يؤكد على الحاجة إلى التعاون والتنسيق في مجالات التنظيم²⁷.

ويمكن تلخيص أداء الدول العربية بناءً لنتائج منهجية القياس الجديدة، وبالإضافة إلى آخر النتائج المتاحة من مؤشر المنتج التنظيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2020 – على الشكل التالي:

- ثمة تحسن ملموس في تصنيف الدول العربية وفق مؤشر المنتج التنظيمي، ولكن ثمة عشر دول عربية لا تزال دون الجيل الثالث، ومن الضروري إحراز تطوّر في هذا المجال خلال سنوات عمر الاستراتيجية.
- ثمة تفاوت ملموس في قدرات الدول العربية في مجال التنظيم، مما يستدعي العمل على وضع آلية فعالة لتبادل الخبرات بين الدول العربية.
- لا يبدو تصنيف المنطقة العربية جيداً وفق المنهجية الجديدة، والتي تقيس مدى قدرة الدولة على الانتقال إلى الجيل الجديد (الخامس) من التنظيم. إذ لا توجد أي دولة عربية مصنّفة ضمن التصنيف القيادي (leading)، بينما ثمة ثلاث دول فقط مصنّفة على أنها متقدمة (advanced)، وإحدى عشرة دولة مصنّفة على أنها انتقالية (transiting)، وثمانية دول مصنّفة على أن جهوزيتها محدودة (limited).

26 <https://www.itu.int/en/myitu/Publications/2021/04/07/12/19/Digital-Trends-in-the-Arab-States-region-2021>

27 بناءً لحسابات الإسكوا التي تستند بدورها إلى البيانات المتوفرة على الرابط التالي: <https://app.gen5.digital/benchmark>

- ويظهر المعدل الوسطي لتقييم الدول العربية وباقي المجموعات الإقليمية وفق المحاور الرئيسية لنموذج مؤشر المُنتج التنظيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الشكل التالي:

الجدول 2. تصنيف المناطق الإقليمية العالمية وفق المؤشر G5 لعام 2021 الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات²⁸

العلامة القصوى	أفريقيا	أمريكا الشمالية	أمريكا الوسطى والجنوبية	الدول العربية	جنوب شرق آسيا	مجموعة الدول المستقلة	أوروبا
محور التنظيم التعاوني	14.94	21.76	15.54	12.21	14.40	10.29	20.37
محور مبادئ رسم السياسات	8	17.13	10.30	7.37	9.33	9.36	13.97
محور التنمية الرقمية	9.83	24.92	11.29	10.77	11.67	10.77	18.74
محور سياسة الاقتصاد الرقمي	7.19	17.58	8.60	8.05	8.95	9.22	14.52
المجموع	39.96	81.41	45.74	38.40	44.36	39.64	67.60

وتُظهر البيانات أن السبب الرئيسي في تراجع تصنيف معظم الدول العربية هو ضعف نتائجها في محوري التنمية الرقمية وسياسة الاقتصاد الرقمي، علماً بأن الأخير قد اكتسب أهمية خاصة بعد انتشار جائحة كوفيد-19 والتحول الكبير للعديد من الأنشطة والأعمال والوظائف إلى المجال الافتراضي والتطبيقات الإلكترونية. وبالتالي فإن تحسين تصنيف الدول العربية مرتبط بشكل رئيسي بتطوير المكونات المدرجة تحت هذين المحورين.

المخطط 3. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 2.1 تعظيم التنافسية والارتقاء بمستوى التنظيم في قطاع الاتصالات

الهدف
الهدف 2.1 – تعظيم التنافسية والارتقاء بمستوى التنظيم في قطاع الاتصالات في الدول العربية.
الغايات والمؤشرات
الغاية 2.1.1 – تشجيع المنافسة ووضع ضوابط تشريعية وتنظيمية في حال اعتماد الحصرية في تشغيل القطاع.
المؤشر DDR_2.1.1.1 – عدد الدول العربية التي تتوفر فيها ضوابط خاصة بتشجيع المنافسة وضبط الحصرية ²⁹ .
• قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 22 دولة³⁰.

28 https://digitalregulation.org/wp-content/uploads/Final-version_clean_E.pdf

29 الدول التي ليست فيها حصرية تعتبر محققة للشرط.

30 في حال عدم وجود أي شكل من أشكال الحصرية لدى دولة ما فإنها تعتبر محققة للشرط.

الغاية 2.1.2 – الارتقاء بمستوى تصنيف الدول العربية على المستوى العالمي لجهة تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المؤشر INT_2.1.2.1 – تصنيف الدولة وفق أداة المتتبع التنظيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

• قيمة الأساس: 12 دولة.

• القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 22 دولة تتمكن من بلوغ المستوى الثالث على الأقل.

المؤشر INT_2.1.2.2 – تصنيف الدولة وفق مؤشر معيار الجيل الخامس من التنظيم الرقمي التعاوني.

• قيمة الأساس: 3 دول في حالة متقدمة، 11 دولة مصنفة في حالة انتقالية، 8 دول مصنفة في حالة جهوزية محدودة.

• القيمة المستهدفة على المدى البعيد: تتقدم جميع الدول من تصنيفها بمستوى واحد على الأقل.

الإطار 3. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 2.1

- العمل على تعريف ضوابط حصرية تشغيل قطاع الاتصالات وقياس نتائجها.
- العمل على سنّ أو تحديث الضوابط التشريعية اللازمة لضبط الحصرية ورفع التنافسية، وذلك من قبل الجهات المنظمة لعمل مقدمي خدمات الاتصالات.
- إجراء تقييم دوري لمستويات التنافسية والآثار السلبية للحصرية على سوق الاتصالات.
- اعتماد التسعير المبني على الكلفة في حال وجود خدمات حصرية – خاصة خدمات الجملة التي يوفرها مقدمو خدمات الاتصالات – وذلك للحد من تأثير الحصرية على كلفة الخدمة المقدمة للمستخدم النهائي.
- تعاون الهيئات النازمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الهيئات النازمة للقطاعات الأخرى للوصول إلى ما يسمى بالتنظيم التعاوني (Collaborative Regulation) نظراً للتداخل بين هذه التكنولوجيا وبين العديد من القطاعات.
- وضع النواظم الكفيلة بتشجيع المشاركة في البنى التحتية بين المشغلين إذ إن ذلك يساهم في رفع كفاءة الشبكات وفق أفضل الممارسات العالمية.

إن أحد أهم الأهداف التي تضعها الاستراتيجيات الإقليمية نصب أعينها هو تفعيل عملية تبادل الخدمات الرقمية على المستوى الإقليمي، سواء كان ذلك عن طريق تطوير خدمات التجارة الإلكترونية التي تتيح شراء المنتجات التقليدية عبر منصات إلكترونية، أم عن طريق توفير خدمات رقمية مثل النفاذ إلى المحتوى الرقمي عبر الشبكة. وتجدر الإشارة إلى أن بناء السوق الرقمية الموحدة كان أحد أهم أهداف الأجندة الرقمية الأوروبية خلال فترة تنفيذها. ولا يمكن تفعيل هذا التبادل وإتاحة الوصول إلى الخدمات على المستوى الإقليمي ما لم يكن هناك ضوابط واضحة لتقديم تلك الخدمات تصب في مصلحة جميع الأطراف المعنيين (المستخدمين ومقدمي الخدمات والدول). وتعالج هذه الضوابط بشكل رئيسي قضايا حماية المستهلك والدفع الإلكتروني وتسهيل إجراءات عبور الحدود، بالإضافة إلى قضايا حماية الملكية الفكرية في الفضاء الرقمي.

وبالنسبة إلى المنطقة العربية، فإنّ تفحص هيكلية سوق خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يظهر عدم وجود آليات تعاون كافية لتنشيط السوق الإقليمية لخدمات الاتصالات. ويحتاج وضع هذه الآليات، في المقام الأول، إلى التعاون والتنسيق بين الهيئات الوطنية النازمة لقطاع الاتصالات. والإطار الوحيد القائم حالياً للتعاون والتنسيق بين الهيئات النازمة في المنطقة العربية هو الشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات³¹. ولكن، ليس لهذه الشبكة صفة رسمية (كمنظمات الجامعة العربية)، وقراراتها غير ملزمة للدول الأعضاء، وبالتالي فإن جميع الوثائق الصادرة عنها لها طابع إرشادي واستشاري فقط. وتسعى هذه الشبكة إلى طرح القضايا المستجدة في القطاع وزيادة الوعي حولها ودعوة أعضائها إلى الاستجابة لهذه التطورات، وذلك بالاستناد إلى أفضل الممارسات العالمية وتوصيات الاتحاد الدولي للاتصالات³². ومن أهم تلك القضايا التجوال الدولي بين الدول العربية (وهو مطروح منذ 2008 من دون أن يحصل أي تقدم ملموس في هذا المجال)³³، والدراسة المقارنة لأسعار الاتصالات في الدول العربية. وعلى الرغم من إصدار هذه الشبكة للعديد من الدراسات المنجزة والتوصيات الإرشادية (مثل مشروع تبادل الخبرات في مكافحة تهريب المكالمات الدولية ومشروع اتصالات الطوارئ في المنطقة العربية)³⁴ فإنه من غير الواضح مدى تبني الدول لتلك الدراسات والعمل بمضمونها، وخاصة أن معظمها ذو طابع وطني محدود، وموجهة إلى المنظمين في الدول العربية لمساعدتهم على حل قضايا محلية، ولا تتعامل مع الأمور من منظور إقليمي.

ولكن نظراً للدور الهام الذي تضطلع به الهيئات النازمة في دولها، والصلاحيات التي تعطيها القوانين المحلية لكل منها، فإنه من الممكن أن تتيح هذه الشبكة – في حل وجود رغبة من الدول المشاركة فيها؛ وهي تضم بالفعل الدول العربية المتقدمة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – إمكانية الوصول إلى مقترحات يتم تبنيها من قبل الدول وتحويلها إلى قرارات مؤثرة.

ويمكن إيراد العديد من الأمثلة على النتائج السلبية لغياب التنسيق الإقليمي الفعلي، ومن أهمها عدم وجود أي ضوابط في المنطقة العربية معنية بالتجوال الإقليمي للاتصالات النقالة على غرار تلك التي يفرضها الاتحاد الأوروبي والتي تعرف باسم (Roam Like At Home)³⁵.

ويُظهر تقرير التنمية الرقمية العربية لعام 2022 أن عدداً من مشغلي الاتصالات العرب لديهم تواجد في أكثر من بلد. ولكن تبقى الاستفادة من هذا التواجد وما يرافق ذلك من فرص للمشغلين والمستخدمين على السواء دون المستوى المطلوب، خصوصاً في ظل غياب هذا التنسيق الإقليمي. إن غياب هذا النوع من الخدمات وعدم الوصول إليه حتى الآن على الرغم من قديم الجهود المبذولة في هذا المجال يؤكّدان على ضرورة رفع مستوى التنسيق بين الهيئات النازمة، ووضع آليات تسهل توافق دول المنطقة حول القضايا المفصلية التي تعيق تقديم هذه الخدمات إقليمياً.

31 <https://aregnet.org>

32 <https://aregnet.org/ar/المشاريع-الحالية>

33 مشروع-دراسة-التجوال-الدولي-بين-الدول-العربية-346/item/المشاريع-الحالية-aregnet.org/ar

34 <https://aregnet.org/ar/المشاريع-المنجزة>

35 <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:02012R0531-20170615>

المخطط 4. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 2.2
تعزيز التعاون والتنسيق التنظيمي بين الدول العربية لإتاحة وتحسين خدمات الاتصالات والخدمات
الرقمية الإقليمية

الهدف
الهدف 2.2 – تعزيز التعاون والتنسيق التنظيمي بين الدول العربية لإتاحة وتحسين خدمات الاتصالات والخدمات الرقمية الإقليمية.
الغايات والمؤشرات
الغاية 2.2.1 – التوسع في إتاحة واستخدام خدمات الاتصالات والخدمات الرقمية المتبادلة بين الدول العربية وصولاً إلى المستوى الإقليمي. المؤشر DDR_2.2.1.1 – عدد خدمات الاتصالات أو الخدمات الرقمية الأخرى المتاحة إقليمياً³⁶. • قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة: تحدّد لاحقاً بعد القياس الأول. المؤشر DDR_2.2.1.2 – عدد الدول التي لديها اتفاقيات تنظيمية لخدمات اتصالات أو خدمات رقمية أخرى متبادلة مع دول عربية أخرى³⁷. • قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة: تحدّد لاحقاً بعد القياس الأول.

الإطار 4. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 2.2
• وضع إطار إقليمي تتوافق عليه الهيئات النازمة لإبرام ما يلزم من اتفاقيات تنظّم خدمات الاتصالات الإقليمية. • تنظيم وتشجيع خدمات التجوال الحر بين الدول العربية، واستحداث خدمات رقمية أخرى تواكب التطورات في القطاع. • طرح مشروع اتفاقية عربية لتكامل خدمات الاتصالات، مع الأخذ في الاعتبار أهمية اتفاقية التجارة العربية كالية تعاون لتنشيط السوق الإقليمي لخدمات الاتصالات. • إجراء الدراسات اللازمة لتحديد خدمات الاتصالات التي ينبغي توافرها على المستوى الإقليمي، وذلك بالتعاون والاستفادة من تجربة الشبكة العربية للهيئات النازمة للاتصالات. • التنسيق بين الدول العربية في ما يخص القواعد التنظيمية للتقنيات الحديثة (كالإنترنت عبر الأقمار الصناعية) والتي قد تتجاوز الأطر التنظيمية الوطنية.

36 مؤشرات خدمات الاتصالات والخدمات الرقمية الإقليمية ليست لها قيم مستهدفة في المرحلة الحالية وسوف يجري العمل على قياسها بغرض التتبع.

37 عدد الاتفاقيات الإقليمية ليس له قيم مستهدفة في المرحلة الحالية وسوف يجري العمل على قياسه بغرض التتبع.

2. الخدمات الأساسية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الوطني والإقليمي

يبيّن هذا المحور الخدمات المتاحة في الدول العربية باستخدام الهاتف النقال والإنترنت، بما في ذلك تحديد النطاق العريض الثابت والنقل، والجيل الثاني من الشبكة اللاسلكية، وتوصيل الألياف البصرية إلى المنازل، وتعيين عدد مزودي خدمة الإنترنت العاملين، وعدد الشبكات النقالة العاملة.

يُظهر تقرير التنمية الرقمية العربية لعام 2022 وجود تباين واضح بين الدول العربية في ما يخص البنى التحتية للاتصالات، إذ تسجّل بلدان مجلس التعاون الخليجي العديد من النتائج الممتازة على صعيد المؤشرات التي تقيس معدلات نفاذ الاتصالات النقالة، وإمكانية النفاذ إلى الإنترنت، وسعة حزمة الإنترنت الدولية. وهي بذلك تضاهي أو تتفوق على العديد من الدول حول العالم بما في ذلك أكثرها تطوراً. أمّا في أغلب الدول العربية، فإنّ قيم مؤشرات القياس فيها تقترب من المعدل الوسطي العالمي، ولكنها في الغالب أدنى، بشكل ملحوظ، من المعدل الوسطي للدول المتطورة، علماً بأنّه ثمة دول عربية أخرى تُعتبر من بين الدول الأقل نمواً في مجال الاتصالات.

وبالتالي فقد تم، في إطار هذا المحور، تحديد غايات إقليمية تزدحم الفجوات بين الدول، ولكنها تسعى في مجملها للارتقاء بالكتلة العربية ككل.

وإذا استبعدت الحالات الحديثة (دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأقل نمواً)، فإنّه يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

- إنّ معدلات انتشار الهاتف النقال تتراوح ما بين درجتين "مقبولة" و"جيدة" في أغلب الدول العربية، علماً بأنّ المعدل الوسطي للدول العربية أقلّ بحوالى 7.5 في المائة من معدل النفاذ في الدول النامية.
- معدلات التغطية بالجيل الثالث (3G) من الهاتف النقال جيدة في معظم الدول، إذ تتجاوز المعدل الوسطي للدول النامية. في حين تحتاج التغطية بالجيل الرابع إلى تحسين ملموس، إذ إنّ المعدل الوسطي للدول العربية أدنى بحوالى 18 في المائة من المعدل العالمي.
- ثمة تفاوت كبير بين الدول في عرض حزمة الإنترنت المخصصة لكل مشترك، إلا أن القيم بشكل عام تبقى منخفضة جداً، وذلك رغم التحسن الحاصل خلال السنوات الأخيرة. ولا يزال المعدل الوسطي للدول العربية أدنى بحوالى 10 في المائة من المعدل الوسطي العالمي، مع ملاحظة وجود بضعة دول تتجاوز معدلاتها المعدل الوسطي للدول المتطورة بكثير. إن وجود هذا التفاوت يعني أن لدى بعض الدول العربية فائض كبير يقابله نقص كبير لدى باقي الدول، ويمكن الاستفادة من هذا الفائض بما يحقق مصلحة جميع الدول في الوقت عينه.
- إنّ معدلات النفاذ بالحزمة العريضة – سواء عن طريق الإنترنت الثابت أم بالحزمة العريضة النقالة – أقل من المعدل الوسطي العالمي بشكل ملحوظ، بل إنّها أقل من المعدل الوسطي للدول النامية.

- ثمة تبليين كبير في توزع السرعات المتوفرة لمشاركي الحزمة العريضة الثابتة. إذ لا يوجد تقريباً مشتركون بسرعة أدنى من 2 ميغابت/ثانية في معظم الدول العربية، باستثناء عدد قليل من الدول. علماً بأن هذه السرعة تمثل الحد الأدنى المقبول لتعريف الحزمة العريضة وفق تعريف الاتحاد الدولي للاتصالات. وثمة العديد من المعايير الأخرى التي تفرض سرعات أكبر، وذلك انطلاقاً من طبيعة الخدمات المقدمة عبر الإنترنت ولا سيما خدمات النفاذ إلى المحتوى.

وبمقارنة معدلات النفاذ إلى الإنترنت مع الهدف الذي حدّده "برنامج التوصيل" الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، الذي يهدف إلى ربط 55 في المائة من الأسر بالإنترنت واستخدام الإنترنت من قبل 60 في المائة من الأفراد بحلول عام 2020³⁸، فإنّه يمكن اعتبار هذا الهدف محققاً في المنطقة العربية، ولكن بالحد الأدنى، وذلك بسبب انخفاض معدلات النفاذ وانخفاض السرعات بالنطاق العريض الثابت. ويُعدّ العمل على هذا المجال عنصراً أساسياً لتطوير المحتوى الرقمي لأنّه يوفّر السرعة العالية للاتصال بالكلفة الأدنى في الوقت عينه.

المخطط 5. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 2.3 تحسين معدلات النفاذ إلى خدمات الاتصالات الأساسية

الهدف
الهدف 2.3 – تحسين معدلات النفاذ إلى خدمات الاتصالات الأساسية.
الغايات والمؤشرات
الغاية 2.3.1 – تعزيز النفاذ إلى الإنترنت لتخطي المعدل الوسطي العالمي. المؤشر INT_2.3.1.1 – نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت. • قيمة الأساس: 13 دولة تسجل نتائج فوق المعدل الوسطي العالمي. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 22 دولة. الغاية 2.3.2 – أن تصل جميع الدول العربية إلى نسبة 50 في المائة على الأقل من المشتركين بالحزمة العريضة الثابتة بسرعة أعلى من 10 ميغابت/ثانية. المؤشر INT_2.3.2.1 – نسبة اشتراكات الحزمة العريضة الثابتة، مصنفة حسب السرعة. • قيمة الأساس: 10 دول. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 22 دولة. الغاية 2.3.3 – تعزيز التغطية بواسطة شبكات الجيل الرابع للهاتف النقّال لتتخطى المعدل الوسطي العالمي. المؤشر INT_2.3.3.1 – النسبة المئوية للسكان الذين تشملهم على الأقل شبكة للهاتف النقّال من الجيل الرابع. • قيمة الأساس: 14 دولة فوق المتوسط العالمي. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 22 دولة فوق المتوسط العالمي.

الإطار 5. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 2.3

- البحث في إمكانية إنشاء أداة تمويلية عربية مشتركة لتطوير البنى التحتية في الدول العربية ورفع مستوى النفاذ إلى خدمات الحزمة العريضة الثابتة والنقالة.
- إجراء الدراسات الخاصة بالاستثمارات اللازمة لتطوير البنى التحتية في الدول العربية، وذلك وفقاً لاحتياجات كل دولة وإمكانات تحقيق الاستثمار الخاص والخارجي.

المخطط 6. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 2.4 تحسين سرعة الإنترنت للمستخدمين وتعظيم الاستفادة من محتوى وخدمات الإنترنت

الهدف
الهدف 2.4 – تحسين سرعة الإنترنت للمستخدمين وتعظيم الاستفادة من محتوى وخدمات الإنترنت.
الغايات والمؤشرات
الغاية 2.4.1 – وصول جميع الدول العربية إلى ما فوق المتوسط العالمي لنصيب الفرد من عرض الحزمة الدولية للإنترنت، باستثناء الدول المصنفة الأقل نمواً.
المؤشر INT_2.4.1.1 – نصيب الفرد من عرض نطاق الحزمة الدولية للإنترنت.
• قيمة الأساس: 4 دول فوق المتوسط العالمي. • القيمة المستهدفة: جميع الدول العربية باستثناء الدول المصنفة الأقل نمواً.

الإطار 6. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 2.4

- زيادة الاستثمارات والصناديق التمويلية لدعم حاجات الدول والمناطق التي لا توفر عوائد اقتصادية لمشغليها عبر الحزمة الدولية للإنترنت.

3. بنية الإنترنت

يُظهر تقرير التنمية الرقمية العربية لعام 2022 تبايناً بين البلدان في شبكات الإنترنت الوطنية تبعاً للجغرافيا والمناطق التي ستقدم الخدمة لها والسكان والوضع الاقتصادي وعوامل أخرى. وتمتلك معظم الدول العربية بنية تحتية وطنية جيدة لتقديم خدمات الاتصالات والإنترنت. فقد طوّرت هذه الدول شبكات فائرية وبنى تحتية لتقديم خدمات الاتصالات بالحزمة العريضة. ومن المؤكد أنه ثمة أهمية حيوية لوجود بنية تحتية كافية لتلبية المتطلبات المتزايدة للتطبيقات الرقمية. ويجب أن تعمل هذه الشبكات وفق أفضل المعايير العالمية، وخاصة ما يتصل بقضايا النشارك في البنى التحتية التي تهدف إلى رفع كفاءة استخدامها، وهو أمر ضروري في ضوء ضعف الإمكانيات المادية لمعظم الدول العربية. وتجدر الإشارة إلى أن البنى التحتية لا تزال في معظمها تخضع للحصرية، وبالتالي يحتاج تطويرها إلى وضع استثمارات ممولة من موازنات الدول، وهو أمر قد لا يتاح بسهولة في ضوء أولويات الدولة المختلفة.

ويمكن تقييم بنية الإنترنت في المنطقة العربية من المنظور الإقليمي انطلاقاً من معيارين أساسيين:

1. توافر الكبال الضوئية الإقليمية والدولية عالية السرعة والتي تتيح ربط شبكات الدول بعضها ببعض.
2. مدى جهوزية شبكات الدول للربط عن طريق توافر نقاط تبادل الإنترنت (IXP).

فمن أهم مكونات الشبكات الفقرية وجود نقاط تبادل الإنترنت، وهي عبارة عن مكان توضع فيه تجهيزات للربط البيني بين الشبكات المختلفة. وعادة ما تكون هذه التجهيزات بسيطة ومنخفضة الكلفة وعالية الأداء، والهدف الرئيسي منها هو تحقيق الوصل المباشر بين مقدمي خدمة الإنترنت ضمن الدولة الواحدة. ونقاط تبادل الإنترنت العديد من المزايا، فهي تتيح تخفيض كلفة الإنترنت وتحسين الأداء للمستخدمين، وتجذب مقدمي الخدمات الخارجيين الراغبين بالوصول إلى المستخدمين المحليين عن طريق تقديم نقطة وصل وحيدة تسمح بالوصول إلى جميع المستخدمين وبتكاليف مقبولة³⁹.

وتُظهر أحدث الدراسات الإحصائية التي تقوم بقياس الأثر الفعلي لنقاط تبادل الإنترنت⁴⁰ أنها تقوم بدور مفصلي في رفع جودة النفاذ إلى المحتوى المحلي وتحسين جودة الخدمة المقدمة للمستخدمين. وتُظهر أيضاً أن نقاط تبادل الإنترنت هي المكان المناسب لتقديم النفاذ إلى المحتوى المحلي، شرط أن تتوفر البيئة المناسبة من المشغلين المحليين والدوليين المتصلين بهذه النقاط.

في المنطقة العربية تمتلك خمس عشرة دولة فقط نقاط تبادل. غير أنه من الملاحظ وجود تفاوت كبير بين هذه النقاط في ما يخص السعات المتبادلة ضمنها (القيمة العظمى المتبادلة في إحدى النقاط 16 ميغابت/ثانية، بينما تبلغ القيمة الوسطية في نقطة أخرى 94 غيغابت/ثانية)، وعدد الجهات المتصلة (70 جهة في إحداها، يقابلها 4 جهات في نقطة أخرى). وثمة عدد محدود جداً منها يتصل بمقدمي محتوى عالميين⁴¹.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود عدد جيد من الكبال البحرية التي تخدم المنطقة العربية، والعديد من نقاط تبادل الإنترنت الوطنية، والتي يعود تاريخ تأسيس بعضها إلى أكثر من 20 سنة، فإن العديد من تلك النقاط لا تعمل بالشكل المطلوب ويبقى استخدامها محدوداً، مما يحتم ضرورة مراجعة آلية عمل تلك النقاط وكيفية إدارتها. وعلى صعيد متصل، فإنه من الملاحظ أن التبادل الإقليمي للحركة بين الدول شبه معدوم، وأن معظم عمليات التبادل تتم في مرسيليا أو لندن أو فرانكفورت باستخدام الدارات

39 https://www.internetsociety.org/wp-content/uploads/2015/10/ISOC-PolicyBrief-IXPs-20151030_nb.pdf

40 <https://www.internetsociety.org/wp-content/uploads/2021/10/Measuring-the-Impact-of-Local-IXPs-EN.pdf>

41 Packet Clearing House, Internet exchange point directory reports. <https://www.pch.net/ixp/dir> (accessed on 6 October 2021)

الدولية باهظة الكلفة⁴². وإن كان هذا الأمر في السنوات السابقة غير مؤثر كثيراً بسبب ضعف التبادل البيني بين الدول وصغر حجم المحتوى الموجود في تلك الدول بالمقارنة مع ذلك المتاح على الإنترنت، فإن التوجه الجديد لمقدمي خدمات المحتوى لتوصيل مخدمات (خوادم) المحتوى بنقاط تبادل الإنترنت يدفع الدول العربية باتجاه العمل على اعتماد النفاذ إلى المحتوى المستضاف عبر نقاط تبادل الإنترنت الموجودة في المنطقة العربية، وذلك عوضاً عن إرسال الطلبات إلى مخدمات بعيدة عن طريق الدارات الدولية.

ويُظهر تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات الأرقام والحقائق لسنة 2022 أن السعة الدولية الإجمالية المستخدمة في المنطقة العربية تعادل 55 تيرابايت في الثانية⁴³. وبتطبيق نماذج الاستخدام الدولية فإن نسبة كبيرة من هذه السعات مستخدمة للنفاذ إلى وسائط التواصل الاجتماعي والفيديو عبر الإنترنت. وهي خدمات وتطبيقات يمكن بسهولة أن تكون مستضافة في نقاط تبادل الإنترنت في المنطقة العربية (وهو أمر قائم فعلياً في عدد من النقاط كما أسلفنا). وبالتالي فإن توجيه الحركة باتجاه هذه النقاط عوضاً عن استخدام الدارات الدولية سيكون مفيداً جداً سواء من ناحية الحصول على الأداء الأفضل للمستخدمين، أم من ناحية تخفيض الكلفة. ويمكن الاستفادة من الوفرة في تكاليف الربط وتوظيفه في عملية رفع السعات المستخدمة للربط بين الدول وتعزيز نقاط تبادل الإنترنت. وبمسمح هذا الأمر بتحسين مؤشر السرعة الوسطية للولوج إلى مواقع الإنترنت للمستخدم، والذي تبين الدراسات أن قيمه منخفضة جداً في معظم الدول العربية.

أما بخصوص الكابل الدولية، وبمراجعة مصادر المعلومات المتاحة حالياً (مثل الخارطة العالمية للكوابل البحرية)⁴⁴، فإنه يمكن التوصل إلى الملاحظات التالية:

- ثمة تحسن كبير في عدد الكابل البحرية المارة في الدول العربية، مع ملاحظة وجود وضع مميز لبعض الدول لجهة مرور عدد كبير من الكابل الإقليمية والدولية فيها.
- لا توجد كابل إقليمية أرضية، باستثناء بعض الحالات المحدودة، وأهمها مشروع شبكة الكابل الإقليمي (RCN) الذي يربط عدة دول في الخليج العربي مع شرق المتوسط وصولاً إلى تركيا وأوروبا. ولكن هذا الكابل متوقف حالياً لأسباب متعلقة بظروف الحرب التي تشهدها بعض دول المنطقة.

Presentation by Christine Arida from NTRA, Egypt at Workshop on Peering and Interconnection in the Arab World. <https://www.itu.int/en/ITU-D/Regional-Presence/ArabStates/Pages/Events/2018/IXP18/IXP18.aspx> 42

<https://www.itu.int/itu-d/reports/statistics/facts-figures-2022/> 43

<https://www.submarinecablemap.com> 44

المخطط 7. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 2.5
تطوير بنية شبكات الإنترنت وهيكلية الربط البيني على المستويين الوطني والإقليمي

الهدف
الهدف 2.5 – تطوير بنية شبكات الإنترنت وهيكلية الربط البيني على المستويين الوطني والإقليمي.
الغايات والمؤشرات
الغاية 2.5.1 – توفر نقطة تبادل إنترنت في كل دولة. المؤشر DDR_2.5.1.1 – عدد الدول التي لديها على الأقل نقطة تبادل إنترنت وطنية. • قيمة الأساس: 15 دولة. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 22 دولة. الغاية 2.5.2 – توفر نقاط تبادل إنترنت إقليمية متصلة بعضها ببعض، تقدم خدمات التبديل بسرعات عالية وتجذب مقدمي خدمات المحتوى العالميين الراغبين في الوصول إلى المستخدمين العرب. المؤشر DDR_2.5.2.1 – عدد نقاط تبادل الإنترنت الإقليمية. • قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 4 نقاط تبادل. • القيمة المستهدفة على المدى البعيد: مفتوح حسب قدرة الدول. المؤشر DDR_2.5.2.2 – عدد مقدمي المحتوى العالميين المتصلين بنقاط تبادل الإنترنت الإقليمية. • قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة: تحدّد بعد القياس الأول. الغاية 2.5.3 – أن تكون جميع الدول العربية متصلة مع إحدى نقاط تبادل الإنترنت الإقليمية. المؤشر DDR_2.5.3.1 – عدد الدول المتصلة بإحدى نقاط تبادل الإنترنت الإقليمية. • قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 22 دولة. الغاية 2.5.4 – الوصول إلى انتقال 100 في المائة من البيانات البينية (بين الدول العربية) عن طريق نقاط التبادل الإقليمية أو الربط المباشر ومن دون الحاجة إلى العبور إلى شبكات دولية. المؤشر DDR_2.5.4.1 – نسبة البيانات البينية التي تنتقل إقليمياً من دون الحاجة إلى العبور إلى شبكات دولية إلى إجمالي البيانات البينية. • قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة على المدى البعيد: 70 في المائة من البيانات البينية.

الإطار 7. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 2.5

- العمل على إيجاد آلية لقياس البيانات المتبادلة داخلياً وخارجياً في المنطقة العربية.
- تفعيل نقاط تبادل الإنترنت الوطنية بالتوازي مع دراسة نموذج الإدارة الأنسب لكل دولة، وذلك بما يضمن نجاح نقاط التبادل في تحقيق الهدف المرجو منها.
- بحث الاستثمار المجدي لإطلاق مشروع عربي (ممكن أن يأخذ شكل تحالف شركات عربية) من أجل:
 - تفعيل نقاط تبادل الإنترنت الوطنية.
 - إنشاء نقاط تبادل إقليمية.
 - إنشاء شبكة من مراكز بيانات الإنترنت.
- ربط نقاط التبادل الوطنية والإقليمية بعضها ببعض لإنشاء وتطوير شبكة إقليمية.

باء. البيئة القانونية والأخلاقيات وبناء الثقة

يتضمن هذا المحور الفرعي مجموعة الأنشطة التي تسمح ببناء البيئة التمكينية الملائمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية. إنّ قيام هذه البيئة يسمح للمستخدمين بالتعامل مع شبكة الإنترنت وخدماتها بثقة وأمان. غير أنّ هذا الأمر يتطلب وجود الأرضية القانونية والتنظيمية التي تكفل – من بين جملة أمور أخرى – حماية الخصوصية، وحماية البيانات الخاصة للمستخدمين، ومكافحة سوء استخدام شبكات الإنترنت، واستخدام المعاملات الإلكترونية، وضمان أمن الإنترنت.

يُظهر التقرير العربي للتنمية الرقمية لعام 2022 أن معظم الدول العربية استصدرت مجموعة قوانين تغطي جميع جوانب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك التشريعات الناظمة للمعاملات الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، والدفع الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية، وإدارة البنية الأساسية العامة للقطاع، والجريمة الإلكترونية. ومع أنّ عدداً من الدول العربية قامت بالفعل باستصدار قوانين لحماية البيانات الشخصية على شبكات الإنترنت، فإنّه ثمة حاجة لبذل المزيد من الجهود في هذا المجال، سواء على صعيد استصدار القوانين أم تفعيلها على أرض الواقع، وذلك لأن هذه القوانين تنظم استخدام مقدمي الخدمات الإلكترونية لبيانات المستخدمين، ومن شأن غيابها أو ضعف تفعيلها أن يحدّ من رغبة المستخدمين في استخدام تلك الخدمات خوفاً من سوء استعمال بياناتهم أو تعرّضها لمخاطر الكشف. ومن الملاحظ أنّه لا يوجد أي دولة عربية مصنفة – وفق تصنيف الاتحاد الأوروبي – في خئة الدول ذات المستوى المناسب لحماية البيانات (adequate)⁴⁵، وذلك على الرغم من وجود العديد من الدول التي سنّت فيها قوانين تضمن أمن المعلومات على الشبكات وأنشئت فيها هيئات مختصة بحماية البيانات. ومن شأن هذا الأمر أن يؤثر سلباً على قدرة مقدمي الخدمات الرقمية الموجودين في الدول العربية على تقديم خدماتهم لمواطني الاتحاد الأوروبي. ومن المفيد الالتفات إلى أنّ معظم الدول العربية لديها قوانين تعالج

45 https://ec.europa.eu/info/law/law-topic/data-protection/international-dimension-data-protection/adequacy-decisions_en

قضايا الأمن السيبراني والجريمة المعلوماتية، ولكن أغلب هذه التشريعات صادرة قبل عام 2010 ويُتوقع أنها تحتاج إلى تحديث يواكب التطورات الحاصلة في القطاع الرقمي.

ومن المؤكد أن الإطار المؤسسي المعني بتنفيذ هذه القوانين ووضعها حيز التنفيذ لا يقل أهمية عن الإطار التشريعي نفسه. إذ إن صدور القوانين والتشريعات لا يمثل إلا الخطوة الأولى في طريق وضعها قيد التنفيذ وتحقيق الاستفادة الفعلية منها. وبالتالي فإن إصدار قوانين التوقيع الرقمي والمعاملات الإلكترونية لا يعني بالضرورة أن هناك انتشاراً واسعاً لهذه الطرق، إذ يحتاج ذلك إلى إنشاء بنية كاملة لإدارة المفاتيح الرقمية العامة. ولا توجد حتى الآن إحصاءات متاحة عن مدى استخدام هذه التقنيات في الدول العربية.

وبالنظر إلى الإطار المؤسسي، فإنه من الملاحظ أن أغلب الدول العربية لم تقم باستحداث هيئات وطنية متخصصة بتنفيذ هذه القوانين. وفي حال غياب مثل هذه المؤسسات، فإن المهمة تُسند في العادة إلى الوزارة المختصة (غالباً الوزارة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، أو إلى مكونات إدارية أخرى أقل استقلالية، أو إلى مجالس متخصصة أحدثت لهذا الغرض. وثمة العديد من الدول التي أنشأت هيئات متخصصة للأمن السيبراني بتسميات مختلفة، فيما أنشأ عدد قليل من الدول هيئات وطنية لحماية البيانات الشخصية⁴⁶.

وبالنظر إلى نتائج الدول العربية في عام 2020 في مؤشر الأمن السيبراني العالمي الذي يقيسه الاتحاد الدولي للاتصالات⁴⁷، فإنه يلاحظ وجود فجوة كبيرة تفصل بين نتائج الدول العربية التي احتلت المراكز العشرة الأولى في المنطقة وبين نتائج باقي الدول العربية. ويتركز ضعف دول المجموعة الثانية في مجال سياسات واستراتيجيات الأمن السيبراني (NCS)، ومجالات بناء القدرات، وكذلك ضعف التعاون الدولي في هذا الخصوص.

وعند دراسة تطور قيم نتائج الدول العربية في هذا المؤشر عبر السنوات السابقة، فإننا نلمس تطوراً ملحوظاً في عدة دول، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها تلك الدول في بناء قدراتها في مجال الأمن السيبراني.

ومن أهم المبادرات الإقليمية في مجال الأمن السيبراني إصدار الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، والتي أقرها مجلس وزراء العدل العرب في 21 كانون الأول/ديسمبر 2010. وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 6 شباط/فبراير 2014 بعد أن تم التصديق عليها و/أو إقرارها و/أو قبولها من سبع دول عربية. ومع أن عدد الدول المنضمة إلى هذه الاتفاقية قليل نسبياً، فإنها تمثل خطوة أولى باتجاه تأمين الأرضية القانونية المشتركة على المستوى الإقليمي.

وفي السياق نفسه، قامت المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات بإصدار وثيقة الرؤية العربية المشتركة للأمن السيبراني خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر 2021. وتأتي هذه الخطوة تنفيذاً للقرارات

46 "الرؤية العربية المشتركة للأمن السيبراني" - إصدار المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات - تشرين الأول/أكتوبر 2021.

47 https://www.itu.int/dms_pub/itu-d/opb/str/D-STR-GCI.01-2021-PDF-E.pdf

الحكومية العربية الهادفة إلى رفع مقدرات المنطقة العربية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى وجه الخصوص قرارات القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها العادية الرابعة (بيروت، 20 كانون الثاني/يناير 2019). فقد نصّ القرار رقم 56 د.ع (4) - ج 3- 20 كانون الثاني/يناير 2019 - (النقطة 3) على: "تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع المجالس الوزارية المختصة والمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات والخبرات المتوفرة لدى الدول العربية، بدراسة وضع رؤية عربية مشتركة في مجال التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والأمن السيبراني".

كما أتت هذه المبادرة إلى إصدار رؤية حملت عنوان: نحو مجتمع عربي آمن- متكامل ومندمج في الاقتصاد الرقمي العالمي ومحقق للاكتفاء الذاتي في مجال الحلول والخبرات الداعمة للثقة الرقمية والحامية للفضاء السيبراني العربي.

ومن بين المبادرات الأخرى في مجال الثقة الإلكترونية والتصديق الرقمي يمكن التطرّق إلى الشبكة الإقليمية للثقة الرقمية (AAECA-Net)⁴⁸ والتي تشرف عليها المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات. وتتكوّن هذه الشبكة من أصحاب المصلحة المتعددين وتهدف إلى بناء الثقة الرقمية وتعزيز التصديق الإلكتروني على المستوى الإقليمي. وتعمل هذه الشبكة بشكل رئيسي على مواءمة الأنظمة والاعتراف المتبادل بين مؤسسات المصادقة الإلكترونية في الدول العربية من جهة وبينها وبين بقية دول العالم من جهة أخرى. كما أنها ترعى تنسيق الأطر القانونية والتشريعية والسياسات المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني والمصادقة الإلكترونية وخدمات الثقة الرقمية بين الدول العربية، وذلك بالاعتماد على التجارب الدولية ذات الصلة. وتضم عضوية الشبكة حالياً 11 دولة ممثلة عبر المؤسسات الوطنية للتصديق الإلكتروني/الرقمي.

ومن المبادرات الهامة أيضاً المركز العربي الإقليمي للأمن السيبراني، والذي أنشئ بمبادرة من الاتحاد الدولي للاتصالات وسلطنة عمان في 2012⁴⁹. ويقوم المركز بالعديد من النشاطات في مجالات بناء القدرات والتنظيم المؤسسي والتعاون الدولي وبمشاركة العديد من الدول العربية.

المخطط 8. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 2.6 تفعيل استخدام خدمات التوقيع الرقمي والمعاملات الإلكترونية على المستوى الوطني والإقليمي

الهدف
الهدف 2.6 - تفعيل استخدام خدمات التوقيع الرقمي والمعاملات الإلكترونية على المستوى الوطني والإقليمي.
الغايات والمؤشرات
الغاية 2.6.1 - أن يكون لدى جميع الدول هيئة وطنية فاعلة للتوقيع والتصديق الرقمي. المؤشر DDR_2.6.1.1 - عدد الدول العربية التي لديها هيئة وطنية فاعلة للتوقيع والتصديق الرقمي.

48 موقع الشبكة الإقليمية للثقة الرقمية: <http://www.etrustnet.org>

49 <https://arcc.om/>

• قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 22 دولة. الغاية 2.6.2 – وجود اتفاقيات للاعتراف المتبادل لخدمات التوقيع والتصديق الرقمي. المؤشر DDR_2.6.2.1 – عدد الدول العربية التي لديها اتفاقيات اعتراف متبادل لخدمات التوقيع الرقمي مع دول عربية أخرى. • قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة: تحدّد بعد القياس الأول.

الإطار 8. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 2.6 • العمل على استحداث الهيئات الوطنية المختصة بالتوقيع والتصديق الرقمي وتفعيل عملها وتطويره باستمرار. • إعداد اتفاقية تحدّد شروط مواءمة قوانين التوقيع والتصديق الرقمي والمعاملات الإلكترونية في جميع الدول العربية. • الاستفادة من تجارب الشبكة العربية للثقة الرقمية.

المخطط 9. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 2.7 حماية البيانات الشخصية للمستخدمين

الهدف
الهدف 2.7 – حماية البيانات الشخصية للمستخدمين.
الغايات والمؤشرات
الغاية 2.7.1 – أن يكون لدى جميع الدول العربية قوانين ولوائح تنفيذية محدّثة لحماية البيانات الشخصية. المؤشر DDR_2.7.1.1 – عدد الدول العربية التي لديها قوانين محدّثة لحماية البيانات الشخصية. • قيمة الأساس: 10 دول. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 22 دولة. المؤشر DDR_2.7.1.2 – عدد الدول العربية التي لديها هيئات مخصّصة لحماية البيانات الشخصية. • قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 15 دولة. • القيمة المستهدفة على المدى البعيد: 22 دولة. المؤشر INT_2.7.1.3 – عدد الدول العربية المصنّفة على الأقل "ذات مستوى مناسب" من قبل الاتحاد الأوروبي – أو أي جهات أخرى من ناحية حفظ البيانات الشخصية⁵⁰.

50 يُستخدم هذا المؤشر بهدف التتبع فقط.

الإطار 9. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 2.7

- استكمال إصدار قوانين تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية لحماية البيانات الشخصية في جميع الدول العربية، على أن تتضمن أيضاً آليات للتعاون الإقليمي والدولي.
- إعداد اتفاقية عربية لحماية البيانات وحوكمتها وتبادلها.
- العمل على الانضمام إلى الاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

المخطط 10. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 2.8 تعزيز الأمن السيبراني في المنطقة العربية

الهدف
الهدف 2.8 – تعزيز الأمن السيبراني في المنطقة العربية.
الغايات والمؤشرات
الغاية 2.8.1 – توفر نصوص قانونية محدثة لمكافحة الجريمة المعلوماتية وتعزيز الأمن السيبراني لدى جميع الدول العربية.
المؤشر 2.8.1.1 DDR – عدد الدول التي لديها نصوص قانونية محدثة لمكافحة الجريمة الإلكترونية والأمن السيبراني⁵¹.
• قيمة الأساس: 12 دولة. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 22 دولة.
الغاية 2.8.2 – انضمام معظم الدول العربية إلى اتفاقية التعاون العربي في مجال مكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات وامتلاكها لآليات تنفيذية خاصة بذلك.
المؤشر 2.8.2.1 DDR – عدد الدول العربية التي وضعت "اتفاقية التعاون العربي في مكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات" قيد التنفيذ.
• قيمة الأساس: 7 دول. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 12 دولة.
الغاية 2.8.3 – توفر استراتيجيات وطنية للأمن السيبراني لدى جميع الدول العربية.
المؤشر 2.8.3.1 DDR – عدد الدول العربية التي لديها استراتيجيات وطنية للأمن السيبراني.
• قيمة الأساس: 11 دولة. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 22 دولة.
الغاية 2.8.4 – تحسين أداء جميع الدول العربية في مجال الأمن السيبراني.

51 يقصد بكلمة "محدثة": لا يتجاوز عمرها أكثر من 10 سنوات.

المؤشر INT_2.8.4.1 – مؤشر الأمن السيبراني العالمي.

- قيمة الأساس: معظم الدول العربية في النصف الثاني من التصنيف.
- القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: أن تصنّف جميع الدول ترتيبها بمقدار 5 نقاط على الأقل (باستثناء الدول الموجودة حالياً ضمن أفضل 20 دولة في العالم).
- الغاية 2.8.5 – توفر مراكز استجابة وطنية لطوارئ الحاسوب لدى جميع الدول العربية.
- المؤشر DDR_2.8.5.1 – عدد الدول العربية التي لديها مراكز استجابة وطنية لطوارئ الحاسوب.

• قيمة الأساس: 17 دولة.

• القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 22 دولة.

الغاية 2.8.6 – التعاون والتنسيق بين جميع المراكز الوطنية لطوارئ الحاسوب في الدول العربية.

المؤشر DDR_2.8.6.1 – عدد الدول العربية التي لديها اتفاقيات تعاون مع دول عربية أخرى من أجل التنسيق بين المراكز الوطنية لطوارئ الحاسوب.

• قيمة الأساس: 12 دولة.

• القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 22 دولة.

الإطار 10. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 2.8

- المصادقة على اتفاقية التعاون العربي في مكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات من قِبل الجهات المعنية ووضع الآليات التنفيذية لتطبيقها في كل دولة.
- تطوير الاستراتيجيات الوطنية للأمن السيبراني والتي تشمل السياسات الأمنية الوطنية المتكاملة، والبنى التحتية الحرجة، وآليات تدقيق وطنية، وبرامج بناء القدرات، بالإضافة إلى إطلاق المبادرات اللازمة للأمن السيبراني.
- إعداد وتنفيذ برامج توعية للمستخدمين والمجتمعات والقطاعات المختلفة بهدف تعزيز الصورة الإيجابية للأمن السيبراني.
- توثيق التعاون والتفاعل التقني مع القطاع الخاص والمجتمع التقني في مجال حماية أمن الشبكات والبيانات، وذلك من خلال تفعيل التواصل مع هذه الجهات وبناء الثقة معها ووضع إطار تعاوني أكثر فعالية.
- تعزيز التعاون الإقليمي لدعم الثبات السيبراني (Cyber Resilience)، والمتمثل في المحافظة على سلامة البيانات وقدرة المنظومات على تقديم خدماتها رغم تعرضها للهجمات.
- استكمال تأسيس مراكز الاستجابة الوطنية لطوارئ الحاسوب.
- إنشاء شبكة إقليمية لمراكز طوارئ الحاسوب معترف بها إقليمياً ودولياً.
- إنشاء مرصد لمؤشرات الأمن السيبراني في المنطقة العربية.
- دراسة وضع إطار عام لمفهوم "السيادة الرقمية" لتعزيز الأمن السيبراني في المنطقة العربية.
- تطوير استراتيجية عربية للأمن السيبراني وتنفيذها.

المجموعة الثالثة: مجالات الاقتصاد الرقمي والتوظيف والتجارة

تتناول هذه المجموعة من خطوط العمل المكونة للأجندة الرقمية العربية محورين أساسيين يتعلّقان بـ:

- شرح أهم السبل الآيلة إلى الارتقاء بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية.
- تبين الأثر الاقتصادي الإيجابي لتوظيف قدرات هذا القطاع في مختلف جوانب الحياة العصرية.

ألف. تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يتطلب بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويره باستمرار التعاون بين القطاعين العام والخاص، وكذلك بين جميع الفاعلين الاقتصاديين، مهما كان حجم نشاطهم الاقتصادي، وخاصة الشركات الناشئة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي توفر عوامل أخرى مساعدة، أهمها: توفر الاستثمارات ومصادر التمويل وقدرات البحث والتطوير والابتكار. وبصورة عامة، يشمل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشغيل خدمات الاتصالات، وتصنيع التجهيزات الحاسوبية، وتطوير البرمجيات، وتقديم الخدمات المعلوماتية، وإنشاء مراكز الاتصال، وإقامة ورشات التدريب الفني، وتصميم المواقع الإلكترونية، وتطوير المحتوى الرقمي، والتعريب، وتقديم الحلول التكنولوجية للمشاكل المستجدة.

1. شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تشكل شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرافعة الأساسية للقطاع. ولذا، فله من الواجب دراسة وضع مختلف الشركات العاملة في القطاع، وأهمها تلك العاملة في مجال تقديم الخدمات والحلول التكنولوجية والبيع والتصنيع (سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

غير أن الدول العربية تفتقر إلى وجود بيانات كافية متاحة للعموم عن الشركات العاملة لديها في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومعظم البيانات المتوفرة تتركز حول شركات الاتصالات ومقدمي خدمات الإنترنت. ولكن، ثمة استثناءات قليلة في عدد من الدول، حيث إنها تمتلك بعض البيانات (غير الوافية في بعض الأحيان) عن شركات تطوير البرمجيات وتطوير المحتوى. وبشكل عام، تبقى قواعد البيانات الرسمية المتخصصة في هذا المجال محدودة جداً في دول المنطقة⁵². بالمقابل، ثمة عدد كبير من المواقع الخاصة الموجودة على شبكة الإنترنت التي تعمل كدليل للشركات، ومنها أدلة متطورة إلى حد ما تتضمن خدمات متقدمة للبحث عن الشركات⁵³. ولكن هذه الأدلة بشكل عام تفتقد إلى التحقق من صحة المعلومات، ولا يُعلم إن كان يجري تحديثها بشكل دوري وما إذا كانت مطابقة للواقع. كما أنها لا تتضمن تصنيفاً موحداً للشركات، وبالتالي فإنه يصعب الاعتماد عليها في المجالات المتقدمة، مثل بناء العلاقات بين الشركات من نوع (B2B)، وكذلك بناء الشراكات الرقمية بين الأجهزة الحكومية المؤسسية بين الدول

52 <https://itida.gov.eg/Arabic/Pages/Companies-Database.aspx>

53 مثلاً، يتيح الموقع التالي إمكانية البحث المتقدم عن أكثر من 1,300 شركة تعمل في مجال المعلوماتية والإنترنت في الجزائر: <https://dz.kompass.com>

العربية (G2G). وفي الحالة المثالية، تشكل تلك البيانات – عند توفرها – نواة المنصات الرقمية الاقتصادية بين الدول، بما في ذلك نُظُم الاستثمار والصناعة والتجارة التكاملية الرقمية فيما بينها.

وفي المنطقة العربية، يتوافر جزء من هذه البيانات عادة لدى الوزارات المختصة بإدارة سجلات الشركات (السجل التجاري). ومن الممكن أن تكون هذه البيانات موجودة بالفعل ولكنها غير موضوعة في صيغة تتيح نشرها، أو يمكن أن تكون السجلات غير مصممة لتظهر بشكل واضح نشاطات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتصنيف مستقل وليس على شكل نشاط تجاري مشابه لباقي الأنشطة (كتجارة التجهيزات).

المخطط 11. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 3.1 تصنيف الشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير بياناتها

الهدف
الهدف 3.1 – تصنيف الشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير بياناتها.
الغايات والمؤشرات
الغاية 3.1.1 – اعتماد تصنيف موحد للشركات العاملة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية وفق المعايير العالمية. المؤشر 3.1.1.1 DDR – عدد الدول العربية التي تعتمد تصنيفاً دولياً موحداً لسجلات الشركات العاملة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. • قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة: تحدّد بعد اعتماد التصنيف من قبل المنظمات العربية ذات الصلة. • القيمة المستهدفة على المدى البعيد: 22 دولة. الغاية 3.1.2 – وضع إطار عربي لتطوير ومواءمة سجلات الشركات في الدول العربية وذلك لتسهيل الحصول على البيانات الإحصائية للشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. المؤشر 3.1.2.1 DDR – عدد الدول العربية التي تعتمد إطاراً عربياً يسهّل الحصول على البيانات الإحصائية للشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. • قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة: تحدّد بعد وضع الإطار.

الإطار 11. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.1

- اعتماد تصنيف موحد للشركات العاملة في مجالات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الدول العربية، ويجب أن تتم مراجعة هذا الإطار وتحديثه دورياً (كل سنتين أو ثلاث مثلاً).
- وضع حوافز للشركات لكي تقوم باعتماد التصنيف الجديد في بياناتها الرسمية.
- بناء قاعدة بيانات إقليمية موحدة للشركات المتخصصة في مجالات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية (مثل الأجهزة الإحصائية والغرف التجارية) وإتاحة الوصول إليها بسهولة وأمان.

المخطط 12. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 3.2 تشجيع الاستثمار في شركات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الهدف
الهدف 3.2 – تشجيع الاستثمار في شركات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
الغايات والمؤشرات
الغاية 3.2.1 – نمو الاستثمار في شركات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
المؤشر 3.2.1.1_DDR – قيمة الأصول المادية والمعنوية للشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
الغاية 3.2.2 – زيادة مساهمة مؤسسات التمويل في الاستثمار في رأس المال المغامر لهذه الشركات.
المؤشر 3.2.2.1_DDR – مساهمة رأس المال المغامر في تمويل الاستثمارات في شركات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الإطار 12. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.2

- إطلاق برامج دعم الشركات المتخصصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتضمن هذه البرامج:
 - زيادة الحوافز لتعزيز نمو الشركات في هذا القطاع.
 - وضع سياسات لتخفيض الضرائب وتبسيط الإجراءات المتعلقة بهذا القطاع، وذلك من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي والوطني.
 - تشجيع منح القروض للشركات الناشئة وإنشاء الصناديق المتخصصة لدعمها، وخاصة تلك التي يطلقها رواد الأعمال الشباب.
 - إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة والحاضنات التكنولوجية.
 - استحداث آلية للتمويل المشترك يتبع الجامعة العربية (يمكن أن تكون الآليات جزءاً من صناديق التمويل القائمة، ويُفضل أن تشمل القطاع الخاص والجامعات والمؤسسات البحثية المعنية بتطوير القطاع).

2. البحث والتطوير والابتكار وآليات القياس في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أكثر التكنولوجيات تطوراً في العالم الحديث، إذ إن العديد من الابتكارات التي تقدمها لا تساهم في تطوير القطاع نفسه فحسب، بل تخدم جميع القطاعات الأخرى. ولم يكن هذا التطور ليحصل لو لم تُستثمر في هذه التكنولوجيات إمكانيات كبيرة في مجالات البحث والتطوير. ويعتبر الاستثمار الحكومي في البحث والتطوير في هذه التكنولوجيات من أعلى المجالات مردودية من الناحية الاقتصادية خصوصاً والتنمية عموماً. إذ بلغ العائد الوسطي العالمي للاستثمار الحكومي في البحث والتطوير خلال العقد الماضي حوالى 20 في المائة وهو أكبر من عائدات الاستثمار في أي مجال

آخر مرتبط بشراء الأسهم أو السندات أو الأصول الأخرى. وتؤكد أهمية هذا الاستثمار بملاحظة أن هذا العائد موزع على العديد من الأنشطة الاقتصادية وليس محصوراً في القطاع نفسه⁵⁴.

ويُظهر تقرير التنمية الرقمية العربية لعام 2022 أن عدداً لا بأس به من الدول العربية لديه استراتيجيات للبحث والتطوير سواء أكانت عامة أم قطاعية متخصصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولكن في معظم الحالات تبقى هذه الاستراتيجيات بحاجة إلى آليات تفعيل اللازمة وأهمها التمويل وبناء منظومة متكاملة للبحث والتطوير والابتكار. وفي حين نجح عدد قليل من الدول في بناء منظومات متكاملة، لا تزال معظم الدول بعيدة عن استكمال مكونات هذه المنظومات. وبالتالي يبقى تنفيذ أغلب الاستراتيجيات جزئياً ومحدوداً، ولا تتوفر بيانات كمية كافية لتقييم التقدم في التنفيذ، ولا بد من بذل المزيد من الجهود في هذا المجال.

وتظهر البيانات القليلة المتاحة للسنوات الأخيرة عن الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً كبيراً في غالبية الدول العربية. ويظهر هذا بوضوح في المعدل الوسطي للدول العربية الذي يبلغ تقريباً ثلث المعدل العالمي. والاستثناء اللافت هو دولة الإمارات العربية المتحدة وإلى حد ما مصر حيث المعدلات أعلى بكثير من سائر الدول.

وحسب معهد اليونسكو للإحصاء تغيب البيانات الكافية والمحدثة لتقييم نسب إنفاق الدول العربية من ناتجها الوطني على البحث والتطوير، إذ إن أحدثها يعود إلى عام 2018، وبعضها إلى عام 2013. كما أن الأرقام الواردة في هذه البيانات منخفضة بشكل عام⁵⁵. وتُظهر هذه الإحصاءات أن معظم الدول العربية تتفق أقل من 0.9 في المائة من ناتجها الوطني على البحث والتطوير، وهو معدل منخفض جداً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المعدل الوسطي العالمي هو 1.93 في المائة، وأن المعدل الوسطي لإنفاق الدول ذات الدخل المتوسط هو 1.3 في المائة (حسب أرقام عام 2020). إن استمرار هذه المعدلات المنخفضة يعني تكريس الواقع الراهن لصالح الدول المتقدمة التي تمتلك الإمكانيات الكافية لتمويل الأبحاث، والمحافظة على وضعها كمحتكرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجالات الابتكار في هذا القطاع. وإذا لم ترفع الدول العربية من نسب الإنفاق لديها في هذا الصدد فإنها ستواجه صعوبات كبيرة ومنافسة قوية من الدول التي تقود قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم، والتي ستحتصد الحصة الأكبر من الوظائف والعائدات الضريبية الناتجة عن النمو الاقتصادي الذي تحفزها هذه التكنولوجيات، بينما تبقى الدول العربية محصورة في مجال استهلاك هذه التكنولوجيات دون الحصول على العوائد الكبيرة منها.

وفي حين يذكر تقرير التنمية الرقمية العربية أن معظم البلدان العربية تعمل على تشجيع الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن الأرقام المذكورة أعلاه توضح أن جميع هذه الجهود لا تزال دون المستوى المطلوب. فالدول العربية بحاجة إلى اتخاذ خطوات تحفيزية وأكثر فاعلية في هذا الإطار.

54 <https://www.rdworldonline.com/how-important-is-rd-for-economic-growth/> وعلى سبيل المثال: بلغ العائد لكل دولار استثمر في مشروع خارطة الجينات البشرية الذي مولته الولايات المتحدة أكثر من 141 دولاراً، توزعت على شكل أدوية جديدة ومنتجات وخدمات ووظائف.

55 http://data.uis.unesco.org/Index.aspx?DataSetCode=SCN_DS&lang=en#

المخطط 13. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 3.3 تفعيل جهود البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنشيطها

الهدف
الهدف 3.3 – تفعيل جهود البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنشيطها.
الغايات والمؤشرات
الغاية 3.3.1 – رفع نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في المنطقة العربية لتواكب المستويات العالمية والاقتصادات الناشئة. المؤشر INT_3.3.1.1 – الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. • قيمة الأساس: أقل من 0.64 في المائة. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: مضاعفة القيمة الحالية في كل دولة. • القيمة المستهدفة على المدى البعيد: ثلاث أضعاف القيمة الحالية في كل دولة. الغاية 3.3.2 – تحقيق زيادة ملموسة في عدد براءات الاختراع المقدمة من الدول العربية. المؤشر INT_3.3.2.1 – طلبات براءات الاختراع (بالنسبة المئوية من الإجمالي العالمي). • قيمة الأساس: دون 0.3 في المائة من الإجمالي العالمي. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 1 في المائة من الإجمالي العالمي. الغاية 3.3.3 – تحفيز الابتكار في الدول العربية. المؤشر INT_3.3.3.1 – مؤشر الابتكار العالمي 2022. • قيمة الأساس: 5 دول عربية ضمن النصف الثاني من الترتيب. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: أن ترفع جميع الدول العربية موقعها ضمن التصنيف بمقدار 10 مراتب.

الإطار 13. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.3
• إطلاق برامج أبحاث عربية مشتركة في المجالات المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية. • تقديم المحفزات للبحث والتطوير بما في ذلك التخفيضات الضريبية وتسهيل الإجراءات وإقامة المناطق الخاصة بهذه الأنشطة. • تفعيل الشراكة والاستفادة من مبادرات وبرامج البحث والتطوير والمنح المخصصة لها من المنظمات الإقليمية والدولية.

باء. الأثر الاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

1. مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الوطني

ويُقصد بذلك تحديد مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي للدول، إضافة إلى مساهمة هذه التكنولوجيا في نمو القطاعات المختلفة (مثل: التعليم، التكامل التصنيعي، التبادل التجاري، الأتمتة، وغيرها).

ومن المؤكد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي إحدى أهم روافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن توافر بيانات محدثة عن هذه التكنولوجيا ومساهمتها في الاقتصاد الوطني أمر فائق الأهمية. وبالنظر إلى الإحصاءات القليلة المتاحة والتي يقدمها البنك الدولي فإنه يظهر قدم هذه البيانات وعدم تحديثها في الدول العربية، وبالتالي فإنه من الصعب الاعتماد عليها في التخطيط الاستراتيجي. كما أن الدول العربية تعتمد في بياناتها المتعلقة بمساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الوطني على إظهار إيرادات قطاع الاتصالات من دون وجود مصادر بيانات أخرى متعلقة بالقضايا الأخرى، مثل نفقات القطاع، وتجارة سلع وخدمات المعلومات والاتصالات، ونسب المشتريات على الإنترنت. ولذلك فإنه ثمة حاجة إلى إدراج عملية قياس حجم المساهمة الاقتصادية للقطاع ضمن أهداف الاستراتيجية.

المخطط 14. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 3.4 رصد مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الوطني

الهدف
الهدف 3.4 – رصد مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الوطني.
الغايات والمؤشرات
الغاية 3.4.1 – تعزيز عملية القياس الدوري لمساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الوطني في جميع الدول العربية.
المؤشر DDR_3.4.1.1 – عدد الدول العربية التي تُجري قياسات وطنية دورية لمساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الوطني.
• قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 15 دولة. • القيمة المستهدفة على المدى البعيد 22 دولة.

الإطار 14. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.4

- إجراء مسح وطنية حول مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الوطني.
- المشاركة في مسح دولية شبيهة تنتج البيانات المتعلقة بمجالات الاقتصاد الرقمي، وبمساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد.

وفي ظل غياب المؤشرات المباشرة الموثقة والمحدثة عن هذا الموضوع، فقد تم البحث عن مصادر معلومات يمكن أن تعطي صورة تقريبية، وإتاما ذات مصداقية، عن وضع البلدان العربية في ما يخص المساهمة الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتنعكس هذه المساهمة عادة في الأرقام التجارية، وأنشطة الإنترنت، وبراءات الاختراع، والقوى العاملة في هذا القطاع.

وقد تم البحث في ثلاثة مصادر تعتمد عليها أهم النماذج المعنية بقياس حجم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- قاعدة بيانات طلبات براءات الاختراع لدى المنظمة الدولية للملكية الفكرية (WIPO): وتبين الإحصاءات أن مجموع عدد طلبات براءات الاختراع من الدول العربية في عام 2020 لا يتجاوز 0.5 في المائة من إجمالي طلبات براءات الاختراع في العالم. ولكن، ينبغي ملاحظة وجود تزايد واضح خلال السنوات الأخيرة لهذه الطلبات في عدد محدود من الدول العربية⁵⁶.

- مؤشر تطوير التطبيقات النقلة: وهو أحد مكونات نموذج التوصيلية النقلة الصادر عن رابطة (GSMA). ويعرض المؤشر نسبة التطبيقات النقلة النشطة التي تم تطويرها إلى عدد المطورين⁵⁷. ويظهر أن معظم الدول العربية هي ضمن النصف الثاني من الترتيب لهذا المكون في عام 2019.

- مؤشر المشاركة الرقمية وإنشاء المحتوى: وهو مؤشر مركب من ثلاثة مكونات تحصى العمليات التي قام بها مستخدمون من دولة ما وفق ما يلي: عدد عمليات التأكيد (commit) على بيئة (Github)؛ وعدد عمليات التحرير لموسوعة ويكيبيديا (Wikipedia)؛ وعدد النطاقات العلوية المسجلة، ويشمل ذلك كافة النطاقات الممكنة الوطنية والعالمية والمتعددة اللغات. ويظهر هذا المؤشر الصادر في سنة 2019 أن تصنيف معظم الدول العربية يقع في المرتبة الرابعة والخامسة. وثمة عدد محدود جداً من الدول في التصنيفين الثالث والثاني، ولا يوجد أي دولة في التصنيف الأول⁵⁸.

وبالنظر إلى مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) لعام 2022⁵⁹، والذي يقوم بتصنيف 132 دولة من بينها 14 دولة عربية (ثمة ثماني دول عربية خارج التصنيف لعدم وجود بيانات كافية)، فإن نتائج الدول العربية تُظهر أن الغالبية العظمى منها تدرج ضمن النصف الثاني من الترتيب ولكن، يلاحظ حصول تحسن في التصنيف لدى معظم الدول العربية بالمقارنة

56 https://www.wipo.int/ipstats/en/statistics/country_profile/

57 <https://www.mobileconnectivityindex.com/>

58 <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/00220388.2018.1554208>

59 <https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo-pub-2000-2022-section1-en-gii-2022-at-a-glance-global-innovation-index-2022-15th-edition.pdf>

مع الإصدار السابق من نتائج المؤشر نفسه، إذ ازداد عدد الدول التي تأتي ضمن النصف الأول من الترتيب، واقترب بعضها الآخر بشكل ملحوظ من منتصف الترتيب.

أما بخصوص استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير الإنتاج الصناعي ورفع كفاءته، فإن مؤشر نسبة القيمة المضافة للتصنيع إلى الناتج القومي (من إعداد البنك الدولي) يُظهر أن القيمة الوسطية للدول العربية بقيت ثابتة تقريباً خلال السنوات العشر الماضية (لغاية 2020) عند حدود 12 في المائة، في حين أن المتوسط العالمي يبلغ 15 في المائة، ومتوسط الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط 20 في المائة⁶⁰. وهذا يعني أن الدول العربية لم تستفد فعلياً من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رفع كفاءة الصناعات لديها بالشكل الوافي. ومن المفيد أن تضع الدول استراتيجيات خاصة بذلك، وألا تقتصر على تطوير القطاع الصناعي فحسب، بل تتعداه لتشمل جميع المجالات الإنتاجية التي يمكن للتقنيات الرقمية أن تزيد من كفاءتها.

وبالمجمل، فإن انقضاء الزمن من دون حصول تطور ملموس في واقع مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد من شأنه تعميق المشكلة القائمة والتي تتمثل في ضرورة الإجابة على السؤال التالي: هل لا تزال هناك فرصة لدى الدول العربية للحاق بركب الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟ خصوصاً أن أعمال الابتكار تنحصر شيئاً فشيئاً في عدد محدود من الدول، في حين تتحول باقي الدول إلى مجرد سوق لاستهلاك الخدمات عن طريق وكلاء محليين⁶¹. ولا بد من الانتباه إلى أننا نعيش في عصر الشركات العملاقة التي تتجاوز حدود الدول والتي تسعى إلى توسيع أسواقها باستمرار والاستحواذ على المبادرات والشركات الصغيرة لمنع أي فرصة للمنافسة. ومن الأمثلة على ذلك قيام شركة أوبر (Uber) بشراء شركة كريم (Careem)؛ فهذا مثال صارخ على صعوبة نهوض الشركات الوطنية في وجه القدرة الهائلة للشركات العملاقة على امتصاص الابتكارات المحلية وتجييرها لصالحها.

المخطط 15. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 3.5 تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية

الهدف
الهدف 3.5 – تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية.
الغايات والمؤشرات
الغاية 3.5.1 – زيادة عدد الشركات المتخصصة في التكنولوجيات الناشئة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
المؤشر DDR_3.5.1.1 – عدد الشركات المتخصصة في التكنولوجيات الناشئة (من مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) في كل دولة.

60 <https://data.worldbank.org/indicator/NV.IND.MANF.ZS>

61 <https://www.arabdevelopmentportal.com/blog/digital-revolution-and-inequality-arab-world>

• قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة: تحدّد بعد القياس الأول. الغاية 3.5.2 – زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر المستقطب من قبل شركات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. المؤشر 3.5.2.1 DDR – نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في شركات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. • قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة: تحدّد بعد القياس الأول. الغاية 3.5.3 – رفع نسبة ناتج قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الناتج القومي. المؤشر 3.5.3.1 DDR – نسبة ناتج قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الناتج القومي. • قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة: تحدّد بعد القياس الأول.
--

الإطار 15. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.5 • وضع سياسات كفيلة بتأمين البيئة المناسبة لتعزيز وإطلاق الشركات المتخصصة في التكنولوجيات الناشئة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. • استقطاب الاستثمار الأجنبي والوطني في شركات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
--

المخطط 16. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 3.6 تعزيز إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أعمال القطاعات الإنتاجية المختلفة

الهدف
الهدف 3.6 – تعزيز إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أعمال القطاعات الإنتاجية المختلفة.
الغايات والمؤشرات
الغاية 3.6.1 – تطوير مبادرات خاصة لإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاعات الصناعة والزراعة وباقي القطاعات الإنتاجية لدى جميع الدول العربية. المؤشر 3.6.1.1 DDR – عدد الدول العربية التي لديها خطط معتمدة لإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة وباقي القطاعات الإنتاجية. • قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 15 دولة. • القيمة المستهدفة على المدى البعيد: 22 دولة.

الإطار 16. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.6

- إطلاق برامج ومبادرات لتوفير البيئة التمكينية الهادفة إلى دعم القطاعات الإنتاجية عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التركيز على استخدام المصادر المفتوحة وتبادل الخبرات بين الدول العربية والشركاء المعنيين وأصحاب المصلحة.
- توفير مصادر التمويل للقطاع الخاص الإنتاجي لدعم خطط ومشاريع التحول الرقمي في مختلف أنشطته الاقتصادية.
- تفعيل صندوق دعم الاقتصاد الرقمي العربي.

2. التبادل التجاري في منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات التي تدعم هذه التكنولوجيا

ويُقصد بذلك تحديد نسبة مبيعات ومشتريات (تصدير واستيراد) سلع وخدمات (تجهيزات وبرمجيات) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إجمالي مبيعات السلع والخدمات الأخرى.

وتُظهر آخر البيانات المتاحة من البنك الدولي أن نسبة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بمستثناء البلدان مرتفعة الدخل) إلى إجمالي الصادرات الدولية في عام 2019 لا تتجاوز 4.4 في المائة، وهو رقم منخفض جداً مقارنة بالمتوسط العالمي الذي بلغ 11.5 في المائة للعام ذاته⁶².

وفي ما يخص نسبة صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى صادرات السلع الأخرى، فقد كانت قيمتها في جميع الدول العربية، وفق آخر إحصاءات البنك الدولي لعام 2020، أقل من المعدل الوسطي العالمي بكثير، فقد بلغت القيمة الوسطية للدول العربية 4.1 في المائة فقط، وهي أقل من ثلث المعدل الوسطي العالمي البالغ 12.7 في المائة (في عام 2019) و14.3 في المائة (في عام 2020)⁶³.

وبلغت نسبة واردات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى واردات السلع الأخرى لعام 2019 ما يعادل 9.4 في المائة في الدول العربية. وبامتداد الدول العالية الدخل منها فإن النسبة تنخفض إلى 4.8 في المائة فقط⁶⁴. وهذا يعني أن الدول العربية لا تستورد ما يكفي من السلع الضرورية لتحقيق التقدم في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (وهي لا تصنعها أيضاً).

<https://data.worldbank.org/indicator/BX.GSR.CCIS.CD> 62

<https://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.ICTG.ZS.UN> 63

<https://data.worldbank.org/indicator/TM.VAL.ICTG.ZS.UN> 64

المخطط 17. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 3.7 تعزيز صادرات سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية

الهدف
الهدف 3.7 – تعزيز صادرات سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية.
الغايات والمؤشرات
الغاية 3.7.1 – تحقيق زيادة في صادرات سلع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
المؤشر INT_3.7.1.1 – صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (كنسبة مئوية من إجمالي صادرات السلع).
• قيمة الأساس: 4.1 في المائة (القيمة المتوسطة للدول العربية). • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: الوصول إلى قيمة المعدل الوسطي العالمي.

الإطار 17. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.7

- إطلاق برامج ومبادرات تسويقية لدعم صادرات سلع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- توفير حوافز لدعم الشركات المصدرة لسلع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- رفع جودة سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال زيادة التوعية والتدريب على المعايير الدولية.
- وضع اتفاقية عربية لإنشاء سوق عربية رقمية موحدة، مع الأخذ في الاعتبار اتفاقية التجارة العربية.

3. الأعمال الإلكترونية

تتضمن هذه المجموعة الفرعية المواضيع المتعلقة بتوفر خدمات الأعمال الإلكترونية في البلدان العربية، لا سيما الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والتجارة الإلكترونية. وهي تعنى كذلك بمدى نضج التطبيقات المرتبطة بهذه الخدمات، مثل التجارة الإلكترونية من شركة إلى شركة (B2B) ومن شركة إلى مستهلك (B2C)، بالإضافة إلى قياس مدى توفر واستخدام معايير التجارة الإلكترونية (مثل أنظمة الدفع الإلكترونية) في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

وقد خلص تقرير التنمية الرقمية العربية إلى أن قطاع الأعمال الإلكترونية لا يزال قيد النمو في معظم البلدان العربية. ففي حين لدى معظم البلدان العربية قوانين للصيرفة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، فإن العديد من الدول الأخرى لا تزال تعاني من محدودية عمليات الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية. وما يزال حجم المشتريات عبر الإنترنت صغيراً بالمقارنة مع المشتريات الفعلية.

وتُظهر الإحصاءات أن حجم المبيعات عن طريق الإنترنت في المنطقة العربية لا يزال محدوداً بشكل عام، إذ لا يتجاوز 2 إلى 3 في المائة من إجمالي العمليات التجارية (2021)⁶⁵، فيما تصل هذه النسبة إلى 21 في المائة في العالم (2021)⁶⁶. ومن المتوقع أن تستمر هذه النسبة في الارتفاع بسبب انتشار جائحة كوفيد-19 وما نتج عنها من انحسار كبير في الأعمال التقليدية ودفع الأشخاص إلى الاعتماد على التجارة الإلكترونية لشراء العديد من المستلزمات الأساسية، كالطعام والملابس والعديد من المنتجات والخدمات الأخرى. ولا يمكن تنمية التجارة الإلكترونية اعتماداً على الأسواق المحلية لوحدها، فمعظم الدول العربية التي تتمتع بمستويات دخل عالية هي دول ذات عدد سكان محدود (باستثناء المملكة العربية السعودية). وبالتالي فإن حجم السوق المتوقع صغير ولا يشجع على دخول مقدمي الخدمات. والحل الأفضل هو العمل على تشجيع التجارة الإلكترونية الإقليمية، بحيث لا تكون الحدود الوطنية عائقاً في وجه هذه التجارة (وذلك على نمق الاتحاد الأوروبي ومبادرة السوق الرقمية الموحدة). ولكن ذلك يحتاج إلى العديد من الإجراءات التشريعية والتقنية التي لم يتم إقرارها بعد.

وتُظهر دراسة أعدتها شركة ماستركارد في عدة دول، ومنها دول عربية، بخصوص رغبة الأشخاص في استخدام الدفع الإلكتروني⁶⁷ أن هناك مستقبلاً واعداً للتجارة الإلكترونية في المنطقة⁶⁸. ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة:

1. أنّ 95 في المائة من المستهلكين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتقبلون استخدام إحدى الطرق الجديدة للدفع، مثل العملات الإلكترونية، ورمز الاستجابة السريعة (QR code)، والدفع "بدون ملامسة" (أي بواسطة البطاقات البنكية أو وسائل تقنية أخرى كالهاتف أو الساعة الذكية).
2. أفاد 65 في المائة من المستطلعين بأنهم جربوا طرقاً جديدة للدفع لم يكونوا يستخدموها في الظروف التقليدية، ولكن ظروف الجائحة دفعتهم إلى ذلك.
3. أفاد 61 في المائة من المستهلكين في منطقة الشرق الأوسط بأنهم لن يتعاملوا مع شركات لا تقبل الدفع الإلكتروني بأي صيغة.
4. أفاد 73 في المائة من المستهلكين في إحدى الدول العربية بأن طرق الدفع الإلكتروني تساعد في تحقيق وفر مالي.

وتُظهر هذه الوقائع مجتمعة أنّ تطوير الأعمال الإلكترونية، ولا سيما التجارة الإلكترونية، تحظى بمستقبل واعد في المنطقة العربية. وينبغي أن تلاقي الاستراتيجيات الرقمية العربية (الوطنية والإقليمية) هذه

<https://go-globe.ae/e-commerce-in-middle-east-statistics-and-trends/> 65

<https://www.morganstanley.com/ideas/global-ecommerce-growth-forecast-2022> 66

Mastercard New Payments Index 67

<https://investor.mastercard.com/investor-news/investor-news-details/2021/Mastercard-New-Payments-Index-Consumer-Appetite-for-Digital-Payments-Takes-Off/default.aspx> 68

التطلّعات الموجودة لدى المنتجين والمستهلكين على حدّ سواء في تطوير أشكال العلاقات الاقتصادية التي تجمعهم، والاستفادة من ذلك كله لتحويل وجه الاقتصاد إلى أسلوب عصريّ جذاب للاستثمارات.

المخطط 18. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 3.8 توسيع سوق التجارة الإلكترونية في الدول العربية

الهدف
الهدف 3.8 – توسيع سوق التجارة الإلكترونية في الدول العربية.
الغايات والمؤشرات
الغاية 3.8.1 – زيادة حجم التعاملات التجارية باستخدام آليات التجارة الإلكترونية. المؤشر DDR_3.8.1.1 – نسبة التعاملات التجارية باستخدام آليات التجارة الإلكترونية إلى الناتج القومي لكل دولة. • قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة: على المدى المتوسط: 3 أمثال قيمة القياس الأول. المؤشر DDR_3.8.1.2 – نسبة قيم التعاملات التجارية بين الشركات والأعمال (B2B) إلى التعاملات التجارية المتداولة باستخدام آليات التجارة الإلكترونية. • قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة: تحدّد بعد القياس الأول لسنة الأساس. المؤشر DDR_3.8.1.3 – عدد الدول العربية التي لديها قوانين و/أو أطر تنظيمية تتعلق بالتجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني. • قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة: تحدّد بعد القياس الأول لسنة الأساس.

الإطار 18. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.8

- استكمال حزم التشريعات والقواعد المنظمة للتجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني في الدول العربية.
- تطوير أطر تنظيمية لخدمات التكنولوجيا المالية والتنسيق مع المصارف المركزية ومؤسسات التمويل الوطنية والعربية في هذا الإطار.
- وضع إطار قانوني وتقني للتجارة الإلكترونية الإقليمية العابرة للحدود.
- تحديث اتفاقية الجافتا لتشمل التجارة الإلكترونية.
- تطوير عملية القياس الدوري لرصد حجم التعاملات التجارية الإلكترونية للشركات.

المخطط 19. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 3.9 الاستيعاب الإيجابي للعملات الرقمية وفق منهجية قانونية نافعة للاقتصاد

الهدف
الهدف 3.9 – الاستيعاب الإيجابي للعملات الرقمية وفق منهجية قانونية نافعة للاقتصاد.
الغايات والمؤشرات
الغاية 3.9.1 – تطوير ضوابط مناسبة للتعامل مع العملات الرقمية تتيح النقل الآمن للعملات وتمويل الصفقات التجارية قانونياً في الدول العربية.
المؤشر DDR_3.9.1.1 – عدد الدول العربية التي لديها ضوابط للتعامل مع العملات الرقمية.
• قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 10 دول عربية على الأقل.

الإطار 19. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.9

- تطوير أطر تشريعية لتداول العملات الرقمية المقبولة والصادرة عن المصارف المركزية (سواء أكان ذلك على المستوى المحلي أم الدولي)، وبالتنسيق مع مؤسسات التمويل الوطنية والعربية.
- الاسترشاد برؤى المصارف المركزية الوطنية لاستبيان إمكانية دراسة إصدار عملة رقمية عربية موحدة.
- بدء وضع التشريعات والإجراءات اللازمة للتعامل مع العملات الرقمية مع الأخذ في الاعتبار الاستعدادية الوطنية للاستيعاب الإيجابي لها وفقاً لحالة الاقتصاد الوطني والتي قد تتفاوت من دولة عربية إلى أخرى بالتنسيق مع المصارف المركزية.

4. التوظيف في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تتضمن إحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات حتى عام 2021⁶⁹ بيانات عن مستوى مهارات الأفراد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأربع عشرة دولة عربية. ويظهر الإحصاء نفسه أنه ثمة سبع دول تخطت عتبة 10 في المائة من الأفراد الذين لديهم مهارات متقدمة، وخمس دول تخطت عتبة 15 في المائة. وهذه أرقام جيدة نسبياً بالمقارنة مع النتائج العالمية (11 دولة فوق 10 في المائة، و6 دول فوق 15 في المائة).

المخطط 20. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 3.10 تنمية مهارات الأفراد في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الهدف
الهدف 3.10 – تنمية مهارات الأفراد في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
الغايات والمؤشرات
الغاية 3.10.1 – تعزيز المهارات المتقدمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الأفراد في جميع الدول العربية.
المؤشر INT_3.10.1.1 – نسبة الشباب والبالغين الذين تتوفر لديهم مهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب نوع المهارة.
• قيمة الأساس: مقيسة جزئياً.
• القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: أن تجتاز جميع الدول العربية عتبة الـ 10 في المائة.

69 <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Dashboards/Pages/Digital-Development.aspx>
<https://www.itu.int/itu-d/reports/statistics/2021/11/15/ict-skills/>

الإطار 20. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.10

- العمل على تنمية وتأهيل القدرات المتقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بالاشتراك بين كلٍّ من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- التشجيع على مراجعة المناهج التعليمية وفق المتطلبات الحديثة لسوق العمل والمجتمع الرقمي.

5. التوظيف الإلكتروني

ويُقصد بذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للبحث وإيجاد العمل (عبر الإنترنت والرسائل النصية القصيرة والإعلانات والشبكات الاجتماعية والمهنية).

وبخصوص الوظائف وفرص العمل المباشرة التي يولدها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإنه لا تتوفر إحصاءات كافية عن نمو التوظيف في هذا المجال في البلدان العربية، ولا معلومات تفصيلية عن توظيف الشباب والنساء تحديداً، وذلك على الرغم من وجود العديد من المبادرات الهادفة إلى تعظيم الاستفادة من هذه الفرص. ويبقى موضوع الحصيلة الإجمالية للوظائف التي يولدها القطاع بالمقارنة مع تلك التي تختفي بسبب الأتمتة في العمليات الصناعية والتجارية والخدمات غير واضح، وذلك أيضاً بسبب ندرة الإحصاءات ذات الصلة. وعلى الرغم من انتشار آليات التوظيف الإلكتروني في العديد من الدول، فإنّ "العمل عن بُعد" لا يزال محدود الانتشار، ويتركز أكثر في حالات توظيف الشباب، فيما لا تزال المبادرات التي تتيح عمل النساء أو الأشخاص ذوي الإعاقة عن بُعد نادرة جداً وتقتصر على عدد محدود جداً من الدول العربية.

المخطط 21. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 3.11 زيادة فرص العمل المتاحة عن بُعد

الهدف
الهدف 3.11 – زيادة فرص العمل المتاحة عن بُعد.
الغايات والمؤشرات
الغاية 3.11.1 – زيادة فرص العمل عن بُعد بالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية.
المؤشر 3.11.1.1 DDR – نسبة فرص العمل عن بُعد من فرص العمل المتاحة في كل دولة.
• قيمة الأساس: غير مقيسة.
• القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 1 في المائة على الأقل في كل دولة عربية.

الإطار 21. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.11

- استخدام أدوات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشجيع العمل عن بُعد.

- وضع الأطر الداعمة لإعطاء العمل عن بُعد الصيغة القانونية.

المخطط 22. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 3.12 رفع إنتاجية الشركات من خلال تنمية قدرات الموظفين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الهدف
الهدف 3.12 – رفع إنتاجية الشركات من خلال تنمية قدرات الموظفين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
الغايات والمؤشرات
الغاية 3.12.1 – إيجاد برامج تأهيل للشركات وموظفيها في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون متلائمة مع القطاعات الاقتصادية. المؤشر 3.12.1.1 DDR – نسبة الشركات التي لديها برامج لتأهيل العاملين في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل دولة. • قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 10 في المائة من الشركات على الأقل في كل دولة.

الإطار 22. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 3.12

- توفير برامج توعوية وتدريبية لحث الشركات وأرباب العمل على تأهيل العاملين (في قطاعات العمل المختلفة) في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المجموعة الرابعة: التحوّل الرقمي وسياسات الإدماج الاجتماعي

تتوزع القضايا المندرجة تحت هذه المجموعة على ثلاثة محاور أساسية هي:

- القدرة على جعل التحوّل الرقمي في متناول أكبر عدد ممكن من المستفيدين منها، أفراداً كانوا أم مؤسسات. ولا يكون هذا التمكين فاعلاً من دون أن يشمل هذا التحوّل مناحي الحياة المختلفة، بحيث يجري تكييفه مع سياقات خاصة تتناسب وحاجات المستخدمين.
- ضرورة بناء قدرات الجميع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية وتطوير المهارات اللازمة للاستفادة بشكل كامل من مجتمع المعلومات.
- إيجاد تطبيقات عملية للتحوّل الرقمي في المجالات التربوية والصحية والإدارية.

ألف. التمكين وشمولية الوصول إلى المعلومات والمعارف والتطبيقات والمحتوى

تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للناس، في أي مكان في العالم، بالوصول إلى المعلومات والمعرفة والمحتوى الموجود على شبكة الإنترنت (بأشكاله المختلفة) بشكل شبه فوري. وبناءً عليه، فإنّها تُعتبر من أهم وسائل تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية، والمجتمع ككل.

ويهدف هذا المجال إلى رفع القدرة الإجمالية للمستخدمين على الوصول، من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلى المعلومات ذات الصلة باهتماماتهم المتنوعة، وإلى مختلف أشكال المعرفة والتطبيقات الرقمية، وإلى المحتوى المعرفي المتوفر على شبكة الإنترنت.

ويستلزم خط العمل (C3، أو جيم 3) المنيثق عن أعمال القمة العالمية لمجتمع المعلومات أن تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصال للمستخدمين النقاط التالية:

- (أ) الوصول إلى المعلومات الرسمية العامة؛
- (ب) الوصول إلى المعارف العلمية؛
- (ج) الوصول إلى المكتبات العامة الرقمية والمحفوظات؛
- (د) إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع المبادرات؛
- (هـ) الوصول إلى البيانات المتوفرة على المصدر المفتوح والبرمجيات الحرة؛
- (و) وصول الجمهور إلى المعلومات التي يحتاجها بشكل عام.

1. شمولية الوصول: التوفر، التطوير، القدرة على تحمّل التكاليف، التكيف

ويقصد بشمولية الوصول مدى ملاءمته لحاجات المستخدمين، وجدواه بالنسبة للفئات المستهدفة، وهم:

- الأفراد بشكل عام (المواطنون والمهاجرون والنازحون، وغيرهم).
- الأطفال (خاصة الأطفال المهمشون).

- النساء (وخاصة النساء المهمشات).
- الشباب (الشباب المهمش بشكل خاص).
- كبار السن (خاصة المهمشون وذوو الإعاقة منهم).
- الأشخاص الآخرون المنتمون إلى سائر الفئات المحرومة والضعيفة.

وتظهر إحصاءات أسعار سلة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات حتى عام 2021⁷⁰ أن تكاليف النفاذ إلى الإنترنت بالحزمة العريضة في الدول العربية، سواء من المنازل عن طريق الإنترنت الثابت أم عن طريق الهاتف النقال، مرتفعة بالنسبة إلى شريحة كبيرة من المجتمع. وتتبعي الإشارة إلى أن كلفة النفاذ إلى الإنترنت الثابت بالحزمة العريضة أعلى بكثير مما هي عليه بالنسبة إلى الإنترنت النقال بالحزمة العريضة. وتجدر الإشارة إلى أن كلفة النفاذ إلى الإنترنت الثابت بالحزمة العريضة تفوق بشكل واضح الهدف الذي وضعت له لجنة النطاق العريض في الاتحاد الدولي للاتصالات، وهو الوصول بهذه الكلفة إلى نسبة 2 في المائة من حصة الفرد من الناتج القومي بحلول عام 2025. وثمة عشر دول عربية تحقق هذا الهدف في ما يخص النفاذ عبر الهاتف النقال، مقابل ثلاث دول فقط في الإنترنت الثابت. ومن الممكن أن يكون السبب مرتبطاً بوجود منافسة جيدة في قطاع الهاتف النقال، بينما يعاني الإنترنت الثابت من العديد من مظاهر الاحتكار، وخاصة احتكار شبكة النفاذ (والتي بقيت ملكاً للمشغل الأساسي في العديد من الدول العربية). يُضاف إلى ذلك الفارق الكبير في أعداد المستخدمين، إذ يميل أغلبهم إلى استعمال الهاتف النقال، فيما تبقى معدلات نفاذ الإنترنت الثابت بالحزمة العريضة منخفضة جداً في المنطقة العربية، وبالتالي تنقسم التكاليف الثابتة على عدد محدود من المشتركين. ويلاحظ أن هناك انخفاضاً مستمراً في الكلفة فيما يخص الهاتف النقال، بينما يكون الانخفاض أقل في الإنترنت الثابت.

المخطط 23. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 4.1 إتاحة النفاذ بالحزمة العريضة بأسعار معقولة

الهدف
الهدف 4.1 – إتاحة النفاذ إلى الإنترنت بالحزمة العريضة بأسعار معقولة.
الغايات والمؤشرات
الغاية 4.1.1 – الوصول بسقف كلفة النفاذ إلى الإنترنت في جميع الدول العربية إلى عتبة 2 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي.
المؤشر INT_4.1.1.1 – كلفة النفاذ إلى الإنترنت بالحزمة العريضة النقالة كنسبة مئوية من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الشهري.
• قيمة الأساس: 10 دول تحقق عتبة الـ 2 في المائة. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 22 دولة تحقق عتبة الـ 2 في المائة.

المؤشر INT_4.1.1.2 – كلفة النفاذ إلى الإنترنت بالحزمة العريضة الثابتة كنسبة مئوية من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الشهري.

- قيمة الأساس: 3 دول تحقق عتبة الـ 2 في المائة.
- القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 22 دولة تحقق عتبة الـ 2 في المائة.

الإطار 23. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 4.1

- العمل على تخفيض كلفة النفاذ بالحزمة العريضة الثابتة باعتبارها تخدم الأسر وتساهم في تمكين الفئات الضعيفة.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتكريس التوجه إلى تخفيض نفقات النفاذ بالحزمة العريضة النقالة (مثل رفع كفاءة استخدام الطيف الترددي).

وبالنظر إلى الفجوة الرقمية في نفاذ الشباب والنساء إلى الإنترنت، التي تعتبر مؤشراً هاماً من مؤشرات النفاذ والتي يعرضها تقرير الحقائق والأرقام للاتحاد الدولي للاتصالات⁷¹، يتبين أن معدل النفاذ إلى الإنترنت عند النساء في المنطقة العربية في عام 2022 يبلغ 65 في المائة، وهو رقم جيد بالمطلق قياساً إلى المعدل الوسطي للدول متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا البالغ 51 في المائة، والمعدل الوسطي العالمي البالغ 63 في المائة، خاصة أنه ثمة العديد من الدول العربية المصنفة ضمن الدول الأقل نمواً، حيث يبلغ المعدل الوسطي 30 في المائة.

أما في ما يخص معدل المساواة بين الرجال والنساء في النفاذ، فإن المعدل الوسطي العربي منخفض بشكل عام، ويبلغ 87 في المائة فقط، في حين أن المعدل الوسطي العالمي هو 92 في المائة في عام 2022، إلا أنه يفوق المعدل الوسطي للدول متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا الذي هو 84 في المائة. ولكن من الملاحظ تحسن كبير خلال السنوات الثلاث الماضية، ويجب العمل على المحافظة عليه.

وازدادت نسبة الشباب الذين يستخدمون الإنترنت في البلدان العربية بشكل أسرع بكثير من المناطق الأخرى، من 68 في المائة في عام 2019 إلى 79.6 في المائة في عام 2022⁷²، متجاوزة متوسطات البلدان النامية والعالم (74.8 في المائة). خلال الفترة نفسها، كان انتشار الإنترنت لدى الشباب في المناطق الأخرى إما ثابتاً أو في زيادة طفيفة. وتشير هذه النسب إلى حرص الشباب العربي على تبني واستخدام الإنترنت. إلا أن الفجوة بين نسبة الشباب وكبار السن الذين يستخدمون الإنترنت لا تزال مرتفعة مقارنة مع الدول المتقدمة. وينسجم هذا الواقع مع التوجه العالمي، حيث يقود الجيل الشاب ظاهرة توسع استخدام الإنترنت.

71 https://www.itu.int/hub/publication/d-ind-ict_mdd-2022/

72 https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/ITU_regional_global_Key_ICT_indicator_aggregates_Nov_2022.xlsx

المخطط 24. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 4.2 تشجيع النفاذ إلى الإنترنت لكافة فئات المجتمع وخاصة النساء

الهدف
الهدف 4.2 – تشجيع النفاذ إلى الإنترنت لكافة فئات المجتمع وخاصة النساء.
الغايات والمؤشرات
الغاية 4.2.1 – زيادة معدلات النفاذ إلى الإنترنت لدى النساء في جميع الدول العربية. المؤشر INT_4.2.1.1 – معدل المساواة بين الجنسين في النفاذ إلى الإنترنت. • قيمة الأساس: 87 في المائة. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: المتوسط العالمي. الغاية 4.2.2 – زيادة معدلات النفاذ إلى الإنترنت لدى المستخدمين في المناطق الريفية في جميع الدول العربية. المؤشر INT_4.2.2.1 – معدل مستخدمي الإنترنت في المناطق الحضرية إلى المستخدمين في المناطق الريفية. • قيمة الأساس: 1.42 في المائة. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 1.2 في المائة.

الإطار 24. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 4.2

- المشاركة في الإحصاءات العالمية لقياس نفاذ جميع فئات المجتمع إلى الإنترنت (وخاصة النساء) بشكل أفضل.
- إعداد برامج لبناء قدرات النساء حول استخدامات الإنترنت، مع التركيز على اللواتي يتواجدن في المناطق الريفية.

المخطط 25. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 4.3 تعزيز النفاذية الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات الإلكترونية

الهدف
الهدف 4.3 – تعزيز النفاذية الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات الإلكترونية.
الغايات والمؤشرات
الغاية 4.3.1 – تحقيق زيادة ملموسة في عدد الدول العربية التي لديها سياسة وطنية للنفاذية الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة. المؤشر DDR_4.3.1.1 – عدد الدول العربية التي لديها سياسة وطنية للنفاذية الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة.

• قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 7 دول. الغاية 4.3.2 – تعزيز إمكانات الدول العربية في تحقيق النفاذية الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة. المؤشر INT_4.3.2.1 – مؤشر تقييم حقوق النفاذية الرقمية. • قيمة الأساس: دولتان عربيتان مصنفتان ضمن المراكز العشرين الأولى عالمياً. • القيمة المستهدفة: يتم تحديدها في ضوء الإصدار القادم من المؤشر.
--

الإطار 25. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 4.3 • إطلاق برامج توعية وتدريب حول النفاذية الرقمية. • تطوير سياسات وطنية للنفاذية الرقمية تواكب عملية تنفيذ استراتيجيات وبرامج التحول الرقمي.
--

المخطط 26. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 4.4 تمكين النشء من الاستخدام الأمثل للإنترنت

الهدف
الهدف 4.4 – تمكين النشء من الاستخدام الأمثل للإنترنت.
الغايات والمؤشرات
الغاية 4.4.1 – تعزيز وتطوير برامج لتمكين النشء من الاستخدام الأمثل وحمايته على الإنترنت في جميع الدول العربية. المؤشر DDR_4.4.1.1 – عدد الدول العربية التي لديها برامج لتمكين النشء من الاستخدام الأمثل وحمايته على الإنترنت. • قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 22 دولة.

الإطار 26. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 4.4

- تضمين البرامج التعليمية في المدارس عناصر حول الاستخدام الآمن للإنترنت.
- إعداد برامج متكاملة لتوعية وتمكين وحماية النشء على الإنترنت.
- إنشاء لجان وطنية تضم جميع الجهات ذات الصلة لإعداد برامج ومبادرات لتمكين حماية النشء على الإنترنت.

2. التمكين (الاستخدام): التعليم، الترفيه، المشاركة السياسية، والعائدات الاقتصادية

يُقصد بذلك تحديد الغرض الرئيسي للاستخدام من قبل الفئات المستهدفة. ولا تتوافر بيانات كافية لإجراء هذا التحليل، وعلى الرغم من ذلك فإنه من الضروري وضع أهداف، ولو بالحد الأدنى، لاستخدامات التعليم والصحة الأساسية، وذلك باعتبارها تتدرج ضمن أهم ركائز التنمية المستدامة ويمكن أن تستفيد كثيراً من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المخطط 27. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 4.5

تعزيز وتحسين نفاذ المدارس والمراكز الصحية والمجتمعية إلى الإنترنت وخاصة في المناطق الريفية والنانية

الهدف
الهدف 4.5 – تعزيز وتحسين نفاذ المدارس والمراكز الصحية والمجتمعية إلى الإنترنت وخاصة في المناطق الريفية والنانية.
الغايات والمؤشرات
الغاية 4.5.1 – زيادة معدلات نفاذ المدارس والمراكز الصحية والمجتمعية وخاصة في المناطق الريفية والنانية في جميع الدول العربية.
المؤشر INT_4.5.1.1 – نسبة المدارس التي لديها نفاذ إلى الإنترنت ⁷³ .
• قيمة الأساس: غير مقيسة.
• القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: مضاعفة الرقم بعد القياس الأول.
المؤشر DDR_4.5.1.2 – نسبة المراكز الصحية التي لديها نفاذ إلى الإنترنت.
• قيمة الأساس: غير مقيسة.
• القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: مضاعفة الرقم بعد القياس الأول.

73 بخصوص المدارس، يمكن أن يكون النفاذ غير مباشر وعن طريق شبكة التعليم الوطنية (NRN)، وهذا أمر وارد جداً بل هو محبذ، ويُكتب في توصيف المؤشر.

الإطار 27. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 4.5

- تفعيل دور صناديق الخدمة الشاملة بحيث لا تقتصر على المفهوم التقليدي لتمويل النفاذ الأساسي للأفراد، وإنما تتجاوزها للمساهمة في تغطية تكاليف ربط المرافق الحيوية بعضها ببعض، بما في ذلك المدارس والمراكز الصحية.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بدعم شبكات التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، وتيسير التوصيلية لها بتكاليف مقبولة نظراً لأهمية الخدمات والمحتوى الذي يمكن أن تقدمه.

باء. بناء القدرات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

يجب أن يمتلك جميع أفراد المجتمع، حسب إمكاناتهم واحتياجاتهم، المهارات اللازمة للاستفادة بشكل كامل من مجتمع المعلومات. ولذلك، فإن بناء القدرات المجتمعية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسألة تدخل في صلب مسار التنمية الشاملة والمستدامة. ويمكن الحديث عن جملة من الإسهامات التي يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تقدم في هذا الإطار، وأهمها:

- تحقيق التعليم للجميع من خلال تقديم خدمات التعليم وتدريب المعلمين، لا سيما التعليم المهني والعالي في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM).
- توفير ظروف محسنة للتعليم مدى الحياة، بحيث يمكن توظيف التقنيات الرقمية لتلبية احتياجات كلٍّ من الرجال والنساء في مراحل متقدمة من العمر، وتمكين الأفراد الذين لم تشملهم عملية التعليم الرسمي من تحسين مهاراتهم المهنية بصورة تواكب متطلبات السوق في الزمن الراهن.
- تعزيز المشاركة في الحياة الاجتماعية والمشاركة الميامية والتماسك الاجتماعي، وذلك عبر مختلف منصات التواصل الرقمي الاجتماعية والمهنية والأكاديمية والإعلامية وغيرها.

1. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتدريب (بما في ذلك التدريب الإلكتروني)

ثمة العديد من المبادرات التي أطلقت لإنشاء مؤسسات ومراكز توفّر التدريب على أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بهدف زيادة قدرات المواطنين على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبعض هذه المراكز يتبع للمدارس والجامعات. كما وفي عدد قليل من البلدان العربية جامعات اقتراضية تعتمد التعليم عن بُعد.

2. برامج التدريب المستهدفة (لبناء القدرات على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية)

لقد اتخذت عدة إجراءات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم، ومنها استخدام التعليم الإلكتروني في محو الأمية، وإدخال مادة تكنولوجيا المعلومات في المناهج الدراسية. ولكن ثمة مشكلة قائمة بعد، وتتمثل في عدم توفر المختبرات الحاسوبية بشكل وافٍ، بالإضافة إلى ضعف مسار رقمنة المناهج والتحول إلى الكتاب الإلكتروني. كما يجب تعزيز المبادرات الهادفة إلى محو الأمية الرقمية، وخاصة لدى النساء والفئات المهمشة.

المخطط 28. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 4.6 تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم

الهدف
الهدف 4.6 – تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم.
الغايات والمؤشرات
الغاية 4.6.1 – زيادة عدد المتعلمين عن طريق التعليم الإلكتروني والافتراضي في مختلف المجالات والمستويات التعليمية والمناطق في جميع الدول العربية. المؤشر DDR_4.6.1.1 – نسبة المسجلين في التعليم الإلكتروني والافتراضي في الدولة إلى إجمالي المسجلين في التعليم. • قيمة الأساس: غير مقيسة. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: مضاعفة النسبة بعد القياس الأول.

الإطار 28. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 4.6
• مراجعة المناهج التعليمية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الرسمي. • حتّ وزارات التعليم العالي والتربية والتعليم على اعتماد التعليم الافتراضي في مجالات التعليم الأساسي والجامعي وفي مجالات التعليم والتدريب مدى الحياة. • تفعيل معايير اعتماد التعليم الرقمي وخاصة في اختصاصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم. تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في إطار الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية يمكن أن تدعم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التنمية المستدامة في مجالات الإدارة العامة والأعمال التجارية والتعليم والتدريب والصحة والعمل. ويمكن أن تكون هذه التطبيقات في المكاتب الخلفية (أي إنها تكون في خدمة ودعم عملية مكثفة العمل أو التطبيق بحد ذاته)، أو أن تتوفر على شبكة الإنترنت، أو على الهاتف الجوال.

1. الحكومة الإلكترونية

تشمل الحكومة الإلكترونية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العامة للمؤسسات الحكومية لتسهيل وتسريع العمل بين المؤسسات ومع المواطن (مثل الأتمتة الإدارية، أتمتة المعالجة الجمركية، أتمتة نظم إدارة الضرائب والإيرادات، رقمنة المعلومات، التعامل عن بعد مع جميع المواطنين).

وعند التطرق إلى موضوع الحكومة الإلكترونية، فإنه ينبغي الالتفات إلى جملة عناصر أهمها:

- مدى توفر خدمات الحكومة الإلكترونية ومستوى التنسيق في ما بينها، بما في ذلك التفاعل بين الحكومة المركزية وبين الإدارات المحلية (G2G)، والتفاعل بين الحكومة وبين المواطن من خلال البوابات الإلكترونية الحكومية (G2C)، والتفاعل بين الحكومة وبين قطاع الأعمال التجارية (G2B).
- مدى توفر تطبيقات المشتريات الإلكترونية واستخدامها.
- إمكانية الوصول إلى هذه التطبيقات والخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة.
- وجود بوابة حكومية للخدمات الإلكترونية وطبيعة الخدمات التي تتيحها.

يُظهر تقرير التنمية الرقمية العربية لعام 2022 أن لدى معظم الدول برامج للحكومة الإلكترونية تتباين في درجة تقدمها وتطورها. إذ ثمة دول تتيح مئات الخدمات الإلكترونية لمواطنيها، بينما لا تقدم دول أخرى أي خدمات تفاعلية، وإنما تقتصر على تقديم المعلومات والنماذج التي يمكن تنزيلها على صفحات الإنترنت مثلاً. ومن أهم عوائق تقدم هذه البرامج وتوسيع انتشارها عدم توفر أدوات الدفع الإلكتروني والمشتريات الإلكترونية.

وبالنظر إلى تصنيف الدول العربية وفق مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI)، فإن تقرير مسح الحكومة الإلكترونية 2022 الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، يُظهر أن نتيجة معظم الدول العربية هي دون المعدل الوسطي للمؤشر والبالغ 0.61. ولكن التقرير أشار إلى تحسن ملموس في نتائج عدد من الدول التي اقتربت كثيراً من هذا المعدل الوسطي بالمقارنة مع الإصدارات السابقة. وثمة عدد محدود جداً من الدول العربية تقع ضمن التصنيف الأعلى (very high). ويُظهر أيضاً أنه لدى العديد من الدول العربية نتائج معقولة في المؤشر الفرعي للموارد البشرية، ولكنها تتراجع في المؤشرين الآخرين المتعلقين بإتاحة الخدمات عبر الشبكة والبنية التحتية.

المخطط 29. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 4.7 التطوير المتكامل للبنية التحتية للحكومة الإلكترونية وخدماتها في الدول العربية

الهدف
الهدف 4.7 – التطوير المتكامل للبنية التحتية للحكومة الإلكترونية وخدماتها في الدول العربية.
الغايات والمؤشرات
الغاية 4.7.1 – رفع مستوى مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية في الدول العربية إلى ما فوق المعدل الوسطي العالمي.
المؤشر INT_4.7.1.1 – مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية.
• قيمة الأساس: 13 دولة دون المعدل الوسطي. • القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: أن ترفع جميع الدول معدلها بنسبة 10 في المائة على الأقل. • القيمة المستهدفة على المدى البعيد: 22 دولة فوق المعدل الوسطي العالمي.

الغاية 4.7.2 – توفير وتعزيز قابلية التشغيل البيني بين منظومات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية.

المؤشر DDR_4.7.2.1 – وجود/وضع إطار وطني للتشغيل البيني في الدول العربية.

• قيمة الأساس: غير مقيسة.

• القيمة المستهدفة: تحدّد بعد القياس الأول.

الغاية 4.7.3 – تطوير خدمات الحكومة الإلكترونية وتوسيع نطاق استخدامها مع ضمان رضا المستخدم عنها، وذلك في جميع الدول العربية.

المؤشر INT_4.7.3.1 – مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقّالة (GEMS).

• قيمة الأساس: 13 دولة.

• القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: أن تحقّق جميع الدول تقدّماً سنوياً في مؤشر نضوج الخدمات الإلكترونية والنقّالة.

الغاية 4.7.4 – تعزيز مبادرات البيانات المفتوحة لدى جميع الدول العربية.

المؤشر DDR_4.7.4.1 – عدد الدول العربية التي لديها مبادرات في مجال البيانات المفتوحة.

• قيمة الأساس: غير مقيسة.

• القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 11 دولة.

• القيمة المستهدفة على المدى البعيد: 22 دولة.

الإطار 29. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 4.7

- توسيع خدمات الحكومة الإلكترونية لتصبح تفاعلية في جميع الدول العربية.
- تطوير خدمات إلكترونية مشتركة ما بين الدول العربية.
- وضع التشريعات والنواظم المتعلقة بالبيانات المفتوحة.

المخطط 30. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 4.8 رفع كفاءة وجودة البنى التحتية المستخدمة في تقديم خدمات الحكومة الإلكترونية

الهدف
الهدف 4.8 – رفع كفاءة وجودة البنى التحتية المستخدمة في تقديم خدمات الحكومة الإلكترونية.
الغايات والمؤشرات
الغاية 4.8.1 – تطوير مراكز بيانات وطنية تتضمن بيانات سحابية تُستخدم في تقديم خدمات الحكومة الإلكترونية لدى الدول العربية.
المؤشر DDR_4.8.1.1 – عدد الدول العربية التي لديها مراكز بيانات وطنية تتضمن بيانات سحابية تُستخدم في تقديم خدمات الحكومة الإلكترونية.

- قيمة الأساس: غير مقيسة.
- القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 11 دولة.
- القيمة المستهدفة على المدى البعيد: 22 دولة.
- الغاية 4.8.2 – وجود مراكز بيانات إقليمية.
- المؤشر 4.8.2.1 DDR – عدد مراكز البيانات الإقليمية.
- قيمة الأساس: غير مقيسة.
- القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: مركز واحد على الأقل.

الإطار 30. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 4.8

- تطوير بيانات محاسبية وطنية وإقليمية.
- تطوير وثيقة عربية إرشادية عن الحوسبة المحاسبية.

2. الصحة الإلكترونية

كما هي الحال في سائر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإنه يمكن توظيف هذه القدرات في مجال تعزيز القطاع الصحي وأتمتة العديد من الإجراءات المتصلة به أو البيانات التي تساهم في تعزيز استجابته للتحديات الصحية. وتتأكد الحاجة إلى هذا الأمر في ضوء النتائج التي خلقتها جائحة كوفيد-19. وحين الحديث عن مفهوم الصحة الإلكترونية، فإنه يُنظر إلى توفر جملة من العوامل على مستوى الدولة (إضافة إلى ما يمكن أن يندرج في خانة المبادرات والمشاريع الهادفة إلى التعاون الإقليمي في مجال الصحة)، وأهمها:

- مدى توفر إمكانية الوصول إلى المعارف الطبية العالمية وموارد المحتوى ذات الصلة، وذلك لتعزيز قضايا الصحة العامة وصحة المرأة والرجل وأمراض مثل نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وكوفيد-19.
- تحديد البرامج الوطنية التي تعالج وتشجع "الصحة الجنسية والإنجابية"، وتستهدف كلاً من الرجال والنساء وتزيد الوعي حولها في المجتمع.
- تحديد البرامج الوطنية المعتمدة لمكافحة الأوبئة بما فيها الملاريا وكوفيد-19.
- استخدام التطبيب عن بُعد للمناطق المحرومة من الخدمات والسكان المعرضين للخطر.
- مدى نضج وتطبيق نظم معلومات الرعاية الصحية التالية:
 - إدارة رعاية المرضى.

- حفظ السجلات الرقمية.
- إدارة المستحضرات الصيدلانية.
- قواعد بيانات الرعاية الصحية الوطنية.

- مدى استخدام نُظم المعلومات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لرصد الأمراض المعدية ومراقبة انتشارها، وتقديم المساعدة الطبية والإنسانية في حالات الكوارث والطوارئ.

وفي حين تتيح معظم الدول العربية الوصول إلى المعارف الطبية الأساسية بما في ذلك معلومات الصحة العامة للرجال والنساء والأطفال، إلا أنَّ الاستخدامات المتقدمة في هذا المجال تبقى قليلة ومحدودة الأثر، مثل التطبيب عن بُعد، والربط بين نظام إدارة المستشفيات وبين المراكز الصحية. ولدى دول مجلس التعاون الخليجي منظومات متطورة على شكل بوابات رقمية لمتابعة المرضى والتأكد من حصولهم على الأدوية المناسبة.

المخطط 31. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 4.9 رفع كفاءة قطاع الصحة عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الهدف
الهدف 4.9 – رفع كفاءة قطاع الصحة عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
الغايات والمؤشرات
الغاية 4.9.1 – زيادة نسبة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع الصحة في جميع الدول العربية. المؤشر 4.9.1.1 DDR – عدد الدول العربية التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أحد مجالات الصحة الإلكترونية. ● قيمة الأساس: غير مقيسة. ● القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: 22 دولة.

الإطار 31. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 4.9

- صياغة استراتيجيات وطنية للصحة الإلكترونية تشمل نُظم الإدارة الشبكية للمشافي ونُظم إدارة المستحضرات الصيدلانية، فضلاً عن الطبابة عن بُعد والنُظم الرقمية لمتابعة الصحة.
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان جودة البيانات الصحية وحمايتها وضمان خصوصيتها.

المجموعة الخامسة: السياسات الثقافية والإعلامية

ألف. الهوية الثقافية والتنوع اللغوي

إنَّ الحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي واحترام الهوية الثقافية والتقاليد أمران ضروريان في مسار تنمية مجتمع المعلومات. ويحافظ المحتوى الرقمي، لا سيما المحتوى المتوفر على الإنترنت، على اللغة ويسهل تطوُّرها ويعزِّز التنوع الثقافي في إطارها، وذلك بالتوازي مع الحفاظ على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعليه، فإنه يمكن لتطوير المحتوى الرقمي أن يلعب دوراً رئيسياً في الحفاظ على التراث الوطني.

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم التنوع الثقافي واللغوي

ويشمل ذلك النقاط التالية:

- مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدولة للحفاظ على التنوع اللغوي والتراث الثقافي فيها، وجعلها متاحين للمستخدمين كجزء حيٍّ من ثقافة اليوم.
- توفُّر الأنظمة المعلوماتية وتطويرها لضمان استمرار الوصول إلى المعلومات الرقمية المؤرشفة ومحتوى الوسائط المتعددة في المستودعات الرقمية، ودعم المحفوظات والمجموعات الثقافية كالمتاحف والمكتبات الوطنية التي تشكل ذاكرة بشرية للمجتمعات.
- تسليط الضوء على تطوير المحفوظات الرقمية الوطنية ورقمنة المعلومات العامة والتراثية والعلمية والثقافية.
- مدى استخدام مواقع الويب في الحفاظ على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب والمجموعات الثقافية وتعزيز التنوع اللغوي للبلاد.

لا توجد في المنطقة العربية مكتبات عربية رقمية متاحة للجمهور على غرار مشروع غوتنبيرغ الشهير مثلاً⁷⁴. وأغلب المواقع الموجودة هي عبارة عن جهود فردية أو هي مواقع ذات طابع تجاري. ومن أهم المكتبات المتوفرة حالياً المكتبة الرقمية العربية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ويشترك في دعم هذا المشروع وتمويله 26 مكتبة أو هيئة ثقافية من 19 دولة، منها دول عربية. ويؤخذ على هذه المكتبة أنها على الرغم من كلِّ هذا الدعم إلا أنها لا تحتوي سوى على ما يقرب من 2,400 وثيقة، يمكن للقارئ مطالعتها فقط صفحة صفحة، ولا يستطيع إنزالها على أجهزة التصفح⁷⁵.

<https://www.gutenberg.org/> 74

<https://www.wdl.org/ar/language/#languages-ara> 75

وقد بُذلت خلال العقد المنصرم العديد من الجهود لاعتماد الحرف العربي في أسماء النطاقات كأحد سُبُل تجلّوز الحواجز التي تعيق النفاذ إلى المحتوى العربي على الإنترنت. ورغم تسجيل العديد من النطاقات العلوية للدول باللغة العربية، إلا أن استخدامها بقي محدوداً جداً (يتراوح عدد النطاقات المسجلة بين 6 نطاقات في أقل الدول وحوالي 2,800 في أكثر الدول تسجيلاً، وهي أرقام قليلة جداً حتى بالمقارنة مع النطاقات المكافئة للدول نفسها بالحرف اللاتيني)⁷⁶. ولا توجد دراسات قائمة حول أسباب ضعف استخدام أسماء النطاقات باللغة العربية، ولكن من المؤكد أن غياب دعم التطبيقات، وفي مقدمتها تطبيقات البريد الإلكتروني لهذه الأسماء، هو أحد العوامل الأساسية. وبالتالي فإنه من الضروري العمل على دعم الجهود العالمية الخاصة بالقبول الشامل (Universal Acceptance) والتي تهدف إلى تعزيز دعم التطبيقات المختلفة لأسماء النطاقات المكتوبة بالحروف الدولية (غير اللاتينية).

المخطط 32. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 5.1 تعزيز المحتوى العربي الثقافي والإعلامي على شبكة الإنترنت

الهدف
الهدف 5.1 – تعزيز المحتوى العربي الثقافي والإعلامي على شبكة الإنترنت.
الغايات والمؤشرات
الغاية 5.1.1 – زيادة حجم المحتوى العربي الثقافي والإعلامي على شبكة الإنترنت.
المؤشر INT_5.1.1.1 – نسبة المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت.
الغاية 5.1.2 – زيادة نسبة صفحات الويب باللغة العربية.
المؤشر INT_5.1.2.1 – نسبة المواقع التي تقدّم محتوى باللغة العربية ⁷⁷ .
• قيمة الأساس: 1 في المائة من المواقع تقدّم محتوى باللغة العربية (بتاريخ 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022). • القيمة المستهدفة على المدى البعيد: مضاعفة نسبة المواقع التي تقدّم محتوى باللغة العربية.

الإطار 32. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 5.1

- العمل على إنشاء مكتبة رقمية عربية متاحة على الإنترنت.
- تفعيل مسابقات وطنية وإقليمية لتعزيز المحتوى الرقمي العربي.
- تطوير تطبيقات تستخدم نهجاً جديدة (gamification & monetization) لما تتيحه من فرص لتعزيز المحتوى العربي الثقافي والإعلامي.

⁷⁶ <https://research.domaintools.com/statistics/tld-counts/>

⁷⁷ <http://w3techs.com>

- وضع إطار لقياس المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت.

المخطط 33. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 5.2 تفعيل تسجيل أسماء النطاقات باللغة العربية

الهدف

الهدف 5.2 – تفعيل تسجيل أسماء النطاقات باللغة العربية وتحقيق قبولها.

الغايات والمؤشرات

الغاية 5.2.1 – تسجيل النطاق العلوي باللغة العربية لجميع الدول العربية.

المؤشر INT_5.2.1.1 – عدد الدول العربية التي لديها نطاق علوي باللغة العربية.

- قيمة الأساس: 15 دولة.
 - القيمة المستهدفة على المدى المتوسط: أن يكون لجميع الدول العربية نطاقات علوية باللغة العربية.
- الغاية 5.2.2 –** زيادة أسماء النطاقات لكل دولة باللغة العربية.

المؤشر DDR_5.2.2.1 – نسبة أسماء النطاقات المسجلة باللغة العربية في كل دولة.

- قيمة الأساس: تحدّد لاحقاً.
- القيمة المستهدفة على المدى البعيد: مضاعفة نسبة أسماء النطاقات المسجلة باللغة العربية في جميع الدول.

الإطار 33. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 5.2

- تشجيع الدول على استكمال إجراءات تسجيل نطاقاتها العلوية باللغة العربية.
- العمل على زيادة مسخلي النطاقات المعتمدين في المنطقة العربية.
- تفعيل التسجيل في النطاقات العلوية العربية سواء تلك التي للدول أم العامة.
- دعم الجهود العالمية الخاصة بالقبول الشامل (Universal Acceptance) والتي تهدف إلى تعزيز دعم التطبيقات المختلفة لأسماء النطاقات المكتوبة بالحروف الدولية (غير اللاتينية).
- إطلاق برامج وطنية لدعم القبول الشامل في أسماء النطاقات وعناوين البريد الإلكتروني باللغة العربية ودعم استخدامها.

باء. وسائل الإعلام

1. تنوع الوسائل الإعلامية واستقلاليتها وتعدديتها

ويُقصد بذلك مدى تنوع وسائل الإعلام وملكيته في الدول العربية، وتوفر الدعم الحكومي للمؤسسات الإعلامية وللصحفيين والعاملين فيها، وحوكمة القطاع الإعلامي، بما في ذلك التشريعات التي تحكم القطاع، ورعاية الحرية الإعلامية وضمان تعدد مصادر المعلومات. إضافة إلى ذلك، فإنه يجب العمل على زيادة مساهمة قطاع الإعلام في دعم حرية التعبير عن الرأي وتعدّد التوجّهات السياسية والفكرية. كما ينبغي الالتفات إلى كيفية تصوير النوع الاجتماعي في وسائل الإعلام وإلغاء أشكال التمييز في هذا الصدد، ومدى تمكين المرأة في العمل الصحفي، وخاصة على مستوى رؤساء التحرير والصحفيين.

وكما هو معلوم، فإنّ المشهد الإعلامي في المنطقة العربية متنوع جداً، لكنه يخضع في العديد من البلدان لسلطة الحكومة أو لرقابة مباشرة منها. وقد زادت وسائل الإعلام الرقمية مصادر المعلومات وساهمت في زيادة تنوعها وقلّلت من حدة الرقابة الحكومية على الإعلام بشكل عام. وقد حدثت العديد من الدول العربية تشريعاتها المتعلقة بالإعلام لتأخذ بعين الاعتبار الإعلام الإلكتروني، ونتج عن ذلك ظهور العديد من الصحف الإلكترونية الخاصة.

2. وسائل الإعلام ودورها في مجتمع المعلومات

ويُقصد بذلك دور وسائل الإعلام (بما في ذلك الطباعة والإذاعة وكذلك الإعلام الجديد) في تنمية مجتمع المعلومات، ومدى استخدام وسائل الإعلام التقليدية لسد الفجوة المعرفية وتيسير تدفق المعرفة، لا سيما في المناطق الريفية. كما ينبغي تعزيز دور وسائل الإعلام في الحفاظ على الهوية الثقافية للشعوب وتعزيز التنوع اللغوي للبلدان.

ولا تزال وسائل الإعلام التقليدية والتي تقدم المعلومات في اتجاه واحد (الصحف المطبوعة والإذاعة والتلفزيون) تتمتع بشعبية كبيرة في البلدان العربية، ولكن ذلك يترافق مع انتشار مطرد لوسائل الإعلام الأحدث.

3. التقارب بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين الإعلام

ويُقصد بذلك مدى الاستعداد الوطني لتقارب عمل كلٍّ من التلفزيون والإنترنت والهاتف. وقد انضمت العديد من الدول العربية إلى عملية التقارب بين الاتصالات وبين الإعلام، وتجلّى ذلك في مشاهد مختلفة، سواء على مستوى تحديث التشريعات أم حتى إنشاء هيئات ناظمة متعددة الاختصاصات، أو تقديم المحتوى التلفزيوني عن طريق شبكة الإنترنت. ولكن لا تزال هذه التجارب في بدايتها في المنطقة العربية، ويجب العمل على إدخال مبادئ الحيداء التكنولوجي وتخصيص الطيف الترددي بطريقة غير تمييزية.

4. وسائل التواصل الاجتماعي

ويُقصد بذلك حجم الدور الذي تؤديه وسائل التواصل الاجتماعي في زيادة الوعي وبناء مجتمع المعلومات، ومدى استخدامها في الحفاظ على الهوية الثقافية للأفراد والمجموعات العرقية والثقافية وتعزيز التنوع اللغوي للبلدان.

وثمة إجماع عام على الفائدة المحصلة من هذه الوسائل لناحية تسريع التفاعل الاجتماعي وتبادل المعلومات وطرح المشكلات على المستوى المحلي والتوصل إلى حلول مناسبة وزيادة المعرفة والإبداع. ويترافق ذلك دوماً مع الحديث عن ضرورة الانتباه لما يصاحب استخدام هذه الوسائل من مشكلات ومخاطر تفرض الاستخدام المتوازن لها.

ومن الضروري ملاحظة الدور المتنامي الذي تلعبه وسائط التواصل الاجتماعي التي تركز على اجتذاب المستخدمين إلى مواقعها بغية الحصول على أكبر قدر من الإيرادات، وذلك عن طريق استهدافهم بالحملات الدعائية والترويجية. وثمة العديد من الصفحات التي تقوم بدور إعلامي بشكل أو بآخر من دون أن تنقيد بالضوابط والسلوكيات المتعارف عليها في العمل الإعلامي أو الملحوظة في التشريعات ذات الصلة.

المخطط 34. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 5.3 تحقيق التقارب بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين الإعلام

الهدف
الهدف 5.3 – تحقيق التقارب بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين الإعلام.
الغايات والمؤشرات
الغاية 5.3.1 – إعداد استراتيجيات للتقارب بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين الإعلام في الدول العربية.
المؤشر 5.3.1.1_DDR – عدد الدول العربية التي لديها استراتيجيات للتقارب بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين الإعلام.
• قيمة الأساس: غير مقيسة.
• القيمة المستهدفة على المدى البعيد: جميع الدول.
الغاية 5.3.2 – بناء المنصات التكنولوجية المتخصصة في إتاحة النفاذ إلى المحتوى الإعلامي.

المؤشر DDR_5.3.2.1 – عدد الدول العربية التي لديها منصات متخصصة في إتاحة النفاذ إلى المحتوى الإعلامي.

- قيمة الأساس: غير مقيسة.

- القيمة المستهدفة على المدى البعيد: جميع الدول.

الغاية 5.3.3 – استكمال النصوص القانونية المتعلقة بالنشر على الإنترنت وخاصة تلك المتعلقة بالتواصل مع العموم وحقوق الملكية الفكرية.

المؤشر DDR_5.3.3.1 – عدد الدول العربية التي لديها نصوص قانونية تعالج قضايا النشر على الإنترنت.

- قيمة الأساس: غير مقيسة.

- القيمة المستهدفة على المدى البعيد: جميع الدول.

الغاية 5.3.4 – إصدار الأنظمة والتراخيص اللازمة لإتاحة خدمات النفاذ إلى المحتوى الإعلامي عن طريق شبكات الاتصالات، وذلك بالتعاون بين الهيئات النازمة للاتصالات وبين الجهات المنظمة للإعلام.

المؤشر DDR_5.3.4.1 – عدد الدول العربية التي لديها نظام تراخيص يشمل قضايا النفاذ إلى المحتوى الإعلامي عن طريق شبكات الاتصالات.

- قيمة الأساس: غير مقيسة.

- القيمة المستهدفة على المدى البعيد: جميع الدول.

الإطار 34. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 5.3

- صياغة وتنفيذ استراتيجيات تقارب رسمية بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين الإعلام.
- بناء المنصات المتخصصة بتقديم خدمات النفاذ الثنائية أو الثلاثية إلى المحتوى الإعلامي.
- إعداد وثيقة إرشادية خاصة بالنصوص القانونية المتعلقة بقضايا النشر على الإنترنت.
- إعداد وثيقة إرشادية خاصة بنظام تراخيص الاتصالات التي تتيح النفاذ إلى المحتوى الإعلامي.
- وضع نموذج إرشادي عربي لاستراتيجيات التقارب بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين الإعلام.

المخطط 35. قائمة الغايات والمؤشرات المتعلقة بالهدف 5.4 تعظيم الفائدة من وسائل التواصل الاجتماعي مع الحد من الأثر السلبي الذي يمكن أن تتسبب به

الهدف

الهدف 5.4 – تعظيم الفائدة من وسائل التواصل الاجتماعي مع الحد من الأثر السلبي الذي يمكن أن تتسبب به.

الغايات والمؤشرات

الغاية 5.4.1 – تطوير مواقع ومنصات متخصصة للكشف على الأخبار الوهمية في الدول العربية.

المؤشر DDR_5.4.1.1 – عدد المواقع المتخصصة بالكشف عن الأخبار الوهمية على شبكة الإنترنت.

- قيمة الأساس: غير مقيسة.
- القيمة المستهدفة: تحدّد لاحقاً بعد القياس الأول.

الإطار 35. الإجراءات المقترحة من أجل تحقيق الهدف 5.4

- إطلاق مبادرات وبرامج توعية للاستفادة من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والحد من أثرها السلبي.
- إعداد برامج توعية خاصة بالتعامل مع الاستخدام المسيء لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كالتزييف العميق والهندسة الاجتماعية.
- تعزيز التعاون الإقليمي لوضع منهجية موحدة للتعامل مع المحتوى المسيء على وسائل التواصل الاجتماعي.

الباب الثالث: آليات تفعيل الأجندة

من أجل ضمان نجاح عملية تحقيق أهداف الأجندة الرقمية العربية وتمكينها من الوصول إلى غايتها المحددة في المجال الزمني المرصود لها، فإنه لا بد من تحديد إطار مناسب لتفعيل مكوناتها، وذلك بناءً على عدد من الآليات التي سيتم التعريف بها وشرحها، وهي منبئل مستقاة من أفضل الممارسات والتجارب الإقليمية المشابهة. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من التشديد على ضرورة وضع آلية خاصة لمراجعة مكونات الأجندة بشكل دوري، وذلك من أجل تحديثها بما يتوافق والمتغيرات والتطورات العالمية والإقليمية. وبشكل عام، يمكن تصنيف الآليات اللازمة لتفعيل الأجندة ضمن ثلاث مجموعات أساسية: آليات دعم التنفيذ، وآليات دعم التحليل والرصد والمتابعة، وآليات التسيير والاستدامة.

وما لا شك فيه أن السعي إلى تحقيق أهداف الأجندة وإحراز غايتها يهدف إلى الدفع بالتنمية الرقمية من أجل التنمية الشاملة في المنطقة العربية. ويتميز هذا السعي بالمبادئ الآتية:

- لا يمكن أن يكون التنفيذ حكراً على جهة واحدة نظراً لشمولية وتشعبات مواضيع الأجندة وارتباطها بقطاعات مختلفة.
- أن يكون متاحاً لكافة أصحاب المصلحة على اختلاف أدوارهم.
- يمكن أن يتم على المستوى الإقليمي (ثنائي أو متعدد الأطراف) أو الوطني أو المحلي.
- يمكن أن يتم على مستوى وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الوزارة المختصة، ويمكن كذلك أن يتم على مستوى الوزارات المتخصصة في قطاعات معينة مثل: وزارة الاقتصاد أو وزارة التجارة أو وزارة الصحة أو حتى البنوك المركزية.
- أن يكون استمراراً لجهود قائمة بالفعل، أو من خلال مبادرات أو مشاريع جديدة.
- ليس له نقطة بدء محددة ولكن له مقومات للنجاح (تبني، تمويل، موارد، وصف مناسب) تتيح له الانطلاق حين توفر هذه المقومات.
- لا يوجد جهة مركزية مخولة ببدء المشاريع أو إيقافها.

في ضوء ما تقدم من انفتاح ومرونة في المساعي والجهود، لا بد من الإشارة إلى أن الدور الرئيسي والمحوري في التنفيذ هو للدول صاحبة السيادة على المستوى الوطني، حيث أن تطوّر حال المنطقة ما هو إلا تراكم النجاح والتقدم على مستوى الدول. والدور التنسيق الإقليمي المهم هو للمنظمات الإقليمية والمنظمات الأممية المعنية لضمان تجنّب تكرار الجهود أو تضاربها، وأيضاً لضمان توحيد المسار الذي يخدم رسالة الأجندة الرقمية العربية وتحقيق أهدافها وغايتها، وذلك من خلال عملية تشاركية شاملة تضمن إشراك جميع أصحاب المصلحة، كل حسب دوره.

من هنا، وعلى غرار ما يتم العمل به في خطوط العمل للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، لا بد من وضع آلية للتنفيذ تأخذ بالاعتبار مدخلات جميع أصحاب المصلحة على قدم المساواة⁷⁸. على أن يكون هناك جهات مسؤولة إما على مستوى هدف بعينه أم على مستوى مجموعة من الأهداف، وبرنامج إقليمي محدد يهتم بعدد من الأهداف والمشروعات والمبادرات التابعة له. وينتج من هذا التوزيع مصفوفة تمثل عملية تشاركية تصبو إلى تعزيز التنفيذ (تحقيق الأهداف) من قبل الجهات المهتمة، حسب المصفوفة التالية:

الشكل 3. مثال توضيحي عن مصفوفة توزيع البرامج والأهداف والجهات المعنية

أهداف الأجندة	جهة 1	جهة 2	جهة 3	جهة 4	جهة 5	جهة 6	جهة 7	جهة 8
1 أ								
2 أ								
3 أ								
4 أ								
5 أ								
6 أ								
7 أ								
8 أ								
9 أ								
..								
..								
..								
..								
35 أ								

وبيّن الشكل 4 عدة برامج يمكن أن تتولى جهة مسؤولة متخصصة (أو أكثر) دعم برنامج (أو أكثر) منها، بما يحقق محفظة من الأهداف. وسيتم العمل على بلورة العلاقة بين البرامج والجهات والأهداف في الفترة التالية لاعتماد الأجندة، في مطلع عام 2023.

78 على أن تصاغ آلية التنفيذ في ضوء ما تقدّم من المبادئ أعلاه.

الشكل 4. مثال توضيحي عن إمكانية توزيع البرامج على الجهات المعنية وفقاً للإطار المفاهيمي للأجندة



أنف. آليات دعم التنفيذ

1. جدولة أولويات التنفيذ

استناداً إلى الإطار المفاهيمي الذي اعتمدته الإسكوا للتنمية الرقمية – والمؤلف من 5 مجموعات يتضمن كل منها جملة من خطوط العمل – تم تصميم الباب الثاني من الأجندة ليعتبر الأهداف الأساسية والفرعية المندرجة تحت كل مجموعة، وذلك بعد تحليل الواقع الراهن للتنمية الرقمية في المنطقة العربية وبعد تشخيص الثغرات التي يجب العمل على ردمها خلال فترة تنفيذ الأجندة. ويتطلب تحقيق تلك الأهداف بلوغ عدد من الغايات التي تم استعراضها بالتفصيل، كما تم تحديد المؤشرات القابلة للقياس والخاصة بكل غاية على حدة. بالإضافة إلى ذلك، حُددت القيم المستهدفة من كل واحد من هذه المؤشرات انطلاقاً من القيمة الأساس التي سجلها المؤشر والتي جرى رصدها خلال مرحلة بناء الأجندة. كما تم اقتراح عدد من الإجراءات الضرورية التي تساهم بشكل مباشر في تحقيق هذه الأهداف.

وقد وزعت القيم المستهدفة من المؤشرات على ثلاث مراحل زمنية: المدى القريب (2023-2025)، والمتوسط (2026-2028)، والبعيد (2029-2032). وبغية جدولة أولويات التنفيذ، فقد تم تحليل القيم المستهدفة على المدى القريب ودراسة مجموعة الإجراءات المرتبطة بها، وذلك من أجل تحديد الإجراءات التي يجب البدء بتنفيذها مباشرة فور إطلاق الأجندة⁷⁹.

79 ومنها تضمين المواضيع المهمة في المنطقة وعالمياً ويمكن أن تشمل قضايا مثل تلك المتعلقة بتخثر المناخ أو تعزيز الحضرية الإقليمية للمنشآت العالمية مثل الانطلاق الرقمي العالمي الذي من المتوقع أن يحدد الخطوط الحريضة للمبادئ المشتركة لمستقبل رقمي مفتوح وحر وآمن للجميع ومثل تلك المتعلقة بمستقبل مسهل القضية العالمية لمجتمع المعلومات فيما بعد عام 2025.

كما تمّ تحديد عدد من الإجراءات التي ترتبط بأهداف ذات أهمية عليا ويتوقع أنه يمكن تحويلها إلى مبادرات فعّالة بجهود بسيطة وبتمويل تسهل إتاحتها، وأغلبها يستند إلى بنى ومنظومات وآليات قائمة أو شبه قائمة وقابلة للتوسع والتعميم على المستويين الوطني والإقليمي.

الشكل 5. الإطار الزمني

2022	Year 1 2023	Year 2 2024	Year 3 2025	Year 4 2026	Year 5 2027	Year 6 2028	Year 7 2029	Year 8 2030	Year 9 2031	Year 10 2032	2033
ثلاث مراحل											
المدى القريب											
2025-2023											
المدى المتوسط											
2028-2026											
المدى البعيد											
2032-2029											

ADA

ثلاث مراحل

المدى القريب

2025-2023

المدى المتوسط

2028-2026

المدى البعيد

2032-2029

ADA1.0

ADA2.0

ADA3.0

ADA4.0

ADA5.0

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
2028

Year 7
2029

Year 8
2030

Year 9
2031

Year 10
2032

2033

2022

Year 1
2023

Year 2
2024

Year 3
2025

Year 4
2026

Year 5
2027

Year 6
202

2. وضع منهجية لإدراج ودراسة وإقرار المشاريع والمبادرات

بعد تعريف الركائز والمحاور الفرعية والأهداف والغايات والإجراءات التي تتكوّن منها الأجندة، تم تحديد مجموعة من المشاريع والمبادرات ذات الصلة، وتم إدراجها في إطار للتعاون والشراكة (Collaboration and Partnership Framework). وتشكل هذه المشاريع والمبادرات المسار التنفيذي للأجندة والذي ينطلق مع إقرار الأجندة وإطلاقها رسمياً. ويشكل هذا المسار خطة تنفيذية تحقق أهداف الأجندة وغايتها بطريقة تدريجية خلال المدد الزمنية المحددة.

وقد تمّ في هذا السياق إعداد منهجية خاصة بتعريف المبادرات والمشاريع وتحديد كيفية إدراجها في مفاصل الأجندة، حيث وُضع نموذج تعريفي يُستعمل لتوصيف المشروع أو المبادرة ويتضمن المعلومات اللازمة والواجب تقديمها من الجهة صاحبة المشروع أو المبادرة. ويأخذ هذا النموذج في عين الاعتبار احتمال وجود مبادرات قائمة فعلاً (منعاً للازدواجية وهدر الموارد)، وإمكانية انضمام شركاء جُدد إليها. وتستند هذه الآلية إلى جدولين أساسيين للمبادرة أو المشروع:

(أ) يحدّد الجدول الأول ارتباط المبادرة مع الخطة الأساسية للأجندة وأهدافها ومجالات التركيز، كما يشخّص مدى تلاؤمها مع أهداف التنمية المستدامة ومع أهداف الأجندة ومؤشراتها؛

(ب) يحدّد الجدول الثاني الأنشطة الداعمة للمبادرة والمؤشرات التي ستُعتمد لقياس نجاحها، بالإضافة إلى تعيين الجهة المسؤولة والشركاء والممولين والقيمة المالية والمدة الزمنية وسائر التفاصيل المتعلقة بتنفيذ المبادرة أو المشروع.

في إطار بناء الشراكات، تم الإعلان عن إمكانية التقدّم بالمبادرات والمشاريع التي من شأنها أن تساهم في تحقيق الأهداف والغايات المنصوص عليها في الأجندة. سيتمّ النظر في المبادرات المقترحة وفق آلية ومعايير معيّنة من قِبَل اللجنة الفنية المشتركة المسؤولة عن متابعة تطوير الأجندة، ثم يتم رفعها إلى فريق البلورة، على أن يتم إدراج هذه المهمة لاحقاً ضمن مهام إحدى اللجان العاملة في إطار حوكمة الأجندة. وتعتبر عملية قبول المشاريع أو المبادرات ودراساتها واعتمادها مفتوحة زمنياً وتستمر طوال عمر الأجندة.

ويمتدّ مفهوم استمرارية استقطاب المبادرات والمشاريع المرتبطة بأهداف الأجندة على المبدأ الذي تعتمده الأجندة من حيث التدرّج في التنفيذ. حيث إنّ من الصعب إطلاق عدد كبير من المشاريع والمبادرات دفعة واحدة في لحظة إقرار الأجندة، نظراً لما يحتاجه ذلك من حشد للإمكانات وبناء للشراكات وتأمين التمويل اللازم، وهي أعمال بحاجة إلى دراسات تخصصية في إدارة المشاريع وتحتاج إلى مدة زمنية ليست بالقصيرة.

وقد جرى بالفعل تحديد مجموعة من المبادرات التي ترتبط بعدد من الإجراءات والأهداف ذات الأهمية القصوى والتي من المتوقع أن تُطلق في المرحلة الأولى من مراحل تنفيذ الأجندة. وهي مبينة في الإطار التالي مرتّبة حسب المجموعات الخمس.

الإطار 36. مبادرات اقترحها أعضاء اللجنة الفنية المشتركة كمبادرات أساسية للتنفيذ

المجموعة الأولى: الأطر الاستراتيجية الوطنية والإقليمية والدولية

- مبادرة الإسكوا لتعزيز ورصد التنمية الرقمية ومؤشراتها في المنطقة العربية.
- مراكز الرصد الوطنية لمؤشرات المعلومات والاتصالات.
- مبادرة المنتدى العربي الدولي للتعاون الرقمي والتنمية.

المجموعة الثانية: مجالات سياسات البنية التحتية والبيئة القانونية

- مبادرة البنية التحتية العربية المشتركة لشبكة الإنترنت.
- مبادرة/مشروع "الشبكة الإقليمية للثقة الرقمية" (AAECA-Net) – (مشروع قائم منذ سنة 2017 للمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات/Open end project).
- مبادرة إنشاء "مركز عربي للأمن السيبراني" (يضم في مكوناته الأساسية: إنشاء شبكة إقليمية لمراكز طوارئ الحاسوب معترف بها إقليمياً ودولياً وإنشاء مرصد لمؤشرات الأمن السيبراني في المنطقة العربية).
- تعزيز الثقة والأمن والخصوصية في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عصر التكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة (الاتحاد الدولي للاتصالات).
- تطوير البنية التحتية الرقمية من أجل مدن ومجتمعات ذكية مستدامة (الاتحاد الدولي للاتصالات).

- تطوير سبل التنظيم الرقمي (الاتحاد الدولي للاتصالات).

المجموعة الثالثة: مجالات الاقتصاد الرقمي والتوظيف والتجارة

- مبادرة بوابة شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العربية.
- مبادرة تعزيز التجارة الرقمية في المنطقة العربية.
- بناء رؤية عربية متكاملة حول الاستثمار في شركات تكنولوجيا رقمية ذات مستوى تنافسي عالمي.
- بناء القدرات وتشجيع الابتكار الرقمي وريادة الأعمال واستشراف المستقبل (الاتحاد الدولي للاتصالات).

المجموعة الرابعة: التحول الرقمي وسياسات الإدماج الاجتماعي

- مبادرة مراكز البيانات الحكومية الإقليمية.
- مبادرة الاتحاد الدولي للاتصالات الإقليمية حول "اقتصاد رقمي مستدام من خلال التحول الرقمي".
- مبادرة تعزيز النفاذية الرقمية (المنصة العربية للإدماج الرقمي).
- مبادرة اعتمادية التعليم عن بُعد.

المجموعة الخامسة: السياسات الثقافية والإعلامية

- إنشاء بوابة غير ربحية للمحتوى العربي الثقافي.

وكما تقدم سابقاً، لا بد من الأخذ بالأولويات الإقليمية والمخرجات الرئيسية لمؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات في مرحلة وضع آلية تنفيذ الأجندة لتعكس قرارات حكومات المنطقة العربية فيما يتعلق بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إقليمياً وعالمياً.

كذلك، وفي المرحلة نفسها لا بد من الأخذ بالأولويات الإقليمية ومخرجات مؤتمرات الأمم المتحدة، ومخرجات منظمة الإسكوا فيما يتعلق بالتعاون الرقمي والتنمية الرقمية إقليمياً وعالمياً.

3. الترابط مع المنتديات الموازية لأهداف الأجندة وغاياتها ومبادراتها

ويستهدف هذا البند بالتحديد ترابط الأجندة الرقمية العربية مع مجموعة الفعاليات الإقليمية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن أهم هذه الفعاليات المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت، ومنتديات التعاون الرقمي، وقمة مجتمع المعلومات في المنطقة العربية. وتشكل هذه المنتديات فرصة مناسبة لالتقاء أصحاب المصلحة المختلفين، والتعريف بالأجندة العربية وبأهدافها ومبادراتها، ودعوة المهتمين إلى المشاركة في تفعيلها وفق أدوارهم المختلفة. وقد عقد مؤتمر تشاوري حول الأجندة الرقمية العربية والمنتدى العربي العالمي للتعاون الرقمي والتنمية في 25-27 تشرين الأول/أكتوبر 2022، في دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة⁸⁰.

80 يوصى بتكرار هذه التظاهرات مرة أخرى بعد الاعتماد خلال عام 2023 وفتح الاستشارة العامة لأصحاب المصلحة من القطاع الخاص والهيئات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والفئات المجتمع مثل الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة لتقديم مرنيتهم حول الاستراتيجية وبناء على هذه التعليقات والأخرى التي أبدتها أصحاب المصلحة.

4. وضع الاستراتيجيات والأجندات الرقمية الوطنية المتسقة مع الأجندة العربية

هذا مسار مرافق لمسار تقارير التنمية الرقمية الوطنية، ويهدف بالدرجة الأولى إلى حثّ الدول المشاركة في ذلك المسار على إعداد أجنداتها الرقمية الوطنية مستفيدة من البيانات التي تتيحها تلك التقارير، ومن الإمكانيات الموجودة لدى فرق العمل التي تقوم بجمع البيانات وتنسيقها. ويرتبط هذا المسار مباشرة بأحد أهداف الاستراتيجية (ضمن المجموعة الأولى تحديداً)، كما أنّ التقدم فيه – بما يتسق مع غايات الأجندة العربية الإقليمية – يتيح لصناع القرار في الدول بناء مرجعية داعمة لتطوير استراتيجياتهم الرقمية الوطنية، وذلك بما يخدم تطور التنمية الرقمية في جميع الدول وفي المنطقة ككل وبشكل متسق ومتكامل.

وفي حال وجود استراتيجيات أو أجندات رقمية وطنية (سواء أكانت شاملة أم قطاعية)، فإنّه لا بد من إجراء عملية مجانسة تلك الاستراتيجيات والأجندات مع الأجندة الرقمية العربية، وخاصة في ما يتعلّق باستنتاج أهداف وغايات بعينها يتم تبنيها على المستوى الوطني. وهذه عملية ييسر من الناحية النظرية، ولكنها ضرورية للغاية، حيث تمثل نقطة انطلاق سريعة تسعى الدول من خلالها إلى تحقيق أهدافها وإحراز غاياتها الوطنية، وهو ما يؤمن بالتالي مساهمتها الفاعلة في إنجاح الأجندة الرقمية العربية، وذلك بشكل متزامن ومتجانس ومتكامل.

5. تعزيز طرائق التمويل المباشر وغير المباشر

يتضمن التمويل المباشر إمكانية تكوين صندوق، أو حساب خاص، تحت رعاية جامعة الدول العربية. ويمكن أن يعمل ذلك الصندوق على ترشيد وتنسيق عملية توجيه الأموال الواردة من الجهات الممولة وتحويلها إلى المشروعات ذات الأولوية، والتي يتم تحديدها من خلال آليات يُتفق عليها. أما التمويل غير المباشر فيمثل التمويل الوارد عبر المشاريع والمبادرات المدرجة من قبل الشركاء وأصحاب المصلحة في إطار الشراكات المعقودة، وذلك كون هذه الجهات تدعم تنفيذ الأجندة الرقمية العربية في تحقيق أهدافها. وتقع مسؤولية توصيف آليات عمل طرائق التمويل، بشقيها المباشر وغير المباشر، على عاتق المكوّنات الموصّفة في الجزء الخاص بالتسيير والاستدامة (انظر أدناه).

باء. آليات دعم التحليل والرصد والمتابعة

بهدف ضمان الجودة والدقة، تم الاعتماد على عدد من الممارسات الأساسية التي تدعم عملية تنفيذ الأجندة.

1. مسار التقرير العربي للتنمية الرقمية والتقارير الوطنية الرافدة له

لا بد من الإشارة إلى أن عملية تصميم الأجندة قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً، ومنذ بدايتها، بمسار تقارير التنمية الرقمية على المستوى الوطني والإقليمي والذي أطلقته الإسكوا منذ 2018. واستفادت الأجندة من النضج الحاصل في هذا المسار والنتائج عن عمليات المراجعة التي أجريت للتقارير بمشاركة ممثلين واختصاصيين عن الدول المشاركة. وقد اعتمدت هيكلية الأجندة على مجموعة المحاور الأساسية والفرعية المستخدمة في نموذج تقارير التنمية الرقمية، كما أن جزءاً كبيراً من المؤشرات المزمع استخدامها في رصد وتتبع بلوغ الغايات المحددة ضمن الأجندة هي مؤشرات مستخدمة في تقارير التنمية الرقمية الوطنية،

وسيجري قياسها من خلال هذا المسار الدوري وعن طريق هذه التقارير. وبيّن الإطار التالي بنية التقرير العربي للتنمية الرقمية وارتباطه بالأجندة الرقمية العربية.

الإطار 37. التقرير العربي للتنمية الرقمية: بنيته وارتباطه بالأجندة العربية للتنمية الرقمية

يعتمد التقرير الإقليمي الذي تُعدّه الإسكوا بشكل رئيسي على تقارير الاستعراضات الوطنية للتنمية الرقمية التي تُعدها البلدان العربية، مع إضافة بيانات دولية للمقارنة واستخلاص توصيات خاصة بالدول العربية. ويتكون هذا التقرير من ثلاثة فصول أساسية تدرج تحتها جملة من العناوين، وهي:

الفصل الأول: التحولات الحديثة العهد في اتجاهات التكنولوجيا الرقمية وسلوك المستخدمين على الصعيدين الدولي والإقليمي

- وضع العالم والمنطقة في ما يخص استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء مجتمع المعلومات، واستشراف المستقبل الرقمي (وذلك من خلال تقارير صادرة عن مؤسسات مختصة بهذا الشأن).
- تحليل البيانات وتنسيقها واستخراج المفيد منها مع التركيز على التنمية الرقمية على المستوى الإقليمي.

الفصل الثاني: استعراض وضع مجتمع المعلومات في المنطقة العربية

- ملخص عن التقارير الوطنية للتنمية الرقمية التي صيغت بالاعتماد على النموذج المعياري القائم على المجموعات الخمس.
- تلخيص ما ورد في التقارير الوطنية للدول العربية المشاركة في المشروع، مع إضافة تحليلات ومقارنات تسمح بإعطاء صورة دقيقة عن أوضاع المنطقة العربية في ما يتعلق بتطور مجتمع المعلومات والتنمية المستدامة.
- البحث عن بيانات ومعلومات إضافية صادرة عن منظمات دولية وإقليمية توضح صورة الوضع الإقليمي وتغنيها.

الفصل الثالث: مجتمع المعلومات العربي من خلال نظرة تنموية

يقدم هذا الفصل تحليلاً لمجتمع المعلومات العربي، من خلال منظور تنموي محدد حول الشمولية في بناء مجتمع المعلومات في المنطقة العربية وتمكين أفراد المجتمع، مع التركيز على التعافي المستدام والمرن من جائحة كوفيد-19 والوضع الاقتصادي والاجتماعي، والأبعاد البيئية للتنمية المستدامة لبناء مسار شامل وفعال لتحقيق خطة عام 2030.

ترابط بين التقرير العربي للتنمية الرقمية والأجندة الرقمية العربية

- صُممت الأجندة الرقمية العربية انطلاقاً من الإطار المفاهيمي للتنمية الرقمية الذي وضعته الإسكوا لإعداد تقارير التنمية الرقمية الوطنية، والتقرير العربي (الإقليمي).
- التركيز على الاستفادة من المعلومات التي يقدمها التقرير العربي للتنمية الرقمية وذلك في مرحلتين أساسيتين:
 - مرحلة الإعداد للأجندة العربية حيث تم اعتماد التقرير العربي للتنمية الرقمية كمصدر هام للبيانات والتحليلات، إضافة إلى مصادر أخرى.
 - مرحلة تتبع ومراقبة تنفيذ الأجندة بحيث يكون التقرير العربي للتنمية الرقمية مصدراً رئيسياً للمؤشرات المستخدمة في المراقبة.

وبناءً عليه، تشكل تقارير التنمية الرقمية الوطنية مساراً داعماً لعملية تنفيذ الأجندة الرقمية العربية، وذلك عن طريق مساهمة الدول العربية المشاركة في صياغة وتنفيذ الأجندة عبر إعداد التقارير الدورية للتنمية الرقمية (الوطنية والإقليمية) من خلال الآلية المعتمدة لذلك. وستشكل مخرجات هذا المسار المرجعية الأساسية لعملية القياس والرصد التي مستم خلال فترة عمر الأجندة وذلك بوصفها جزءاً من آليات المتابعة والتسيير والاستدامة.

2. نموذج القياس والمراسد الوطنية لمؤشرات التنمية الرقمية

ولإثراء عملية تقييم وضع المنطقة العربية في ما يخص التنمية الرقمية – وكذلك عملية إجراء الاستعراضات الوطنية وإعداد التقارير المرتبطة بها، ومن ثم استخدامها في وضع الأجندة ورصد تنفيذها، وتطويرها دورياً – فإنه لا بد من:

- إنشاء مراسد وطنية تقوم بجمع البيانات اللازمة لحساب قيمة المؤشرات المستخدمة في تقارير التنمية وفي نموذج القياس، وذلك اعتماداً على الآليات القائمة في كل دولة. وينبغي القيام بذلك بحيث تعمل جميع المراكز على تصدير قيم المؤشرات الوطنية ضمن الصيغة المعتمدة في نموذج مؤشرات القياس والرصد (المرفق الثاني).
- بناء منصة رقمية تتيح تجميع وعرض البيانات الناتجة عن المراسد الوطنية، وتقارير التنمية الوطنية والإقليمية، وتقارير تتبّع المشاريع، والأجندات الوطنية المواكبة للاستراتيجية، والقرارات المتخذة في إطار التسيير والاستدامة.

(أ) الترابط بين مراسد المؤشرات والأجندة الرقمية العربية

اقتُرنت معظم أهداف الأجندة بغايات قابلة للقياس ومبنية على مؤشرات معروفة ضمن نموذج مؤشرات القياس والرصد (راجع المرفق الثاني) الذي يُستخدم في وضع التقارير والأجندات (سواء الوطنية منها أم الإقليمية). وتنقسم هذه المؤشرات إلى مجموعتين:

- مؤشرات دولية يتم قياسها ونشرها من قبل منظمات متخصصة.
- ومؤشرات مبنية على تقارير التنمية الرقمية الوطنية للدول العربية.

ووفق المخطط الموضوع للأجندة، فإنه سيتم رصد قيم المؤشرات من خلال مراسد وطنية تنشأ خلال المرحلة الأولى لتنفيذ الأجندة، بالإضافة إلى الاستفادة من نتائج تقارير التنمية الرقمية والمؤشرات الدولية ذات الصلة. وسيسمح ذلك بإصدار تقارير رصد دورية لتتبع مدى تنفيذ أهداف الأجندة، والتي ستشكل أحد عناصر منظومة التسيير والاستدامة الهادفة إلى النظر في فعالية تنفيذ الأجندة ومدى التقدم المحرز. وخلال إعداد هذا التقرير، تم استخدام نموذج القياس في وضع أهداف وغايات الأجندة، حيث بلغ عدد المؤشرات المستخدمة في هذا الصدد 85 مؤشراً، منها 24 مأخوذة من المؤشرات الدولية (بنسبة 28 في المائة)، و61 مؤشراً مستقاة من مسار تقارير التنمية الرقمية العربية (بنسبة 72 في المائة).

(ب) دور مراسد المؤشرات في التغذية الراجعة للتطوير الدوري للأجندة

يُستخدم تقرير الرصد الدوري في إعداد تقرير تقييم الأجندة في نهاية كل مرحلة. وسيتضمن تقرير الرصد تقييماً وتحليلاً للفجوات بين القيم المستهدفة وبين القيم المرصودة من المؤشرات، مما يساهم في عملية إعداد المقترحات اللازمة لتحديث الأجندة، والتي يمكن أن تتضمن:

1. اتخاذ إجراءات جديدة ضمن الأجندة.
2. إدراج أهداف جديدة ضمن إطار المجالات الخمسة للاستراتيجية في حال الضرورة.
3. تعديل قيم بعض الغايات والمؤشرات (زيادة أو نقصاناً).
4. اقتراح إصدار بعض التوصيات من قبل مجلس وزراء الاتصالات العرب بهدف تحفيز الدول على تحقيق القيم المحددة وتسريع الوصول إليها، إذا دعت الحاجة.

الإطار 38. الاستراتيجيات والأجندات الإقليمية ونماذج القياس

وبالنظر إلى مجموعة الاستراتيجيات الإقليمية التي جرت دراستها، فإنه ثمة استراتيجية واحدة فقط لديها نموذج كامل للقياس وهي الأجندة الرقمية الأوروبية، إذ تم بناء نموذج خاص لهذا الغرض، في حين لا تتضمن استراتيجيات آسيا وأفريقيا آليات للقياس على سبيل المثال. وبالمقابل، ثمة آلية أبسط للقياس في الأجندة الرقمية لأمريكا اللاتينية، وهي تُعتمد في تتبع العديد من المؤشرات، مثل مؤشرات النفاذ للاتصالات النقالة بما في ذلك النفاذ بالحزمة العريضة، ومؤشرات نفاذ الأسر (household) إلى الإنترنت في الريف والمدينة. وهذه المؤشرات في معظمها هي من المؤشرات المتعلقة بالبنى التحتية.

جيم. تطوير إطار التسيير والاستدامة

يستند إطار التسيير والاستدامة إلى قرارات الاجتماع (24) لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن طلب جامعة الدول العربية من الإسكوا إطلاق مشروع تعاون فني مشترك لوضع وتطوير وتفعيل الاستراتيجية والخطة التنفيذية المصاحبة لها. وبناءً عليه، تستمر الشراكة من خلال المنظومة القائمة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظومة القائمة في الأمانة التنفيذية للإسكوا، وهما تتكاملان من أجل استدامة المشروع والقيام بأعمال التنسيق وتسيير الأعمال وإعداد المدخلات لفريق العمل المعني ببلورة الاستراتيجية، بمشاركة كافة الشركاء من المنظمات العربية والدولية والدول المنضمة للمشروع منذ بدايته، والذي نجح في بناء الشراكات مع عشر منظمات رئيسية فاعلة في المجالات المختلفة للتنمية الرقمية، كالتالي:

- **المنظومة القائمة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية** التي تعتمد على مجلس وزراء الاتصالات العرب كمتخذ للقرار وفريق فني متخصص هو فريق بلورة الاستراتيجية الذي يقوم برفع الدراسات والمقترحات إلى المجلس عن طريق اللجنة الدائمة للاتصالات والمعلومات. ويمكن توسيعها لتشمل استحداث فرق عمل بحثية مشتركة منبثقة عن مجلس وزراء الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من جهة، وعن المجالس المتخصصة الأخرى في جامعة الدول العربية (مجلس وزراء الاقتصاد والتجارة العرب، مجلس الوزراء المعني بالتنمية المستدامة العرب، مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب،

مجلس وزراء العدل العرب، مجلس وزراء الداخلية العرب، مجلس وزراء الإعلام العرب) من جهة أخرى.

- المنظومة القائمة في الأمانة التنفيذية للإسكوا التي كلفت بإدارة مشروع التعاون الفني لوضع وتطوير وتفعيل الاستراتيجية (الأجندة الرقمية العربية) حيث تشكّل الإسكوا بيت الخبرة المستدام لإدارة هذا المشروع، من خلال (أ) الآلية المركزية للتعاون البحثي والفني، و(ب) اللجنة الفنية المشتركة.

الإطار 39. المنظمات الرئيسية

الشركاء من المنظمات العربية

- المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات (الإيكتوا).
- الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي/مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية (أرادو).
- كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

الشركاء من المنظمات الدولية الأممية

- المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات، القاهرة.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتب اليونسكو بالقاهرة.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، جنيف.
- إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك.
- منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، القاهرة.
- منظمة الأغذية والزراعة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

ورئاسة الفريق العربي لبلورة الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جمهورية مصر العربية.

المرفق الأول: سلسلة الاجتماعات التي انعقدت لبلورة الأجندة الرقمية العربية

يستعرض هذا المرفق سلسلة الاجتماعات التي عُقدت لبلورة المشروع المشترك بين الإسكوا وجامعة الدول العربية بشأن وضع وتطوير وتفعيل الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية).

التاريخ	العنوان
21 كانون الأول/ديسمبر 2020 عبر الإنترنت	ورشة العمل المشتركة بين الإسكوا وجامعة الدول العربية حول إقامة شراكات استراتيجية لإعداد الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية) – بمشاركة منظمات الأمم المتحدة والمنظمات والجهات العربية المشاركة.
23-24 آذار/مارس 2021 عبر الإنترنت	ورشة العمل المشتركة الأولى بين الإسكوا وجامعة الدول العربية لتطوير الأجندة الرقمية العربية (استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؛ حدث مستقل على هامش الدورة الثانية والثلاثين لفريق العمل العربي حول الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
27 أيلول/سبتمبر 2021 عبر الإنترنت	المشروع المشترك للإسكوا وجامعة الدول العربية بشأن وضع وتطوير وتفعيل الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية) الاجتماع الأول للجنة الفنية المشتركة.
23-25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 حضوري/افتراضي، فندق سميراميس، القاهرة	المشروع المشترك للإسكوا وجامعة الدول العربية بشأن وضع وتطوير وتفعيل الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية) الاجتماع الثاني للجنة الفنية المشتركة، وقد تضمن ورشة العمل المخصصة للباحثين والخبراء من الدول والمنظمات المنضمة للمشروع وذلك في إطار الآلية المركزية للتعاون البحثي والفني.
9 كانون الأول/ديسمبر 2021 عبر الاتصال المرئي	الدورة الثالثة والثلاثون لفريق العمل العربي حول الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
7-10 آذار/مارس 2022 حضوري/افتراضي، فندق رويال مكسيم بالاس كمبينسكي، القاهرة الجديدة	المشروع المشترك للإسكوا وجامعة الدول العربية بشأن وضع وتطوير وتفعيل الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية) اجتماع الخبراء الثاني المخصص للباحثين والخبراء من الدول والمنظمات المنضمة للمشروع وذلك في إطار الآلية المركزية للتعاون البحثي والفني.
23-26 أيار/مايو 2022 حضوري/افتراضي، فندق سميراميس، القاهرة	اجتماع الخبراء الإقليمي حول الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية) والتقارير الوطنية للتنمية الرقمية؛ تناول اللقاء ترابط المسارين، والتقدم المحرز، والدروس المستفادة (المرحلة نصف النهائية).

التاريخ	العنوان
عبر الإنترنت، 4-7 تموز/يوليو 2022	سلسلة فعاليات حول تطوير الأجندة الرقمية العربية (الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وذلك تحضيراً للاجتماع الخمسين للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاتصالات العرب (الاجتماع الثالث للجنة الفنية المشتركة، وورشة العمل الإقليمية المشتركة الثانية بين الإسكوا وجامعة الدول العربية، والدورة الرابعة والثلاثين لفريق العمل العربي لبلورة الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات).
عبر الإنترنت، 4-6 تشرين الأول/أكتوبر 2022	الاجتماع الرابع للجنة الفنية المشتركة وللالية المركزية للتعاون البحثي والفني.
دولة الإمارات العربية المتحدة، 25-27 تشرين الأول/أكتوبر 2022	المشروع المشترك للإسكوا وجامعة الدول العربية بشأن وضع وتطوير وتنفيذ الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية) المؤتمر التشاوري، واجتماعات الخبراء حول الأجندة الرقمية العربية، والتحضير للدورة الثانية للمنتدى العربي العالمي للتعاون الرقمي والتنمية (وقد تضمن كذلك الاجتماع الخامس للجنة الفنية المشتركة وللالية المركزية للتعاون البحثي والفني).
عبر الإنترنت، 16-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022	ورشة عمل للجنة الفنية المشتركة وللالية المركزية للتعاون البحثي والفني ضمن الاجتماع الخامس والثلاثين لفريق العمل العربي لبلورة الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
جمهورية مصر العربية، 23-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2022	الاجتماع الخمسون للجنة الدائمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
جمهورية مصر العربية، 22 و 23 كانون الثاني/يناير 2023	الاجتماع الحادي والخمسون للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاتصالات العرب والاجتماع الـ 26 للمجلس.

المرفق الثاني: نموذج مؤشرات القياس والرصد

يتم استخدام المؤشرات في مرحلتين رئيسيتين من عمر الأجندة/الاستراتيجية:

1. مرحلة التحليل التي تسمح برصد الوضع الراهن وتحليله واكتشاف مواقع الضعف والقوة وتحديد الفجوات في وضع الأجندة.
2. مرحلة التنفيذ حيث تستخدم المؤشرات لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الأجندة/الاستراتيجية وتحديد قيم للأهداف والمؤشرات بغية الوصول إليها في المرحلة الأخيرة من عمر الأجندة/الاستراتيجية (عندما يكون ذلك ممكناً)، وذلك ضمن مكونات إطار التسيير والاستدامة.

1. ترميز المؤشرات المستخدمة في الأجندة الرقمية العربية

يتكون كل من المؤشرات المستخدمة في الأجندة الرقمية العربية من جزئين هما: البادئة ومجموعة من الأرقام، ويتصل الجزءان باستخدام الشرطة (_) على الشكل التالي: الأرقام_البادئة؛ على سبيل المثال DDR_1.2.3.4.

البادئة

- **DDR**: وترمز إلى أن مصدر هذا المؤشرات هي تقارير التنمية الرقمية.
- (Digital Development Report) التي تصدرها الدول العربية المشاركة في هذا المشروع بشكل دوري.
- **INT**: وترمز إلى أن مصدر هذا المؤشرات هي تقارير أو قواعد بيانات عائدة لإحدى المنظمات الدولية (International) وعلى رأسها منظمات الأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للاتصالات، والبنك الدولي، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة الإسكوا وغيرها.

الأرقام

- الرقم الأول: يرمز إلى المجموعة التي ينتمي إليها هذا المؤشر (DDR_1.2.3.4).
- الرقم الثاني: يرمز إلى أحد الأهداف المخصصة للمجموعة المبينة في الرقم الأول (DDR_1.2.3.4).
- الرقم الثالث: يرمز إلى إحدى الغايات العائدة للهدف المبين في الرقم الثاني (DDR_1.2.3.4).
- الرقم الرابع: يرمز إلى أحد المؤشرات التي تقيس/ترصد إحدى الغايات المبينة في الرقم الثالث (DDR_1.2.3.4).

2. لائحة المؤشرات الدولية المستخدمة في الأجندة الرقمية العربية

تستعرض القائمة التالية عدداً من المؤشرات الدولية المختارة (وعددتها حالياً 24) والتي اتفق أعضاء الفريق الفني لإعداد الاستراتيجية على استخدامها في عملية القياس والرصد لمدى تحقيق الأهداف والغايات المدمجة في الأجندة. وسيصدر مجلد خاص لاحقاً يتضمن دليلاً عملياً للمعلومات الأساسية المستخدمة في تعريف كل مؤشر دولي ورد في المخططات الأساسية للأجندة.

الرمز	اسم المؤشر	الجهة المصدرة
INT_2.1.2.1	تصنيف الدولة وفق المتبوع التنظيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	الاتحاد الدولي للاتصالات
INT_2.1.2.2	تصنيف الدولة وفق معيار الجيل الخامس من التنظيم الرقمي التعاوني.	الاتحاد الدولي للاتصالات
INT_2.3.1.1	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت.	الاتحاد الدولي للاتصالات
INT_2.3.2.1	اشتراكات الحزمة العريضة الثابتة، مصنفة حسب السرعة.	الاتحاد الدولي للاتصالات
INT_2.3.3.1	النسبة المئوية للسكان الذين تشملهم على الأقل شبكة للهاتف النقال من الجيل الرابع.	الاتحاد الدولي للاتصالات
INT_2.4.1.1	نصيب الفرد من عرض نطاق الحزمة الدولية للإنترنت (بت/ثانية/فرد).	الاتحاد الدولي للاتصالات
INT_2.7.1.3	عدد الدول العربية المصنفة على الأقل "ذات مستوى مناسب" من قبل الاتحاد الأوروبي - أو أي جهات أخرى من ناحية حفظ البيانات الشخصية.	الاتحاد الأوروبي
INT_2.8.4.1	مؤشر الأمن السيبراني العالمي.	الاتحاد الدولي للاتصالات
INT_3.3.1.1	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	معهد اليونسكو للإحصاء
INT_3.3.2.1	طلبات براءات الاختراع (كنسبة مئوية من إجمالي العالمي).	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
INT_3.3.2.1	مؤشر الابتكار العالمي.	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
INT_3.7.1.1	صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة مئوية من إجمالي صادرات السلع.	البنك الدولي
INT_3.10.1.1	نسبة الشباب والبالغين الذين تتوفر لديهم مهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب نوع المهارة.	الاتحاد الدولي للاتصالات

الرمز	اسم المؤشر	الجهة المصدرة
INT_4.1.1.1	كلفة النفاذ إلى الإنترنت بالحزمة العريضة النفاذ كنسبة مئوية من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الشهري.	الاتحاد الدولي للاتصالات
INT_4.1.1.2	كلفة النفاذ إلى الإنترنت بالحزمة العريضة الثابتة كنسبة مئوية من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الشهري.	الاتحاد الدولي للاتصالات
INT_4.2.1.1	معدل المساواة بين الجنسين في النفاذ إلى الإنترنت.	الاتحاد الدولي للاتصالات
INT_4.2.2.1	معدل مستخدمي الإنترنت في المناطق الحضرية إلى المستخدمين في المناطق الريفية.	الاتحاد الدولي للاتصالات
INT_4.3.2.1	مؤشر تقييم حقوق النفاذ الرقمي (DARE).	المبادرة الدولية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال الدامجة (G3ict)
INT_4.5.1.1	نسبة المدارس التي لديها نفاذ إلى الإنترنت.	معهد اليونسكو للإحصاء
INT_4.7.1.1	مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية.	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة
INT_4.7.3.1	مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنفاذ (GEMS).	منظمة الإسكوا
INT_5.1.1.1	نسبة المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت.	غير محدّد بعد
INT_5.1.2.1	نسبة المواقع التي تقدّم محتوى باللغة العربية.	http://w3techs.com
INT_5.2.1.1	عدد الدول العربية التي لديها نطاق علوي باللغة العربية.	سلطة إسناد الأرقام المخصصة على شبكة الإنترنت (iana)

3. لائحة المؤشرات العربية المستخدمة في الأجندة الرقمية العربية

وفي ما يلي قائمة بالمؤشرات المدمجة في الأجندة الرقمية العربية (وعددها حالياً 61 مؤشراً) والتي يتم قياسها (أو سوف يتم قياسها) بصفة مباشرة من خلال آلية الرصد والمتابعة التي سوف تصاحب عمر الأجندة (ومنها ما يتم قياسه بالفعل من خلال الاستعراضات الدورية لواقع التنمية الرقمية في المنطقة العربية).

وسيتم تطوير هذه المؤشرات وبياناتها الوصفية ووضع دليل لقياسها بالتشارك مع الدول الأعضاء والمنظمات المنضمة لهذا المشروع خلال الفترة القادمة.

رمز المؤشر	اسم المؤشر
DDR_1.1.1.1	عدد الدول العربية التي لديها استراتيجيات رقمية وطنية شاملة أو أجندات للتنمية الرقمية.
DDR_1.1.2.1	عدد الدول التي لديها استراتيجية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
DDR_1.1.3.1	عدد الدول التي لديها سياسة/خطة قطاعية للتعليم الرقمي.
DDR_1.1.3.2	عدد الدول التي لديها سياسة/خطة قطاعية للاقتصاد الرقمي.
DDR_1.1.3.3	عدد الدول التي لديها سياسة/خطة قطاعية للصحة الرقمية.
DDR_1.1.3.4	عدد الدول التي لديها سياسة/خطة قطاعية للزراعة الذكية.
DDR_1.1.3.5	عدد الدول التي لديها سياسة/خطة قطاعية للنقل الذكي.
DDR_1.1.4.1	عدد الدول التي لديها سياسة/خطة وطنية للحوسبة السحابية.
DDR_1.1.4.2	عدد الدول التي لديها سياسة/خطة وطنية للتكنولوجيا المالية الرقمية.
DDR_1.1.4.3	عدد الدول التي لديها سياسة/خطة وطنية للأمن السيبراني.
DDR_1.1.4.4	عدد الدول التي لديها سياسة/خطة وطنية لإنترنت الأشياء.
DDR_1.1.4.5	عدد الدول التي لديها سياسة/خطة وطنية للذكاء الاصطناعي.
DDR_1.1.4.6	عدد الدول التي لديها سياسة/خطة وطنية للميتافيرس (الكون الفوقي و/أو الواقع الافتراضي).
DDR_1.1.5.1	عدد الدول العربية التي تُجري رصدًا واستعراضاً دورياً لوضع التنمية الرقمية على المستوى الوطني.
DDR_2.1.1.1	عدد الدول العربية التي تتوفر فيها ضوابط خاصة بتشجيع المنافسة وضبط الحصرية.
DDR_2.2.1.1	عدد خدمات الاتصالات أو الخدمات الرقمية الأخرى المتاحة إقليمياً.
DDR_2.2.1.2	عدد الدول التي لديها اتفاقيات تنظيمية لخدمات اتصالات أو خدمات رقمية أخرى متبادلة مع دول عربية أخرى.
DDR_2.5.1.1	عدد الدول التي لديها على الأقل نقطة تبادل إنترنت وطنية.
DDR_2.5.2.1	عدد نقاط تبادل الإنترنت الإقليمية.
DDR_2.5.2.2	عدد مقدّمي المحتوى العالميين المتصلين بنقاط تبادل الإنترنت الإقليمية.

DDR_2.5.3.1	عدد الدول المتصلة بإحدى نقاط تبادل الإنترنت الإقليمية.
DDR_2.5.4.1	نسبة البيانات البينية التي تنتقل إقليمياً من دون الحاجة إلى العبور إلى شبكات دولية إلى إجمالي البيانات البينية.
DDR_2.6.1.1	عدد الدول العربية التي لديها هيئة وطنية فاعلة للتوقيع والتصديق الرقمي.
DDR_2.6.2.1	عدد الدول العربية التي لديها اتفاقيات اعتراف متبادل لخدمات التوقيع الرقمي مع دول عربية أخرى.
DDR_2.7.1.1	عدد الدول العربية التي لديها قوانين مهيّنة لحماية البيانات الشخصية.
DDR_2.7.1.2	عدد الدول العربية التي لديها هيئات مخصصة لحماية البيانات الشخصية.
DDR_2.8.1.1	عدد الدول التي لديها نصوص قانونية مهيّنة لمكافحة الجريمة الإلكترونية والأمن السيبراني.
DDR_2.8.2.1	عدد الدول العربية التي وضعت "اتفاقية التعاون العربي في مكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات" قيد التنفيذ.
DDR_2.8.3.1	عدد الدول العربية التي لديها استراتيجيات وطنية للأمن السيبراني.
DDR_2.8.5.1	عدد الدول العربية التي لديها مراكز استجابة وطنية لطوارئ الحاسوب.
DDR_2.8.6.1	عدد الدول العربية التي لديها اتفاقيات تعاون مع دول عربية أخرى من أجل التنسيق بين المراكز الوطنية لطوارئ الحاسوب.
DDR_3.1.1.1	عدد الدول العربية التي تعتمد تصنيفاً دولياً موحداً لسجلات الشركات العاملة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
DDR_3.1.2.1	عدد الدول العربية التي تعتمد إطاراً عربياً يسهّل الحصول على البيانات الإحصائية للشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
DDR_3.2.1.1	قيمة الأصول المادية والمعنوية للشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
DDR_3.2.2.1	مساهمة رأس المال المغامر في تمويل الاستثمارات في شركات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
DDR_3.4.1.1	عدد الدول العربية التي تُجري قياسات وطنية دورية لمساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الوطني.
DDR_3.5.1.1	عدد الشركات المتخصصة في التكنولوجيات الناشئة (من مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) في كل دولة.
DDR_3.5.2.1	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في شركات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

DDR_3.5.3.1	نسبة ناتج قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الناتج القومي.
DDR_3.6.1.1	عدد الدول العربية التي لديها خطط معتمدة لإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة وباقي القطاعات الإنتاجية.
DDR_3.8.1.1	نسبة التعاملات التجارية باستخدام البات التجارة الإلكترونية إلى الناتج القومي لكل دولة.
DDR_3.8.1.2	نسبة قيم التعاملات التجارية بين الشركات والأعمال (B2B) إلى التعاملات التجارية المتداولة باستخدام البات التجارة الإلكترونية.
DDR_3.8.1.3	عدد الدول العربية التي لديها قوانين و/أو أطر تنظيمية تتعلق بالتجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني.
DDR_3.9.1.1	عدد الدول العربية التي لديها ضوابط للتعامل مع العملات الرقمية.
DDR_3.11.1.1	نسبة فرص العمل عن بُعد من فرص العمل المتاحة في كل دولة.
DDR_3.12.1.1	نسبة الشركات التي لديها برامج لتأهيل العاملين في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل دولة.
DDR_4.3.1.1	عدد الدول العربية التي لديها سياسة وطنية للنفاذية الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة.
DDR_4.4.1.1	عدد الدول العربية التي لديها برامج لتمكين النشء من الاستخدام الأمثل وحمايته على الإنترنت.
DDR_4.5.1.2	نسبة المراكز الصحية التي لديها نفاذ إلى الإنترنت.
DDR_4.6.1.1	نسبة المسجلين في التعليم الإلكتروني والافتراضي في الدولة إلى إجمالي المسجلين في التعليم.
DDR_4.7.2.1	وجود/وضع إطار وطني للتشغيل البيني في الدول العربية.
DDR_4.7.4.1	عدد الدول العربية التي لديها مبادرات في مجال البيانات المفتوحة.
DDR_4.8.1.1	عدد الدول العربية التي لديها مراكز بيانات وطنية تتضمن بيانات سحابية تُستخدم في تقديم خدمات الحكومة الإلكترونية.
DDR_4.8.2.1	عدد مراكز البيانات الإقليمية.
DDR_4.9.1.1	عدد الدول العربية التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أحد مجالات الصحة الإلكترونية.
DDR_5.2.2.1	نسبة أسماء النطاقات المسجلة باللغة العربية في كل دولة.

عدد الدول العربية التي لديها استراتيجيات للتقارب بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين الإعلام.	DDR_5.3.1.1
عدد الدول العربية التي لديها منصّات متخصصة في إتاحة النفاذ إلى المحتوى الإعلامي.	DDR_5.3.2.1
عدد الدول العربية التي لديها نصوص قانونية تعالج قضايا النشر على الإنترنت.	DDR_5.3.3.1
عدد الدول العربية التي لديها نظام تراخيص يشمل قضايا النفاذ إلى المحتوى الإعلامي عن طريق شبكات الاتصالات.	DDR_5.3.4.1
عدد المواقع المتخصصة بالكشف عن الأخبار الوهمية على شبكة الإنترنت.	DDR_5.4.1.1

المرفق الثالث: استعراض الأجندات الرقمية الإقليمية

يقدم هذا المقطع ملخصاً عن أهم الاستراتيجيات الرقمية الإقليمية والتي أطلق معظمها على شكل "أجندات رقمية" تحدد الأهداف المستقبلية المستهدفة خلال الفترة الزمنية للأجندة في الإقليم المعني، بالإضافة إلى مقترحات للأنشطة المطلوبة والمهل اللازمة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة. ويعرض الملخص أيضاً، وفق ما يتوفر من معطيات، الآليات التي اتبعتها هذه الاستراتيجيات/الأجندات في وضع البرامج والمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأعمال المطلوبة، مع ذكر عناوين أهم البرامج والمشاريع ولكن من دون الدخول في تفاصيل تنفيذها. ويتضمن الملخص شرحاً لآليات الحوكمة المستخدمة في إقرار بنود الاستراتيجية وتتبع تنفيذها، بالإضافة إلى تبيان أي أدوات قياس تسمح بمقارنة الهدف مع ما أنجز وصولاً إلى تحديث الاستراتيجية للتكيف مع المتطلبات الجديدة.

1. الأجندة الرقمية الأوروبية

إنّ الأجندة الرقمية الأوروبية هي إحدى سبع مبادرات رائدة لاستراتيجية أوروبا 2020 والمعنونة "استراتيجية للنمو الذكي والمستدام والشامل"⁸¹. صدرت الأجندة في أيار/مايو 2010، وكانت تهدف إلى تحديد الدور التمكيني الأساسي الذي سوف يلعبه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذا كانت أوروبا راغبة في تحقيق طموحاتها لعام 2020⁸².

(أ) أهداف الأجندة ومجالات التدخل

تهدف الأجندة إلى رسم مسار لتعظيم الاستفادة من الفرص التنموية التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما شبكة الإنترنت التي تمثل وسيطاً حيوياً للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك القيام بالأعمال التجارية، والعمل، والتسلية، والتواصل، والتعبير الحر عن الآراء. وميحقز النجاح في تنفيذ الأجندة الابتكار والنمو الاقتصادي وسيهم في تحسين الحياة اليومية للمواطنين والشركات على حد سواء. وعليه فإن الانتشار الأوسع والاستخدام الأكثر فعالية للتكنولوجيا الرقمية من شأنه أن يمكّن أوروبا من التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهها، وأن يوفر للأوروبيين حياة أفضل من خلال تيسير الرعاية الصحية الأفضل، وإيجاد حلول أكثر أماناً وفعالية للنقل، وتوفير بيئة أنظف، وفرص جديدة لوسائل الإعلام، وتيسير الحصول على الخدمات العامة والمحتوى الثقافي.

تحدد الأجندة الرقمية لأوروبا أنشطتها الرئيسية بما يسمح بالمعالجة المنهجية للتحديات التي تواجهها القارة. وقد تم تبويب هذه التحديات ضمن المجالات السبعة التالية: (1) الأسواق الرقمية المجزأة؛ (2) عدم القدرة على التشغيل المتبادل؛ (3) ازدياد الجرائم السيبرانية وخطر فقدان الثقة بالشبكات؛ (4) نقص

81 European commission, communication of 3.3.2010 COM (2010) 2020 final (accessed on 30 March 2021).

82 European Commission Communication of 19.05.2010, "A Digital Agenda for Europe" COM(2010) (accessed on 30 March 2021).

الاستثمارات في بناء وتطوير الشبكات؛ (5) عدم كفاية جهود البحث والابتكار؛ (6) غياب الإلمام بالتكنولوجيا والمهارات الرقمية؛ و(7) الفرص الضائعة في التصدي للتحديات المجتمعية. وللتصدي لهذه المشاكل، تم تحديد جملة من الأنشطة، وعددها 101، جرى جمعها ضمن سبعة مجالات عمل أو ركائز. ونورد في ما يلي هذه المجالات:

- **السوق الرقمية الموحدة:** في أثناء صياغة الأجندة الرقمية لأوروبا، تم تقييم الأسواق الإلكترونية الأوروبية على أنها لا تزال مفصولة بحواجز متعددة، وهذا ما لا يؤثر على النفاذ إلى خدمات الاتصالات عبر أوروبا فحسب، بل وأيضاً على ما ينبغي أن تكون عليه خدمات الإنترنت العالمية ومحتوياتها.
- **التشغيل المتبادل والمعايير:** لقد أظهر الاتحاد الأوروبي بعض الضعف في مجالات وضع المعايير الخاصة بالحيز الرقمي، وما يتصل بذلك من المشتريات العامة والتنسيق بين السلطات العامة، الأمر الذي منع الخدمات والأجهزة الرقمية التي يستخدمها الأوروبيون من العمل معاً كما يجب.
- **الثقة والأمن:** تتضمن الأجندة عدة إجراءات هامة لمعالجة مخاوف الأشخاص الذين قد يمتنعون عن استخدام الأنشطة الإلكترونية بسبب مخاوف أمنية. وتعزى هذه المخاوف أساساً إلى شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمحطات الطرفية (Terminals) لدى المستخدم النهائي، والتي لا تزال عرضة لمجموعة واسعة من المخاطر المتزايدة. كما أنّ مكافحة انتشار الهجمات تزداد تعقيداً وكلفة مالية.
- **النفاذ السريع والفائق السرعة إلى الإنترنت:** لتتمكن أوروبا من التماشي مع رواد العالم في المجال، مثل كوريا الجنوبية واليابان، فإنها تحتاج إلى معدلات تنزيل تبلغ 30 ميجابت/الثانية لكل مواطنها، وأن تشترك 50 في المائة على الأقل من الأسر الأوروبية في وصلات الإنترنت التي تتجاوز سرعتها 100 ميجابت/الثانية بحلول عام 2020.
- **البحث والابتكار:** كان استثمار الاتحاد الأوروبي في أبحاث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في لحظة الموافقة على البرنامج، أقل من نصف استثمارات الولايات المتحدة في المجال. ويسعى البرنامج الرقمي إلى الحفاظ على القدرة التنافسية لأوروبا من خلال زيادة التنسيق ووقف الجهود المجزأة التي تبذلها أوروبا.
- **تعزيز محو الأمية الرقمية والمهارات والإدماج:** وفي وقت إقرار البرنامج، كان أكثر من 50 في المائة من الأوروبيين يستخدمون الإنترنت يومياً، ولكن، في المقابل، فإن 30 في المائة منهم لم يستخدموه قط. ومع تنفيذ المزيد من المهام اليومية على الإنترنت، يحتاج الجميع إلى مهارات رقمية معززة للمشاركة الكاملة في المجتمع.
- **الفوائد القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمجتمع الاتحاد الأوروبي:** يركز البرنامج الرقمي على استخدام قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين نوعية الحياة في عدة مجالات مثل البيئة والرعاية الصحية والتنوع الثقافي وخدمات الحكومة الإلكترونية.

لم تتضمن الوثيقة الأساسية للأجندة الرقمية أي بنود ذات صفة تنفيذية (برامج أو مشاريع) وإنما اقتصر على توصيف الركائز ومحاور العمل الفرعية (الأنشطة) والتي بلغ عددها 101، إضافة إلى توصيف ثلاثة عشر هدفاً أساسياً. وقد انبثق عن هذه الأجندة الرقمية خلال عمرها الممتد حتى سنة 2020 العديد من الاستراتيجيات القطاعية: مثل استراتيجية السوق الرقمية الموحدة (Digital Single Market) التي أقرت سنة 2015⁸³، والعديد من المبادرات التشريعية والقرارات التي اتخذت على صعيد المؤسسات الأوروبية (البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بشكل رئيسي)، وذلك بهدف إتاحة إمكانية لتحقيق أهداف الأجندة. ومن ذلك مثلاً قرارات أجور التجوال بالجملة على مستوى الاتحاد الأوروبي، وتسهيل البيع والشراء عن طريق الإنترنت، وعبور الطرود بين الدول لتشجيع التجارة الإلكترونية الأوروبية، وقرار الأمن السيبراني الأوروبي.

(ب) نموذج الحوكمة

آليات الحوكمة

تعتمد حوكمة الأجندة الرقمية الأوروبية على الآليات المعروضة في الشكل 4 أدناه. وهذه الآليات متضمنة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي بُنيت عبر عقود من العمل المشترك⁸⁴. ويتم رفع التقارير والمقترحات إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي (البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي) التي تقوم، كل حسب دورها، باتخاذ القرارات واستصدار التشريعات الكفيلة بتحقيق أهداف الأجندة. ونورد في ما يلي شرحاً مبسطاً لهذه الآليات:

1. يُعدّ تقرير سنوي يتضمن تقييماً للأهداف الثلاثة عشر المحددة في الأجندة الرقمية باسم "لوحة نتائج الأجندة الرقمية" (Digital Agenda Scoreboard).
2. يُعقد مؤتمر سنوي (في حزيران/يونيو) لمناقشة التقرير وتقييم مدى الإنجاز وتشخيص التحديات، ويتضمن المؤتمر المسمى (Digital Agenda Assembly)، ممثلين عن الدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد الأوروبي (بما فيها البرلمان الأوروبي) وممثلين عن المواطنين وعن هيئات الصناعة (بما في ذلك صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).
3. تُعرض نتائج المؤتمر على شكل تقرير سنوي للأجندة الرقمية (Yearly DA Communication) يُقدّم إلى المجلس الأوروبي ليُصار إلى اتخاذ القرارات اللازمة.

83 <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52015DC0192&from=EN> (accessed on 30 March 2021).

84 المصدر، العرض التقديمي المقدم في ورشة العمل الخاصة بالاستراتيجية والمنعقدة بتاريخ 25 آذار/مارس 2021.

(د) المرحلة اللاحقة

بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة للأجندة الرقمية الأوروبية، بدأ الإعداد للاستراتيجية الأوروبية للتحوّل الرقمي بعنوان "العقد الرقمي" (The digital decade)، والتي تعتبر إلى جانب "التحوّل الأخضر" (في ما يخص البيئة) عماد إعادة بناء الاقتصاد الأوروبي بعد أزمة جائحة كوفيد-19. وقد تضمنت وثيقة الاستراتيجية التي رفعت للعرض على البرلمان الأوروبي في 9 آذار/مارس 2021 محاور وأهداف المرحلة القادمة لغاية 2030 في ما يخص المجالات الأربعة الأساسية: المهارات والحكومة والبنى التحتية وقطاع الأعمال⁸⁸.

2. الأجندة الرقمية لأمريكا اللاتينية

اعتمدت في عام 2015 النسخة الأولى من الأجندة الإلكترونية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والتي تحمل عنوان eLAC2018، وذلك في المؤتمر الوزاري الخامس المعني بمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والذي عُقد في المكسيك. وخلال المؤتمر الوزاري السادس المعني بمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والذي عُقد في كولومبيا في نيسان/أبريل 2018، جرت الموافقة على صيغة محدّثة تحمل تسمية eLAC2020. وتم إطلاق النسخة الأخيرة منها في المؤتمر الوزاري السابع المعني بمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عُقد في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 تحت اسم eLAC2022⁸⁹. ويلاحظ قصر المدى الزمني لهذه الأجندة الرقمية واقتصاره على سنتين، مما يتيح مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر.

(أ) أهداف الأجندة ومجالات التدخل

تحتوي الأجندة المحدثة على 39 هدفاً مبنية في تسعة مجالات عمل هي⁹⁰:

1. البنى التحتية الرقمية.
2. التحوّل الرقمي والاقتصاد الرقمي.
3. الحكومة الرقمية.
4. الشمول والمهارات الرقمية.
5. التقانات البازغة في خدمة التنمية المستدامة.
6. الثقة والأمن الرقمي.
7. السوق الرقمية الإقليمية.
8. التعاون الإقليمي الرقمي.

⁸⁸ https://ec.europa.eu/info/strategy/priorities-2019-2024/europe-fit-digital-age/europes-digital-decade-digital-targets-2030_en#documents_content/EN/TXT/DOC/?uri=CELEX:52021DC0118&from=en

⁸⁹ <https://www.cepal.org/en/pressreleases/countries-latin-america-and-caribbean-approved-elac2022-digital-agenda>

⁹⁰ https://conferenciaelac.cepal.org/7/sites/elac2020-2/files/20-00902_cmsi.7_digital_agenda_elac2022.pdf

9. مواجهة جائحة كوفيد-19 وتسهيل إعادة بناء وتنشيط الاقتصاد.

وقد ترافق ظهور الإصدار الأخير من هذه الأجندة مع انتشار جائحة كوفيد-19، مما أثر بشكل ملموس على توجهات الوثيقة الأخيرة. فقد تضمنت الوثيقة مقترحات تهدف إلى تقوية دور التعليم عن بُعد في منظومات التعليم الوطنية، ودعم تأهيل المدرسين في مجالات التدريب والتأهيل الرقمي ودعم تطوير المحتوى التعليمي الرقمي.

(ب) نموذج الحوكمة

آليات الحوكمة

لم تكن هذه الأجندة في إصداراتها الأولى تتضمن أي إجراءات للحوكمة، وقد ترافق نشر الإصدار eLAC2020 في سنة 2018 مع تعريف لبنية الحوكمة. وتقوم هذه البنية بمهام المتابعة، وتتألف من خمسة مكونات تعمل بالتنسيق والتعاون في ما بينها⁹¹:

1. المؤتمر الوزاري للمتابعة الذي يقيم إنجاز الأهداف المتفق عليها والتغييرات أو التعديلات اللازمة على آلية المتابعة.
2. الهيئة التنفيذية لرؤساء الهيئات التي تضم ممثلين منتخبين عن المناطق الفرعية. وتتمثل مهامها الرئيسية في الإشراف على الأنشطة ضمن إطار البرنامج، والتأكد من الالتزام بالاتفاقات التي اعتمدها المؤتمر الوزاري، والعمل كممثل لمنصة الأجندة، وإعداد برامج أنشطة التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي، وإنشاء هياكل داعمة تساعد في أداء مهامها.
3. إنشاء اتصال على المستوى الوطني بين جهات التنسيق التي تعيّن البلدان الأعضاء. وتتمثل المهام الرئيسية لجهات التنسيق في ضمان مشاركة بلدانها في بلورة الأجندة؛ وضمان الدعم الكافي لتمثيل بلدانها في المؤتمر الوزاري واجتماعاته التحضيرية، بالإضافة إلى تحديد منسقي فرق العمل.
4. أما فرق العمل التي تعتبر محافل التعاون الأساسية لإنجاح الأجندة، فيديرها المنسقون ومهمتها العمل على تحقيق أهداف الأجندة.
5. الأمانة التقنية التي تديرها اللجنة.

وقد بقيت هذه البنية كما هي في الإصدار الأخير من الاستراتيجية. وتعتمد هذه البنية في مصادر معلوماتها على إجراءات التعاون الإقليمي التي تقوم بعمليات الفيلس والتحليل ومناقشة السياسة المتعلقة بأهداف الاستراتيجية. وهي مبينة في الشكل 5 أنناه⁹²:

الشكل 6. آلية الحوكمة في الأجندة الرقمية لأمريكا اللاتينية



(ج) أدوات القياس

لا تتضمن هذه الأجنده أدوات خاصة بها لقياس الإنجاز، كما لا تتضمن في متنها أهدافاً كمية قابلة للقياس. ولكنها تعتمد مع ذلك على العديد من المؤشرات العامة لتقييم مدى التطور في تحقيق أهداف الأجنده. ومن المؤشرات المعتمدة: مؤشرات النفاذ للاتصالات النقلة بما في ذلك النفاذ بالحزمة العريضة النقلة، ومؤشرات نفاذ الأسر (households) إلى الانترنت في الريف والحضر.

3. استراتيجية التحول الرقمي في أفريقيا

تعتبر استراتيجية التحول الرقمي في أفريقيا 2020-2030 الوثيقة الأساسية ضمن مجموعة الاستراتيجيات الرقمية على الصعيد الإقليمي في القارة الأفريقية. وثمة العديد من الاستراتيجيات الأخرى التي تستهدف قطاعات بذاتها، مثل مبادرة الاقتصاد الرقمي في أفريقيا، واستراتيجية الهوية الرقمية الأفريقية، واستراتيجية النطاق العلوي الأفريقي (africa)، واستراتيجية الأمن السيبراني الأفريقي. ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد ارتباط واضح بين أي من هذه الاستراتيجيات وبين استراتيجية التحول الرقمي في أفريقيا.

وقد صيغت هذه الوثيقة على شكل مخطط رئيسي يهدف إلى توجيه أجندة رقمنة متسقة تحشد القدرات لعدد كبير من الشركاء المساهمين في التنفيذ وتسعى إلى تلافى تكرار الجهود وتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد

92 المصدر: العرض التقديمي، المقدم في ورشة العمل الخاصة بالأسرار الحربية والمنعقدة بتاريخ 25 آذار/مارس 2021.

المحدودة أصلاً. وقد قام الاتحاد الأفريقي بصياغتها باتّباع نهج تعاوني مع أصحاب المصلحة المختلفين، بمن فيهم المنظمات الدولية والعديد من المؤسسات الشريكة. كما أجريت العديد من المشاورات مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وقد تم إقرار الوثيقة في صيغتها النهائية في القمة الاستثنائية لرؤساء الدول الأفريقية المنعقدة في أديس أبابا خلال 9-10 شباط/فبراير 2020⁹³.

تنطلق الاستراتيجية من الرؤية التالية: "مجتمع واقتصاد رقمي متكامل وشامل في أفريقيا، يحسن من مستوى حياة المواطنين الأفارقة، ويقوي الاقتصاد القائم، ويبيح تنويعه وتطويره، ويسمح بتعريف دور القارة الأفريقية كمنتج غير محصور بالاستهلاك ضمن الاقتصاد العالمي".

وتحدّد الاستراتيجية هدفاً عاماً هو الاعتماد على التقانات الرقمية والابتكار لتحويل مجتمعات واقتصاديات أفريقيا إلى العصر الرقمي الحديث، وذلك بهدف تشجيع التكامل في أفريقيا وتوليد النمو الاقتصادي الشامل، وتحفيز توليد فرص العمل، وردم الفجوة الرقمية بين أفريقيا وبين سائر العالم، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(أ) أهداف الاستراتيجية ومجالات التدخل

تتضمن الاستراتيجية 17 هدفاً موزعة على أربعة محاور هي:

1. البيئة التمكينية والسياسات والنواظم.
2. البنية التحتية الرقمية.
3. المهارات الرقمية والقدرات البشرية.
4. الابتكار الرقمي والريادة.

ومعظم الأهداف المعرفة لا تتضمن أهدافاً محدّدة قابلة للقياس (باستثناء الهدف المتعلق بمعدلات النفاذ إلى الإنترنت وسرعتها وتكلفتها).

بالإضافة إلى ذلك، تعرّف الاستراتيجية عدداً من القطاعات الحيوية التي سيتم التركيز على إدخال التكنولوجيا الرقمية إليها، ومنها: الصناعة الرقمية، والتجارة الرقمية والخدمات المالية، والحكومة الرقمية، والتعليم الرقمي، والصحة الرقمية، والزراعة الرقمية. كما تعرّف العديد من المحاور العابرة للقطاعات التي من شأنها أن تدعم منظومة البيئة الرقمية، ومنها: المحتوى الرقمي والتطبيقات، والهوية الرقمية، والتقانات البازغة، والأمن السيبراني، والخصوصية وحماية البيانات الشخصية، والبحث والتطوير.

وتتضمن وثيقة الاستراتيجية البنود التالية (لكل هدف من الأهداف):

1. التعريف العام للهدف.
2. الوضع الراهن وتحليل المشكلة.
3. السياسات المقترحة والأعمال المتفرعة عن كل منها.

(ب) نموذج الحوكمة وآليات المتابعة

لا تتضمن وثيقة الاستراتيجية أي توصيف لعمليات الحوكمة والمتابعة الممكنة وآليات التقييم والتغذية الراجعة، وهي آليات يمكن أن تُطور لاحقاً (كما حصل في استراتيجية أمريكا اللاتينية)، باعتبار أن الاستراتيجية لا تزال في مراحلها المبكرة.

(ج) أدوات القياس

لا تتضمن الوثيقة ذكراً لأي أدوات معينة لقياس مدى التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الاستراتيجية.

4. طريق المعلومات الفائت السرعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أقرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في جلستها رقم 73 في سنة 2017 وثيقتي الخطة الأساسية وإطار التعاون الإقليمي لطريق المعلومات الفائت السرعة في منطقة جنوب شرق آسيا. وهاتان وثيقتان متكاملتان تشكلان معاً استراتيجية (أو مبادرة) "طريق المعلومات الفائت السرعة في منطقة جنوب شرق آسيا". وتهدف الاستراتيجية بشكل رئيسي إلى ردم الفجوة الرقمية الموجودة بين دول تلك المنطقة التي تشهد تبليناً كبيراً في مؤشرات نمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تتضمن الخطة الأساسية⁹⁴ العديد من المبادرات الاستراتيجية والأهداف المحددة المرتبطة باستحقاقات زمنية في الفترة 2019-2022. وهي تتوزع على أربع ركائز أساسية تتمحور جميعها حول البنى التحتية والأساسية وما يترافق معها من تنسيق إقليمي على مستوى التشريعات والنواظم والضوابط، وذلك استجابة للمشكلة الأساسية التي تعاني منها المنطقة وهي الفجوة الرقمية.

انطلقت اللجنة في إعدادها للاستراتيجية من معاناة الواقع الراهن والتي أظهرت أن الاتصال الدولي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يعتمد في معظمه على الكبلات البحرية، وأن العديد من الدول تعاني من بنى تحتية اتصالاتية سيئة وقليلة الموثوقية. وقد أدت قلة الوصلات الضوئية بين الدول إلى محدودية عرض الحزمة الدولي الإجمالي والمتاح لكل فرد، وخاصة في الدول التي ليس لها شواطئ والتي لا يمكنها النفاذ إلى الكوابل البحرية. وقد أفضت الدراسات التي أجريت إلى وجود فجوة رقمية في الدول ذات الدخل المنخفض، وحتى في الدول ذات الاقتصاديات البازغة، وأنه ثمة حاجة إلى وضع سياسات تستهدف رفع معدلات النفاذ وبناءً على تلك النتائج، أطلقت "استراتيجية طريق المعلومات الفائت السرعة" لتكون محفزاً لتطوير شبكات الحزمة العريضة الإقليمية، وذلك بما يحسن الموثوقية ومقاومة الأعطال ومشاكل التغطية وارتفاع الكلفة، وبالتالي يساهم في ردم الفجوة الرقمية بين دول هذه المنطقة وبين سائر مناطق العالم. كما أنّ هذا المسار يصبّ في خدمة دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويحفز نمو الاقتصاد الرقمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

(أ) الأهداف ومجالات التدخل

تتضمن الخطة الأساسية أربع ركائز أساسية وهي:

1. تقوية البنية التحتية الإقليمية للحزمة العريضة، وذلك عن طريق بناء الشبكات العابرة للحدود والمفاوضات المتعلقة بحقوق العبور.
2. التأسيس لسياسات ومنظومات إدارة حركة الإنترنت البينية الإقليمية، وذلك عن طريق إدارة أكثر كفاءة للحركة الإقليمية ضمن الأقاليم الجزئية.
3. تعزيز مقاومة الأعطال في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي ينبغي أن تستمر في العمل رغم حدوث الكوارث الطبيعية.
4. تحقيق شمولية النفاذ إلى الإنترنت بالحزمة العريضة، وذلك عن طريق تخفيض تكاليف النفاذ على المستوى الوطني والإقليمي.

وقد حدّدت الخطة الأساسية ثلاثة أهداف رئيسية على المدى المتوسط (السنوات 2019-2022):

1. تحقيق اتصال إقليمي بشبكة الإنترنت يكون متاحاً بتكاليف مقبولة وموثوقة عالية، وذلك عن طريق تحديد الوصلات الناقصة وحشد الطاقات في القطاعات المختلفة لتمديد الألياف الضوئية، وتحسين البيئة التنظيمية، وتشجيع النفاذ المفتوح إلى البنى التحتية الضرورية.
2. بناء عدد كاف من نقاط تبادل الإنترنت (IXP) على المستويات الوطنية والأقاليم الجزئية (تتضمن المنطقة خمسة أقاليم جزئية)، وتطبيق القواعد المتعارف عليها في إدارة حركة الإنترنت، وذلك لتحسين جودة الخدمة، والتقليل من نفقات العبور المرتفعة.
3. رفع معدلات النفاذ بالحزمة العريضة، وذلك عن طريق تحسين البيئة التنظيمية وممارسات السوق في المنطقة التي غالباً ما تحد من المنافسة في أسواق حركة العبور الدولية ومقاطع الربط في البنية التحتية الوطنية، وبالتالي فإن تسريع الإصلاحات في البيئة التنظيمية في ما يخص تكاليف الربط (المحلية والدولية) يحتل أولوية كبيرة ضمن الإجراءات الكفيلة بتخفيض كلفة النفاذ إلى الإنترنت.

وتضمنت الخطة الأساسية أيضاً عدداً من المبادرات التي تهدف إلى تحسين التوصيلية بالحزمة العريضة في المنطقة، وذلك بناءً على القضايا الأساسية التي حدّتها الدول الأعضاء والشركاء في الجلسة الأولى التي عُقدت في سنة 2017، وهي على الشكل التالي:

- المبادرة الأولى: التحديد والتنسيق والتركيب والتوسع والتكامل بين شبكات البنى التحتية الإقليمية، وبالتعاون مع الدول الأعضاء ومنظمات الأقاليم الجزئية.

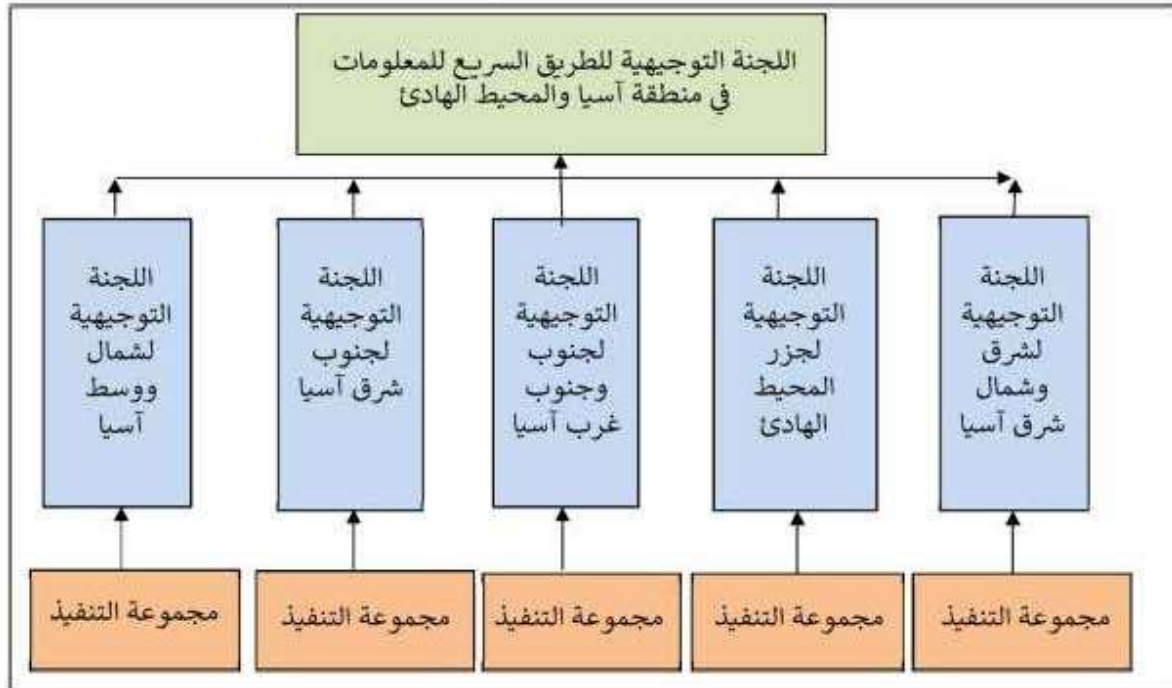
- المبادرة الثانية: بناء عدد كاف من نقاط تبادل الإنترنت على المستوى الوطني ومستوى الأقاليم الجزئية وتطبيق المبادئ المتعارف عليها بخصوص تبادل حركة الإنترنت للتقليل من تكاليف العبور وتحسين جودة الخدمة.
 - المبادرة الثالثة: إجراء الدراسات الاجتماعية والاقتصادية الكفيلة برصد واقع التنمية الرقمية على مستوى المنطقة.
 - المبادرة الرابعة: رفع مستوى مقاومة الأعطال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.
 - المبادرة الخامسة: وضع السياسات والنواظم التي تحسّن من البنى القائمة وتحفز مبادرات شمول الحزمة العربية.
 - المبادرة السادسة: بناء القدرات في المجالات الرقمية كافة.
 - المبادرة السابعة: إيجاد آليات تمويل المشاريع بناءً على الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- وقد عرّفت الخطة الأساسية لكلٍ من هذه المبادرات توصيفاً دقيقاً يعتمد على جدولين أساسيين، يحدّد الجدول الأول، والذي يهدف إلى ربط المبادرة بالخطة الأساسية وأهدافها، الحقول التالية:
- مجالات عمل مجتمع المعلومات ذات الصلة (WSIS Action Line).
 - أهداف التنمية المستدامة (SDG Targets).
 - مؤشرات التنمية المستدامة (SDG Indicators).
 - أهداف الاستراتيجية (AP-IS Target) (مثل: تحقيق وصلة مباشرة واحدة على الأقل بالألياف الضوئية إلى دولة مجاورة).
 - مخرجات المبادرة ذات الصلة بأهداف الخطة الأساسية (AP-IS Master Plan Output) (مثل: تطوير الشبكات الإقليمية للبنى التحتية للاتصالات).
 - مجالات التركيز (AP-IS Focus Area) (مثل: تحديد الوصلات الناقصة).
- أما الجدول الثاني والمتعلق بتنفيذ المبادرة بحد ذاتها فيحدّد الحقول التالية:
- الأنشطة الداعمة (Supporting Activities).
 - مؤشرات النجاح (Success Indicators).
 - الجهة المسؤولة (Responsible Party).

(ب) نموذج الحوكمة

اعتمدت الاستراتيجية على نموذج للحوكمة يتألف من مستويين كما هو مبين في الشكل 6 أعلاه⁹⁵:

1. مستوى الأقاليم الجزئية: تُشكّل في كل إقليم جزئي لجنة توجيهية مهمتها دراسة المبادرات على مستوى الأقاليم الجزئية التي يمكن إطلاقها في ذلك الإقليم، ومدى توافقها مع أهداف الاستراتيجية الكلية، وذلك بالتعاون مع الشركاء المعنيين من المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية.
 2. مستوى منطقة آسيا والمحيط الهادئ: تمارس اللجنة التوجيهية العليا مهام المتابعة والتنسيق والاستشارة للجان الأقاليم الجزئية، وترفع تقاريرها إلى المنظمات الحكومية المختلفة عن طريق أمانة سر لجنة الأمم المتحدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.
- ويجدر بالذكر أن الخطة الأساسية لا تُعتبر بديلاً عن المبادرات الوطنية ولا عن مبادرات باقي أصحاب المصلحة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنما هي تهدف إلى إضافة المزيد من الزخم إلى تلك المبادرات عن طريق تحقيق الأهداف المذكورة في الخطة الأساسية.

الشكل 7. نموذج الحوكمة لاستراتيجية آسيا والمحيط الهادئ



5. استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للدول الناطقة بالفرنسية

أقر المجلس الوزاري لمجموعة الدول الناطقة بالفرنسية في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021 استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للدول الناطقة بالفرنسية للسنوات 2022-2026. وهي تهدف إلى الوصول إلى فضاء رقمي أكثر شمولاً في خدمة الإنسانية، وبحيث يكون التحوّل الرقمي محركاً للنمو وللتضامن الاجتماعي والتوصيلية في فضاء الدول الناطقة بالفرنسية⁹⁶.

تتضمن هذه الاستراتيجية خمسة محاور رئيسية:

- (أ) ردم الفجوة الرقمية لدى الشعوب الناطقة بالفرنسية؛
- (ب) تحسين بناء القدرات الرقمية، وخاصة لدى الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة؛
- (ج) تطوير السياسات العامة الرقمية؛
- (د) تطوير المحتوى الرقمي باللغة الفرنسية وتسهيل اكتشافه والوصول إليه؛
- (هـ) تحفيز الابتكار وتشجيع تطوير واستخدام التكنولوجيات الرقمية بما يحترم حقوق الإنسان.

ويمكن النظر إلى هذه الاستراتيجية على أنها تشكل إطاراً عاماً للدول بحيث توجه استراتيجياتها الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجري العمل حالياً على إعداد الخطة التنفيذية للاستراتيجية.

ملخص

في إطار الشراكة الوطيدة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية، أعدت الأجنحة الرقمية العربية بوصفها إطار عمل طويل الأجل يهدف إلى وضع الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها، وذلك بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة وجهات إقليمية ودولية متخصصة في هذا المجال. وتبذل الدول العربية جهوداً كبيرة تعكس مدى اهتمامها في إحراز التقدم في توطيد التكنولوجيا الرقمية والاستفادة منها لتحقيق طموحات الشعوب العربية المتمثلة في تكافؤ الفرص والرفاه والازدهار والاستقرار، نظراً لأهمية التكنولوجيا الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة.

وتتضمن الأجنحة الرقمية العربية العديد من الأهداف والغايات والإجراءات على المستويين الوطني والإقليمي، بالإضافة إلى عدد من المسارات الداعمة للأجنحة مثل مسار الرصد والقياس الذي يتكامل مع مسار تقارير التنمية الرقمية الذي أطلقته الإسكوا في المنطقة العربية منذ عام 2018. وتقدم الأجنحة الرقمية إطاراً للاستدامة يحدد آليات التنفيذ والتقييم والمراجعة والتحديث الدوري للأجنحة، وسبلاً لتوحيد جهود جميع أصحاب المصلحة في هذا المجال. وتطمح الأجنحة التي يمتدّ تنفيذها لعشر سنوات، إلى الارتقاء بأداء المنطقة العربية ككل لتتبوأ المكانة التي تستحقّها على الصعيد العالمي ويكون لها دور فاعل ومؤثر في محافل صنع القرار الدولية المتصلة بالتكنولوجيا الرقمية.



قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

**العقد العربي الثاني
للأشخاص ذوي الإعاقة
(2023 إلى 2032)**

المحتويات

تمهيد	
مقدمة	
الفصل الأول: التصنيف العربي للأشخاص ذوي الإعاقة	
الفصل الثاني: مبادرة العيش باستقلالية	
الفصل الثالث: العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة (2032 – 2023)	
المحور الأول: التشريعات والسياسات	
المحور الثاني: الإتاحة والتيسيرات وإمكانية التنقل والوصول	
المحور الثالث: الخدمات الصحية وجودتها	
المحور الرابع: التأهيل وإعادة التأهيل والتدريب	
المحور الخامس: التعليم الشامل وجودته	
المحور السادس: العمل	
المحور السابع: التكنولوجيا المساعدة	
المحور الثامن: الخدمات الاجتماعية وجودتها	
المحور التاسع: العيش باستقلالية	
المحور العاشر: الحق في الحياة السياسية	
المحور الحادي عشر: الطفل ذو الإعاقة	
المحور الثاني عشر: المرأة ذات الإعاقة	
المحور الثالث عشر: المسن ذو الإعاقة	
المحور الرابع عشر: الإعلام والتوعية المجتمعية	
المحور الخامس عشر: العولمة والفقر والإعاقة	
المحور السادس عشر: الثقافة والرياضة والترفيه	
المحور السابع عشر: الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الأزمات والأوبئة والتغيرات المناخية	
الفصل الرابع: آلية تنفيذ وتقييم ومتابعة العقد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعد عام 2030:	
أولاً: آلية تنفيذ العقد:	
ثانياً: التقييم والمتابع	
ثالثاً: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعد عام 2030	

تمهيد

رحب المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بمبادرة معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، بإعداد "العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة (2023-2032)"، وذلك في إطار مواصلة جهود جامعة الدول العربية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز كافة الجهود الرامية إلى ضمان حقوقهم واندماجهم الكامل في المجتمع، وبناء عليه أصدر المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، في اجتماع دورته (76) القرار رقم (470، 2021/10/25)، بالترحيب بهذه المبادرة الهامة، وكلف الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية العرب - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية)، بإعداد إطار مفاهيمي لهذه المبادرة، تمهيداً لعرضه على مجلس وزراء الشؤون العرب لاتخاذ اللازم لهذه المبادرة الهامة. وبناءً عليه قامت إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، بإعداد مشروع الإطار المفاهيمي للعقد والذي تم اعتماده بناءً على ملاحظات الدول الأعضاء بموجب قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (947) الصادر عن الدورة (41)، بتاريخ 2021/12/23.

في ضوء ما تقدم قام فريق عمل إعداد العقد بوضع تفصيل لإطاره المفاهيمي المشار إليه، وذلك في اجتماع للفريق يوم الخميس الموافق 2022/4/7، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وعليه بدء الفريق في إعداد مشروع العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032.

مقدمة:

تولي جامعة الدول العربية موضوع الأشخاص ذوي الإعاقة اهتماما كبيرا، وأولوية متقدمة في العمل العربي المشترك، وذلك انطلاقاً من الإيمان الراسخ لدى الدول العربية بأهمية دعم هذه الفئة الهامة في المجتمع، وحصولها على حقوقها ومواصلة جهود إدماجها الكامل في المجتمع، والاستفادة في الوقت ذاته في القدرات الهائلة الكثيرة لديهم، بما يجعلهم أعضاء فاعلين، بل ومميزين في المجتمع.

في هذا الإطار قامت جامعة الدول العربية من خلال قطاعها الاجتماعي الذي يقوم بمهام الأمانات الفنية لعدد من المجالس الوزارية المتخصصة واللجان والتي يعمل في مجملها في كل الموضوعات التي تمس الإنسان العربي في حياته اليومية.

ويأتي الأشخاص ذوي الإعاقة في مركز متقدم في هذا الإطار، ضمن أولويات منظومة جامعة الدول العربية على أعلى مستويات اتخاذ القرار، حيث أطلقت القمة العربية في الجمهورية التونسية في عام 2004 "العقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة"، والذي يعد العقد الإقليمي الأول من نوعه المقرر على مستوى القادة.⁽¹⁾

وجاء هذا العقد الهام ليسبق اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أقرتها الأمم المتحدة في عام 2006، وبمقارنة سريعة ما بين مضمون العقد والاتفاقية نجد أن الكثير مما ورد في الاتفاقية سبق وأن ورد في العقد الأمر الذي يؤكد زيادة المنطقة العربية على الأقل في وضع السياسات والتوجهات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

وفقاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وبوصفه الجهاز الوزاري المعني بمتابعة تنفيذ العقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة، كان يستقبل تقارير دورية من الدول الأعضاء حول مدى التقدم المحرز في تنفيذ العقد، وكذلك الوقوف على الصعوبات التي واجهت العديد من الدول الأعضاء لتنفيذه بشكل متكامل، ومن خلال الخطط الخمسية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وفي ضوء ما يرد من تقارير الدول الأعضاء لتنفيذ العقد تم تنظيم العديد من الأنشطة المتخصصة التي تساعد في وضع السياسات والتوجهات وتخطي الصعوبات لتنفيذ العقد، وخاصة في الدول العربية الأقل نمواً وتلك التي تواجه الصراعات والتحديات.

1 فهو يلي عقد الأمم المتحدة للمعوقين 1983-1992 برنامج العمل العالمي بشأن المعوقين مباشرة.

منذ إطلاق اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2006، بدأ مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بالتنسيق مع الدول الأعضاء في الموائمة ما بين متطلبات تنفيذ العقد والاتفاقية.

ومن خلال تنظيم الفعاليات المتخصصة على مستوى الإقليم العربي، وكذلك دعم العديد من المشروعات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية، وبما في ذلك تنظيم دورات تدريبية حول كتابة تقارير الوطنية لتنفيذ الاتفاقية، وهو الأمر الذي شكل عقبة فنية كبيرة لدى العديد من الدول العربية، وغير ذلك من الأنشطة والبرامج المتخصصة.

بمراجعة تقارير الدول العربية لتنفيذ الاتفاقية، وبعد انتهاء فترة العقد العربي الذي نعهه الأول للأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2013، بادرت جامعة الدول العربية من خلال مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بإعداد القانون العربي الاسترشادي لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بموجب قرار رقم 741 (د.33)، 2013/12/15، وبالفعل منذ إطلاق هذا القانون النموذجي، وخاصة بعد أن اعتمده البرلمان العربي بموجب القرار رقم (113) بتاريخ 2015/6/14، قامت العديد من الدول العربية بتحديث قوانينها لتتواءم مع القانون النموذجي والذي يركز في مجمله على تعزيز الجهود العربية الرامية إلى تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ثم جاءت خطة التنمية المستدامة 2030، لتتضمن العديد من الغايات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة في إطار أهدافها السبعة عشر، ويعد ذلك انجاز للمنطقة العربية، إذ أنها قادت بالتعاون مع المجموعات الصديقة عملية مشاورات حول الأجندة، بما مكن أن تكون الأشخاص ذوي الإعاقة غايات مباشرة وغير مباشرة في السبعة عشر هدفا للخطة، وهنا بدأت جامعة الدول العربية بعملية موائمة جديدة للربط بين تنفيذ متطلبات الاتفاقية والغايات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة في خطة 2030.

واجهت الدول العربية مثلها مثل دول العالم جائحة كوفيد-19 وتداعياتها المضاعفة على الأشخاص ذوي الإعاقة، بمختلف إعاقاتهم، حيث بذلت الدول جهود هامة من خلال الإجراءات الحكومية المتخذة لوقاية الأشخاص ذوي الإعاقة من فيروس كورونا (كوفيد-19)، وأيضا الجهود المبذولة لتزويدهم بالمعلومات والمواد التوعوية اللازمة بصيغة ميسرة عبر وسائل الاتصال المرئي.

العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023-2032:

مواصلةً لجهود جامعة الدول العربية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم الكامل في المجتمع، وبناءً على التقدم الذي أحرزته العديد من دول المنطقة في هذا المجال، لاسيما في مجالات التشريعات والتوظيف وتطوير التكنولوجيا وغيرها من المجالات الهامة، جاءت مبادرة معالي السيد أحمد أبو الغيط- الأمين العام لجامعة الدول العربية، إعداد العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023-2032، ليمثل انطلاقة جديدة للعمل العربي المشترك في هذا المجال الهام، ليأخذ في الاعتبار التطورات المتلاحقة التي تواجه المنطقة العربية، والصعوبات في تنفيذ الاتفاقية والغايات ذات الصلة ضمن خطة 2030.

كما يأخذ في الاعتبار الاشكاليات الكبرى في هذا المجال، وفي مقدمتها قواعد البيانات المدققة للأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأوبئة والأزمات، ومسألة العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة، وفي هذه المجالات يطلق هذا العقد أول تصنيف للإعاقة في العالم تحت مسمى "التصنيف العربي للأشخاص ذوي الإعاقة" ليشكل هذا التصنيف، المبادئ والقواعد الرئيسية التي تمكن من إعداد قواعد البيانات المدققة التي يبنى عليها خطط استهداف سليمة على المستوى الوطني، وبما يمكن في الوقت ذاته من إيجاد بيانات ومؤشرات قابلة للقياس على المستوى الإقليمي والدولي وبما يتماشى مع المعايير الدولية، ويطمح العقد في أن يشكل هذا التصنيف الإقليمي انطلاقة إلى تصنيف دولي للأشخاص ذوي الإعاقة، وتشكل مسألة التصنيف أولوية متقدمة لتنفيذ متطلبات هذا العقد.

في ذات الإطار، تأتي خارطة الطريق العربية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار مواجهة الأوبئة والأزمات، تهدف الخارطة إلى تشكيل إطار مرجعي للدول الأعضاء لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أوقات النزاعات والأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية وانتشار الأوبئة، والعمل على تبني وإدماج قضاياهم واحتياجاتهم في خطط الاستجابة الإنسانية في تلك الفترات.

كما تأتي أيضاً مبادرة "العيش باستقلالية" التي أطلقها معالي الأمين العام السيد أحمد أبو الغيط- أمين عام جامعة الدول العربية على هامش إكسبو دبي 2020، والتي تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة اقتصادياً واجتماعياً من خلال تنظيم مسابقة يشارك فيها رواد الأعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة أو من لديهم أفكار ومشاريع تصب في خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتساعدهم على العيش باستقلالية ومواجهة التحديات التي

تطراً على المجتمعات العربية والدولية في المستقبل، وسوف تخصص جناحاً في المعارض الدولية الدورية لهذه الفئة الهامة، بجانب عقد دورات تدريبية حول ريادة الأعمال ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة حيث يشارك فيها أصحاب المشروعات والابتكارات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

وبالفعل قام معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية وسمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم - رئيس هيئة دبي للطيران المدني - الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة لمجموعة الإمارات ورئيس مجلس إدارة دبي العالمية - راعي معرض إكسبو أصحاب الهمم الدولي، والأمين العام لاتحاد الغرف التجارية، بافتتاح جناح جامعة الدول العربية تحت عنوان "العيش باستقلالية"، في معرض اكسبو أصحاب الهمم الدولي يوم 2022/11/15 في مركز دبي للتجارة العالمي، وبحضور شركاء المبادرة من منظمة اليونيدو، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، ومنظمة العمل العربية.

بالإضافة إلى ما تقدم، تأتي محاور العقد ممثلة في التشريعات والسياسات إمكانية الوصول والتنقل (Accessibility)، الخدمات الصحية وجودتها، والتأهيل وإعادة التأهيل والتدريب، التعليم الشامل وجودته، العمل، التكنولوجيا المساعدة، الخدمات الاجتماعية وجودتها، العيش باستقلالية، الحق في الحياة السياسية، الطفل ذو الإعاقة، المسن ذو الإعاقة، الإعلام والتوعية المجتمعية، العولمة والفقر والإعاقة، الثقافة والرياضة والترويج، والأشخاص ذوي الإعاقة خلال الأوبئة والأزمات، لتشكل في مجملها نموذجاً متكاملًا لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومواصلة جهود إدماجهم الكامل في المجتمع.

أخذاً في الاعتبار خصوصية المنطقة العربية والفروقات بين الإمكانات بين الدول بعضها البعض، بل الاختلافات داخل الدولة الواحدة بين الريف والحضر، وكذلك الأعداد الهائلة من النازحين واللاجئين وما يشكله ذلك من ضغوطات كثيرة على كافة الأنظمة ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

يسعى هذا العقد أن يتم تنفيذه في كل دولة على حدة، وفقاً لإمكاناتها وظروفها وتشريعاتها من خلال فريق عمل متخصص من جامعة الدول العربية والشركاء وصولاً إلى بلورة هذا العقد الإقليمي على المستوى الوطني بما يمكن من تنفيذ على واقع الأرض وبما ينعكس إيجابياً على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حقوقهم.

إن هذا العقد هو نتاج عملية شراكة بين جامعة الدول العربية، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني الذين ساهموا بشكل فاعل مع فريق العمل الرئيسي لإعداد العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة والذي يفخر بأن يقوده أحد السيدات الفاضليات من ذوي الإعاقة والخبرة في هذا المجال، ويتمثل متميز من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المدني من خلال المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة.

سيشكل هذا العقد مدخلاً هاماً فيما يتعلق بالموقف العربي تجاه القيم العالمية للأشخاص ذوي الإعاقة، لاسيما أن القمة الثالثة التي سوف تكون برئاسة مشتركة للمملكة الأردنية الهاشمية مع جمهورية ألمانيا والتي ستعقد عام 2025 في برلين، والقمة الرابعة في دولة قطر؛ بما يعزز جهود المنطقة العربية في هذا المجال الهام، ولبلورة الموقف العربي حول هذه القضايا الهامة وأولويات الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية ما بعد 2030.

الهدف:

يهدف هذا العقد إلى الارتقاء بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة وصولاً لمبدأ المساواة في المواطنة في الدول العربية بمختلف ظروفها، وتحدياتها عن طريق توفير تكافؤ الفرص بالطرق المختلفة، ودمجهم الكامل في المجتمع مع التركيز على:

- دعم جهود الدول العربية لمواصلة تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والغايات ذات الصلة بالخطة 2030، ووضع مقترحات لتشريعات وسياسات للاستجابة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في فترات الأزمات والأوبئة مما لا يجعلهم الأكثر تعرضاً للمخاطر.

العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة (2023 - 2032)

تم ترتيب فصول ومحاور العقد في ضوء ما سبق ذكره وبما يتناسب مع أهميتها في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وأهمية تنفيذها بناءً عليه يشتمل العقد العربي على الفصول التالية:

الفصل الأول

التصنيف العربي للأشخاص ذوي الإعاقة

أولاً: الإطار العام والهدف من التصنيف:

إدراكاً للدور الهام لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لدعم جهود الدول الأعضاء لضمان تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة بالتنسيق مع المجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة، وبالتعاون مع الاسكوا، والمنظمات الأممية الأخرى المتخصصة ذات الصلة، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني، وانطلاقاً من العزم العربي للريادة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والغايات ذات الصلة ضمن خطة التنمية المستدامة 2030، ودعم تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2006، وتماشياً مع المواثيق الدولية والعربية، واخذاً في الاعتبار التطورات والتحديات ذات الصلة، وأهمية تطويع التقنية، بما يحقق الأهداف المرجوة لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وبناء على المبادئ العامة الصادرة عن ورشة العمل الأولى، التي عقدت في دولة الإمارات العربية المتحدة، يومي 5 و6 ديسمبر/ كانون الأول 2021، والتي تم اعتمادها بموجب قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [947، (د.ع 41)، بتاريخ 2021/12/23]، وهذه المبادئ هي:

- عملية التقييم وتحديد/ تصنيف الإعاقات هي عملية ديناميكية يجب أن تتواءم مع المفهوم والتعريف الحديث للإعاقة وفقاً للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والغايات ذات الصلة في خطة التنمية المستدامة (2030)، وتضع في اعتبارها البعد الطبي والاجتماعي والزمني والبشري والبيئي للشخص.

- تضمين تصنيفات الإعاقة على مكونات التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والإعاقة (ICF) بالأخص تقييم الأداء الوظيفي لأعضاء وأجهزة جسم الإنسان ومدى تأثرهم بالإيجاب أو بالسلب، بالسياق والبيئة المحيطة بالشخص. يشمل ذلك الآتي:

- بنية وهيكلية جسم الإنسان (جانب طبي بيولوجي).
- الأداء الوظيفي لأعضاء وأجهزة جسم الإنسان (جانب طبي وظيفي).

○ قدرة الشخص على أداء الأنشطة التي تتراوح ما بين الأداء البسيط والمعقد والتي تصف القدرة على العيش باستقلالية والمشاركة والاندماج في كافة مناحي الحياة (جانب اجتماعي، نفسي، تربوي، سلوكي، مهني.. الخ).

○ العوامل البيئية والسياق العام المحيط بالشخص (المعوق والداعم).

- ربط تصنيف وتحديد مدى/ درجة الإعاقة بمدى الاحتياج للمساعدة والدعم لتحقيق دمج واستقلالية الشخص ذوي الإعاقة وأهليته للحصول على الخدمات.
- يجب أن تشمل عمليات التقييم وتحديد الإعاقات أدوات تقيم القدرات والمهارات الجسدية، والمعرفية، والنفسية والسلوكية، والتواصلية، والاجتماعية، والاحتياج للممكنات في البيئة المحيطة بالشخص المراد تقييمه.
- تتم عملية التقييم من خلال فريق مؤهل ومدرّب ومعتمد من الدولة.
- تتم عمليات التقييم المرتبطة بتحديد وتصنيف الإعاقة باستخدام أدوات موثقة ومقننة على البيانات المحلية التي يعيش فيها الشخص ذو الإعاقة.
- نتائج التقييم يجب أن تتضمن مخرجات مرتبطة بالفروق الفردية للأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتالي تساعد على وضع خطة تدخل فردية (Individual Intervention Plan) للشخص ومنهجية دعم لأسرته لتلبية احتياجاته.

آليات تنفيذ المبادئ:

- وجود ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم في عملية التقييم وتحديد/ تصنيف الإعاقة.
- يتم التقييم والتصنيف في سياق البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الشخص وبعيداً عن البيانات الإكلينيكية المقيدة للفرد قدر المستطاع، وتعتبر الأسرة من أهم البيانات التي يمكن الاستناد عليها للوصول الى تصنيف أكثر دقة وبراغي السياق الذي يعيش فيه الفرد.
- العمل على تغيير النمط الفكري والترويج للمقومات الرئيسية المتفق عليها بين القائمين على تقييم وتحديد/ تصنيف الإعاقة وبناء قدراتهم.

وضعنا في ورشة العمل الثانية في دولة قطر يومي 27 و 28 يونيو / حزيران 2022، التصنيف العربي للأشخاص ذوي الإعاقة، ضمن العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032، ليكون

أداة فاعلة من أجل توحيد المنهجية العامة لتقييم وتصنيف الإعاقة عن طريق نشر نهج مماثل لقياس حالات الإعاقة؛ بما يتماشى مع المعايير والتوجهات والمبادئ الدولية.

أخذاً في الاعتبار التباين والاختلافات المتوقعة بين الدول، والتي تستند إلى نوع النتائج المتاحة، مع توضيح أن النتائج المحتملة وكذلك تصميم أداة التقييم يتأثر بشكل كبير بالمتغيرات السياقية المحلية، وهو الأمر الذي يؤكد على ضرورة أن يكون التصنيف مرناً ليأخذ في الاعتبار كافة المتغيرات والتطورات المستقبلية.

وبالتالي وفي إطار هذا التقييم سوف يقوم مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بدعم جهود الدول الأعضاء لتنفيذه بما يسهم في تطوير قواعد البيانات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة وبالتالي الاستهداف السليم ووضع الخطط والبرامج القابلة للتنفيذ على أرض الواقع، وذلك على النحو التالي:

ثانياً مفاهيم واعتبارات عامة:

1. التحول إلى النموذج الشامل للتقييم، الذي يتضمن كافة الأبعاد ذات الصلة، ووفقاً للمعايرة الدولية، وبما يتماشى وخصوصية المنطقة العربية.
2. يتم تصميم الأدوات المستخدمة بشكل موضوعي لتقليل الذاتية والتباين من خلال تحقيق التقييم الكمي قدر الإمكان.
3. يُعد هذا التقييم والتصنيف الأساس والمدخل لأي أنواع أخرى من التقييمات المتخصصة المرتبطة بتقديم الخدمات ذات الصلة (العمل - التعليم - التأهيل - الرعاية المنزلية - الإسكان - القروض إلخ).
4. سينتج عن هذا التصنيف أهم أدوات التقييم وتحديد الإعاقة بحسب الأحوال في كل بلد من الدول العربية لتسهيل عملية الإحالة لما بعد التقييم لتقديم الخدمات ذات الصلة وفقاً لنتائج تقييم كل حالة.

ثالثاً الطريق إلى الأمام:

تمضي الدول العربية باتباع اتجاه التصنيف العربي للأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً لما يلي:

- 1- تحليل الحالة وتقييمها، وتشتمل على:
 - أ. منهجية التقييم الحالية.
 - ب. خدمات ومزايا الإعاقة المتاحة.
 - ج. التقييم النوعي للخدمات المتاحة.
 - د. القوانين والسياسات واللوائح التي تحكم نموذج الإعاقة داخل الدولة.

2- يتم البدء في عمل التصنيف، في ضوء دراسة الوضع الحالي، في كل دولة لتحديد الفجوة في اللوائح والقوانين، وآليات التقييم الحالية، والقطاع الخدمي.

3- وضع خطة للتدخلات اللازمة، تشمل على:

- أ. وضع المنهجية وأداة تقييم محدثة بما في ذلك المكونات الطبية والوظيفية لتقييم الإعاقة.
- ب. تصميم الإطار التنظيمي، بناءً على تحديد واضح للأدوار لكافة الوزارات والجهات المعنية، واخذاً في الاعتبار أهمية بناء القدرات للعاملين والمتخصصين المعنيين، وذلك بما يتماشى أيضاً مع الإطار الاستراتيجي لمهنة العمل الاجتماعي العربي.
- ج. تعديل القوانين واللوائح والسياسات ذات الصلة التي تحكم تقييم الإعاقة وتحديد داخل الدولة، وبالأسترشاد بالقانون العربي الاسترشادي لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة²، وبما لا يتعارض مع قوانينها ولوائحها
- د. إنشاء مصفوفة من أصحاب المصلحة والكيانات المعنية التي من المتوقع أن تكون مسؤولة عن تحديد وتقييم الإعاقة (الشؤون الاجتماعية - الهيئات الصحية المعنية - التعليم إلخ).
- هـ - استحداث آليات ممنهجة لمتابعة تطبيق التصنيف العربي للأشخاص ذوي الإعاقة، مستندة إلى مؤشرات تقييم الأداء، وقياس الأثر الناتج عن تطبيق منهجيات تقييم وتحديد الإعاقة، بما يساعد على تطوير أدوات التقييم والتصنيف.

رابعاً المجالات المقترحة تضمينها في التقييم من أجل التصنيف:

- يتم القيام بعملية التصنيف وفقاً لتقييم العديد من المجالات استناداً إلى التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والإعاقة (ICF) ويجب أن يشمل التقييم جميع ما يلي:

- تقييم بنية وهيكلية جسم الإنسان (جانب طبي بيولوجي)
- تقييم الأداء الوظيفي لأعضاء وأجهزة جسم الإنسان (جانب طبي وظيفي).
- تقييم قدرة الشخص على أداء الأنشطة (نسبة العجز) التي تتراوح ما بين الأداء البسيط والمعقد والتي تصف القدرة على العيش باستقلالية والمشاركة والاندماج في كافة مناحي الحياة (جانب اجتماعي، نفسي، تربوي، سلوكي، مهني.. إلخ)
- تقييم العوامل البيئية والسياق العام المحيط بالشخص (المعرقل والداعم)

² <http://www.lasportal.org/ar/councils/ministerialcouncil/Pages/MCouncilDocuments.aspx?RID=2>

الفصل الثاني

مبادرة العيش باستقلالية

لمحة عامة:

استطاعت مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة، المتمثلة في "اكسبو أصحاب الهمم الدولي"، التي تعقد تحت رعاية سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، رئيس هيئة دبي للطيران المدني، والرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة لمجموعة الإمارات ورئيس مجلس إدارة دبي العالمية، أن تثبت مكانتها في عالم الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال خلق الفرص المواتية لهم من أجل تسهيل ظروفهم الحياتية اليومية وخلق مستقبل يناسبهم ويجعلهم أفراداً قادرين على العيش باستقلالية. وقد تمكّن "اكسبو أصحاب الهمم الدولي" من تحقيق العديد من الإنجازات التي تصبّ في مصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة على المستويين العربي والعالمي.

ويُعتبر "اكسبو أصحاب الهمم الدولي" المعرض الرائد للتجار والمستهلكين في الشرق الأوسط، الهادف إلى تعزيز حياة أصحاب الهمم، وهو المصطلح الذي جرى اعتماده في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، ضمن الاستراتيجية الوطنية لتمكين الأشخاص الذين يعانون من إعاقة. كما تصب أهداف "اكسبو أصحاب الهمم الدولي" في ترسيخ الجهود المميزة التي تبذلها الجهات الحكومية والخاصة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المساهمة بدورهم في رسم مستقبل الإمارات خلال الخمسين عاماً القادمة.

تأتي هذه المبادرة الهامة انسجماً مع جهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، في المجالات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، لاسيما دعم الجهود العربية الرامية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والغايات ذات الصلة ضمن خطة 2030، وضمن العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032 الجاري إعداده بناءً على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (947)، تأكيداً على تعزيز جهود تمكين ودمج "ذوي الإعاقة" في المجتمع.

وانطلاقاً من دور اتحاد الغرف العربية الذي يعمل ضمن منظومة العمل العربي المشترك، وبصفته ممثلاً للقطاع الخاص العربي على العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة للشعوب العربية، ومن بين

أهدافه مساعدة الحكومات العربية على تحقيق التكامل بين اقتصادات الدول العربية في جميع القطاعات، ودعم مجتمع الأعمال العربي ونظيره الأجنبي في مختلف دول العالم.

وتأكيداً لرغبة اتحاد الغرف العربية بتشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم العربي، على إطلاق مشاريعهم وفي مقدمتها المشاريع الصغيرة الخاصة والابتكارات التكنولوجية، بما يسهم في تحقيق التمكين الاقتصادي لهم، وانطلاقاً من حرصه على دعم الشريحة الأكبر من الأشخاص ذوي الإعاقة في الوطن العربي، ويتطلعون الى مساعدتهم على العيش باستقلالية من خلال التقنيات والتكنولوجيا الحديثة وبرامج إعادة التأهيل المتطورة، فقد تم توقيع مذكرة تعاون بين "اتحاد الغرف العربية" و "اكسبو أصحاب الهمم الدولي" خلال شهر آذار (مارس) 2022 في مدينة دبي، في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بدعم من جامعة الدول العربية وبالتنسيق مع القطاع الاجتماعي - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وكان من أولى مواد المذكرة إطلاق مبادرة تستهدف خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة تحت شعار "العيش باستقلالية"، بما يفتح المجال أمام شباب الأعمال للتقدم بمشاريعهم المقترحة لدعم ذوي الإعاقة وتسهيل احتياجاتهم اليومية، وتماشياً مع مبدأ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

اكسبو أصحاب الهمم الدولي" في دورته الرابعة":

تماشياً مع الظروف الاجتماعية العالمية الحالية، تعقد الدورة الرابعة لـ "اكسبو أصحاب الهمم الدولي" تحت رعاية سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، رئيس هيئة دبي للطيران المدني رئيس مطارات دبي الرئيس الأعلى الرئيس التنفيذي لطيران الامارات والمجموعة، وتزامناً مع النسخة الثالثة لـ قمة دبي العالمية لتسهيل سياحة أصحاب الهمم" والتي عقدت الفترة من 15 - 17 نوفمبر / تشرين الثاني 2022، في مركز دبي التجاري العالمي، مدينة دبي، الإمارات العربية المتحدة.

وتأتي أهمية اكسبو أصحاب الهمم الدولي هذا العام، انه يعقد بعد توقف قصري استمر لمدة عامين نتيجة لـ فيروس كوفيد-19، مما أظهر الاستعداد الكبير لدى العارضين المحليين والدوليين، للالتقاء مجدداً تحت سقف واحد لعرض مبادراتهم وخططهم وتقنياتهم الحديثة لتحسين جودة حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة بعد التحديات التي واجهتهم خلال العامين المنصرمين.

وقام المعرض الذي يعتبر الاضخم من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وشمال أفريقيا على مساحة قدرها 12 ألف متر مربع بمشاركة واسعة من الجهات والهيئات والمنظمات الحكومية

المحلية والدولية ومراكز رعاية وتأهيل أصحاب الهمم بالإضافة الى العارضين الدوليين وذلك بعد النجاح الباهر الذي حققه في دوراته السابقة.

إطلاق مبادرة "العيش باستقلالية":

تم إطلاق مبادرة العيش باستقلالية ضمن فعاليات الدورة الرابعة لـ "أكسبو أصحاب الهمم الدولي"، بالتعاون مع جامعة الدول العربية- قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، ومكتب اليونيدو لترويج الاستثمار والتكنولوجيا في البحرين، وذلك من خلال تنظيم مسابقة شارك فيها رواد أعمال من أصحاب الهمم او من لديهم أفكارا ومشاريعا تصب في خدمة أصحاب الهمم وتساعدهم على العيش باستقلالية ومواجهة التحديات التي تطرأ على المجتمعات العربية والدولية في المستقبل.

وفي هذا الإطار نظم الشركاء قبل انعقاد المعرض بيومين دورة تدريبية حول ريادة الأعمال لعدد من أصحاب المشروعات والابتكارات المختارة.

الأهداف الرئيسية لمبادرة "العيش باستقلالية":

1. مساعدة أصحاب المشاريع التي تصب في مصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال السعي لتأمين الدعم المادي والتقني من أجل تنفيذ مشاريعهم وأفكارهم، وبما في ذلك أصحاب المشاريع والابتكارات من ذوي الإعاقة أنفسهم.
2. ربط أصحاب المشاريع مع شبكة تضم عدداً كبيراً من الخبراء الدوليين الذين على استعداد لتقديم المشورة لرواد الأعمال.
3. تعريف رواد الأعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة على مجتمع الاعمال المتخصص بصناعة الأدوات والأجهزة الطبية المخصصة وكذلك الأجهزة التكنولوجية التي تساعد على العيش باستقلالية.
4. تسليط الضوء على المشاريع والأفكار الرائدة وتسهيل حصولها على الخطة التسويقية المناسبة من أجل الاستمرار في عملية البحث والتطوير الذاتي للمشروع.

5. دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تسهيل اندماجهم في الثورة الصناعية الرابعة.

6. مساعدة المشاركين في المبادرة من خلال خلق شبكة فيما بينهم من أجل المساهمة في تنسيق الجهود فيما بينهم خدمةً لمجتمع أصحاب الهمم العربي.

المخرجات:

- شارك في المعرض حوالي الـ 250 شركة/عارض من 60 دولة وإن يستقطب أكثر من 10 آلاف زائر مختص من مختلف دول العالم، كما يقام على هامش المعرض العديد من الفعاليات والأنشطة المتخصصة في مجالات إعادة التأهيل، والرياضة، والفنون، والصحة والإدماج الاجتماعي.
- بالإضافة إلى مشاركة العديد من الشركات ومراكز التأهيل والهيئات العربية الدولية التي تعنى بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تعمل في سبيل تسهيل حياتهم وجعل هذا العالم أكثر مرونة لظروفهم الصحية.
- تم السماح للمشاركين في المعرض بالتداول بشأن التحديات التي يواجهونها كل من منظوره وكيفية العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- تم تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ مبادرة " العيش باستقلالية" من قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، واتحاد الغرف العربية، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، ومنظمة العمل العربية، ومكتب اليونيدو لترويج الاستثمار والتكنولوجيا في البحرين، وبالتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، واتحاد بنوك الطعام، ومبادرة نور، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (باديا)، واتحاد بنوك الطعام، وبما يضمن استدامتها، وتحقيق رسالتها على واقع الأرض.

- تقوم اللجنة بمتابعة دعم المشروعات الرائدة، ودعمها من خلال الشركاء والقطاع الخاص.
- تعمل اللجنة بالتنسيق مع الدول الأعضاء على استكشاف المشروعات الجديدة الرائدة، والابتكارات والاختراعات التكنولوجية، لما يسهم في زيادة العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- قامت الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس)، برفع التقرير إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، في الدورة (42)، الذي أصدره قرار رقم [970، بتاريخ 2023/12/26، في الفقرة العاملة رقم (4) بمواصلة تنفيذ مبادرة "العيش باستقلالية".

الفصل الثالث

العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة (2023 - 2032)

المحور الأول: التشريعات والسياسات

مقدمة ونظرة عامة عن المحور

يجب لأي تشريعات عربية أن تعتمد على ثلاث أسس وهي: المقاربة الحقوقية لقضية الإعاقة بعيدا عن الخطاب الرعائي، واعتماد القوانين والسياسات القائمة على الإدماج، وأخيرا مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق المنظمات الممثلة لهم في صنع كافة القرارات الخاصة بقضية الإعاقة، ويُعد القانون العربي الاسترشادي لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أحد الأدوات القانونية الفنية الهامة الداعمة في هذا المجال.

على صعيد السياسات، يأتي التمسك باعتماد سياسات تتفق مع أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتحقيق الإدماج التام والمساواة الفعالة والصحيحة مع جميع فئات المجتمع الأخرى. وعليها أن تكون تعبيرا صادقا ودقيقا لمضمون التشريعات، مع السعي إلى تصحيح الأخطاء والتجاوزات المرتكبة لجهة عدم التقيد بقوانين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

تحقيقا لذلك يسعى العقد إلى:

الهدف العام 1	الأهداف المرحلية	المؤشرات
تجديد التشريعات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة لكي تتفق بالكامل مع بنود الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.	1 مصادقة الدولة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (للدول التي لم تصادق حتى الآن). 2 وضع مسودة قوانين جديدة أو مسودة تعديل قوانين قائمة.	1- مصادقة الدولة في الأمم المتحدة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. 2- إصدار القوانين الجديدة أو تعديل القوانين القائمة في المجلس التشريعي للدولة وصدورها في الجريدة الرسمية.
الهدف العام 2	الأهداف المرحلية	المؤشرات

• عدد التشريعات والأنظمة الضامنة لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع السياسات والقرارات التي تطلبهم. • عدد التدابير المعتمدة الكفيلة بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع السياسات والقرارات التي تطلبهم.	• اتباع سياسات عامة تلتزم بالتشريعات الجديدة المراعية لأحكام القوانين الجديدة وقبول بنود الاتفاقية الأممية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. • ضمان التشريعات والأنظمة لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق المنظمات التي تمثلهم، كما جاء في الاتفاقية الدولية، في صنع السياسات وكافة القرارات التي تعنيهم.	صدور القوانين أو التعديلات في الجريدة الرسمية للدولة.
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 3
1- أن يحتوي القانون الجديد بندا خاصا متعلقا بتعريف منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والية إنشائها. 2- صدور المراسيم التي تكفل مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات والقرارات التي تطولهم.	- تحديد المنظمات صاحبة الحق في تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة قانوناً. • 2- تحديد القضايا التي ينبغي إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في نقاشها في القانون.	كفالة قيام السياسات على مبدأ الإدماج وعلى وضع خطط لتأمين الانتقال إلى الدمج الاجتماعي.
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 4
• مستوى تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالأهلية القانونية الشاملة، والدعم المطلوب عند ممارستهم تلك الأهلية المعترف بها قانوناً ومن قبل السلطات المعنية. • عدد جميع التدابير المرتبطة بممارسة الأهلية القانونية والضمانات المناسبة لمنع إساءة استعمال هذه التدابير. • مستوى احترام التدابير المرتبطة بممارسة الأهلية القانونية لحقوق الشخص ذي الإعاقة المعني وإرادته وأفضلياته وتجربتها من تضارب المصالح.	• ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الأهلية القانونية والدعم الذي يتطلبونه أثناء ممارسة أهليتهم القانونية المعترف بها من قبل الحكومات والسلطات المعنية وفقاً لقدراتهم وتشريعات كل دولة. • كفالة توفير جميع التدابير المرتبطة بممارسة الأهلية القانونية والضمانات المناسبة والفعالة لمنع إساءة استعمال	• ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة بحسب القدرة والعمر على الأهلية القانونية، وضمان مشاركتهم واعتماد كل التدابير التي تساعد على حماية هذه الأهلية وحسن التعامل معها والقبول بما تملّيه. • كفالة اعتماد الترتيبات القانونية والإدارية الفعالة لضمان حق الأشخاص

• عدد التدابير المتخذة لتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين بحق اقتناء الممتلكات ووراثة وإدارة شؤونهم المالية. • عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحصلون على القروض المصرفية والرهون وغيرها من أشكال الائتمان المالي. • مستوى القروض والرهون التي يحصل عليها الأشخاص ذوو الإعاقة. • عدد حالات حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة تعسفاً من ممتلكاتهم. • عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين اتخذوا قرار بأنفسهم	• هذه التدابير وفقاً للقانون الدولي الإنساني. • كفالة احترام هذه الضمانات لاعتماد التدابير المرتبطة بممارسة الأهلية القانونية لحقوق الشخص المعني وإرادته وأفضليته، مع تجريدها من تضارب المصالح. • اتخاذ السلطات المعنية لجميع التدابير المناسبة والفعالة لضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس المساواة في اقتناء الممتلكات أو وراثتها وإدارة شؤونهم المالية.	ذوي الإعاقة في التملك والوراثة وإدارة شؤونهم المالية. • حصول الأشخاص ذوي الإعاقة أسوة بغيرهم على القروض المصرفية والرهون وغيرها من أشكال الائتمان المالي، وضمان عدم حرمانهم بشكل تعسفي من ممتلكاتهم.
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 5
• مستوى تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالحق في الحرية الشخصية والأمن الشخصي على قدم المساواة مع الآخرين. • مستوى الحرية الكاملة التي يتمتع بها الأشخاص ذوي الإعاقة وفق ضمانات القانون الدولي لحقوق الإنسان • مستوى المعاملة المناسبة والصحيحة لأحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. • عدد التدابير مختلفة الأنواع لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة.	• كفالة السبل الفعالة للجوء الأشخاص ذوي الإعاقة إلى القضاء على قدم المساواة مع الآخرين، بما في ذلك من خلال توفير تيسيرات وإتاحات مكانية وإجرائية تتناسب مع احتياجاتهم وخصوصية إعاقاتهم. • ضمان تأهيل مراكز القضاء ومكاتب الإدارات العامة والخاصة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة لرفع شكاويهم والتقدم بعرض قضائهم.	كفالة حق لجوء الأشخاص ذوي الإعاقة إلى القضاء على قدم المساواة مع الآخرين. - شكايات لحماية النساء ذوي الإعاقة

	• إفهام القضاة والمحامين أن للأشخاص ذوي الإعاقة كامل الأهلية القانونية وعليهم التعامل معهم بكل قناعة واحترام والحفاظ على كرامتهم وإنسانيتهم.	
--	--	--

المحور الثاني: الإتاحة والتيسيرات وإمكانية التنقل والوصول

مقدمة ونظرة عامة عن المحور:

استنادا الى ما تم طرحه في المادة التاسعة من اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة والتي تشير الى اهمية العمل على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش باستقلالية وضمان الدمج الحقيقي والكامل في جميع جوانب الحياة، وضرورة ان تتخذ الدول الاطراف التدابير اللازمة التي تضمن إمكانية تنقل و وصول الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم مساواة مع غيرهم وذلك عن طريق تهيئة البيئة المادية المحيطة ووسائل النقل واتاحة تكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصال، وشمول جميع المرافق والخدمات المتاحة لعامة الجمهور أو المقدمة إليه، في المناطق الحضرية والريفية على السواء.

فانه يتوجب على الدول الأطراف على اختلاف اوضاعهم ومواردهم العمل على تخليق واستحداث اليات ملائمة للوصول الى خطة ممنهجة وقابلة للتطبيق لتحقيق إمكانية الوصول الشاملة والذي يضمن حصول جميع الأشخاص على حقوق توافر فرص متساوية للوصول الى جميع الخدمات والمنتجات بغض النظر عن حالته الاجتماعية او الجسدية والحسية ... الخ.

واذ تختلف الأوضاع الراهنة للدول الأطراف، فقد وجب اختلاف الاستعدادات والتدابير اللازمة، كل حسب الرؤية الاستراتيجية والعوائق والعقبات التي يواجهها الأشخاص ذوي الاعاقة داخل هذه الدول.

ولتحقيق هذه الأهداف، يسعى العقد إلى:

- القيام بإنفاذ النصوص القائمة وبإعداد تشريعات تضمن سهولة تفاعل الاشخاص ذوي الاعاقة وضمانا لحفاظ على حق الاشخاص ذوي الاعاقة في الاتاحة بجميع صورها وحمايتهم من جميع المعوقات التي من شأنها منع او التأثير على قدرتهم في العيش باستقلالية والدمج الحقيقي والفعال. ووضع عقوبات رادعة لمن يقوم بالتهاون في التنفيذ وإيقاف تنفيذ المشروع على الفور إذا لزم الأمر.

تعزيز دور الجهات المنشأة وإنشاء جهة أو هيئة مختصة لعمل أكواد للبناء والطرق والكباري والمواصلات لإتاحة المباني والمرافق الخدمية والسكنية بما في ذلك المدارس والخدمات الطبية والخدمات الحكومية وأماكن الترفيه ووسائل النقل والمواصلات والطرق والشوارع... الخ بما يتماشى مع مبادئ التصميم الشامل/التصميم للجميع. وتكون هذه الهيئة أو الجهة مسؤولة عن متابعة ومراقبة تنفيذ هذه الأكواد سواء بما يخص المباني الجديدة أو القديمة. مع إعطاء مهلة محددة للدول للانتهاء من الإتاحة والتمسيات.

- وأيضاً القيام بعمل تشريعات لضمان إتاحة المعلومات وتكنولوجيات الاتصال والتواصل والخدمات الإلكترونية تماشياً مع W3C (اتفاقية شبكة الويب العالمية).

- توفير الدعم والتسهيلات اللازمة لضمان سهولة تصميم وتطوير والاحلال والتجديد وانتاج وتوفير التكنولوجيات والتقنيات المساعدة لتدابير الإتاحة وإمكانية الوصول، وضمان وجود المساعدة البشرية مثل المرشدون والمترجمون وأخصائي لغة الإشارة، إمكانية الوصول وضمان الاستقلالية وتسهيل تفاعل الأشخاص ذوي الاعاقة داخل والمرافق وخارجها.

- القيام على تصميم ونشر برامج التوعية والتثقيف المجتمعي بما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة في الإتاحة.

- تنسيق الجهود والتعاون المشترك بين القطاعات المختلفة (الحكومي، المجتمع المدني، القطاع الخاص) وبين دول المنطقة وبعضها.

- تقديم طلبات الى الجهات المعنية بالدول الأطراف بتطبيق أكواد الإتاحة في جميع المباني والمرافق العامة والمنشآت مثل المسارح ودور السينما وما إلى ذلك، على أن يتم الانتهاء من هذا التطبيق في غضون إطار زمني 5 سنوات كحد أقصى، والعمل على تطوير اللوائح ذات الصلة.

- توفير مترجمي لغة الإشارة في البرامج التلفزيونية وجميع التصريحات الحكومية والمؤتمرات الصحفية وغيرها من الأحداث، وإشراك المهنيين من الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والذهنية عما يقترحون تضمينه في هذا المجال لتحقيق أقصى استفادة لهم.

المستهدف بشكل عام (بنهاية مدة العقد العربي) والرؤية الإستراتيجية للتدخلات المقترحة:

تعريف وتحليل والعمل على إزالة جميع العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للأشخاص من ذوي الإعاقة في المجتمع، وذلك من خلال تنسيق الجهود المختلفة للجهات المعنية مع مراعاة حساسية المنطقة والمتغيرات ذات الصلة 'كطبيعة المنطقة الجغرافية - ندرة الموارد - التشريعات واللوائح المعيقة أو الداعمة - الخ' لكل دولة على حده.

يجب أن يمتد نطاق التدخلات ليشمل إزالة العوائق والحواجز التالية:

- الحواجز المادية بالمباني والطرق والمواصلات، كذلك داخل وخارج المنشآت سواء بالمنشآت الحكومية الخدمية أو المدارس أو البيوت والمنشآت الطبية الخ.
- الحواجز غير المادية كالحواجز المعلوماتية وحواجز الاتصال والخدمات الالكترونية وخدمات الطوارئ.
- الحواجز المجتمعية والسلوكية النمطية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.

لذا يهدف العقد العربي الى وضع مسودة معايير موحدة تتماشى مع طبيعة المنطقة وامكانياتها تشمل مجموعة من المؤشرات المميكة لقياس درجة الحواجز والعوائق داخل الدول، ومن ثم متابعة أثر التدخلات والأنشطة بآلية رقمية مميكة، على أن تعمل جميع الدول الأطراف على اجتياز الحد الأدنى "على الأقل" بنهاية العقد العربي.

الأهداف العامة المقترحة:

الهدف العام 1	الأهداف المرحلية	المؤشرات
إزالة العوائق المؤسسية	• العمل على تطوير وتحديث الإجراءات والسياسات المتعلقة بالعوائق التي تحول دون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. وكذلك تحديث الإجراءات/اللوائح المتعلقة بالتغييرات التنظيمية والتشريعية	• التوظيف الفعال للأشخاص ذوي الإعاقة. • خلق بيئة صديقة للإعاقة. • تطوير اللوائح التنظيمية لحث المنظمات على تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

• إعادة تصميم حزم الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.	لتطوير المؤسسات الموظفة، وكذلك المؤسسات الخدمية.	
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 2
• استحداث دليل استرشادي يراعي ويلائم طبيعة المنطقة/ وضع لائحة بمعايير/كود الإتاحة الخاص بالمنشأة (الكود المحلي للإتاحة) • تحديد الأولويات وتنسيق الجهود والموارد لإزالة الحواجز المادية. • متابعة وتنفيذ تدابير الوصول المادي، مثل تركيب المنحدرات، وإعادة تصميم الفضاء، وإعادة تصميم السلالم، ونشر الدعم السمعي البصري ... إلخ. • تمكين أحد الجهات المستقلة ذات الصلة واعطائها الصلاحيات اللازمة للرقابة ومتابعة تنفيذ تدابير الوصول المادي (أحد الهيئات المستقلة)	مراجعة كافة الإجراءات المتعلقة بالتشريع والحث على إعادة تصميم المساحات والمباني لاستيعاب جميع أنواع الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان تتقلهم المريح والحر؛ بالإضافة إلى تمكين المنظمات والمؤسسات وضمان تزويدها بالأدوات والأليات اللازمة لإزالة الحواجز المادية.	العمل على تطوير الإتاحة وسبل الوصول.
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 3
• ضمان توفير جميع الرسائل والمعلومات الحكومية والرسومية بأشكال يسهل الوصول إليها من خلال جميع المصادر الممكنة. • إنشاء ونشر وإنفاذ مبادئ توجيهية ومعايير معلومات يمكن الوصول إليها مصممة لتلائم المتغيرات المحلية والسياقية من أجل استخدامها من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين. • تشجيع وتمكين المنظمات لتخصيص مواردها بشكل صحيح لنشر معايير الوصول إلى المعلومات.	الإجراءات المتعلقة بتعزيز توافر المعلومات التي يمكن الوصول إليها عبر مصادر مختلفة بما في ذلك المعلومات الرقمية وغير الرقمية. وهو يتداخل بشكل كبير مع إزالة حواجز الاتصال.	تعزيز الوصول إلى المعلومات/إتاحة المعلومات
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 4
• ضمان توافر جميع الموارد اللازمة لتسهيل سبل الاتصال، مثل المترجمين الفوريين	الإجراءات المتعلقة بتشجيع التوافر خيارات اتصال مناسبة يسهل الوصول إليها من قبل	إزالة حواجز الاتصال

المدرسين تدريباً مهنيًا والمدرسين بطريقة برايل ... إلخ. • إتاحة التكنولوجيات اللازمة لتسهيل الاتصال وضمان آليات تواصل خالية من الحواجز (وذلك بما يتماشى مع الوضع المحلي وموارد الدول الأطراف). • نشر الوعي والثقافة الداعمة للدمج وعدم التمييز. • تمكين المنظمات والمؤسسات من بناء قدراتها المؤسسية في مجال إزالة حواجز الاتصال (وذلك من خلال برامج تدريبية للعاملين بقطاعاتها المختلفة).	الأشخاص ذوي الإعاقة دون أي تكلفة أو جهد إضافي بغض النظر عن إعاقته (على الصعيد المحلي).	
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 5
• وضع السياسات والتشريعات واللوائح التي تحكم السلوك الخاطئ تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة وتضمن حقوقهم. • تصميم استراتيجية اتصال مفصلة مع رسائل ممتجة تستهدف أفراد المجتمع لنشر اللغة المناسبة والتنوعية بقواعد السلوك الملازم للتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على رفع وعي المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. • تطوير حملات توعية وتنقيف مجتمعية باستخدام وسائل الإعلام والمدارس والمساجد والكنائس ... إلخ. • التدريب الفعال في مجال حقوق الإنسان عبر المنظمات. وإعطاء الأولوية لمنشآت خدمات القطاع العام (مثل المستشفيات ومراكز الرعاية) والخدمات الحكومية (التسجيلات وتطوير المستندات ... إلخ) والمدارس والمرافق التعليمية.	• الإجراءات المتعلقة بالقضاء على المفاهيم الخاطئة والصور النمطية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة. • الإجراءات التي تهدف إلى تغيير فهم المجتمع الخاطئ وتحسين القبول. وبالتالي القضاء على السلوك التمييزي تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.	تعزيز الوصول / الإتاحة السلوكية والثقافية

• تمكين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات ومؤسسات حقوق الإنسان المحلية.		
--	--	--

• الآليات المقترحة لتنفيذ كل تدخل:



• خطوات تحقيق الأهداف المقترحة:

الخطوات / المراحل	التوصيف	العوامل المؤثرة والمتداخلة
دراسة الواقع الحالي الخاص بالأطراف.	- مراجعة القوانين والتشريعات والوثائق المتوفرة المتعلقة بإمكانية الوصول بجميع ركائزها والممارسات والمبادرات المحلية السابقة التي عالجت تحسين إمكانية الوصول وإزالة الحواجز. - تحديد الخدمات المتاحة وأفضل الممارسات المحلية المتعلقة بإمكانية الوصول. - التنسيق بين الجهات المعنية والكيانات ذات الصلة (محليا). - تحديد الفجوة.	- التعاون والتواصل مع الجهات الحكومية/متهذي القرار. - توافر المعلومات.

• تحديد الأهداف المنشودة من تطوير الاتاحة/إمكانية الوصول بناءً على السياق المحلي. • ترتيب الأولويات المتعلقة بالتدخلات اللازمة لسد الفجوة في ضوء طبيعة المنطقة والمتغيرات المحلية/السياقية. • تطوير جميع الأدوات والمعايير التوجيهية اللازمة للتنفيذ.	• مخرجات دراسة الوضع الحالي. • متغيرات المحلية والسياسية المتعلقة بكل دولة على حدة، مثل الآراء العامة، والتوجه الاستراتيجي للحكومة، والخبرات المحلية السابقة ... إلخ.
• إنشاء مصفوفة صلاحيات للجهات ذات الصلة بما في ذلك السلطات والمسؤوليات وإرشادات الاتصال، كذلك متخذي القرار في هذا الشأن. • تصميم لجان تنسيقية ولجان متابعة، كذلك لجان لإدارة المشروع من الجهات المعنية.	• ربط جميع الجهات ذات الصلة المعنية واستحداث مصفوفة تواصل وصلاحيات
• وضع خطة عمل مفصلة لجميع التدخلات المطلوبة بالتنسيق والاستعانة باللجان المحددة مسبقاً.	• عمل حصر بالموارد المطلوبة ووضع خطة العمل
• العمل على تفعيل خطة العمل وتشجيع الجهات المنفذة بدعم من الجهات الحكومية واللجان السابق تشكيلها. • البدء في التنفيذ على أرض الواقع (والذي يمكن أن يبدأ بمرحلة تجريبية قبل التعميم)	• تنفيذ وتفعيل الأنشطة
• تطوير إستراتيجية إطار عمل الرصد والتقييم المطلوبين. • تطوير واستخدام أدوات الرصد والتقييم اللازمة. • المتابعة المستمرة والميدانية لاتخاذ الخطوات والإجراءات التصحيحية اللازمة.	• المتابعة والتدقيق
• قياس مدى رضا المستفيدين من التدخلات. • قياس درجة تطور الاتاحة والوصول كما بمؤشرات قياس الأداء.	• قياس الأثر

	• قياس الأثر المجتمعي العائد على الاستثمار، - وقياس الأثر المادي العائد على الاستثمار.	
التعميم ونشر النتائج	• تعميم المرحلة التجريبية لتشمل عموم الدولة بعد وضع خطة زمنية ممنهجة لمراحل التعميم.	

مؤشرات نجاح التدخلات المقترحة ونماذج الاستدامة

1. وجود معايير ولائحة استرشادية محلية (مدونة وطنية لإمكانية الوصول).
2. وجود سياسة وخطة لتعزيز الإتاحة وإمكانية الوصول الخالي من العوائق على الصعيد المحلي.
3. زيادة عدد ونسبة المرافق العامة والمباني ووسائل النقل العام التي يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها وضمان نشر تدابير الوصول إلى المرافق والخدمات الجديدة / المجددة.
4. زيادة عدد المواد - المعلومات - المحتوى الذي يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليه على منصات المعلومات الالكترونية المختلفة.
5. التقليل من التظلمات والشكاوى وتحسين رضا المستفيدين من الخدمات العامة / الحكومية.
6. زيادة عدد حملات التوعية وإزالة الفهم الخاطئ المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.
7. زيادة عدد برامج بناء القدرات المؤسسية في القطاع العام والحكومي والتي تهدف إلى تحسين وضع الأشخاص ذوي الإعاقة داخل أماكن العمل أو القطاع الخدمي بالإضافة إلى توافر وسائل الاتصال البديلة.

الجهات المعنية بتنفيذ الأنشطة/ التدخلات المقترحة واستراتيجيات التنسيق بينهم:

1. الوزارات:
 - أ. الوزارة ذات المسؤولية المباشرة - مثل وزارة الشؤون الاجتماعية أو مثلتها في كل دولة من الدول الأطراف.
 - ب. الوزارات المسؤولة بشكل غير مباشر - وزارة الإسكان، وزارة النقل، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة شؤون الإعلام، وزارة الشؤون الداخلية، وكذلك أي وزارة مسؤولة عن تقديم الخدمات للجمهور بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.
2. المؤسسات الحكومية:
 - أ. المجلس القومي للإعاقة أو هيئة الأشخاص ذوي الإعاقة وأية مجالس/جهات أخرى تعمل في هذا المجال.

ب. الاتحادات والنقابات

ج. جهات الرقابة والمراجعة

3. المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني: والتي تعمل كجهات داعمة حقوقيا كذلك كجهات مستقلة داعمة تنفيذيا.

4. ممثلو القطاع الخاص: الذين سيكونون مسؤولين عن دعم الخطة التنفيذية من خلال المساعدة في تأمين الموارد المادية (كجزء من موازنة المسؤولية المجتمعية) وكذلك تأمين الموارد البشرية من خلال الخبراء، والفنيين، ودعم التوظيف، والتدريب.

آليات المتابعة والتدقيق لقياس مؤشرات نجاح التدخلات وضمان الاستدامة – وقياس الأثر من التدخلات المقترحة:

1. تطوير مؤشرات الأداء الرئيسية المستوحاة من الرؤية الإستراتيجية لهذا المحور وعوامل النجاح الرئيسية وبعد ذلك من خطة العمل.
2. يجب أن تأخذ مؤشرات الأداء الرئيسية في الاعتبار المتغيرات المحلية والسياقية وحساسية المنطقة بما في ذلك توافر أو ندرة الموارد التي ستعكس أيضًا في خطة العمل.
3. يجب أن تتم المراقبة والتقييم من خلال أدوات التقييم، والاستبيانات، والفحوصات الموضوعية، وتصميم ونشر نظام وطني لآلية معالجة المظالم للأشخاص ذوي الإعاقة.
4. من الموصي به أن يتم تنفيذ جميع التدابير من خلال نموذج تجريبي يتم تحسينه لاحقًا وتعميمه.
5. يجب أن تتلقى اللجان المشكلة من الجهات المعنية بالإضافة إلى أفراد فريق العمل الأساسيين المختارين تدريبًا شاملاً على جميع أوجه التدخل لتطوير هذا المحور وذلك لضمان الاستمرارية والاستدامة.
6. يعد تصميم ونشر استراتيجية تواصل أمر هام لضمان الاستدامة ورضا الجمهور.

التدخل (يشمل التعارض أو الاتساق) مع المحاور الأخرى – لتعظيم الأثر ومنعاً للتكرار

يعد هذا المحور بمثابة تدخل مستعرض ويسمى "المسار المزدوج"³ يؤثر ويتأثر مع الكثير من المحاور الأخرى التي تتناول خدمات محددة مثل الصحة والترفيه ... إلخ. أو الركائز التي تعالج مجموعات محددة مثل كبار السن أو النساء أو الأطفال.

³ Namely Twin Track Approach

عناصر استراتيجية التواصل ذات الصلة بالمحور – لضمان نجاح تدخلات العقد العربي:

1. نشر وإيصال تفاصيل الخطة الوطنية والأهداف المتعلقة بهذا المحور بشكل واضح ومن خلال قنوات محددة للوصول الى متخذي القرار والجهات المعنية (حقوقيا وتنفيذيا) كذلك الجمهور من الأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم.
2. نشر التغييرات التشريعية ذات الصلة بهذا المحور.
3. قياس الأثر وعمل دراسة مفصلة بالتجربة وعرض النتائج وقصة النجاح على الصعيدين المحلي والدولي.

المحور الثالث: الخدمات الصحية وجودتها

مقدمة ونظرة عامة عن المحور:

التمتع بخدمات صحية ذات جودة حق للأشخاص ذوي الإعاقة بموجب نص المادة 25 في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى الدول الأطراف اتخاذ كافة التدابير اللازمة الكفيلة لحصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات صحية والتي تراعي الفروق بين الجنسين، بما في ذلك خدمات إعادة خدمات التأهيل وإعادة التأهيل، واتخاذ الدول التدابير المالية لدعم حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على الخدمات الصحية اللائقة.

يتعين على الدول الأطراف على اختلاف أوضاعهم ومواردهم العمل على تنفيذ وجمع البيانات الخاصة بالخدمات الصحية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك البيانات الإحصائية والبحثية، وخاصة في فترات الأوبئة، والتمتع بفوائد التقدم في العلوم والتكنولوجيا الطبية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على عيش بكرامة، ومع ذلك ينبغي أن يكون هذا جهدا متبادلا بين الوزارة المسؤولة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية / الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة.

وتماشيا مع المادة رقم 26 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، "يتعين على الحكومات ضمان توافر ومعرفة واستخدام الأجهزة والتقنيات الداعمة المصممة للأشخاص ذوي الإعاقة، من حيث صلتها بالتأهيل وإعادة التأهيل." لذا لا بد للدول الأطراف الحرص على الوفاء بالتزاماتها تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على التكنولوجيات الطبية والأجهزة المساعدة التي قد تلزمهم.

يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من عوائق ومعوقات كبيرة أمام وصولهم إلى الرعاية الصحية (تمت مناقشة معظمها في محور حواجز الوصول)؛ ومع ذلك، يمكن اعتبارها شديدة بشكل خاص، حيث تفاقم بشكل كبير بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية وغير الحضرية:

- المرافق الطبية التي يتعذر الوصول إليها جسدياً .
- عدم وجود وسائل النقل المناسبة لتمكينهم من الحصول على الرعاية الطبية أو خدمات إعادة التأهيل.
- نقص أماكن الإقامة في منشآت الرعاية الصحية.
- الموظفين غير المدربين وعدم كفاية الموظفين.
- الانتهاكات والمعاملة السيئة من مقدمي الرعاية الصحية.
- الممارسات الخاطئة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- رفض أو حرمان شخص من العلاج بسبب الإعاقة.
- عدم توافر الخدمات، قد تكون الخدمات نادرة أو ببساطة لا يتم تقديمها لمجموعات معينة.
- سوء جودة الخدمة؛ حيث قد تختلف الجودة بين الفئات المستهدفة، وقد لا تكون جميع الفئات المستهدفة على دراية بخدمات معينة بسبب نقص المعلومات.

تقوم الدول بالتوعية الصحية المجتمعية والمشاركة في البرامج الوقائية مثل التطعيم والفحص. ويستوجب ذلك إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في هذه المبادرات، بحيث تكون متاحة لجميع السبل التي تضمن الدمج. للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في العيش داخل مجتمعاتهم. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن التنمية الشاملة القائمة على المجتمع هو واحدة من أكثر الطرق فعالية لتحسين نوعية الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة وأولياء أمورهم / أسرهم، وتمكينهم من المشاركة، وضمان الدمج وتلبية احتياجاتهم الأساسية (تشمل الاحتياجات الأساسية/الأولية من الرعاية الصحية) والحصول على التعليم والتدريب المهني وتوليد الدخل والترفيه والمشاركة المجتمعية والدمج مع أفراد المجتمع .

المستهدف بشكل عام (بنهاية مدة العقد العربي) والرؤية الإستراتيجية للتدخلات المقترحة:

تعريف ودراسة سبل القضاء على العوائق التي تحول دون الوصول إلى خدمات صحية متكاملة/ذات جودة عالية للأشخاص ذوي الإعاقة، كذلك تمكين المجتمعات للتغلب على الصعوبات المتعلقة بالمشاكل الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان عدالة في تقديم الخدمة الصحية أسوةً بالأشخاص من غير ذوي الإعاقة، وتفعيل مبدأ الحق في الصحة .

يجب أن يشمل نطاق التدخلات المجالات الآتية:

- اتخاذ التدابير اللازمة لتذليل العقبات التي تضمن وصول وحصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات الصحية ذات جودة عالية، وبرامج رعاية صحية دون تمييز لسن أو جنس أو نوع إعاقة

- يجب تطوير قدرة منظومة الرعاية الصحية لتستجيب لاحتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة بطريقة مناسبة وفي الوقت المناسب.
- القيام بالتدخلات المطلوبة والأخذ بعين الاعتبار الفروق الديموغرافية والجغرافية والاقتصادية لكل دولة دون التأثير على مستوى في خدماتها الصحية لائقة والتي تقدمها للأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين.
- تعزيز قدرات وتدريب مقدمي الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل شامل يجعلهم أكثر احترافية في تشخيص وعلاج الحالات الصحية والمرضية للأشخاص ذوي الإعاقة. ومن الأفضل أن تستخدم الحكومات الحوافز المالية لتشجيع مقدمي الرعاية الصحية على جعل الخدمات متاحة وتقديم الخدمات والتقييمات الشاملة والعلاج والمتابعة بشكل سريع وفعال.
- ضمان الوصول للخدمات الصحية دون عوائق إلى مستحقيها، وضمان مشاركة وإشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المدني بشكل عام .

الأهداف العامة المقترحة:

المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 1
• رسم خريطة خدمية (توضح المتاح والاحتياج) • اشراك القطاع الخاص ومنظمات القطاع المدني في عملية الاستبانة وتجميع البيانات	• تجميع البيانات اللازمة التي تمكن من: ○ وضع السياسات المحكومة ○ دراسة الاحتياج والفجوة ○ وضع خطة الوصول لخدمات صحية شاملة	تجميع البيانات المتعلقة بالجهات التي تقدم الخدمات الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة، كذلك رصد الفجوة الكمية والنوعية في تقديم الخدمة.
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 2
• تأمين صحي شامل • تغليب قوائم الانتظار • إلزام المنشآت الصحية بتطبيق كود الاتاحة		مراجعة وتعديل القوانين واللوائح الضابطة
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 3
• تطبيق كود الاتاحة • التغطية النقدية لتكلفة علاج الاشخاص من ذوي الإعاقة	• عوائق سلوكية (سوء المعاملة - الاعتداءات) • عوائق وحواجز مادية (الأبواب - الحمامات - الأثاث - الخ) غير الملائم للأشخاص ذوي الإعاقة	تذليل العقبات والعوائق التي تحول دون الوصول الى الخدمات الصحية الملائمة

• عوائق وحواجز خاصة بالتواصل (نقص مترجمي لغة الإشارة على سبيل المثال) • عوائق مالية (نقص الموارد اللازمة لشراء الخدمة الطبية)	• رفع كفاءة الأطقم الطبية لكيفية التعامل بشكل فعال مع الأشخاص من ذوي الإعاقة
--	--

خطوات تحقيق الأهداف المقترحة:

الخطوات / المراحل	التوصيف	العوامل المؤثرة والمتداخلة
رسم خرائط الخدمات المتاحة	• مراجعة القوانين والتشريعات والأبحاث والدراسات ذات الصلة، كذلك البيانات المتوفرة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة والرعاية الصحية. • جمع البيانات المحلية والسياقية، كبيانات المرافق والخدمات المتاحة، وجودة خدمات الرعاية الصحية، والتركيبية السكانية الصحية، والتركيبية السكانية للإعاقة ... إلخ. • مراجعة الممارسات والمبادرات المحلية السابقة التي تم تصميمها لتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة.	• التعاون والتواصل بين الحكومة ومقدمي الرعاية الصحية (العامة والخاصة وغير الهادفة للربح). • توافر المعلومات.
تصميم المعايير والأدوات	• تصميم مجموعة عامة من المعايير تشمل الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة لتقديم خدمة صحية لائقة للأشخاص ذوي الإعاقة. • تطوير جميع الأدوات والمبادئ التوجيهية والمعايير اللازمة للتنفيذ. • تحديد الأولويات بمجالات التدخل حسب السياق المحلي لكل دولة من الدول الأطراف على حدي.	• نتائج الجرد المحلي ورسم خرائط الخدمة. • المتغيرات المحلية والسياقية، أي المرافق والخدمات المتاحة، وجودة خدمات الرعاية الصحية، والتركيبية السكانية الصحية، والتركيبية السكانية للإعاقة، والتوجه الاستراتيجي للحكومة، والخبرات المحلية السابقة ... إلخ.
استحداث استراتيجية التواصل	• إنشاء مصفوفة تواصل توضح الصلاحيات والمسؤوليات لكل طرف من الأطراف المعنية. • تصميم لجان لتنسيق وإدارة العمل من الأطراف المعنية.	• التعاون بين جميع الأطراف المعنية. • توافر البيانات والمعلومات عن جميع الجهات ذات الصلة داخل الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. • درجة تأثير القطاع العام / الحكومي.

تخصيص الموارد ووضع خطة العمل	• وضع خطة عمل مفصلة لجميع التدخلات المطلوبة من خلال اللجان المحددة مسبقاً.	• توافر الموارد
النشر وتعميم النتائج والمخرجات	• نشر المعايير والمبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة برفع كفاءة خدمات الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة	• توفير الحد الأدنى من الموارد اللازمة.
المتابعة والمراقبة	• تطوير إستراتيجية وإطار عمل الرصد والتقييم المطلوبين. • تطوير واستخدام أدوات الرصد والتقييم اللازمة. • متابعة مستمرة وعلى أرض الواقع.	• تعاون الكيانات المستهدفة والجهات المعنية.
قياس الأثر	• قياس درجة التحسن في الوصول إلى مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بصحة الأشخاص ذوي الإعاقة.	
نشر النتائج والمخرجات	• عمل دراسة حالة تسرد تفاصيل التدخلات والتطويرات التي تم العمل بها لثنهوض بكفاءة وجودة الخدمات الصحية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة وعرضها في المحافل المحلية والدولية للاستفادة منها.	

مؤشرات نجاح التدخلات المقترحة ونماذج الاستدامة:

1. نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحصلون على الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها.
2. نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يبلغون عن حالتهم الصحية بأنها 'جيدة' أو أفضل.
3. توافر العدد الكافي من الممارسين العاميين وأطباء الأسنان وغيرهم من المتخصصين في الرعاية الصحية الأولية للأشخاص ذوي الإعاقة.
4. تقليص عوامل الخطورة التي تؤدي للأمراض التي يمكن الوقاية منها في الأشخاص ذوي الإعاقة.
5. النسبة المئوية للأسر التي بها يوجد بها افراد من ذوي الإعاقة ومثقلة بالنفقات الشخصية على الخدمات الصحية.
6. نسبة الأشخاص من ذوي الإعاقة المشمولين بالتأمين الصحي.
7. نسبة الأشخاص من ذوي الإعاقة المشمولين بالتأهيل المجتمعي أو الخدمات المجتمعية الأخرى.

8. نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتلقون المساعدات التكنولوجية التي يحتاجون إليها (مثل المعينات السمعية وأجهزة ضعف البصر والأطراف الصناعية و / أو تقويم العظام) .
9. تمثيل متزايد وفعال للأشخاص ذوي الإعاقة في الهيئات الاستشارية الصحية.

الجهات المعنية بتنفيذ الأنشطة/ التدخلات المقترحة واستراتيجيات التنسيق بينهم:

1. الوزارات:
 - أ. الوزارة ذات المسؤولية المباشرة - مثل وزارة الشؤون الاجتماعية او مثلتها في كل دولة من الدول الأطراف.
 - ب. الوزارات المسؤولة بشكل غير مباشر - وزارة الإسكان، وزارة النقل، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة شؤون الإعلام، وزارة الشؤون الداخلية، وكذلك أي وزارة مسؤولة عن تقديم الخدمات للجمهور بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.
2. المؤسسات الحكومية:
 - أ. المجلس القومي للإعاقة أو هيئة الأشخاص ذوي الإعاقة وأية مجالس/جهات أخرى تعمل في هذا المجال.
 - ب. الاتحادات والنقابات
 - ج. جهات الرقابة والمراجعة
3. المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني: والتي تعمل كجهات داعمة حقوقيا كذلك كجهات مستقلة داعمة تنفيذيا.
4. الهيئات والمنشآت والجهات بشكل عام المسؤولة عن تقديم خدمات الرعاية الصحية
5. ممثلو القطاع الخاص: الذين سيكونون مسؤولين عن دعم الخطة التنفيذية من خلال المساعدة في تأمين الموارد المادية (كجزء من موازنة المسؤولية المجتمعية) كذلك تأمين الموارد البشرية من خلال الخبراء، والفنيين، ودعم التوظيف، والتدريب.

آليات المتابعة والتدقيق لقياس مؤشرات نجاح التدخلات وضمان الاستدامة – وقياس الأثر من التدخلات المقترحة:

1. تعزيز قدرة مقدمي الرعاية الصحية على تشخيص وعلاج الحالات الصحية والمرضية المشتركة للأشخاص ذوي الإعاقة.
2. تطوير مؤشرات الأداء الرئيسية المستمدة من الرؤية الإستراتيجية لهذه الركيزة، وعوامل النجاح الرئيسية، وبعد ذلك من خطة العمل.
3. يجب أن يراعى عند تصميم "مؤشرات قياس الأداء الرئيسية" المتغيرات المحلية والسياقية والحساسية بما في ذلك توافر أو ندرة الموارد التي ستعكس أيضًا في خطة العمل.
4. يجب أن تتم المراقبة والتقييم من خلال أدوات التقييم، والاستبيانات، والفحوصات الموضوعية، وتصميم ونشر نظام وطني لآلية معالجة المظالم للأشخاص ذوي الإعاقة.
5. رفع كفاءة أعضاء اللجان والجهات المعنية عن طريق توفير برامج لبناء القدرات والتدريب.
6. تصميم وتطبيق إستراتيجية تواصل مفصلة أمر ضروري لضمان استدامة تدابير إمكانية الوصول.

التدخل (بشمل التعارض والاتساق) مع المحاور الأخرى – لتعظيم الأثر ومنع التكرار:

محور الرعاية الصحية هي أحد المحاور الخدمية (المتعلق بتقديم الخدمة المباشرة للأشخاص ذوي الإعاقة) - والتي تتداخل مع ما يلي:

1. الإتاحة؛ عندما يتعلق الأمر بتنفيذ تدابير الوصول داخل مرافق الرعاية الصحية.
2. جميع المحاور ذات الصلة بالمستفيدين مثل كبار السن والأطفال والنساء؛ عندما يتعلق الأمر بضمان تلبية الاحتياجات المحددة لهذه المجموعات الخاصة ومعالجتها.

عناصر استراتيجية التواصل ذات الصلة بالمحور – لضمان نجاح تدخلات العقد العربي:

1. نشر الخطة الوطنية المتعلقة بأهداف تطوير الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة.
2. الشفافية في نشر التغييرات التشريعية والسياسية المخصصة لركيزة الرعاية الصحية.
3. نشر المعايير المحدثة والمبادئ التوجيهية والحد الأدنى من المتطلبات المسبقة داخل مرافق الرعاية الصحية المخصصة لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة.
4. نشر الآثار القانونية المترتبة على التغييرات التشريعية والسياسات ذات الصلة.

5. تصميم ونشر حملات وطنية للترويج الصحي والتوعية المتعلقة بالقضايا الصحية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك آثار المشاكل الصحية العامة على الأشخاص ذوي الإعاقة.
6. ضمان تصميم جميع الحملات والمبادرات بحيث تكون في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة وشاملة لهم.
7. قياس الأثر وإنشاء دراسة حالة وعرض النتائج وقصة النجاح على الصعيدين المحلي والدولي.

المحور الرابع: التأهيل وإعادة التأهيل والتدريب

مقدمة ونظرة عامة عن المحور:

تدعو اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD, 2006) في المادة 26 منها الدول إلى "تنظيم وتعزيز وتوسيع خدمات وبرامج التأهيل⁴ وإعادة التأهيل⁵ الشاملة، لا سيما في مجالات الصحة والتوظيف والتعليم والخدمات الاجتماعية"، وكان قد سبق ذلك اعتماد منظمة الصحة العالمية (WHO, 2005) قراراً يؤكد التزامها بتعزيز برامج وخدمات إعادة التأهيل الشاملة، مؤكدة على أهمية "الوصول المادي والمعلوماتي والاقتصادي الكامل في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك الصحة والخدمات". ويقر القرار بأن "الأشخاص ذوي الإعاقة هم مساهمون مهمون في المجتمع وأن يتم تخصيص الموارد لإعادة تأهيلهم كاستثمار".

ويركز التأهيل وإعادة التأهيل على تزويد الشخص ذو الإعاقة بالمعرفة و/أو الأدوات و/أو الموارد المحددة له والتي يحتاجها، مع التركيز على مبدأ مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم وتطوير وتنفيذ برامج التأهيل وإعادة التأهيل والذي جاء ضمناً في المفاهيم الأساسية للمشاركة والاستقلالية واتخاذ القرار الواردة في المادة (3) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن المبادئ العامة، وأولها "احترام الكرامة المتأصلة، والاستقلالية الفردية، بما في ذلك حرية المرء في إقرار خياراته، واستقلاله".

⁴التأهيل يعنى عملية مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على اكتساب مهارات وقدرات ومعرفة جديدة معينة

⁵إعادة التأهيل تعنى إعادة مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على اكتساب المهارات أو القدرات أو المعرفة التي ربما تكون قد فقدت أو تعرضت للخطر نتيجة اكتساب الإعاقة، أو بسبب تغيير في الإعاقة أو الظروف المحيطة.

المستهدف بشكل عام (بنهاية مدة العقد العربي) والرؤية الإستراتيجية للتدخلات المقترحة:

- اعتماد التأهيل وإعادة التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة كحق أصيل لهم.
- ضمان توافر أدوات وبرامج التأهيل وإعادة التأهيل لكافة الإعاقات.
- بناء أسس واستراتيجيات لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة من كافة الإعاقات في وضع وتصميم البرامج، والسياسات، والتشريعات.
- تشجيع الابتكار ودمج التكنولوجيا في برامج التأهيل وإعادة التأهيل لكافة الإعاقات.
- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة تعليمياً وصحياً ومهنياً بما يتيح لهم الاستقلالية والاعتماد على الذات ودعم أقرانهم.

الأهداف المرحلية:

- تفعيل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في صياغة وإصدار التشريعات والأنظمة وصناعة السياسات وكافة القرارات التي تعنيهم فيما يخص خدمات التأهيل وإعادة التأهيل.
- حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات وبرامج التأهيل وإعادة التأهيل الشاملة بجودة تضمن الوصول والحفاظ على مستوياتهم الوظيفية الجسدية والحسية والفكرية والنفسية والاجتماعية المثلى، ومساعدتهم للوصول للاستقلالية والمشاركة الكاملة في جميع مناحي الحياة.
- رفع الوعي الوقائي والتعريف بالإعاقة وخدمات الكشف والتشخيص المبكر وخدمات التأهيل وإعادة التأهيل، والإرشاد الاجتماعي، والنفسي.
- تنمية المهارات الحياتية للتنقل والتواصل، وخدمات التعليم المتخصصة، وخدمات التأهيل المهني.
- تنمية مهارات أخصائيين التأهيل وإعادة التأهيل العاملين مع الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات التأهيل التربوي والاجتماعي، والنفسي، والطبي، والمهني.
- دعم فردية خدمات التأهيل وإعادة التأهيل لمراعاة نقاط الاحتياج ونقاط القوة لدى كل شخص ذو إعاقة، وأن تكون الخدمات متاحة في الأماكن الأقرب إلى مجتمعاتهم المحلية قدر الإمكان.
- ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالخدمات الصحية الاعتيادية وخدمات إعادة التأهيل المتخصصة بدعم كامل من الجهات المعنية.
- توفير برامج الرعاية والدعم، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن لكفالة حقهم في خدمات التأهيل وإعادة التأهيل.
- دعم استخدام التكنولوجيا المساعدة والجديدة في برامج تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

- اعتماد التدابير الكفيلة بتجريم إهمال الأشخاص ذوي الإعاقة وسوء معاملتهم من القائمين على رعايتهم أو تأهيلهم.
- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من حقهم في الحصول على المعلومات بوسائل التواصل المختلفة التي تحقق وصول المعلومة لهم كاملة لكي يتمكنوا من الوصول لخدمات التأهيل وإعادة التأهيل بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب.
- دعم منظمات/ جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان تعبير الأشخاص ذوي الإعاقة عن آراءهم وأفكارهم المتعلقة بخدمات التأهيل وإعادة التأهيل المقدمة لهم.
- التوسع في برامج التأهيل في المناطق الفقيرة لمساعدة الأسر والعائلات على التعامل الإيجابي مع أفرادها ذوي الإعاقة (التأهيل المرتكز على المجتمع CBR/ التنمية الشاملة المرتكزة على المجتمع CBID)، والعمل على تنمية وتعزيز قدراتهم الفكرية والعلمية والمهنية، وذلك بغية تحويل كل مستفيد ذي إعاقة إلى طاقة منتجة وفعالة داخل الأسرة والمجتمع.
- دعم التدريب المهني المؤهل للعمل للأشخاص ذوي الإعاقة
- تطوير قواعد البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة لربط الإعاقات بمسار الخدمات التأهيلية المتوفرة.

مؤشرات قياس تحقق الأهداف

المؤشرات	الأهداف
- عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المشاركين في لجان صياغة التشريعات والأنظمة والسياسات - مدى التنوع في الإعاقات المشاركة في لجان صياغة التشريعات والأنظمة والسياسات - عدد اللجان التشريعية وصانعة السياسات الدامجة لذوي الإعاقة	- تفعيل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في صياغة وإصدار التشريعات والأنظمة وصناعة السياسات وكافة القرارات التي تعنيهم فيما يخص خدمات التأهيل وإعادة التأهيل.
- عدد الجهات المقدمة لخدمات وبرامج التأهيل وإعادة التأهيل الشاملة - مدى وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لخدمات وبرامج التأهيل وإعادة التأهيل - مدى جودة خدمات وبرامج التأهيل وإعادة التأهيل الشامل في تمكين ذوي الإعاقة من الاستقلالية والمشاركة في جميع مناحي الحياة	- حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات وبرامج التأهيل وإعادة التأهيل الشاملة بجودة تضمن الوصول والحفاظ على مستوياتهم الوظيفية الجسدية والحسية والفكرية والنفسية والاجتماعية المثلى، للوصول للاستقلالية والمشاركة الكاملة في جميع مناحي الحياة.

- رفع الوعي الوقائي والتعريف بالإعاقة وخدمات الكشف والتشخيص المبكر وخدمات التأهيل وإعادة التأهيل والإرشاد الاجتماعي والنفسي،	- عدد آليات ووسائل التوعية المستخدمة - مدى فاعلية رسائل ووسائل التوعية للوقاية والاكتشاف والتشخيص المبكر
- تنمية المهارات الحياتية للتنقل والتواصل، خدمات التعليم المتخصصة، خدمات التأهيل المهني	- نسبة التغير في مهارات الأشخاص ذوي الإعاقة الذين التحقوا ببرامج تنمية المهارات - عدد البرامج المعتمدة لتنمية المهارات الحياتية للأشخاص ذوي الإعاقة
- تنمية مهارات أخصائيين التأهيل وإعادة التأهيل العاملين مع الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات التأهيل التربوي والاجتماعي، والنفسي، والطبي، والمهني.	- عدد الأخصائيين الذين تم تنمية مهاراتهم في كل تخصص. - مدى كفاءة الأخصائيين في تقديم خدمات التأهيل وإعادة التأهيل.
- دعم فردية خدمات التأهيل وإعادة التأهيل لمراعاة نقاط الاحتياج ونقاط القوة لدى كل شخص ذو إعاقة، وأن تكون الخدمات متاحة في الأماكن الأقرب إلى مجتمعاتهم المحلية قدر الإمكان.	- مدى تناسب خدمات التأهيل مع قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة المختلفة. - التوزيع الجغرافي لخدمات التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالخدمات الصحية الاعتيادية وخدمات إعادة التأهيل المتخصصة بدعم كامل من الجهات المعنية.	- عدد الخدمات الصحية الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة داخل الجهات المعنية.
- توفير برامج الرعاية والدعم، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن كغالبية حقهم في خدمات التأهيل وإعادة التأهيل.	- عدد البرامج الدامجة لاحتياجات النساء والأطفال وكبار السن في خدمات التأهيل وإعادة التأهيل. - مدى جودة برامج الخدمات التأهيلية وحساسيتها تجاه قضايا النوع الاجتماعي والسن.
- دعم استخدام التكنولوجيا المساعدة والجديدة في برامج تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة.	- عدد البرامج الدامجة للتكنولوجيا لتدريب وتأهيل ذوي الإعاقة - مدى فاعلية التكنولوجيا في تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة.
- اعتماد التدابير الكفيلة بتجريم إهمال الأشخاص ذوي الإعاقة وسوء معاملتهم من القائمين على رعايتهم أو تأهيلهم.	- مدى فاعلية القوانين والتدابير المانعة لإهمال الأشخاص ذوي الإعاقة وسوء معاملتهم.
- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من حقهم في الحصول على المعلومات بوسائل التواصل المختلفة التي تحقق وصول المعلومة لهم كاملة لكي يتمكنوا من الوصول	- مدى إتاحة معلومات خدمات التأهيل على وسائل التواصل المختلفة.

- مدى التنوع في أدوات إتاحة المعلومات لتتناسب مع الإعاقات المختلفة	لخدمات التأهيل وإعادة التأهيل بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب.
- عدد المنظمات/الجمعيات التي تقيس مدى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الخدمات المقدمة لهم.	- دعم منظمات/جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان تعبير الأشخاص ذوي الإعاقة عن آراءهم وأفكارهم المتعلقة بخدمات التأهيل وإعادة التأهيل المقدمة لهم.
- عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الملتحقين ببرامج التدريب المهني.	- دعم التدريب المهني المؤهل للعمل للأشخاص ذوي الإعاقة.
- مدى جودة برامج التدريب المهني وتنافسيتها لإعداد الأشخاص ذوي الإعاقة للعمل.	- تطوير قواعد البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة لربط الإعاقات بمسار الخدمات التأهيلية المتوفرة.
- عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين على قواعد البيانات	- عدد الخدمات المرتبطة بقواعد البيانات.

- دعم منظمات/ جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان تعبير الأشخاص ذوي الإعاقة عن آراءهم وأفكارهم المتعلقة بخدمات التأهيل وإعادة التأهيل المقدمة لهم.
- التوسع في برامج التأهيل في المناطق الفقيرة لمساعدة الأسر والعائلات على التعامل الإيجابي مع أفرادها ذوي الإعاقة (التأهيل المرتكز على المجتمع CBR/ التنمية الشاملة المرتكزة على المجتمع CBID)، والعمل على تنمية وتعزيز قدراتهم الفكرية والعلمية والمهنية، وذلك بغية تحويل كل مستفيد ذي إعاقة إلى طاقة منتجة وفعالة داخل الأسرة والمجتمع.
- دعم التدريب المهني المؤهل للعمل للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تطوير قواعد البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة لربط الإعاقات بمسار الخدمات التأهيلية المتوفرة.

المحور الخامس: التعليم الشامل وجودته

مقدمة ونظرة عامة عن المحور:

يعيش نحو 40 مليون شخص ذو إعاقة بشكل ما من أشكال الإعاقة في الدول العربية، أكثر من نصفهم أطفال ومراهقون. والأطفال ذوي الإعاقة يمثلون ثلث العدد الإجمالي للأطفال غير الملتحقين بالمدرسة. وعندما يتمكنون

من الالتحاق بالتعليم يكون احتمال إكمالهم لتعليمهم المدرسي أقل بكثير من احتمال إكمال الأطفال من غير ذوي الإعاقة لهذا التعليم⁶.

تم الاعتراف بـ "الحق في التعليم الشامل" في المادة 24 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتعليم الشامل هو أوسع نطاقاً، يستبدل فيه مفهوم الاحتياجات التعليمية الخاصة⁷ بمفهوم العوائق التي تحول دون المشاركة والتعلم. ويعتبر التعليم الشامل⁸ عملية جارية ومفتوحة، تساهم في تحقيق هدف الإدماج الاجتماعي. وهو منصف لأنه يتبنى فكرة التنوع وأن كل شخص لديه قيمة وإمكانات وينبغي احترامه بغض النظر عن خلفيته أو قدراته أو هويته.

وتطبيق التغيير نحو التعليم الشامل يحتاج لخطوات مدروسة ومتأنية، فالسرعة قد تلحق ضرراً برفاهية الذين يقصد خدمتهم، حيث أن إدماج الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس العادية غير المهيأة أو غير المدعومة بأدوات وأجهزة مساعدة لتحقيق التعليم الشامل، وقد تؤدي إلى زيادة الاستبعاد والتهم وإثارة ردود فعل معاكسة إزاء جعل المدارس والفصل والنظم أكثر شمولاً، وأكثر ترحيباً بجميع الطلاب.

لذا يجب أن يدعم نظام التعليم في العقد العربي الثاني الطلاب ذوي الإعاقة لضمان مشاركتهم واكتسابهم الخبرات وتحقيقهم الإنجازات على نفس الأساس مثل أقرانهم، وعدم إتمام الطلاب ذوي الإعاقة للدراسة مثل أقرانهم، يرتبط بنتائج أسوأ في سوق العمل في وقت لاحق من حياتهم. الطلاب ذوي الإعاقة قادرون على النجاح في المدرسة إذا توفر لهم نظام تعليم ومدارس ومعلمين يقومون بإجراء التعديلات اللازمة على الطريقة التي يتعاملون بها مع التدريس لدعم هؤلاء الطلاب. وأن تقوم المدارس بإجراء تعديلات معقولة لدعم الطلاب ذوي الإعاقة للمشاركة الكاملة في المدرسة.

⁶ (UNESCO, 2012)

⁷ للأطفال احتياجات تعليمية خاصة في حال لديهم إعاقة أو صعوبة في التعلم أو تحدّي ظرفي يستدعي توفير تعليم خاص لهم

<https://inee.org/ar/eie-glossary/alahtyajat-altlymyt-alkhast>

⁸ التعليم الشامل للإعاقة يعني ضمان عدم تسبب الحواجز الجسدية، والسلوكية، وأيضاً المادية في منع المتعلمين المعاقين من المشاركة في التعليم.

<https://inee.org/ar/eie-glossary/altlym-alshaml-ilaaqt>

المستهدف بشكل عام (بنهاية مدة العقد العربي) والرؤية الإستراتيجية للتدخلات المقترحة:

الأهداف العامة

- اعتماد التعليم الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة حق أصيل لهم.
- ضمان التزام أصحاب القرار من الجهات الحكومية ومقدمي الخدمات بتحقيق العدالة في حصول الأشخاص ذوي الإعاقة لحقهم في التعليم الشامل
- سن تشريعات تنص بوضوح على الحق في التعليم المناسب لجميع الأطفال والشباب ذوي الإعاقة
- بناء النظم الدامجة الفعالة لكافة أنواع الإعاقات بما فيها الموارد البشرية المدربة والمتخصصة والبنية التحتية المتاحة
- تنمية مهارات وقدرات المعلمين والقائمين على العملية التعليمية لدعم الطالب ذي الإعاقة للحصول على حقهم في التعليم الشامل: توفير مختصين داخل الأقسام والمدارس لمعاودة جهود المعلمين.

الأهداف المرحلية

- زيادة موازنة التعليم الموجهة للإنفاق على تنفيذ خطة التعليم الشاملة للإعاقة.
- رفع الوعي بحقوق الأطفال والشباب ذوي الإعاقة في الحصول على التعليم الشامل ووقف التمييز وتغليظ العقوبة على من يتنمر بهم.
- وضع سياسات تضمن شمولية كافة المدارس للطلاب ذوي الإعاقات المختلفة.
- وضع آليات المساءلة لضمان تحقيق النتائج الأفضل للطلاب ذوي الإعاقة.
- تنمية مهارات وقدرات المعلمين والقائمين على العملية التعليمية لدعم الطلاب ذوي الإعاقة للحصول على حقهم في التعليم الشامل.
- دمج الأطفال ذوي الإعاقة في الحضانات الدامجة ووضع آليات لاكتشاف الإعاقات وصعوبات التعلم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتقديم خدمات التدخل الملائمة لكل طفل.
- بناء قواعد البيانات المتعلقة بالأطفال والشباب ذوي الإعاقة خلال مراحل تعليمهم والحفاظ على خصوصية المعلومات.
- إشراك أولياء أمور الأطفال ذوي الإعاقة بشكل منهجي في البرامج التعليمية.
- الالتزام في بناء المدارس الجديدة وفي تجديد المدارس القديمة بالبنية التحتية الدامجة للطلاب ذوي الإعاقة.

مؤشرات قياس تحقق الأهداف

الأهداف	المؤشرات
- زيادة موازنة التعليم الموجهة للإنفاق على تنفيذ خطة التعليم الشاملة للإعاقة.	- نسبة الزيادة في مخصصات التعليم الشامل لأشخاص ذوي الإعاقة
- رفع نشر الوعي بحقوق الأطفال والشباب ذوي الإعاقة في الحصول على التعليم الشامل ووقف التمييز وتغليب العقوبة على من يتنمر بهم	- عدد الآليات المستخدمة في نشر الوعي - مدى فاعلية وسائل وآليات التوعية في تغيير الوعي
- وضع سياسات تضمن شمولية كافة المدارس للطلاب ذوي الإعاقات المختلفة	- عدد المدارس المطبقة لسياسات الشمولية والدمج ونسبتها الى العدد الإجمالي للمدارس - مدى فاعلية السياسات في شمول المدارس لذوي الإعاقة.
- وضع آليات المساءلة لضمان تحقيق النتائج الأفضل للطلاب ذوي الإعاقة.	- مدى تطبيق آليات المسائلة - مدى فاعلية الآليات لتحقيق نتائج أفضل للطلاب ذوي الإعاقة.
- تنمية مهارات وقدرات المعلمين والقائمين على العملية التعليمية لدعم الطلاب ذوي الإعاقة للحصول على حقهم في التعليم الشامل.	- عدد المعلمين الذين تم تنمية قدراتهم - مدى فاعلية برامج تنمية المهارات - عدد مديري لمدارس والإداريين الذين تم تنمية قدراتهم
- وضع آليات لاكتشاف الإعاقات وصعوبات التعلم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتقديم خدمات التدخل الملائمة لكل طفل وفق نظام إحالة معتمد وطنياً.	- مدى فاعلية الآليات لاكتشاف الإعاقات وصعوبات التعلم - مدى تطبيق آليات اكتشاف الإعاقة وصعوبات التعلم في مرحلة الطفولة المبكرة. - يقترح وضع مؤشر بعدد الأطفال ذوي الإعاقة المدمجين بالحضانات. - مدى فاعلية خدمات التدخل المبكر المقدمة والملائمة لكل طفل
- بناء قواعد البيانات المتعلقة بالأطفال والشباب ذوي الإعاقة خلال مراحل تعليمهم والحفاظ على خصوصية المعلومات.	- عدد المسجلين على قواعد البيانات - مدى دقة قواعد البيانات وتحديثها
- إشراك أولياء أمور الأطفال ذوي الإعاقة بشكل منهجي في البرامج التعليمية.	- عدد الآليات الفاعلة لإشراك أولياء الأمور

– مدى فاعلية الإجراءات التي اتخذتها الحكومات لإزالة العوائق – عدد الشكاوى المقدمة في خدمات التعليم	التزام الحكومات للقضاء على العوائق التي تحول دون حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على حقوقهم في التعليم
- عدد المدارس التي تم تجديدها - عدد المدارس الجديدة - مدى شمولية المدارس الجديدة والمجددة لكافة أنواع الإعاقة	- الالتزام في بناء المدارس الجديدة وفي تجديد المدارس القديمة بالبنية التحتية الدامجة للطلاب ذوي الإعاقة.

المحور السادس: العمل

مقدمة ونظرة عامة عن المحور:

تشير المادة 27 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الى حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل وتأمين بيئة مؤهلة لهم في أماكن العمل. ويعتبر الحق في العمل للأشخاص ذوي الإعاقة من أحد أهم شروط العيش بكرامة واستقلالية والاندماج في المجتمع.

بناءً عليه لابد للعقد من أن يسعى الى تحقيق الآتي:

المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 1
• مدى احترام كوتة التوظيف في القطاعين العام والخاص. • عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من فرص التعليم والتأهيل المهنيين في جميع المستويات. • مدى تساوي فرص العمل المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة وغير ذوي الإعاقة.	• قيام الدول بتنفيذ البنود المتعلقة بالعمل المنصوص عليها في قوانين الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمراعية الإجراء في الدول الاعضاء في هذا العقد، وخصوصاً احترام تطبيق كوتة التوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص. • ضمان إتاحة فرص التعليم وتوفير التأهيل بشكل دامج وكامل في جميع مستوياته للأشخاص ذوي الإعاقة مثل أقرانهم ليتمكنوا من	ضمان اتباع السياسات العامة لأحكام التشريعات الجديدة التي تعتمد على مراعاة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

	الوصول لفرص العمل بشكل متساوي.	
الهدف العام 2	الأهداف المرحلية	المؤشرات
توفير الدعم المادي والفني للأشخاص ذوي الإعاقة الساعين إلى إقامة مشاريعهم الإنتاجية أو منشأتهم التجارية وطالبي الوظائف بينهم.	• تأمين الدعم المادي والمهني للأشخاص ذوي الإعاقة من أصحاب المهن الحرة أو الساعين الى انشاء مؤسسات خاصة بهم. • ضمان أن تؤمن قوانين العمل الحماية للأشخاص الذين يصابون بإعاقة في عملهم أو خارجه، بما فيه ضمان استمرار الدخل والوظيفة وإعادة التأهيل لعمل أو وظيفة تتناسب مع الوضع الجديد.	• عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحصلون على دعم مادي وفني لإقامة أعمالهم الحرة ومشاريعهم الإنتاجية. • مستوى الحماية التي توفرها قوانين العمل للأشخاص الذين يصابون بإعاقة عمل في عملهم أو خارجه. • مستوى إعادة التأهيل، ومدى استمرار الوظيفة والدخل.
الهدف العام 3	الاهداف المرحلية	المؤشرات
إلغاء التمييز السلبي ضد الأشخاص ذوي الإعاقة لاسيما المرأة ذات الاعاقة لجهة الحصول على فرص عمل وتوظيف والترقي وتولي الوظائف القيادية.	• العمل على إلغاء كافة السياسات والمعايير المتعلقة بشروط التوظيف والعمل التي تميز على أساس الإعاقة، مع مراعاة قاعدة التمييز الإيجابي إذا لزم الأمر وصولاً الى المساواة وتكافؤ الفرص بين الأشخاص ذوي الإعاقة	• عدد النظم والمعايير والسياسات التي تشكل تمييزاً ضد التحاق الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل. • عدد الحالات التي قد يطبق فيها التمييز الإيجابي وصولاً لتساوي الفرص بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغير ذوي الإعاقة.

تأمين إمكانية الوصول إلى جميع مراكز القطاع العام بفعل تأهيلها هندسياً.	- والآخرين (مثل الوكنة ورفع سن القبول للأشخاص ذوي الإعاقة). - اشتراط تأهيل كافة مراكز القطاع العام حتى تكون متاحة وقابلة لارتدادها من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة المستخدمين فيها والزائرين لها.	- عدد أصحاب العمل الذين ينطبق عليهم العقوبات الموجودة بالقانون. - عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المتولين مناصب قيادية.
الهدف العام 4	الأهداف المرحلية	المؤشرات
اشتمال برامج وسياسات الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة العاملين.	تشجيع عمل الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الخاص من خلال قوانين تفرض تنفيذ كوتة التوظيف الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة ومعاقبة المتهربين من ذلك بشكل فعال وردع. وأيضاً تقوم على تشجيع القطاع الخاص على توظيف المزيد من الأشخاص ذوي الإعاقة يعمل حوافز لذلك.	- عدد مراكز القطاع العام المؤهلة المتمتعة بإمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة. - عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من الجمع ما بين العمل وبرامج وسياسات الحماية الاجتماعية. - مستوى تغطية كلفة مساعد وبدلات النقل الزائدة التي يصعب تحميلها للقطاع الخاص.
الهدف العام 5	الأهداف المرحلية	المؤشرات
عدم حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين من فرصة ممارسة حقوقهم العملية والنقابية على قدم المساواة مع الآخرين.	- اعتماد برامج وسياسات الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة بما فيها تغطية كلفة مساعد وبدل نقل لتغطية الكلفة الزائدة المتعلقة بالإعاقة والتي لا يمكن تحميلها للقطاع الخاص. - كفالة تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم العمالية والنقابية على قدم المساواة مع الآخرين. - تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول بصورة فعالة على	- عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين مارسوا حقوقهم العمالية والنقابية. - عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الحاصلين على البرامج العام للتوجيه التقني والمهني.

	البرامج العامة للتوجيه التقني والمهني، وخدمات التوظيف، والتدريب المهني المستمر.	
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 6
• مستوى التحفيز والدعم لهذه التعاوانيات. • عدد الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين في القطاع الخاص. • مستوى دعم القوانين لتأمين فرص العمل هذه عبر مكافأة المتقيدين ومعاقبة المتهربين.	• أن تتضمن التشريعات الخاصة بالعمل توفير التيسيرات المعقولة من طرف صاحب العمل لكي يتمكن الشخص ذو الإعاقة من القيام بعمله على أكمل وجه. وقد توفر الدولة ذلك الدعم عن طريق تأمين الدعم المادي والتقني والمهني المطلوب لتسهيل ارتياد أماكن العمل من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة وحسن قيامهم بوظائفهم.	توفير فرص استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من برامج التدريب والتوجيه المهنيين. اعتماد نظام الكوثة لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الخاص وفي عضوية مجالس الإدارات مع تخصيص حوافز للمتجاوبين وفرض غرامات وعقوبات على المتهربين.
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 7
• مستوى دعم القوانين لتأمين فرص العمل هذه عبر مكافأة المتقيدين ومعاقبة المتهربين. • مدى إلزام وتحفيز أصحاب العمل الخاص بتأهيل مراكز عملهم لتأمين إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين إليها. • مستوى الدعم الذي تقدمه الدولة لعمليات التأهيل هذه، ومستوى طلب أصحاب العمل لهذا الدعم، ومدى تقيدهم بأحكام القانون.	• إجبار أصحاب العمل على تأهيل مراكز العمل وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة لكي يتمكن الشخص ذو الإعاقة من القيام بعمله على أكمل وجه. وتسهيل الدعم المادي والتقني والمهني المطلوب لتسهيل ارتياد أماكن العمل من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة وحسن قيامهم بوظائفهم.	إلزام أصحاب العمل الخاص بتأهيل مراكز عملهم لقبول تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يمكن لهم ارتيادها بفضل تأهيلها.

المحور السابع: التكنولوجيا المساعدة

مقدمة ونظرة عامة عن المحور:

التكنولوجيا هي أداة ووسيلة ذات تقنيات محددة أو جهاز أو نظام برمجة تمكن الناس من الحصول على المعرفة والخدمات بشكل سهل ويسير ومبتكر، وتعرف التكنولوجيا المساعدة على أنها المنتجات المساعدة والنظم والخدمات ذات الصلة التي يتم استحداثها بهدف المحافظة على أداء الأشخاص ذوي الإعاقة أو تحسينه ومن ثم تعزيز الرفاهية. وتساعد الأشخاص ذوي الإعاقة على الانخراط في صفوف التعليم وسوق العمل والحياة الاجتماعية، كما يمكنها أن تقلل من الحاجة إلى الخدمات الصحية وخدمات الدعم الرسمية، والرعاية طويلة الأجل، وبدون التكنولوجيا المساعدة، كثيراً ما يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة من الاستبعاد والعزلة والوقوع في براثن الفقر، فيزيد عبء المرض والعجز.

وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساهم في تحقيق فرص التمكين والمساواة للجميع وتساعد الأشخاص ذوي الإعاقة على إدماجهم في المجتمع بشكل كبير، لأننا اليوم في عصر التقدم والتطور التكنولوجي الذي أصبحت فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكوناً هاماً من مكونات التنمية المستدامة SDGs، بما فيها أهداف التغطية الصحية الشاملة والتعليم الجيد الشامل والنمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمل اللائق للجميع، وبالأخص رسالة أهداف التنمية المستدامة بأنه "لن يتخلف أحد عن ركب" (Leaving No One Behind).

وقد حثت الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD, 2006) في المادة (4) الدول الأعضاء على "إجراء أو تعزيز البحوث والتطوير للتكنولوجيات الجديدة، وتعزيز توفيرها واستعمالها، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصال، والوسائل والأجهزة المساعدة على التنقل، والتكنولوجيات المُعينة الملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة، مع إيلاء الأولوية للتكنولوجيات المتاحة بأسعار معقولة"، وعلى "توفير معلومات سهلة المنال للأشخاص ذوي الإعاقة بشأن الوسائل والأجهزة المساعدة على التنقل، والتكنولوجيات المُعينة، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة، فضلاً عن أشكال المساعدة الأخرى، وخدمات ومرافق الدعم". وتتشابك هذه المادة مع المادة (9) المكرسة إمكانية الوصول. بالإضافة إلى المادة-20 التنقل الشخصي وحث الكيانات الخاصة ووسائل الإعلام، التي تقدم الخدمات والمعلومات عن طريق الإنترنت على إتاحتها للأشخاص ذوي الإعاقة المادة (21) المعنية بحرية التعبير والرأي والحصول على معلومات، وتدريب الأخصائيين والموظفين العاملين في جميع مستويات التعليم بما يشمل التكنولوجيا والمواد التعليمية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة المادة (24) الخاصة بالتعليم الجيد الشامل، وتوفير ومعرفة واستخدام الأجهزة والتكنولوجيا المُعينة، المصممة للأشخاص ذوي الإعاقة، حسب صلتها بالتأهيل وإعادة التأهيل المادة (26)، وتسهيل استخدام التكنولوجيا المُعينة والجديدة حيثما اقتضى الأمر ذلك المادة (29) المعنية بالمشاركة في الحياة السياسية والعامة، وتوفير المساعدة

التقنية والاقتصادية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك عن طريق تيسير الحصول على التكنولوجيا السهلة المنال والمُعينة وتقاسمها، وعن طريق نقل التكنولوجيا الماد (32) الخاصة بالتعاون الدولي.

هذا ويعتبر تطوير المواقع الإلكترونية ضرورياً لتمكين كافة المستخدمين من ذوي الإعاقة من النفاذ إلى المعلومات (النفاذ الرقمي) بسهولة، مثل الإنترنت وخدماتها. ومن هذا المنطلق، تبنت معظم الدول العربية التي سعت مبكراً لتحقيق النفاذ الرقمي النسخة الأولى من المبادئ التوجيهية للنفاذ إلى محتوى الويب WCAG2.0 لاتحاد شبكة الويب العالمية وأصبح حق النفاذ الرقمي مرتبطاً بالحقوق الدستورية والقانونية ارتباطاً وثيقاً، واتخذت العديد من الدول العربية تدابير تشريعية لضم النفاذ الرقمي إلى حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار القوانين السارية، فأصدرت تعليمات تتعلق بالنفاذ الرقمي في قطاعات مثل القطاع المصرفي وقطاع العمل.

والتكنولوجيا المساعدة تساعد الأفراد، خاصة ذوي الإعاقة على حياة أكثر استقلالية، ونحن جميعاً نستخدم التكنولوجيا كل يوم لجعل الحياة أسهل ونعتمد عليها في تيسير متطلبات حياتنا؛ أما بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة فإن التكنولوجيا المساعدة تجعل الحياة "ممكنة"، ومن الوسائل المساعدة:

1. الوسائل والأجهزة التي تساعد الشخص ذو الإعاقة على الحركة والتنقل
2. الوسائل التي تساعد على السمع والنطق والتواصل
3. الوسائل والأجهزة التي تساعد على التعلم
4. الوسائل والأجهزة التي تستخدم في الحياة اليومية

وتتعدد أهداف التكنولوجيا المساعدة إلا أن الهدف الرئيسي يتمثل في تحقيق الدمج الأمثل لذوي الإعاقة في المجتمع المحيط، بحيث لا ينطوي استخدام هذه التكنولوجيا على عزلة فردية للشخص ذو الإعاقة، بل لابد أن تراعي التكنولوجيا المساعدة تحقيق كل من الآتي:

1. تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الاعتماد على النفس وممارسة حياتهم اليومية باستقلالية وتقليل الاعتماد على الأشخاص المحيطين بهم لأداء مهامهم.
2. تحسين الأداء وجودة العمل في المهام اليومية.
3. إكساب الشخص المهارات والمعارف والثقافة من خلال إتاحة الوصول لمصادر التعلم والوسائط المتعددة.
4. تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة اقتصادياً على فرص العمل والتوظيف.

5. دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.

المستهدف بشكل عام (بنهاية مدة العقد العربي) والرؤية الإستراتيجية للتدخلات المقترحة:

الأهداف العامة

- ضمان توفير وسائل التكنولوجيا المساعدة لكافة الإعاقات ودمجها في الخدمات المقدمة لهم
- دعم توفير وسائل التكنولوجيا المساعدة بتكلفة في متناول الجميع لتحقيق مبدأ المساواة

الأهداف المرحلية

- توفير التكنولوجيا الحديثة لدعم برامج تشخيص وتدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة
- تنمية مهارات الكوادر البشرية التربوية والتعليمية المؤهلة لتربية وتعليم الأطفال المعوقين وتدريبها وتأهيلها لاستخدام التكنولوجيا المساعدة
- تعزيز استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من التكنولوجيا الحديثة

مؤشرات قياس تحقق الأهداف

الأهداف -	المؤشرات -
- توفير التكنولوجيا الحديثة لدعم برامج تشخيص وتدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة	- مدى فاعلية التكنولوجيا المستخدمة في برامج التشخيص والتدريب والتأهيل - عدد البرامج الدامجة للتكنولوجيا
- تنمية مهارات الكوادر البشرية التربوية والتعليمية المؤهلة لتربية وتعليم الأطفال المعوقين وتدريبها وتأهيلها لاستخدام التكنولوجيا المساعدة	- عدد الكوادر البشرية الذين تم تنمية مهاراتهم - مدى فاعلية برامج تنمية المهارات
- تعزيز استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من التكنولوجيا الحديثة	- مدى فاعلية استخدام التكنولوجيا مع ذوي الإعاقة

المحور الثامن: الخدمات الاجتماعية وجودتها

مقدمة ونظرة عامة عن المحور:

تؤكد المادة 28 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على مسؤولية الدول في تأمين الحماية الاجتماعية بكافة أشكالها للأشخاص ذوي الإعاقة بما فيه محاربة الفقر وتأمين المعينات لهم، وصولاً لمستوى معيشي لائق بهم وبأسرهم، والعمل على تمكينهم من المشاركة في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية

والاستفادة من، استراتيجيات التنمية المستدامة والإستراتيجيات المجتمعية والوطنية التي تستهدف الحد من الفقر.

تحقيقاً لهذه الأهداف يسعى العقد إلى:

المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام I
• عدد التعديلات القانونية والتشريعية التي تضمن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحماية الاجتماعية وتواريخ إقرارها ومدى صلاحيتها إذا كانت محددة الأجل. • ذكر برامج وخدمات الضمان الاجتماعي. • عدد المستفيدين من برامج الإسكان العام المدعوم من الدولة. • عدد المستفيدين ذوي الإعاقة من إنفاذ حقهم في مستوى معيشي لائق بهم وبأسرهم. • مستوى ما يتوفر لهم من دعم فيما يحتاجونه من غذاء وملبس ومسكن وتحسين مستوى معيشتهم تحسيناً لاندماجهم الاجتماعي الشامل. • عدد المستفيدين من ضمان الدولة للحق في الحماية الاجتماعية، وتبيان سبب عدم استفادة بعض الأشخاص ذوي الإعاقة من ذلك في حال وجود من يحرمون من هذا الحق. • عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحصلون (بموجب طلبات	• مكافحة التمييز في تأمين الخدمات والحماية الاجتماعية وقروض الإسكان للأشخاص ذوي الإعاقة. • تكريس حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على المعينات والأجهزة المناسبة والمساعدات الأخرى لتلبية احتياجاتهم المرتبطة بالإعاقة وإنفاذه. • ضمان توفير الخدمات والحماية الاجتماعية بصورة خاصة للنساء والأطفال وكبار السن من ذوي الإعاقة. • كفالة مساواة الأشخاص ذوي الإعاقة بالأشخاص الآخرين لجهة الحصول على الحماية والخدمات، القيام بالتعديلات التشريعية التي تضمن حق الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال برامج الضمان الاجتماعي و/أو الحصول على فرص الإسكان العام المدعوم من الدولة.	شمول الحماية الاجتماعية بمختلف أبعادها وتفاصيلها للأشخاص ذوي الإعاقة.

أو وفق البيانات المسجلة)، ولا يحصلون، على الخدمات والأجهزة المعينة والمساعدة الأخرى لتلبية الاحتياجات المرتبطة بالإعاقة.		
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 2
• عدد الأشخاص ذوي الإعاقة، وبخاصة النساء والأطفال وكبار السن، المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية وبرامج الحد من الفقر. • عدد المستفيدين من خدمات الضمان الصحي بما في ذلك خدمات التأهيل. • عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من خدمات الدولة التأهيلية والتدريبية المناسبة لاندماجهم في مناحي الحياة. • عدد من تغطيهم الحماية الاجتماعية اللازمة لمن لا يستطيعون الاستفادة من خدمات التأهيل والتدريب. • عدد المستفيدين من الأشخاص ذوي الإعاقة من البرامج الضامنة التي تديرها الدولة ومن شبكات الأمان المتوفرة. • عدد العاملين في التأهيل التربوي والاجتماعي وغيره للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يخضعون لدورات تطوير مهاراتهم وقدراتهم، وقياس مدى استفادتهم من تلك الدورات.	• إنفاذ حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بمستوى معيشي لائق بهم وبأسرهم، بما في ذلك ما يكفيهم من الغذاء والملبس والسكن، وفي مواصلة تحسين ظروف معيشتهم، تعزيزاً لإدماجهم في جميع قطاعات المجتمع. • عمل الدولة على ضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحماية الاجتماعية وتمتعهم بها دون تمييز بسبب الإعاقة. • ضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على الخدمات والأجهزة المعينة المناسبة، وغير ذلك من المساعدات لتلبية الاحتياجات المرتبطة بالإعاقة. • ضمان استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة، وبخاصة النساء والأطفال وكبار السن بينهم، من برامج الحماية الاجتماعية وبرامج الحد من الفقر. • توفير التأمين الصحي لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك التأهيل وإعادة التأهيل.	تأمين جميع مستلزمات الحياة الكريمة ومستوى المعيشة اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة ولأسرهم.

• عدد الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم الذين يعيشون في حال فقر، وأسرهم التي تستفيد من مساعدات الدولة لتغطية النفقات المتعلقة بالإعاقة.	• قيام الدولة بالتأهيل والتدريب المناسبين للأشخاص ذوي الإعاقة كلا على حسب إعاقته وقدراته وعلى مستوى من الجودة المقبول لتمكينهم من الاندماج في جميع نواحي الحياة. ثم تغطيتهم بالحماية الاجتماعية اللازمة لمن لا يستطيع الاستفادة من خدمات التأهيل والتدريب المتوفرة بحيث يتم تغطيتهم ببرامج الدولة الضامنة أو شبكات الأمان المتوفرة.	
المؤشرات	الاهداف المرحلية	الهدف العام 3
• عدد من يتلقون التدريب المناسب والمشورة والمعونة المالية والرعاية المؤقتة. • عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يستفيدون من برامج الإسكان العام ومدى استفادتهم. • عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتم التحقق من استفادتهم من استحقاقات تقاعدهم وبرامجهم. • عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من حصولهم على إمدادات المياه النقية الصالحة للشرب. • رصد التغيرات التي تمت في سياسات واستراتيجيات وإجراءات الإغاثة لإنقاذ الأشخاص ذوي الإعاقة في فترات الأزمات والكوارث والأوبئة.	• تطوير مهارات وقدرات العاملين مع الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات التأهيل التربوي والاجتماعي، والنفسي، والطبي، والمهني. • ضمان استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يعيشون في حالة فقر، وأسرهم من المساعدة التي تقدمها الدولة لتغطية النفقات المتعلقة بالإعاقة، بما في ذلك التدريب المناسب وتقديم المشورة والمعونة المالية والرعاية المؤقتة. • كفالة انتفاع الأشخاص ذوي الإعاقة من برامج الإسكان العام. • ضمان استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى قدم المساواة مع الآخرين، من استحقاقات التقاعد وبرامجهم.	رفع مستوى الخدمات الاجتماعية والعمل على إتاحتها للأشخاص ذوي الإعاقة.

	• كفالة مساواة الأشخاص ذوي الإعاقة مع الآخرين في فرص الحصول على إمدادات المياه. • ضمان اجراءات الإغاثة في ظروف الكوارث الطبيعية أو الاضطرابية والأوبئة والأزمات	
--	--	--

المحور التاسع: العيش باستقلالية

مقدمة ونظرة عامة عن المحور:

تشكل المادة 19 من الاتفاقية الدولية المرجعية الرئيسية في دعوة الدول إلى التخلي عن السياسات القائمة على الرعاية ودعم مؤسسات الرعاية، والتحول إلى اعتماد فلسفة الدمج للأشخاص ذوي الإعاقة من مختلف أنواع الإعاقات، وفي كافة شئون الحياة التي تعنيهم. وهذا يترتب عليه تبني الدول سياسات تشجع مبدأ ومفهوم العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم برامج العيش باستقلالية وخدمات التأهيل المجتمعية. فبتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش باستقلالية وضمان الدمج الحقيقي والكامل لهم في جميع مناحي الحياة على قدم مساواة مع الآخرين نكون قد حققنا الهدف المطلوب.

يستوجب على الدول الأطراف على اختلاف أوضاعهم ومواردهم العمل على البحث واستحداث آليات ملائمة للوصول إلى خطة مدروسة وقابلة للتطبيق لتحقيق حصول جميع الأشخاص على حقوق توافر فرص متساوية للوصول إلى جميع الخدمات والمنتجات بغض النظر عن حالتهم الاجتماعية أو الجسدية أو الحسية ... وتتعهد أن تتخذ تدابير فعالة ومناسبة لتيسير تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة الكامل بهذا الحق وإدماجهم ومشاركتهم الكاملين في المجتمع.

ولما كانت مسئولية الدول في تأمين حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش بكرامة وتأمين حياة لائقة لهم، وتخولهم أيضاً للعيش المستقل، ففي حقيقة الأمر ليس فقط المادة 19 هي المسئولة عن العيش باستقلالية في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، بل تتضافر وتتقاطع عدة مواد للوصول إلى إمكانية العيش باستقلالية. فالمادة 5 تؤكد حق الشخص ذو الإعاقة في المساواة مع الآخرين، وعدم التمييز على أساس الإعاقة. والمادة 9 والمادة 20 تناقشا إمكانية الوصول والتنقل بشكل متساو مع الغير من خلال تهيئة المباني والمواصلات والبيئة المحيطة والاهتمام بالتكنولوجيا والأجهزة المساعدة. أما المادة 10، فتعبر أهمية الحق في الحياة

لجميع. المادة 27 والمادة 28 توضحان دور العمل في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة ودوره في القدرة على الاستقلالية والذي يركز عليه مستوى المعيشة اللائق والحماية الاجتماعية. تدعم المادة أيضاً إعمال حقوق أخرى لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: 12 و 14 و 23 و 26.

(- زيادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة

- تسخير التكنولوجيا للأشخاص ذوي الإعاقة).

بناء عليه سيعمل العقد على تحقيق ما يلي:

المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 1
- عدد السياسات التي اعتمدها الحكومات لتسهيل العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة خصوصاً في مجال السكن والنقل وتأمين المعينات والتكنولوجيا المساعدة ودعم حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على مساعد - مدى قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف فئاتهم على العيش حسب خياراتهم بالتساوي مع الآخرين. - عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المسجل عيشهم في المجتمع بخيارات مساوية لخيارات الآخرين وعلى قدم المساواة معهم.	- تفعيل حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التساوي مع الأشخاص غير ذوي الإعاقة في العيش المستقل في المجتمع. - تكريس قدرتهم وحريتهم على انتقاء محل سكنهم وهوية من يختارون للعيش معهم في مساكنهم.	ضمان تخلي الدول والمجتمعات عن السياسات القائمة على الرعاية.
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 2
- عدد المساكن في كل محطة المعروف أنها مسجلة على أسماء شاغليها من الأشخاص ذوي الإعاقة. - مدى حرية الأشخاص ذوي الإعاقة في اختيار العيش في المؤسسات الإيوائية الرعائية، وعدد	- ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على مجموعة من خدمات المؤازرة داخل المنزل وخارجه. - ضمان حرية تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية. - ضمان حماية القانون للأشخاص ذوي الإعاقة من التدخلات	العمل على التحول إلى اعتماد فلسفة الدمج للأشخاص ذوي الإعاقة وفي كافة شؤون الحياة التي تعنيهم.

المصرح منهم باعتماد هذا الخيار تلقائياً وبملاء حريته وإرادته. • مدى وضوح الاستراتيجيات الوطنية للانتقال من السياسات القائمة على الرعاية إلى تلك الداعمة لبرامج الدمج والعيش المستقل. • عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين للحصول من الدولة على مجموعة من خدمات المؤازرة في المنزل وخارجه.	التعسفية والتهجم على خصوصياتهم وسمعتهم. • ضمان استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من الخدمات المجتمعية العامة والتحقق من قدرة هذه الخدمات والمرافق على الاستجابة لاحتياجاتهم.	
المؤشرات	الاهداف المرحلية	الهدف العام 3
• عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحصلون على بدل أعاب لمساعد شخصي لهم. • عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين ينجحون في اقتناء سياراتهم الخاصة المجهزة وتقدم لهم تسهيلات تسجيل. • مستوى تجهيز النقل العام الممكن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليه واستعماله باستقلالية. • مدى صرامة ووضوح التدابير المتخذة لكفالة حرية تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية.	• إعمال حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش في المجتمع بخيارات مساوية لخيارات الآخرين وعلى قدم المساواة معهم. • إتاحة الفرصة لهم لاختيار مكان إقامتهم ومحل سكنهم ولأشخاص الذين يعيشون معهم، وذلك على قدم المساواة مع الأشخاص غير ذوي الإعاقة، وعدم حصر خيارهم في العيش في المؤسسات الرعاية خارج إرادتهم أو كونه الخيار الوحيد المتاح لهم. • وضع استراتيجيات وطنية للانتقال من السياسات القائمة على الرعاية ودعم المؤسسات الإيوائية الرعاية إلى دعم برامج الدمج والعيش باستقلالية، بما فيه تأمين الدولة إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على مجموعة من خدمات المؤازرة في المنزل وخارجه بما فيه	ضمان تبني الدول مبدأ العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة ودعم برامج عيشهم باستقلالية وخدمات التأهيل المجتمعية.

	كلفة مساعد شخصي لهم، وتأمين النقل المجهز، وتأهيل المنازل، وغيرها من التسهيلات والمعينات والأدوات المساعدة للعيش باستقلالية في المجتمع. • اتخاذ التدابير الفعالة لكفالة حرية تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية.	
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 4
• مدى صرامة ووضوح التدابير المتخذة لكفالة حرية تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية. • عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المتاح لهم رفع شكاوى بسبب تعرضهم لتدخلات تعسفية وغير قانونية في خصوصياتهم والتهجم على سمعتها/سمعته و شرفها/شرفه. • عدد ونوع الخدمات والمرافق المجتمعية المتاحة لعامة الناس. • عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من هذه الخدمات والمرافق على قدم المساواة مع الآخرين. • مدى استجابة هذه الخدمات والمرافق لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف فئاتهم.	• عدم جواز تعريض أي شخص ذي إعاقة لتدخل تعسفي أو غير قانوني في خصوصياته، والتهجم غير المشروع على سمعتها/سمعته وشرفها/شرفه. • كفالة استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع الآخرين، من الخدمات والمرافق المجتمعية المتاحة لعامة الناس، وضمان استجابة هذه الخدمات لحاجاتهم. • دعم برامج العيش باستقلالية والتأهيل القائم على المجتمع بما فيه تأهيل المنازل، وتأمين النقل المؤهل، وتأمين كلفة مساعد، وتأمين المعينات المطلوبة والتكنولوجيا المساعدة للعيش باستقلالية، مع التدريب على العيش المستقل	ضمان إعمال حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التساوي مع الآخرين لجهة تساوي خياراتهم مع خيارات الأشخاص غير ذوي الإعاقة.

المحور العاشر: الحق في الحياة السياسية

مقدمة ونظرة عامة عن المحور:

تؤكد المادة 29 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على مسؤولية الدول عن تأمين الحق بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين في الحياة العامة، بما فيه الحق بالانتماء إلى الأحزاب السياسية والاقتراع والترشح على المناصب العامة.

تحقيقاً لهذه الأهداف يسعى العقد إلى:

الهدف العام 1	الأهداف المرحلية	المؤشرات
إعمال حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على المعلومات الكاملة في الوقت المناسب لتكوين آرائهم ومواقفهم ضمن بيئة تتيح لهم المشاركة الفعالة والتامة في تسيير الشؤون العامة.	- مراقبة الزيادة أو النقصان في نسبة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العامة، وذلك عاما فعاما. - التحقق من دقة المعلومات عن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات تصويتا وترشيحا ووصولاً إلى مراكز الاقتراع دون التعرض لعوائق وموانع في الانتخابات المحلية والعامة والاستفتاءات. - التحقق من الزيادة أو النقصان في عدد المرشحين ذوي الإعاقة للانتخابات على اختلاف ترتيباتها محلية وعامة فرعية ووطنية شاملة.	- مستوى سهولة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المعلومات وحصولهم عليها كاملة ودقيقة من المصادر الأساسية. - عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المشاركين فعليا وبصورة علنية واضحة في تسيير الشؤون العامة. - مستوى التمييز ضدهم في حال وجوده مع التنبيه إلى تجلياته وأسبابه. - مدى قبول المجتمعات المحلية للناشطين السياسيين والموظفين الحكوميين ذوي الإعاقة، وطريقة تصرف أبناء المناطق المختلفة تجاههم.
الهدف العام 2	الأهداف المرحلية	المؤشرات
كفالة تعديل قوانين الانتخاب والأحزاب لتوفير التيسيرات المطلوبة لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة الفعالة في العمل السياسي.	- مراقبة أعداد المرشحين ذوي الإعاقة في كل انتخابات محلية وعامة، ومستوى تفاعل الجمهور مع المرشحين ذوي الإعاقة وبرامجهم. - التحقق من توافر إمكانية الوصول إلى مراكز الاقتراع أمام الأشخاص ذوي الإعاقة ناخبين أو مراقبين أو	- مستوى التعديل في التشريعات المعنية بنكريس المشاركة السياسية للجميع. - مستوى الترتيبات التيسيرية المعقولة التي تشير إليها القوانين لتسهيل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في إقامة الأحزاب والالتحاق بعضويتها أو في

عمليات الانتخاب على اختلاف ودرجاتها. • مستوى تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحرية التعبير الممارسة باعتبارها حق للجميع في إبداء الرأي بسياسات المجتمع والدولة العامة.	مرشحين، وإعلان الزيادة أو النقصان أو نسبة التحسن في كل عملية انتخابية.	
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 3
• مستوى حرية التعبير الممارسة باعتبارها حق للجميع في إبداء الرأي بسياسات المجتمع والدولة العامة. • مدى حصولهم على المعلومات الضرورية والمفيدة لهم في اتخاذ مواقفهم وتكوين آرائهم. • عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يلتحقون عاما بعد عام بالانتخابات العمالية والأحزاب السياسية، وكذلك بجمعياتهم التي تمثلهم على مختلف الأصعدة. • عدد من يتولون من الأشخاص ذوي الإعاقة مناصب قيادية في النقابات والأحزاب على مختلف الصعيد المحلي والمناطقية والوطنية أو القومية.	• مراقبة أعداد المرشحين ذوي الإعاقة في كل انتخابات محلية وعامة. • التحقق من توافر إمكانية الوصول إلى مراكز الاقتراع ومكاتب لجان التسجيل والمتابعة، أمام الأشخاص ذوي الإعاقة ناخبين أو مراقبين أو مرشحين، وإعلان الزيادة أو النقصان أو نسبة التحسن في كل عملية انتخابية.	ضمان حرية تعبير الأشخاص ذوي الإعاقة عن آرائهم المختلفة بخصوص سياسات المجتمع والدولة العامة.
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 4
• عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يلتحقون عاما بعد عام في جمعياتهم التي تمثلهم على مختلف الأصعدة.	• تسهيل تأسيس جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة، والتحقق من إتاحة المجال أمام انضمام الأشخاص ذوي الإعاقة بسهولة إلى النقابات والأحزاب.	كفالة حق الأشخاص ذوي الإعاقة في إنشاء الجمعيات والمنظمات الممثلة لهم على مختلف الأصعدة.

• تعديل التشريعات الخاصة بممارسة المشاركة السياسية للجميع على أن تشمل التيسيرات المطلوبة والإتاحة لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة لهذه الحقوق سواء في قوانين انشاء الأحزاب او قوانين الانتخابات المختلفة.	• قياس حجم نشاط جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة وضبط نموه وتطوره نوعا وكما. • مستوى تعاون جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة مع النقابات والجمعيات الأهلية الأخرى وحتى مع الأحزاب السياسية والإدارات الحكومية.	
الهدف العام 5	الأهداف المرحلية	المؤشرات
ضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في ممارسة النشاط السياسي كاملا (ترشحا وانتخابا وشغلا للمناصب العامة) على تمييز إيجابي..	التحقق من نجاح الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة الفعالة في إدارة عمل النقابات والأحزاب، ومن قدرتهم على الفوز في الانتخابات داخل النقابات والمنظمات والأحزاب السياسية. التحقق من قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على بلوغ المناصب القيادية الدنيا والعليا في النقابات والأحزاب التي ينضوون في عضويتها، والتحقق من عدم استغلالها لتسجيل أسمائهم بهدف زيادة مجموع أعضائها غير الناعلين. وصول الأشخاص ذوي الإعاقة الى حقهم في الحصول على المعلومات بوسائل التواصل المختلفة التي تحقق وصول المعلومة لهم كاملة وفي الوقت المناسب لكي يتمكنوا من تكوين آرائهم واتخاذ مواقفهم السياسية مثل أقرانهم بدون أي اختلاف، مع السعي إلى تهيئة بيئة يتسنى فيها للأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة بصورة فعالة وكاملة في تسيير الشؤون العامة دون تمييز وعلى قدم المساواة مع الآخرين.	عدد الأشخاص ذوي الإعاقة (مع ملاحظة الزيادة أو النقصان) المشاركين بصورة كاملة وفعالة في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الآخرين. عدد المشاركين من الأشخاص ذوي الإعاقة في اختيار ممثليهم في الهيئات المعنية بتسيير الشأن العام. عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يرشحون أنفسهم للانتخابات.

الهدف العام 6	الأهداف المرحلية	المؤشرات
ضمان تيسير عمليات الاقتراع والتصويت على الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف فئاتهم.	- تكريس حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعبير بحرية عن آراءهم وأفكارهم المتعلقة بسياسات المجتمع والدولة العامة، والمتعلقة ليس فقط بقضايا الإعاقة، ولكن أيضاً بالمسائل العامة المختلفة، مع الحصول على المعلومات الضرورية والمفيدة لهم في اتخاذ مواقفهم وقراراتهم. - تسهيل استعمال التكنولوجيا المساعدة والجديدة حيثما اقتضى الأمر. - كفالة حرية تعبير الأشخاص ذوي الإعاقة عن إرادتهم كناخبين، والسماح لهم إذا رغبوا باختيار شخص يساعدهم على التصويت. - المشاركة في المنظمات غير الحكومية، بما فيها الأحزاب السياسية، المعنية بحياة البلد العامة.	- عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتولون مناصب عامة حساسة وهامة وأداء جميع المهام على المستويات كافة. - مستوى الترتيبات التيسيرية المعقولة، والأفضل إمكانية الوصول، التي تتيح للأشخاص ذوي الإعاقة فرصة ممارسة الحق في المشاركة الفعالة في الحياة العامة والسياسية. - مستوى تأهيل مراكز الاقتراع لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف فئاتهم من التصويت.
الهدف العام 7	الأهداف المرحلية	المؤشرات
تفعيل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في النوادي والجمعيات والأحزاب السياسية المعنية بالشأن العام على الصعيدين المحلي والوطني.	- حماية حق الأشخاص ذوي الإعاقة ودون ترهيب، في التصويت بواسطة الاقتراع السري في الانتخابات والاستفتاءات. - تسهيل استعمال التكنولوجيا المساعدة والجديدة حيثما اقتضى الأمر. - كفالة حرية تعبير الأشخاص ذوي الإعاقة عن إرادتهم كناخبين،	- مستوى ودرجة الحماية للأشخاص ذوي الإعاقة حتى يتمكنوا من التصويت دون ترهيب في الانتخابات والاستفتاءات. - مستوى التقدم التقني في عملية الاقتراع ومستوى التجهيز التقني المطلوب والمفيد لتسهيل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية الانتخابية.

• المستوى ودرجة الحماية للأشخاص ذوي الإعاقة حتى يتمكنوا من التصويت دون تهريب في الانتخابات والاستفتاءات. • مستوى التقدم التقني في عملية الاقتراع ومستوى التجهيز التقني المطلوب والمفيد لتسهيل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية الانتخابية. • مدى حرية الأشخاص ذوي الإعاقة في اختيار من يساعدهم في إتمام عملية التصويت. • عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين في عضوية الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والنقابات والهيئات الأخرى المعنية بتسيير الشأن العام.	والسماح لهم إذا رغبوا باختيار شخص يساعدهم على التصويت. • المشاركة في المنظمات غير الحكومية، بما فيها الأحزاب السياسية، المعنية بحياة البلد العامة.	
---	---	--

المحور الحادي عشر: الطفل ذو الإعاقة

مقدمة ونظرة عامة عن المحور:

الطفل ذو الإعاقة هو قبل أي شيء إنسان؛ إنسان دون الثامنة عشرة من العمر، إنسان في مرحلة النمو والتطور. ويجب أن تكون معاملة كل طفل من ذوي الإعاقة متسقة مع سنه ونضجه وقدراته. وقد ورد مصطلح المصلحة الفضلى للطفل على المستوى الدولي في المبدأ التاسع من الإعلان العالمي لحقوق الطفل لسنة 1959، وهو مبدأ يوجب أن يكون الاعتبار الأول لمصلحة الطفل أولاً وأخيراً. ورغم إدراج الطفل في العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان الأخرى، إلا أن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (CRC, 1989) هي أول اتفاقية لحقوق الإنسان تحتوي على مواد مخصصة للإعاقة.

والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD, 2006) تلزم الدول الأطراف بضمان أن يكون للأطفال ذوي الإعاقة حقوقاً متساوية فيما يتعلق بالحياة الأسرية، بغرض إعمال هذه الحقوق ومنع إخفاء الأطفال ذوي الإعاقة، وهجرهم، وإهمالهم وعزلهم. كما تتعهد الدول الأطراف بتوفير معلومات وخدمات ودعم مبكر وشامل للأطفال ذوي الإعاقة وأسرهم. وتتضمن الدول الأطراف عدم فصل الطفل عن والديه رغماً عنهما، إلا عندما تقرر السلطات المختصة، رهناً بمراجعة قضائية، وأن هذا الفصل ضروري لمصالح الطفل الفضلى. ولا يجوز بأي حال من الأحوال فصل الطفل عن والديه على أساس إعاقة الطفل أو أحد الوالدين أو كليهما. وتبذل الدول الأطراف، في حالة عدم قدرة الأسرة المباشرة على رعاية طفل ذو الإعاقة، كل جهد لتوفير رعاية بديلة داخل الأسرة الأوسع، وفي حالة عدم تمكنها من ذلك، داخل المجتمع في محيط أسري. وذكرت الاتفاقية الأطفال ذوي الإعاقة في مادة منفصلة، المادة (7)، وتتضمن ضمان تمتع الأطفال المعوقين تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة مع الأطفال الآخرين، اختيار المصالح الفضلى للطفل، والحق في الاستماع إليهم وأخذ آرائهم في الاعتبار وفقاً لأعمارهم ونضجهم، والحفاظ على حقهم في التعبير عن آرائهم بحرية في جميع الأمور التي تمسهم، على قدم المساواة مع الأطفال الآخرين، وأن يتم تزويدهم بالمساعدات المناسبة حسب نوع الإعاقة وأعمارهم، مثلما ورد في اتفاقية حقوق الطفل.

والمادة (3) قبلها من الاتفاقية أكدت على المبدأ العام "احترام الكرامة المتأصلة، والاستقلالية الفردية بما في ذلك حرية اختيار الفرد واستقلال الأشخاص"، وأقرت أيضاً بمبدأ "احترام تطور قدرات الأطفال ذوي الإعاقة". وتقر الدول الأطراف بضرورة تمتع الطفل ذو الإعاقة الذهنية أو الجسدية بحياة كاملة ولانقة، في ظروف تضمن كرامته وتعزز الاعتماد على الذات وتسهل مشاركة الطفل النشطة في المجتمع. كما تشجع الدول الأطراف، بروح التعاون الدولي، تبادل المعلومات المناسبة في ميدان الرعاية الصحية الوقائية والعلاج الطبي والنفسي والوظيفي للأطفال ذوي الإعاقة. ونصت المادة (18) الفقرة (2) من الاتفاقية على أن الأطفال ذوي الإعاقة يجب تسجيلهم فور ولادتهم، ولهم الحق في اسم وجنسية مثل الأطفال غير المعاقين. والمادة (23) المعنية باحترام المنزل والأسرة، تدعو للاعتراف بأن الأطفال ذوي الإعاقة يجب أن يكونوا قادرين على التمتع بحياة كريمة مع المشاركة الكاملة في المجتمع، والاعتراف بحقهم في الخدمات الخاصة التي تتطلبها إعاقاتهم، وضمان حصولهم على التعليم والرعاية الصحية وإعادة التأهيل والإعداد للتوظيف والترفيه مجاناً رهناً بالموارد المالية للوالدين، لتمكينهم من تحقيق أقصى قدر ممكن من الاندماج والتنمية. ثم جاءت المادة (28) لتضمن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بمستوى معيشي لائق لهم ولأسرهم، وتتخذ الخطوات المناسبة لصون هذا

الحق وتعزيز إعماله دون تمييز على أساس الإعاقة، وهو نفس ما ورد مسبقاً في المادة (27) من اتفاقية حقوق الطفل.

ومراعاة عدم استغلال الأطفال ذوي الإعاقة في كافة أنواع الاستغلال بما في ذلك الاستغلال الجنسي وفي العمالة القسرية وفي النشاط الإجرامي وحمايتهم من مخاطر الانترنت.

المستهدف بشكل عام) بنهاية مدة العقد العربي) والرؤية الإستراتيجية للتدخلات المقترحة:

الأهداف العامة:

- ضمان تطبيق اتفاقية حقوق الطفل ذو الإعاقة لتحقيق المصلحة الفضلى له.
- ضمان تحقيق التشريعات والقوانين لبند اتفاقية حقوق الطفل فيما يخص الطفل ذو الإعاقة على حد سواء مع الطفل غير المعاق.
- التأكيد على التعريف الصحيح للطفل ذو الإعاقة وطرق التعامل معه باختلاف الإعاقات وفي كافة المجالات.

الأهداف المرحلية

- تبني منظومة تشريعات عادلة تحمي حقوق الطفل ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع أقرانهم مبنية على "المصلحة الفضلة للطفل"، وضمان التمتع الكامل للأطفال ذوي الإعاقة بكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية على أساس متكافئ مع الأطفال غير المعاقين. وسن قوانين رادعة لمنع حالات الاستغلال والعنف والاعتداء على الأطفال ذوي الإعاقة والتحقيق فيها، والمقاضاة عليها.
- اتخاذ التدابير القانونية والإدارية لتضمين جميع الأطفال ذوي الإعاقة بشكل كامل في السياسات والبرامج، بما يضمن مشاركتهم الكاملة في المجتمع وتعزيز حصولهم على حقوق الإنسان والحريات الأساسية من دون تمييز.
- بناء وتطوير قواعد بيانات الأطفال ذوي الإعاقة وبيانات إعاقاتهم لدى الدوائر والجهات الرسمية لغايات المتابعة والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية للتأكد من حصولهم على حقوقهم في مجتمع داعم ودامج.
- نشر الوعي المجتمعي للقضاء على الوصم والتمييز ضد الأطفال ذوي الإعاقة. وتوفير المساعدات اللازمة للأسرة لكونها اللبنة الأولى للمجتمع لتمكن الطفل من تقبل إعاقته وتجاوزها، ومساعدتها لقيام بدورها في دعم نموه النفسي، اللغوي، المعرفي والاجتماعي، والتكيفي.

- التزام الحكومات للقضاء على العوائق الفيزيائية والعوائق التواصلية والعوائق الاجتماعية التي تفصل الأطفال ذوي الإعاقة عن المجتمع.
- تنمية مهارات الأخصائيين العاملين مع الأطفال ذوي الإعاقة ليقدموا لهم معلومات وإرشادات كافية ومبسطة عن جميع البدائل والخيارات، وتقديم كل ما ييسر لهم فهم النتائج الإيجابية والعواقب السلبية لكل خيار من تعليمات لفظية مبسطة وصور معبرة عن هذه النتائج والعواقب.

مؤشرات قياس تحقق الأهداف

الأهداف	المؤشرات
تبنى منظومة تشريعات عادلة تحمي حقوق الطفل ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع أقرانهم مبنية على "المصلحة الفضلة للطفل"، وضمان التمتع الكامل للأطفال ذوي الإعاقة بكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية على أساس متكافئ مع الأطفال غير المعاقين. وسن قوانين رادعة لمنع حالات الاستغلال والعنف والاعتداء التي يتعرض لها على الأطفال ذوي الإعاقة والتحقيق فيها، والمقاضاة عليها.	- مدى التوافق بين حقوق الطفل ذو الإعاقة والطفل غير المعاق في التشريعات الوطنية - عدد التشريعات الضامنة لحقوق الطفل ذو الإعاقة
اتخاذ التدابير القانونية والإدارية لتضمن جميع الأطفال ذوي الإعاقة بشكل كامل في السياسات والبرامج، بما يضمن مشاركتهم الكاملة في المجتمع وتعزيز حصولهم على حقوق الإنسان والحريات الأساسية من دون تمييز.	- عد البرامج المتضمنة لحق الطفل ذو الإعاقة في المشاركة - مدى تفعيل السياسات والبرامج لتضمن الطفل ذو الإعاقة بها
بناء وتطوير قواعد بيانات الأطفال ذوي الإعاقة وبيانات إعاقتهم لدى الدوائر والجهات الرسمية لغايات المتابعة والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية للتأكد من حصولهم على حقوقهم في مجتمع داعم ودامج.	- عدد الأطفال ذوي الإعاقة المسجلين على قواعد البيانات - نسب الإعاقات المختلفة المسجلة على قواعد البيانات
نشر الوعي المجتمعي للقضاء على الوصم والتمييز ضد الأطفال ذوي الإعاقة. وتوفير المساعدات اللازمة للأسرة لكونها اللبنة الأولى للمجتمع لتمكين الطفل من تقبل إعاقته وتجاوزها، ومساعدتها للقيام بدورها في دعم نموه النفسي، اللغوي، المعرفي والاجتماعي، والتكيفي.	- عدد الأدوات والوسائل التوعوية المستخدمة في رفع الوعي - عدد أسر الأطفال ذوي الإعاقة التي تم دعمها ونسبتهم إلى عدد الأطفال ذوي الإعاقة.
الالتزام بالحكومات للقضاء على العوائق الفيزيائية والعوائق التواصلية والعوائق الاجتماعية التي تفصل الأطفال ذوي الإعاقة عن المجتمع.	- مدى فاعلية الإجراءات التي اتخذتها الحكومات لإزالة العوائق - عدد الشكاوى المقدمة في مقدمي خدمات الإعاقة

- عدد الأخصائيين الذين تم تنمية مهاراتهم - مدى فاعلية البرامج المؤهلة للأخصائيين	تنمية مهارات الأخصائيين العاملين مع الأطفال ذوي الإعاقة هم ليقدموا لهم معلومات وإرشادات كافية وبمبسطة عن جميع البدائل والخيارات، وتقديم كل ما ييسر لهم فهم النتائج الإيجابية والعواقب السلبية لكل خيار من تعليمات لفظية مبسطة وصور معبرة عن هذه النتائج والعواقب.
- عدد مراكز التي تقدم خدمات أو برامج التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة وأسره. - عدد المبادرات التي تستهدف تقديم خدمات أو برامج التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة وأسره. - عدد الأطفال ذوي الإعاقة المترددين على مراكز التدخل المبكر، ونسبتهم إلى إجمالي عدد الأطفال ذوي الإعاقة. - عدد البرامج التدريبية التي تستهدف إعداد أو تنمية مهارات أعضاء فريق العمل المتعدد التخصصات بمراكز التدخل المبكر، ونسبتها إلى إجمالي البرامج التدريبية المنفذة. - مدى فاعلية البرامج التدريبية لتنمية مهارات أعضاء فريق العمل المتعدد التخصصات. - مستوى رضى أسر الأطفال ذوي الإعاقة عن خدمات وبرامج التدخل المبكر المقدمة لهم.	تعزيز برامج التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة وأسره، وإعداد وتدريب فريق العمل المتعدد التخصصات مع تعميق مشاركة الأسرة في تلك البرامج سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ أو التقييم.

المحور الثاني عشر: المرأة ذات الإعاقة

مقدمة ونظرة عامة عن المحور:

تنص المادة 6 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أنه يجب على الدول الأطراف أن تتخذ جميع التدابير المناسبة لضمان تمتع الفتيات والنساء ذوات الإعاقة تمتعا كاملا وعلى قدم المساواة بجميع حقوق الانسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. وأن تعترف بأن الفتيات والنساء ذوات الإعاقة غالبا ما يتعرضن لسوء المعاملة أو العنف أو الاعتداء، والإهمال أو المعاملة غير اللائقة، داخل وخارج المنزل.

واستناداً إلى إعلان ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تدعو إلى تمكين المرأة والمساواة بينها.

فإن التمييز ضد الفتيات والنساء ذوات الإعاقة أشد حدة وأقوى أثراً، لا سيما وأنهن يتعرضن للتمييز من جانب المجتمع من جهة، ومن جانب منظمات الإعاقة والحركات النسائية من جهة أخرى. في هذه الحالة، من الضروري زيادة الوعي العام بحالة الفتيات والنساء ذوات الإعاقة واحتياجاتهن، والعمل على تصحيح الاتجاهات السلبية فيما يتعلق بقدراتهن وإبراز إمكاناتهن لجعلها متساوية مع الآخرين. ولذلك، ينبغي أن يعمل العقد على الحد من التمييز وعدم المساواة، مع المساعدة في الوقت نفسه على تنشيط دور الفتيات والنساء ذوات الإعاقة في المجتمع.

ولتحقيق هذه الأهداف، يسعى العقد إلى:

المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 1
• ذكر وعدد التدابير الواجب اعتمادها لضمان تمتع النساء والفتيات ذوات الإعاقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية المكرسة بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. • عدد التدابير المعتمدة لتمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة. • عدد القوانين التي تُسن لحماية النساء والفتيات ذوات الإعاقة من الاستغلال والعنف والاعتداء. • مستوى تطبيق سياسات الحماية على هذا الصعيد.	• توعية النساء والفتيات ذوات الإعاقة على حقوقهن وتشجيعهن على تحمل مسؤولياتهن وأداء أدوارهن. • تحديد التدابير الواجب اتخاذها لضمان تمتع النساء والفتيات ذوات الإعاقة بالمساواة والحماية من الاستغلال والعنف والاعتداء. • العمل على دمج النساء والفتيات ذوات الإعاقة وضمان تفاعل التقاطع بين النوع الاجتماعي (الجنس) والإعاقة مع ضمان قيام النساء ذوات الإعاقة بأدوار قيادية. • توعية أسر المرأة ذات الإعاقة بواقعها وعقد تحالفات بين حركة الإعاقة والحركة النسائية مع تولية النساء ذوات الإعاقة أدواراً قيادية في الحركتين.	ضمان مساواة النساء ذوات الإعاقة مع النساء غير ذوات الإعاقة، ومنع التمييز بينهن وبين الرجال ذوي الإعاقة مع ضمان مشاركتهن الفعالة في جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك الجمعيات والمنظمات النسائية.

الهدف العام 2	الأهداف المرحلية	المؤشرات
اعتماد قوانين وسياسات وبرامج فعالة لحماية النساء والفتيات ذوات الإعاقة من التعرض للاستغلال والاعتداء والعنف.	- ضمان المساواة في حصول المرأة ذات الإعاقة وغير ذات الإعاقة على الخدمات نفسها. - اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمتع الفتيات والنساء ذوات الإعاقة تمتعا كاملا وعلى قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكفالة التطور الكامل والتقدم والتمكين للمرأة. واعتماد جميع التدابير المناسبة لضمان ذلك. - سن الدول تشريعات وسياسات فعالة لحماية الفتيات والنساء من كافة أشكال الاستغلال والعنف والاعتداء التي يتعرضن له. وسرعة التحقيق فيها وتوفير العدالة الناجزة. بالإضافة الى ذلك زيادة خدمات إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي، للنساء والفتيات ذوات الإعاقة ضحايا لأي شكل من أشكال العنف والإيذاء. - التأكيد على معالم الدمج ومفهوم التقاطع في النوع الاجتماعي (جنדר) والإعاقة.	- تحديد مدة التحقيق في توعية وتمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة مع ضمان قيامهن بأدوار قيادية. - حماية النساء والفتيات ذوات الإعاقة من الاعتداءات والتحقيق فيها وإحالة إلى القضاء والبت في القضايا. - ذكر وعدد خدمات إعادة تأهيل النساء والفتيات ضحايا العنف والاستغلال ومدى جودتها. - عدد معالم الدمج ومظاهر التقاطعية بين النوع الاجتماعي (الجنדר) والإعاقة. - عدد ومستوى الأدوار القيادية للنساء والفتيات ذوات الإعاقة ولا سيما فيما يتعلق بالشباب والأقليات العرقية والفئات المهمشة.
الهدف العام 3	الاهداف المرحلية	المؤشرات
توعية وتمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة مع ضمان قيامهن بأدوار قيادية.	تطوير وتعزيز دور المرأة ذات الإعاقة القيادي، لا سيما فيما يتعلق بالشباب والأقليات العرقية وغيرها من الفئات المهمشة الأقل	عدد ندوات التوعية ودورات التدريب لتثقيف النساء والفتيات بحقوقهن التشريعية والمجتمعية والمدنية.

• عدد النساء ذوات الإعاقة المؤهلات ومستوى تأهيلهن لتمثيل الهيئات والاتحادات والمؤسسات النسائية ومثيلاتها الخاصة بالإعاقة والمساهمة فيها. • عدد الأسر والفئات الاجتماعية التي تتم توعيتها بواقع المرأة ذات الإعاقة واحتياجاتها. • عدد الخدمات التي تحصل عليها النساء والفتيات ذوات الإعاقة بالتساوي مع النساء غير ذوات الإعاقة.	تمثيلاً في الأوضاع العادية وحالات النزاع. • تثقيف وتوعية الفتيات والنساء ذوات الإعاقة لتمكينهن من التعرف على حقوقهن التشريعية والمجتمعية والمدنية. • تفعيل دور المرأة ذات الإعاقة المؤهلة لتمثيل الهيئات والمؤسسات والاتحادات النسائية والمساهمة فيها. • توعية الأسرة والمجتمع بواقع الفتيات والنساء ذوات الإعاقة واحتياجاتهن.	
المؤشرات	الاهداف المرحلية	الهدف العام 4
• تحديد المدة التي يستغرقها حصول المرأة ذات الإعاقة على كل خدمة. • عدد دورات التدريب والتأهيل المهني الخاصة بالمرأة ذات الإعاقة. • مستوى تقدم كل دورة لتتماشى مع قدراتهن وميولهن وتأمين فرص العمل للمتدربات. • عدد ومستوى الخدمات الصحية العامة المتاحة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة. • مستوى الرعاية الصحية الشاملة للنساء ذوات الإعاقة أثناء الحمل وبعد الولادة. • مدى احترام هذه الرعاية لاحتياجات المرأة ذات الإعاقة.	• ضمان المساواة في الحصول على الخدمات للفتيات والنساء ذوات الإعاقة كنساء ومن ذوات الإعاقة. • تنظيم التدريب والتأهيل المهني للفتيات والنساء ذوات الإعاقة وفقاً لإمكانياتهن وقدراتهن وميولهن وتوفير فرص العمل المناسبة لهن. • ضمان حصول الفتيات والنساء ذوات الإعاقة على جميع الخدمات الصحية العامة، وليس فقط المتعلقة بالصحة الإيجابية، وذلك دون تمييز بينهن وبين النساء الأخريات. • توفير الرعاية الصحية الشاملة للنساء ذوات الإعاقة أثناء الحمل وبعد الولادة، والتي تحترم احتياجاتهن المختلفة كنساء ذوات إعاقة.	ضمان توفير خدمات صحية شاملة متساوية للنساء ذوات الإعاقة ونظيراتهن من النساء غير المعاقات.

المحور الثالث عشر: المسن ذو الإعاقة

مقدمة ونظرة عامة عن المحور:

بسبب التحسن في الرعاية الصحية، من المتوقع ارتفاع في نسبة السكان من كبار السن الذين تبلغ أعمارهم 60 عاماً فما فوق لتصل إلى 56 ٪ من سكان العالم بحلول عام 2050؛ وبالتالي زيادة احتمالية حدوث إعاقة لهم.

لذا يعتبر كبار السن من ذوي الإعاقة أحد الأهداف الرئيسية لبرامج الحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية على كلا الجبهتين إما الحماية الاجتماعية لهم كمسنين أو كأشخاص من ذوي الإعاقة. وبالتالي هناك اعتبارات خاصة لضمان نجاح برامج الحماية الاجتماعية لهذه الفئة الخاصة التي تعاني من نقاط ضعف متعددة (الإعاقة والعمر) خاصة في منطقتنا العربية والتي تشهد تحرك غير مسبوق على جميع الأصعدة (الديموجرافي - الاجتماعي - الاقتصادي - الثقافي وأخيراً الأمني) والذي أدى إلى خلق تحديات مختلفة ومتعددة الأبعاد تواجهها جميع الشرائح السكانية، على رأسها بالطبع الفئات الأكثر هشاشة ككبار السن. وتركز معظم برامج الحماية الاجتماعية أولاً على دعم الدخل لكبار السن؛ مع الأخذ في الاعتبار التكلفة الإضافية للإعاقة، بالإضافة إلى ضمان توافر الرعاية الصحية التي يمكن الوصول إليها كمكونات الحد الأدنى للحماية الاجتماعية.

لذا على كل الدول الأطراف تصميم وتنفيذ برامج وخدمات الحماية الاجتماعية للمسنين من الأشخاص ذوي الإعاقة،

مع مراعاة ما تم ذكره في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة في المادة رقم 25.

المستهدف بشكل عام (بنهاية مدة العقد العربي) والرؤية الإستراتيجية للتدخلات المقترحة:

- وضع سياسة متكاملة لرعاية كبار السن.
- ينبغي دراسة معدلات الاعتلال بين السكان المسنين ومتوسط عمر الفرد داخل كل بلد لتوفير المعلومات اللازمة على المستوى الاستراتيجي لتصميم البرنامج.
- العمل على دراسة الاحتياجات من الخدمات الرعائية، والصحية والنفسية والاجتماعية.

- توافر وجودة الخدمات - مسح الخدمات دراسة القدرة على توفير الخدمات المتاحة في جميع القطاعات (العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية) لتحديد نسبة العجز في الخدمة ودراسة التدخلات المطلوبة لتحسين الخدمة وتصميم أنظمة المراقبة المطلوبة لضمان جودة الخدمة.
- دعم الأسر الراقية والجمعيات/المؤسسات الأهلية ذات الصلة بسبل الحرفية المهنية أو الامكانيات اللازمة لتقديم الرعاية اللازمة بالطريقة المثلى.
- القيام على تقديم خدمة الرعاية المنزلية للشخص المسن من ذوي الإعاقة فهي الخدمة الأهم والأكثر اثرا على انتاجيتهم وجودة المعيشة التي يتمتعون بها، وذلك بالطبع بعد استيفاء متطلبات قاعدة الحماية الاجتماعية الأساسية (دعم الدخل - الرعاية الصحية) كما تم تعريفه والنص عليه في معاهدات حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة.
- الاعتبارات الخاصة بتوظيف المسنين - مثل متوسط سن التقاعد للذكور والإناث ومتوسط المعاشات. لدعم كل من استراتيجيات تصميم برامج الحماية الاجتماعية وكذلك الربط مع استراتيجيات التوظيف والمعاشات التقاعدية.
- الجهوزية المؤسسية - يتعلق ذلك بتدابير تسهيل الوصول وتقديم الخدمات للسكان ذوي الإعاقة من كبار السن والتي سيتم تناولها في مقترحات الخدمة أدناه.
- رفع الوعي المجتمعي لدعم قيمة الاستثمار في المسنين من الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يتطلب توعية مجتمعية مكثفة وحملات تثقيفية تستخدم عناصر من مفهوم المحددات الاجتماعية للصحة والإعاقة.

يجب على جميع الدول الأطراف دراسة العديد من التجارب الدولية ذات الصلة، كذلك دراسة الواقع وتحديد الفجوة والعمل على وضع خطة لتنفيذ الأولويات بما يتماشى مع موارد وامكانيات وطبيعة كل دولة.

أخيراً، يمكن الاستنتاج أن عوامل النجاح الرئيسية للخدمات والسياسات المتعلقة بالإعاقة لدى كبار السن يمكن أن تشمل النقاط التالية؛

- تعزيز دور المجتمع المدني والتنسيق بين جميع القطاعات، وذلك للنهوض بكبار السن ودعم تطوير أنظمة الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي لهم.
- تعزيز فعالية شبكات الأمان الاجتماعي وذلك لضمان استهداف الفقراء من كبار السن في الريف والحضر على حد سواء.

- ضمان تلبية الاحتياجات من خلال تصميم وتنفيذ الخطط الفردية "دراسة الحالات" للتمكن من مساعدتهم بشكل صحيح.
- ضمان توافر الخدمات مثل الرعاية المنزلية المدربة مهنيا، دعم الإسكان، خدمات الرعاية الطبية المتاحة... إلخ.
- ضمان إمكانية الوصول إلى الخدمات مع مراعاة تعدد أوجه الضعف "الاعاقة - الشيخوخة"؛ وذلك باستخدام إجراءات مثل تقديم الخدمة وتوصيل المزايا والمعاشات من الباب إلى الباب.
- ضمان حماية وسلامة الأشخاص ذوي الاعاقة من كبار السن من خلال تدريب مقدمي الخدمات ومديري الحالات، بالإضافة إلى المراقبة الدقيقة لسلسلة تقديم خدمات الحماية الاجتماعية وذلك لتجنب الانتهاكات كالاغتياال وإساءة معاملة متلقي الخدمة من المسنين ذوي الاعاقة.
- وضع أنظمة وآليات للتظلم والتعويض يسهل ويمكن الوصول إليها لضمان الاستماع الجيد للمستفيدين ومعالجة مخاوفهم.
- العمل على النظر / تعديل التشريعات ذات الصلة لضمان حصول المسنين من ذوي الاعاقة على حقوقهم كاملة.

الأهداف العامة المقترحة:

المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 1
• العمل على تطوير اللوائح المنظمة والداعمة لتطبيق قانون المعاشات • التأكد من إتاحة الموارد اللازمة لتأمين الحد الأدنى من الدعم النقدي كجزء أساسي من ارضية الحماية الاجتماعية • تسهيل الاجراءات / الوصول الى الدعم النقدي	تأمين دخل مالي شهري (معاش - دعم نقدي)	توفير دخل لكبار السن من ذوي الاعاقة (الدعم النقدي)
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 2
• تقليص قوائم الانتظار لكبار السن من ذوي الاعاقة • مسار منفرد للتطعيمات والكشوفات الدورية	تمتع كبار السن بخدمات صحية ذات جودة عالية متاحة تتلاءم مع طبيعتهم واحتياجاتهم شديدة الخصوصية.	التغطية الصحية لكبار السن من ذوي الإعاقة

• تأمين مساعدين متخصصين بجميع المنشآت الصحية لدعم وتسهيل تلقي الخدمة لكبار السن من ذوي الاعاقة		
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 3
• تنظيم وضبط اليات تقييم الاستحقاق • التنسيق بين الجمعيات الأهلية لتقديم الخدمة • توحيد منهجية التدريب لمقدمي الرعاية لضمان جودة تقديم الخدمة	تقديم خدمة تأمين مقدمي رعاية، اما عن طريق قسائم او كخدمة عينية مباشرة، وذلك داخل المنازل ودور الرعاية على حد سواء	تأمين مقدمي الرعاية المنزلية لكبار السن من ذوي الاعاقة
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 4
• تأمين دعم مادي اضافي لتغطية تكلفة السكن • العمل على تفعيل كود الاتاحة بدور الرعاية والاسكان العام • تأمين مراكز رعاية مجتمعية • دعم تعديل السكن الحالي ليلانم كود الاتاحة الخاص بكبار السن من ذوي الاعاقة		تأمين سكن ملائم لكبار السن من ذوي الاعاقة
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 5
• بناء القدرات اللازمة للمشاركة • التوعية المجتمعية بأهمية خلق بيئة داعمة لكبار السن من ذوي الاعاقة في المجالات السابق ذكرها • تغيير الصورة النمطية في الاعلام والتي تزيد من تهميشهم • اتاحة وتيسير الخدمات بشكل عام لتمكين كبار السن من ذوي الاعاقة وتيسير دمجهم في المجتمع	توفير البيئة السياسية والاقتصادية والثقافية التشريعية الداعمة	تمكين كبار السن من ذوي الاعاقة من المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية

• خطوات تحقيق الأهداف المقترحة

الخطوات / المراحل	التوصيف	العوامل المؤثرة والمتداخلة
دراسة الواقع الحالي الخاص بالدول الأطراف.	• مراجعة القوانين والتشريعات والوثائق المتوفرة ذات الصلة المتعلقة بكبار السن من ذوي الاعاقة. • مراجعة الممارسات والمبادرات المحلية السابقة ذات الصلة وخاصة المتعلقة بكيفية الوصول الى المدن الصديقة لكبار السن من ذوي الاعاقة.	• التعاون والتواصل مع الجهات الحكومية/متخذي القرار. • توافر المعلومات.

	• تحديد الفجوة.	
• مخرجات دراسة الوضع الحالي. • المتغيرات المحلية والسياقية المتعلقة بكل دولة على حدة، مثل الآراء العامة، والتوجه الاستراتيجي للحكومة، والخبرات المحلية السابقة ... إلخ.	• تحديد الأهداف المنشودة. • ترتيب الأولويات المتعلقة بالتدخلات اللازمة لسد الفجوة في ضوء طبيعة المنطقة والمتغيرات المحلية / السياقية. • تحديد الإجراءات ذات الأولوية ومجالات التدخل الأكثر أهمية. • تطوير جميع الأدوات والمعايير التوجيهية اللازمة للتنفيذ.	تصميم الإطار العام بالتدخلات الملائمة
• تعاون الجهات ذات الصلة والأطراف المعنية. • توافر البيانات والمعلومات عن جميع الجهات ذات العلاقة داخل الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. • درجة نفوذ القطاع العام / الحكومي.	• عمل قائمة لحصر الجهات ذات الصلة والأطراف المعنية بناءً على السياق المحلي. • إنشاء مصفوفة صلاحيات للجهات ذات الصلة بما في ذلك السلطات والمسؤوليات وإرشادات الاتصال، كذلك متخذي القرار في هذا الشأن. • تصميم لجان تنسيقية ولجان متابعة، كذلك لجان لإدارة المشروع من الجهات المعنية.	ربط جميع الجهات ذات الصلة المعنية واستحداث مصفوفة تواصل وصلاحيات
• توافر الموارد. • المخرجات المتعلقة بتصميم الإطار العام.	• وضع خطة عمل مفصلة لجميع التدخلات المطلوبة بالتساق والاستعانة باللجان المحددة مسبقاً. • تخصيص وتعبئة الموارد اللازمة.	عمل حصر بالموارد المطلوبة ووضع خطة العمل
• التشكيل الجيد للجان المعنية بالتخطيط والتنفيذ والمتابعة. • توفير الحد الأدنى من الموارد اللازمة. • التصميم المناسب لكل من الإطار وخطة العمل.	• العمل على تفعيل خطة العمل وتشجيع الجهات المنفذة بدعم من الجهات الحكومية واللجان السابق تشكيلها. • البدء في التنفيذ	تنفيذ وتفعيل الأنشطة
• التصميم المناسب لخطة العمل. • تعاون الكيانات المستهدفة والجهات المعنية	• تطوير إستراتيجية وإطار عمل الرصد والتقييم المطلوبين. • تطوير واستخدام أدوات الرصد والتقييم اللازمة. • المتابعة المستمرة والميدانية لاتخاذ الخطوات والإجراءات التصحيحية اللازمة.	المتابعة والتدقيق
	• قياس مدى رضا المستفيدين من التدخلات. • قياس الأثر المجتمعي العائد على الاستثمار، وقياس الأثر المادي العائد على الاستثمار.	قياس الأثر

التعميم ونشر النتائج	• العمل على تطبيق المبادرات الناجحة على صعيد أكبر / أكثر شمولية.
----------------------	--

مؤشرات نجاح التدخلات المقترحة ونماذج الاستدامة

1. وجود قوانين ولوائح وسياسات واضحة وقابلة للتطبيق.
2. وجود رؤية مشتركة ومظلة موحدة لتنظيم العمل بين قطاعات المجتمع المختلفة.
3. خلق استراتيجية تواصل قوية بين جميع الجهات ذات الصلة كذلك الاعلام وفرد المجتمع كافة.
4. رصد الموارد اللازمة لتنفيذ التدخلات كما بخطة العمل الخاصة بكل دولة على حده.
5. العمل على نظم المتابعة والتقييم لضمان الاستمرارية وقياس الأثر.
6. دمج كبار السن من الأشخاص ذوي الاعاقة في وضع الخطة وتحديد الأولويات، كذلك التنفيذ والمتابعة.

الجهات المعنية بتنفيذ الأنشطة/ التدخلات المقترحة واستراتيجيات التنسيق بينهم:

1. الوزارات:
 - أ. الوزارة ذات المسؤولية المباشرة - مثل وزارة الشؤون الاجتماعية او مثلتها في كل دولة من الدول الأطراف.
 - ب. الوزارات المسؤولة بشكل غير مباشر - وزارة الاعلام - وزارة الإسكان، وزارة النقل، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة شؤون الإعلام، وزارة الشؤون الداخلية، وكذلك أي وزارة مسؤولة عن تقديم الخدمات للجمهور بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.
2. المؤسسات الحكومية:
 - أ. المجلس القومي للإعاقة وأي مجالس أخرى تعمل في المجال - هيئة الأشخاص ذوي الإعاقة
 - ب. الاتحادات والنقابات
 - ج. جهات الرقابة والمراجعة
3. المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني: والتي تعمل كجهات داعمة حقوقيا كذلك كجهات مستقلة داعمة تنفيذيا.

4. ممثلو القطاع الخاص: الذين سيكونون مسؤولين عن دعم الخطة التنفيذية من خلال المساعدة في تأمين الموارد المادية (كجزء من موازنة المسؤولية المجتمعية) كذلك تأمين الموارد البشرية من خلال الخبراء، والفنيين، ودعم التوظيف، والتدريب.

آليات المتابعة والتدقيق لقياس مؤشرات نجاح التدخلات وضمان الاستدامة – وقياس الأثر من التدخلات المقترحة:

1. تطوير مؤشرات الأداء الرئيسية المستوحاة من الرؤية الإستراتيجية لهذا المحور وعوامل النجاح الرئيسية وبعد ذلك من خطة العمل.
2. يجب أن تأخذ مؤشرات الأداء الرئيسية في الاعتبار المتغيرات المحلية والسياقية وحساسية المنطقة بما في ذلك توافر أو ندرة الموارد التي ستعكس أيضا في خطة العمل.
3. يجب أن تتم المراقبة والتقييم من خلال أدوات التقييم، والاستبيانات، والفحوصات الموضوعية، وتصميم ونشر نظام وطني لآلية معالجة المظالم للأشخاص ذوي الإعاقة.
4. يجب أن تتلقى اللجان المشكلة من الجهات المعنية بالإضافة إلى أفراد فريق العمل الأساسيين المختارين تدريباً شاملاً على جميع أوجه التدخل لتطوير هذا المحور وذلك لضمان الاستمرارية والاستدامة.
5. يعد تصميم ونشر استراتيجية تواصل أمر هام لضمان الاستدامة ورضا الجمهور.

التداخل (بشمل التعارض والاتساق) مع المحاور الأخرى – لتعظيم الأثر ومنع التكرار

قد يتداخل هذا المحور مع العديد من المحاور الأخرى على رأسهم محور الإتاحة والصحة، كذلك يتأثر بشدة بمحور التشريعات والسياسات ومحور الاعلام.

المحور الرابع عشر: الإعلام والتوعية المجتمعية

مقدمة ونظرة عامة عن المحور:

يعتبر دور الإعلام من الركائز الأساسية ليس فقط لرفع الوعي المجتمعي تجاه قضايا الإعاقة، ولكن أيضا لإنكاء ثقة الأشخاص ذوي الإعاقة في أنفسهم. وتؤدي المؤسسات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي دورا هاما في نشر المعلومات حول الإعاقة، وقد تلعب دورا مؤثرا في تقديمها للموضوع سواء بطريقة إيجابية أو

سلبية .ولعل أكثر ما ينبغي التركيز عليه في هذا المجال، هو العمل على ضمان اعتماد المقاربة الحقوقية والدمج في التعاظمي مع قضايا الاعاقة في مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وفي وسائل التواصل الاجتماعي. وتشدد المادة 8 من الاتفاقية الأممية على وجوب تشجيع جميع أجهزة وسائل الإعلام على عرض صورة للأشخاص ذوي الإعاقة تتفق مع النهج الحقوقي والتفكير الذي يعتبر هؤلاء الأشخاص مواطنين لهم كامل الحقوق وعليهم واجبات تجاه أنفسهم وتجاه مجتمعهم.

بناء عليه، يسعى العقد إلى:

الهدف العام 1	الأهداف المرحلية	المؤشرات
حمل وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي على التعامل الصحيح وغير المنحاز مع قضية الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة التزاما بالقوانين واقتناعا بدور هؤلاء الأشخاص في نهضة المجتمع.	• إثارة اهتمام وسائل الإعلام المرئية ولا سيما القنوات التلفزيونية باستعمال لغة الإشارة في البرامج الإخبارية والحوارية. • إقناع وسائل الإعلام المطبوعة بإصدار النشرات والرسائل الإعلامية بأنماط تسهل مطالعتها من قبل ضعاف البصر والمكفوفين. • تسهيل دخول الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما الإعاقات البصرية والسمعية ونفسية الاجتماعية والذهنية الخفيفة والحركية الخاصة باليدين، إلى مواقع الأخبار الإلكترونية.	• ذكر القوانين المراعية للإجراء والمقترحة لمعدة لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. • تبيان القضايا التي يحمل فيها القضاء وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي مسؤولية الإساءة إلى كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة وتشويه صورتهم. • تبيان مستوى الحوافز المقدمة لوسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي وكيفية تأمينها واستفادة المعنيين منها.
الهدف العام 2	الأهداف المرحلية	المؤشرات
توضيح خطأ الصور النمطية ومواجهة القوالب الجامدة في الحديث عن الأشخاص ذوي الإعاقة في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي.	• تعزيز القدرات الفنية لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة حتى تتمكن من إقامة مواقعها الخاصة على الإنترنت والتواصل مع مختلف المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.	• تعداد التحقيقات والمقالات والدراسات والأخبار الرئيسية التي تعرض صورة صحيحة وغير نمطية للأشخاص ذوي الإعاقة. • التنبية إلى المواد الإعلامية التي تتطوي على نماذج نمطية وأشكال

التحيز والممارسات الضارة المتعلقة بالإعاقة. • التثوية بالمواد الإعلامية التي تعزز الوعي بقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة وإسهاماتهم. • عدد ندوات النقاش وورش العمل التوعوية والتدريبية المقدمة للإعلاميين والتي تتناول المقاربة الحقوقية إلى قضية الإعاقة. • عدد جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة التي تتلقى التدريب الفني على استعمال وسائل التواصل الاجتماعي.	• توضيح مفهوم المقاربة الحقوقية إلى قضية الإعاقة لوسائل الإعلام ودعوتها إلى التعامل مع القضية بهذا المنظور. • حمل وسائل الإعلام على مكافحة النماذج النمطية للأشخاص ذوي الإعاقة وأشكال التحيز ضدهم والممارسات الضارة بحقهم. • تعديل التشريعات الخاصة بالإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي بحيث تحمي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتردع كل من يقوم بنشر صور مسيئة لهم بأي شكل من الأشكال سواء كان في الإعلام أو على شبكات التواصل الاجتماعي • تحفيز كافة وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها سواء كان إعلام الدولة أو إعلام خاص، وتشجيعها على عرض صورة صحيحة وغير نمطية حول الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتفق مع الغرض من هذا العقد.	إقامة علاقة تعاون وثقاهم وإع بين وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة.
المؤشرات	الاهداف المرحلية	الهدف العام 3
• ذكر أوجه نشاطها على صعيد نشر الوعي بقضية الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقدراتهم. • عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يستخدمون بنجاح تكنولوجيات التواصل الحديثة. • تبيان أوجه استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة للمواقع الإلكترونية	• مكافحة النماذج النمطية وأشكال التحيز والممارسات الضارة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، بما فيها تلك القائمة على الجنس والسن في جميع مجالات الحياة. • تعزيز الوعي بقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة وإسهاماتهم.	قيام وسائل الإعلام بالتوعية العامة على قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة ومساهماتهم ماضيا وحاضرا.

وإقامتهم أفرادا وجمعيات لمواقعهم الإلكترونية الخاصة.		
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 4
• عدد المواد الإعلامية التي يتم التداول بها فصليا وسنوياً، والتي تغطي أنشطة الأشخاص ذوي الإعاقة وجمعياتهم والمؤسسات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني المهتمة بالإعاقة. • مستوى جودة المواد المنشورة ومدى التوسع في اعتماد هذا النوع من المواد إن زيادة وإن نقصاناً. • عدد التجارب المعاشية الناجحة للأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين المنشورة في وسائل الإعلام.	• تدريب الوسائل الإعلامية على مفهوم المقاربة الحقوقية لقضية الإعاقة. • تدريب جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة على كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمصلحة نشر الوعي حول قضية الإعاقة.	تسهيل التفاعل المباشر والدائم بين الأشخاص ذوي الإعاقة ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي لتغطية أنشطتهم وأنشطة جمعياتهم وإنجازاتها المجتمعية، مما يعزز التنمية المستدامة.
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 5
• عدد الأعمال الدرامية التي تتطرق إلى قضية الإعاقة، ولا سيما إذا تناولتها من منظور المقاربة الحقوقية. • محاولة حصر المواد الإعلامية والدرامية التي تسيئ تصوير الأشخاص ذوي الإعاقة وتعتمد معالجة مشوهة لقضية الإعاقة.	• تعزيز استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من التكنولوجيات الحديثة وأخذ احتياجاتهم الخاصة في الحسبان عند إعداد الأجهزة والمعدات والبرامج المعتمدة على التكنولوجيا، مثل مواقع الإنترنت، وغيرها، وتطويرها، وبلورتها. • تكثيف التغطية الإعلامية لأنشطة الأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسات الحكومية وجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة والتوسع في مساحة هذه التغطية لإعطاء القضية حقها.	اهتمام وسائل الإعلام بإنتاج طبعات خاصة بضعاف البصر والمكفوفين توسيعاً لقاعدة القراء والمتابعين.

	• إبراز تجارب ناجحة للأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين في شتى المجالات بوسائل الإعلام على اختلافها واستخدام الدراما في ذلك أيضا.	
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 6
• عدد البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تتناول قضية الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة وتسلط الضوء على خبرات وقدرات البارزين بينهم. • عدد القنوات التلفزيونية والمواقع الإلكترونية العربية التي تعتمد الترجمة بلغة الإشارة، وتحديد نوع البرامج والفترات التي تلجأ فيها إلى هذه الترجمة. • عدد النشرات والمجلات والرسائل الإعلامية المعدة لخدمة ضعاف البصر (أو بطريقة برايل) للمكفوفين. • عدد المنشورات المتخصصة والمواد الإعلامية والفنية التي تتناول الأشخاص ذوي الإعاقة وقضيتهم.	• التأكيد على أن يكون الإعلام عن الأشخاص ذوي الإعاقة جزءا من سياسة الإعلام العام، وتشجيع إصدار المجالات المتخصصة وإنتاج البرامج الإذاعية والتلفزيونية عن الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة، والاستفادة من قدرات البارزين بينهم. • وجوب استعمال لغة الإشارة في وسائل الإعلام المرئية لضمان حق الشخص ضعيف السمع أو الأصم في الحصول على المعلومات والمعارف، وذلك بالإضافة للكتابة النصية التي تشجع على استخدام اللغة المكتوبة وليس فقط لغة الإشارة كأحدى لغات التواصل. • إصدار النشرات والمجلات والرسائل الإعلامية وغيرها المطبوعة بخط كبير للأشخاص ضعاف البصر.	تشجيع وسائل الإعلام على الاستفادة من الدراما أيضا في إبراز نماذج ناجحة في شتى المجالات للأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين.

المحور الخامس عشر: العولمة والفقر والإعاقة

مقدمة ونظرة عامة عن المحور:

الإعاقة والفقر ظاهرتان متلازمتان تؤثران في بعضهما البعض بشكل ملحوظ. وتشكل العولمة ظاهرة أو حالة ثالثة تتضافر معهما وتعمل على زيادة التأثير السلبي الضاغط للفقر والإعاقة على الأشخاص ذوي الإعاقة. ولما كان موضوع محاربة الفقر من أهم أهداف التنمية المستدامة ولما كانت الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تؤكد على مسؤولية الدول في تأمين حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش بكرامة وتأمين حياة لائقة لهم، وفق ما تنص عليه المادة 28 من الاتفاقية، وتخولهم أيضا الحق في العمل والعيش المستقل (بموجب المادتين 27 و19) ضمانا لحياة كريمة ومستوى معيشة لائق بهم.

يسعى العقد لتحقيق الآتي:

المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام I
• تعاون المنظمات الإقليمية وغير الحكومية العربية والحكومات على تطوير برامج تنمية عابرة للحدود بين البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية. • عدد وقيمة المنح المالية الدورية الثابتة للأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة أو العميقة الفقراء غير القادرين على العمل. • تحديد برامج الدعم المؤقتة وغير المباشرة وطرق مساعدتها للحفاظ على عمل الأشخاص ذوي الإعاقة إن في الوظائف وإن في الأعمال الصغيرة المدرة للدخل. • عدد المستفيدين من هذه التسهيلات، وتحديد الدول والمناطق الفقيرة التي تشملها هذه البرامج.	• تعزيز القدرات المجتمعية على تحسين إمكانات مكافحة الفقر وزيادة فرص العمل في مجالات محددة تقليدية وجديدة. • الحد من مستوى الفقر وعدم التأهيل؟؟ في أوساط الأشخاص ذوي الإعاقة. • الحد من نسبة البطالة بين الأشخاص ذوي الإعاقة وكشف مجالات العمل المتاحة أمامهم وإمكان زيادتها وتوسيع نطاق التوسع تدريجيا على مدى العقد. • المساعدة بواسطة برامج دعم مؤقتة وغير مباشرة في احتفاظ الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين بوظائفهم والابقاء على أعمالهم الإنتاجية والتجارية الصغيرة المدرة للدخل، ولا سيما في الدول	التسيق بين المجتمعات والحكومات للإفادة من المردود الإيجابي للعولمة ولمواجهة آثارها السلبية وتوسعها الضار.

• عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين أمكن الحفاظ على أعمالهم، والمؤسسات المشغلة لهم التي تم دعمها لمواصلة عملها رغم اشتداد الضغوط والمنافسة التجارية. • تبيان برامج التوعية وعددها في المناطق الفقيرة للوقاية من الإعاقة نتيجة الفقر.	والمناطق الفقيرة، الأمر الذي قد يشكل مسعى لاستغلال أحد الجوانب الإيجابية المفترضة للعولمة.	
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 2
• عدد الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ممن يستفيدون من هذه البرامج، وقياس مدى الانتفاع وطرقه. • عدد برامج التأهيل المطلقة والموسعة، وبيان نطاق نشاطها. • عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين وعدد الأسر المستفيدة، وبيان شكل الاستفادة ومستواه. • عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتم تأهيلهم وتحويلهم إلى طاقة منتجة في المجتمع. • ذكر البرامج والمبادرات الاجتماعية والإيمانية القائمة والتي تتم المساعدة في إطلاقها لدعم أعمال الأشخاص ذوي الإعاقة.	• الحد في جميع الظروف من تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة لخسارة وظائفهم والمعاونة من البطالة بسبب التحولات الاقتصادية التي تفرضها العولمة. • تكثيف العمل ببرامج التوعية في المناطق الفقيرة خصوصاً، وذلك بهدف الوقاية من الإعاقات التي تسببها حالة الفقر؛ والعمل على التخفيف من وطأتها التي يختبرها الأشخاص ذوو الإعاقة وأسرهم. • إطلاق برامج تأهيل وتوسيع نطاقها في المناطق الفقيرة لمساعدة الأسر والعائلات على التعامل الإيجابي مع أفرادها ذوي الإعاقة، والعمل على تنمية وتعزيز قدراتهم الفكرية والعلمية والمهنية، وذلك بغية تحويل كل مستفيد ذي إعاقة إلى طاقة منتجة وفعالة داخل الأسرة والمجتمع. • تشجيع البرامج والمبادرات الاجتماعية والإيمانية القائمة والمحتمل إطلاقها لدعم أعمال	مكافحة التأثير السلبي لتضايف الفقر والإعاقة والعولمة على الوضع المعيشي للأشخاص ذوي الإعاقة.

	الأشخاص ذوي الإعاقة لتحسين جودة إنتاجها وخدماتها، والترقي بتسويق مردودها، ولا سيما في المناطق الفقيرة، وذلك لاستغلال بعض الجوانب الإيجابية والحسنة في ظاهرة العولمة.	
المؤشرات	الاهداف المرحلية	الهدف العام 3
• عدد المشاريع المستفيدة لجهة تحسين جودة إنتاجها وخدماتها وزيادة تسويق منتجاتها، وتحديد المناطق المشمولة بالدعم والتي يطالها توسيع التسويق. • عدد فرص العمل التي تتم إتاحتها للأشخاص ذوي الإعاقة في سن العمل المؤهلين والراغبين في العمل. • عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين مهنيًا عند بداية العقد، وعدد الذين تم تأهيلهم عبر التدريب المهني في السنوات العشر سنة فسنه. • عدد نظم الحماية الاجتماعية وتدابيرها المستحدثة على الصعيدين الوطني والعربي القومي. • مستوى دقة المعايير الدنيا الموضوعية لها. • مستوى توسع التغطية الصحية للفقراء والنسبة المئوية التي تؤمنها هذه التغطية. • عدد المنح المالية وقيمتها المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة العاطلين	• زيادة فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة في سن العمل الذين يستطيعون العمل ويرغبون في العمل. • استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني ووضع معايير دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء . وذلك لضمان تغطية التكاليف المتعلقة بالإعاقة، وإعطاء منح مالية دورية ثابتة للأشخاص ذوي الإعاقة غير القادرين على العمل، من الفقراء ذوي الإعاقات الشديدة أو العميقة، سعياً إلى ضمان الحد الأدنى من العيش الكريم، على ان تشمل هذه المنح ايضاً الأشخاص ذوي الإعاقة العاطلين عن العمل، لحين حصولهم على فرص عمل. • العمل على دعم السكان الذين تشملهم الحدود الدنيا لأنظمة الحماية الاجتماعية، خاصة الأشخاص ذوي الإعاقة ولا سيما النساء والفتيات وكبار السن، من	السعي إلى تعزيز تغطية برامج الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر وتأمين فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة.

عن العمل طوال فترة بطالتهم وإلى حين حصولهم على فرص عمل جدية. • عدد الأشخاص ذوي الإعاقة، وبخاصة النساء والفتيات وكبار السن، المستفيدين من الحدود الدنيا لأنظمة الحماية الاجتماعية وبرامجها وبرامج الحد من الفقر. • عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من التعليم والتدريب المهنيين. • عدد الأشخاص الذين استطاعوا بالاعتماد على التعليم والتدريب المهنيين الفوز بفرص عمل تؤمن لهم حياة كريمة.	برامج الحماية الاجتماعية وبرامج الحد من الفقر؛	
--	---	--

المحور السادس عشر: الثقافة والرياضة والترويج

مقدمة ونظرة عامة عن المحور:

يعد أحد محاور دعم الأشخاص ذوي الإعاقة لدى الدول الأعضاء هو ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالوصول والمشاركة الكاملة والمتساوية في جميع جوانب الحياة بما في ذلك الحياة الثقافية والرياضة والترفيه والأنشطة الاجتماعية، ومن أجل تحديد مصطلحات الترفيه والتسلية وفهمها بالكامل، وجب التنويه بأنها تشير بأوسع معانيها إلى معظم الأنشطة باستثناء تلك المتعلقة بالعمل. الأنشطة التي تمثل تحدياً للأشخاص ذوي الإعاقة، أما لصعوبة الوصول إليها أو لعدم توافرها، والتي تشمل أنشطة بسيطة مثل الذهاب إلى المنتزهات ومراكز التسوق وحضور الأحداث المحلية أو المشاركة في الألعاب الرياضية وغيرها من الأنشطة غير المتعلقة بالوظيفة.

يسلط نص المادة 30 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الضوء على عدة طرق لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في الأنشطة الترفيهية والرياضية والمشاركة الاجتماعية؛ ومع ذلك، فإن العديد من هذه الأساليب والحلول تتداخل مع المحاور السابقة وأهمها محور إمكانية الوصول.

ولضمان نجاح العمل على هذا المحور اقترحت الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مجموعة من المؤشرات كسن الأحكام التشريعية في مختلف القطاعات ذات الصلة لضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في الحياة الثقافية، وأنشطة الترفيه، والتسليّة، والرياضة. وكذلك اعتماد معايير إمكانية الوصول المتعلقة بالمواقع السياحية والمتاحف والمعارض الفنية والمراكز والمرافق الثقافية والمتنزهات الوطنية والعامة والأماكن العامة الأخرى والمراكز والمرافق الرياضية، والتي تغطي إمكانية الوصول إلى البيئة المبنية والمعلومات والاتصالات.

لذا وجب وجود واعتماد سياسة / استراتيجية / خطة وطنية للترفيه والتسليّة تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة واعتماد استراتيجية / خطة وطنية لرفع مستوى الوعي بالهويات الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة. كذلك اعتماد تدابير محددة لتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الترفيه والحياة الثقافية.

المستهدف بشكل عام (بنهاية مدة العقد العربي) والرؤية الإستراتيجية للتدخلات المقترحة:

- ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالوصول الكامل والمشاركة المتساوية والمساهمة الفعالة في جميع جوانب الحياة بما في ذلك الحياة الثقافية والرياضة والترفيه والأنشطة الاجتماعية.
- يجب أن تمتد تدخلات النطاق لتشمل إزالة الحواجز داخل المجالات السابق ذكرها.
- ضمان تطبيق سياسات وتشريعات ولوائح لتعزيز المساهمة الفعالة والمشاركة وتسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة خلال أوقات فراغهم للاستجمام والرياضة.
- دعم وتمكين المنظمات والجمعيات الأهلية لتطبيق الأنشطة اللازمة لإزالة جميع الحواجز التي تحول دون المشاركة و / أو الإدماج التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة المتعلقة بالترفيه والترويح والرياضة.
- ضمان تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع الأنشطة والمبادرات والبرامج والأحداث ذات الصلة من الطبيعة المذكورة أعلاه.
- منح حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بأوقات الفراغ والاستجمام وممارسة الرياضة إما بشكل احترافي أو مستقل وتهيئة البيئة اللازمة لذلك.

الأهداف العامة المقترحة:

الهدف العام 1	الأهداف المرحلية	المؤشرات
---------------	------------------	----------

• وضع السياسات والتشريعات والمعايير والمبادئ التوجيهية التي تضمن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة • إزالة الحواجز المادية وضمان سهولة الوصول والحركة (تطبيق كود الإتاحة داخل المنشآت ذات الصلة). • بناء القدرات البشرية وتدريب الموظفين لضمان القضاء على حواجز الاتصال والمواقف السلبية التي تحول دون المشاركة الفعالة. • ضمان التواصل الفعال وسهولة وصول المعلومات في أشكال يسهل الوصول إليها للأشخاص ذوي الإعاقة.	الأنشطة المتعلقة بنشر جميع تدابير إمكانية الوصول إلى المرافق والخدمات الترفيهية والترويحية ذات الصلة.	تأمين التدابير المتعلقة بإمكانية الوصول إلى الأنشطة والمرافق
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 2
• حملات توعية وتمثيل إعلامي لشخصيات عامة وأيقونات من الرياضة والفن والترفيه حول أهمية دمج الأشخاص من ذوي الإعاقة في الأنشطة السابق ذكرها. • حملات للقضاء على التمييز والمفاهيم الخاطئة حول أهمية ممارسة الرياضة والأنشطة الفنية والثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة وعرض قصص النجاح. • نشر السياسات المتعلقة بالأنشطة الترفيهية والرياضية والثقافية التي تتبع المبادئ التوجيهية وتعتبر ملائمة لذوي الإعاقة.	الأنشطة المتعلقة بضمان توعية وإعلام الجمهور والجهات المعنية بشكل صحيح حول الإعاقة وأهمية دمج الأشخاص من ذوي الإعاقة المجتمع من خلال حملات توعية ممنهجة ومنظمة.	حملات لتوعية المجتمع والجهات ذات الصلة
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 3
• إقامة فعاليات ومهرجانات وعروض مواهب ومسابقات متكاملة دامجة للأشخاص من ذوي الإعاقة... الخ. • ضمان مساحة آمنة شاملة ودامجة في الملاعب ودور السينما ومراكز التسوق... إلخ عن طريق تطبيق كود الإتاحة.	الأنشطة المتعلقة بضمان وجود خيارات مشاركة نشاط متكاملة وشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة داخل المجتمع في مجالات الترفيه والترويح والرياضة.	أنشطة شاملة وتكاملية ومبادرات دامجة

• إشراك ممثلين عن الأشخاص ذوي الإعاقة في المجالس ولجان السياسات والأندية الرياضية لتوفير التأثير والنتائج المطلوبة لضمان الدمج. • تشجيع وتمكين الألعاب البارالمبية في المنشآت الرياضية والمدارس.		
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 4
• برامج تدريبية للموظفين والعاملين في المرافق المختارة. • إنشاء برامج تدريبية برعاية الحكومة للرياضيين من ذوي الإعاقة والفنانين والكتاب والمطربين... الخ. • مبادرات لاكتشاف المواهب لذوي الإعاقة الموهوبين.	الأنشطة المتعلقة بمحو الأمية في المجالات المتعلقة بمعرفة الإعاقة العامة لتمكين العاملين في مؤسسات ومرافق الترفيه والترويح والرياضة بالمعرفة الأساسية اللازمة حول الإعاقة. الأنشطة المتعلقة بتدريب وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم لتسهيل الدعوة الذاتية والتمثيل الذاتي وبالتالي تزويدهم بالمهارات الشخصية اللازمة بين الأشخاص ذوي الإعاقة والمطلوبة للمشاركة في الأحداث الترفيهية والرياضية.	بناء القدرات البشرية لتطبيق الدمج في الأنشطة السابق ذكرها
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 5
• تخصيص جزء من الإنفاق الحكومي أو من خلال تخصيص أموال المنظمات غير الحكومية والمسؤولية الاجتماعية للشركات بشأن إمكانية الوصول إلى الأماكن الترفيهية وكذلك المبادرات العامة والمجتمعية.	الأنشطة المتعلقة بوضع السياسات / اللوائح المتعلقة وخطة التطبيق لضمان وجود الموارد اللازمة.	الدعم الاقتصادي وتخصيص الموارد

خطوات تحقيق الأهداف

العوامل المؤثرة والمتداخلة	التوصيف	الخطوات / المراحل
• توافر المعلومات.	• مراجعة القوانين والتشريعات والأبحاث والدراسات والبيانات المتوفرة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وأوقات الفراغ، والترويح، والرياضة. • جمع البيانات المحلية والسياقية، المتعلقة بالمرافق والأنشطة المتاحة التي يمكن	رسم الخرائط والجرد للمنشآت / الأنشطة ذات الصلة

	الوصول إليها وعدد الزيارات ومعدل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في أوقات الفراغ والاستجمام والرياضة. • مراجعة الممارسات والمبادرات المحلية السابقة التي تم تصميمها لتحسين الوصول إلى أوقات الفراغ والاستجمام والرياضة للأشخاص ذوي الإعاقة.	
• نتائج تخطيط المرافق / الأنشطة والجرد المتغيرات المحلية والسياقية	• تصميم مجموعة عامة من المعايير والمبادئ التوجيهية والحد الأدنى من المتطلبات المسبقة لمرافق وأنشطة أوقات الفراغ والتسليّة والرياضة للأشخاص ذوي الإعاقة. • تطوير جميع الأدوات اللازمة التي تدعم إدارة المرافق المذكورة للتنفيذ.	المعايير والمبادئ الإرشادية
• المشاركة بين الجهات المعنية • درجة نفوذ القطاع العام / الحكومي.	• تحديد وقائمة بالأطراف المعنية بناءً على السياق المحلي. • إنشاء مصفوفة تواصل بين الجهات المعنية بما في ذلك السلطات والمسؤوليات وإرشادات الاتصال. • تشكيل لجان إدارة المشروع من مختلف الجهات المعنية مع وجود تمثيل من الأشخاص من ذوي الإعاقة.	الاتصال والتواصل الفعال
• تأمين الموارد اللازمة. • نتائج تصميم إطار العمل.	• وضع خطة عمل مفصلة لجميع التدخلات المطلوبة. بشكل تشاركي مع الجهات المعنية من خلال اللجان المحددة مسبقاً. • تخصيص وتعبئة الموارد اللازمة.	رصد الموارد اللازمة وخطة العمل
• التشكيل السليم للجان الأطراف المعنية. • توفير الحد الأدنى من الموارد اللازمة.	• تنفيذ وفرض تفعيل خطط العمل. بدعم من الحكومة واللجان المشكلة سابقاً. • نشر القواعد والمبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة بمعايير تطبيق الأنشطة الترفيهية والرياضية للأشخاص ذوي الإعاقة	التنفيذ والمشاركة

المتابعة والمراقبة	• تطوير إستراتيجية وإطار عمل الرصد والتقييم المطلوبين. • تطوير واستخدام أدوات الرصد والتقييم اللازمة كاستحداث الادوات اللازمة للرصد. • متابعة مستمرة على أرض الواقع.	• تعاون الكيانات المستهدفة والجهات المعنية.
قياس الأثر المجتمعي	• قياس درجة التحسن في الوصول إلى مؤشرات كيفية قضاء أوقات الفراغ والترويح والرياضة للأشخاص ذوي الإعاقة.	لا ينطبق
نشر النتائج	• تطوير التجارب المحلية / دراسة حالة ليتم مشاركتها من خلال جامعة الدول العربية حول نجاح هذا المحور.	لا ينطبق

مؤشرات نجاح التدخلات المقترحة ونماذج الاستدامة

1. سن الأحكام التشريعية في مختلف القطاعات ذات الصلة لضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في الحياة الثقافية، وأنشطة الترفيه، والتسليّة، والرياضة.
2. اعتماد معايير إمكانية الوصول المتعلقة بالمواقع السياحية والمتاحف والمعارض الفنية والمراكز والمرافق الثقافية والمتنزهات الوطنية والعامة والأماكن العامة الأخرى والمراكز والمرافق الرياضية، والتي تغطي إمكانية الوصول إلى البيئة المبنية والمعلومات والاتصالات.
3. استراتيجية / خطة وطنية لرفع مستوى الوعي بالهويات الثقافية والرياضية للأشخاص ذوي الإعاقة.
4. وجود واعتماد سياسة / استراتيجية / خطة وطنية للترفيه والرياضة تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة.
5. اعتماد تدابير محددة لتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الترفيه والحياة الثقافية، بما في ذلك على سبيل المثال: الإعفاء من الرسوم أو تخفيضها، ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج الثقافية، بما في ذلك البرامج والفعاليات الدراسية وكذلك تدريب الموجهين/ المدربين.
6. عدد ونسبة موظفي القطاعين العام والخاص ذوي الصلة المدربين لتيسير وصول ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الثقافية، وأنشطة الترفيه، والتسليّة، والرياضة.
7. نسبة البث التلفزيوني، والوقت الذي يتضمن ترجمة لغة الإشارة، والوصف الصوتي، والتسميات التوضيحية، وغيرها من المميزات والوسائل ذات الصلة بإمكانية الوصول، مقسمة بشكل أكبر وفقًا لملكية الوسائط (خاصة / عامة)، ونوع المحتوى.

8. عدد الحملات وأنشطة التوعية لتعزيز وتوعية الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم وعامة الجمهور بحقوقهم في المشاركة في الحياة الثقافية، وأنشطة الترفيه، والتسلية، والرياضة.
9. عمليات التشاور التي تتم لضمان المشاركة النشطة للأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم وتنفيذ ورصد القوانين واللوائح والسياسات والبرامج المتعلقة بالحياة الثقافية وأنشطة الترفيه والتسلية والرياضة للأشخاص ذوي الإعاقة.
10. نسب التظلمات والشكاوى الواردة والمؤيدة والموجهة نحو فعالية أو فشل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الثقافية وأنشطة الترفيه والتسلية والرياضة؛ معالجة التمييز أو عدم إمكانية الوصول أو المشاكل في حق المشاركة.

العوامل / المؤشرات المتعلقة بالنتائج

1. عدد ونسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يزورون المتاحف والمعارض والمكتبات والمواقع الثقافية مقارنة بالمجموع.
2. متوسط الوقت الذي يقضيه الأشخاص ذوو الإعاقة في الحياة والأنشطة الثقافية مقارنة بالمجموع.
3. عدد ونسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يشاركون بنشاط في الرياضة واللياقة البدنية وعدد الرياضيين المشاركين محلياً ودولياً في المسابقات الرياضية المخصصة لذوي الإعاقة، مقسمين حسب الجنس والسن والإعاقة والموقع الجغرافي ونوع الرياضة.
4. عدد ونسبة الرياضيين ذوي الإعاقة الذين يتلقون دعماً مالياً حكومياً.
5. استطلاعات الرضا ونتائجها للأشخاص ذوي الإعاقة في الخدمات، والمرافق الترفيهية، والرياضية، والثقافية.

الجهات المعنية بتنفيذ الأنشطة/ التدخلات المقترحة واستراتيجيات التنسيق بينهم:

1. الوزارات:
- أ. الوزارة ذات المسؤولية المباشرة - مثل وزارة الشؤون الاجتماعية أو مثلتها في كل دولة من الدول الأطراف.

ب. الوزارات المسؤولة بشكل غير مباشر - وزارة الإسكان، وزارة النقل، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة شؤون الإعلام، وزارة الشؤون الداخلية، وكذلك أي وزارة مسؤولة عن تقديم الخدمات للجمهور بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.

2. المؤسسات الحكومية:

أ. المجلس القومي للإعاقة وأي مجالس أخرى تعمل في المجال - هيئة الأشخاص ذوي الإعاقة

ب. الاتحادات والنقابات

ج. جهات الرقابة والمراجعة

3. المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني: والتي تعمل كجهات داعمة حقوقيا كذلك كجهات مستقلة داعمة تنفيذيا.

4. المنشآت والمرافق الرياضية (نوادي، صالات رياضية، مراكز رياضية ... إلخ)، مرافق ترفيهية وترفيهية (مراكز تجارية، مساح، متاحف ... إلخ) سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو العام أو المدني.

5. ممثلو القطاع الخاص: الذين سيكونون مسؤولين عن دعم الخطة التنفيذية من خلال المساعدة في تأمين الموارد المادية (كجزء من موازنة المسؤولية المجتمعية) كذلك تأمين الموارد البشرية من خلال الخبراء، والفنيين، ودعم التوظيف، والتدريب.

آليات المتابعة والتدقيق لقياس مؤشرات نجاح التدخلات وضمان الاستدامة - وقياس الأثر

من التدخلات المقترحة:

1. تطوير مؤشرات الأداء الرئيسية المستمدة من الرؤية الإستراتيجية لهذه المحور، وعوامل النجاح الرئيسية، وبعد ذلك من خطة العمل.
2. يجب أن تأخذ مؤشرات الأداء الرئيسية في الاعتبار المتغيرات المحلية والسياقية والحساسية بما في ذلك توافر أو ندرة الموارد التي ستعكس أيضًا في خطة العمل.

3. يجب أن تتم المراقبة والتقييم من خلال أدوات التقييم، والاستبيانات، والفحوصات الموضوعية، وتصميم ونشر نظام وطني لآلية معالجة المظالم للأشخاص ذوي الإعاقة.
4. من الموصي به أن يتم تنفيذ جميع التدابير من خلال نموذج تجريبي يتم تحسينه لاحقاً وتعميمه.
5. يجب أن تتلقى لجان الجهات المعنية بالإضافة إلى الأبطال المختارين تدريباً شاملاً وبناء القدرات على جميع عناصر محور التصميم الخالي من العوائق وإمكانية الوصول لضمان الاستمرارية والاستدامة.
6. إن تصميم ونشر إستراتيجية اتصال مفصلة أمر ضروري لضمان استدامة تدابير إمكانية الوصول.

التداخل (يشمل التعارض أو الاتساق) مع المحاور الأخرى - لتعظيم الأثر ومنع التكرار

- هذا المحور هو أحد المحاور ذات الصلة بالخدمة - والتي تتداخل مع ما يلي؛
1. سهولة الوصول والتصميم الخالي من العوائق؛ عندما يتعلق الأمر بتنفيذ تدابير الوصول داخل مرافق الترفيه والاستجمام والرياضة.
 2. جميع الركائز ذات الصلة بالمستفيدين / المجموعات الفرعية الخاصة، مثل كبار السن والأطفال؛ عندما يتعلق الأمر بضمان تلبية الاحتياجات المحددة لهذه المجموعات الفرعية الخاصة ومعالجتها.

عناصر استراتيجية التواصل ذات الصلة بالمحور - لضمان نجاح تدخلات العقد العربي:

1. إيصال الخطة الوطنية وأهداف محور الترفيه والترويح والرياضة.
2. نشر التغييرات التشريعية والسياساتية المخصصة لمحور الترفيه والترويح والرياضة.
3. نشر المعايير المحدثة، والمبادئ التوجيهية، والحد الأدنى من المتطلبات المسبقة داخل المرافق المختارة المخصصة لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة.
4. تصميم ونشر الحملات المحلية لإزالة الوصمة المتعلقة بقدرات وتأثير الأشخاص ذوي الإعاقة على النظام البيئي الثقافي والرياضي المحلي والدولي.
5. ضمان تصميم جميع الحملات والمبادرات بحيث تكون في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة ودائمة لهم.
6. قياس الأثر وعمل دراسة حالة وعرض النتائج وقصة النجاح على الصعيدين المحلي والدولي.

المحور السابع عشر: الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الأزمات والأوبئة والتغيرات المناخية

مقدمة ونظرة عامة عن المحور:

لكي نتمكن من ترسيخ مفردات هذا المحور فلا بد أن نتفق على تعريف بعض المصطلحات التي سوف تستخدم فيه حتى تصبح الأمور واضحة تماماً. فالتمية البيئية المستدامة⁹، تشمل مصطلحان:

أولاً: مصطلح العدالة البيئية: وهي "التوزيع المنصف للمزايا والمخاطر البيئية بين البشر جميعاً سواء على المستوى الدولي أو المستوى المحلي، بقصد الحفاظ على استمرار النمو الاقتصادي مع الحفاظ على البيئة بتوزيع المنافع والتكاليف بطريقة عادلة للتوفيق بين مصالح الجيل الحالي ومصالح الأجيال القادمة".

ثانياً: مصطلح العدالة من أجل البيئة: والذي يعني "استخدام البيئة بشكلٍ حذرٍ ومتوازنٍ من أجل الحفاظ على التنوع البيئي واستمراريتها". والجدير بالذكر هنا هو غياب كل من قضايا النوع وقضايا الإعاقة في هذه التعريفات والذي يكشف لنا عن عدم وضوح الرؤية والتفاصيل في فكر واضعي مثل هذه التعريفات، ربما لحادثة مناقشة هذه المفاهيم.

ورغم أن العالم كله يعاني من تأثير التغيرات المناخية، ولكن تزيد الوطأة على الفئات الأولى بالرعاية الاجتماعية، ومنها الأشخاص ذوي الإعاقة. ومما يزيد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية عليهم ويحد من تمتعهم بحقوقهم، هو أنهم معرضون بشكل خاص لعدم حصولهم على الدعم الكافي في حالات الطوارئ والأزمات والتغيرات المناخية.

وقد جاءت الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتؤكد في المادة 11 على مسؤولية الدول في تأمين الحماية والأمن للأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الأزمات والكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية وأخرى من صنع الإنسان، من خلال تذكير الدول الأطراف بالقوانين الدولية - القانون الإنساني الدولي وكذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ولأن الإعاقة هي تفاعل الشخص ذوي الإعاقة مع الحواجز البيئية والمجتمعية من حوله والتي تُعيق مشاركته في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين، لذا يصبح الأشخاص ذوي الإعاقة الأكثر عرضة للمخاطر في

⁹ عيد الراجحي، مبادئ السياسات البيئية، السعيد للنشر والنوزيع، 2020، ص117.

https://drive.google.com/file/d/1PDd3SUc23yh398Mjg_xy6CQ3dYJXLeNK/view

د. مشكاة المؤمن، العدالة البيئية لتحقيق نهضة عربية، مقال منشور بمجلة البيئة والتنمية، العدد 106، يناير 2006،

والمنشور على الرابط التالي.

<http://afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=795&issue=&type=3&cat>.

حالات الطوارئ والأزمات والتغيرات المناخية. فهم أول من يواجهون الصعوبات والمخاطر في الحصول على الغذاء، والتنقل، والخدمات الصحية، والأدوية، والسكن الملائم، والماء النظيف، وكسب العيش أو فقدان الدخل مما يجعلهم الأشد فقراً وأكثرهم تعرضاً للمخاطر الناجمة من أي أزمات، أو كوارث، أو أوبئة، أو تغيرات مناخية.

ويضطرننا تسارع الأزمات المناخية على مواجهة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الحالية خاصة بالنسبة للفئات الأولى بالرعاية، فقد كشفت الأزمة الأخيرة - لجائحة COVID-19 مدى هشاشة واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل هذه الأزمة وهذا الوباء، بحيث كان الأشخاص ذوي الإعاقة حول العالم من المستبعدين إلى حد كبير من الخطط والبرامج العامة للتعامل مع الجائحة. فكيفية تأثر الأشخاص ذوي الإعاقة هو ما يجب تصحيحه. فيجب التركيز على دراسة العلاقة ما بين الإعاقة والاستدامة البيئية، من خلال التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة، والتغيرات البيئية كمخاطر من حولهم، وكيف يمكن أن نتجه إلى احترام التنوع المتأصل في المجتمع وجميع فئاته ومن بينهم الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحقيق الاستدامة ليس فقط بين البشر وبعضهم البعض، ولكن أيضاً بين الإنسان والطبيعة التي تحيط به ويدعمه.

أهم الآثار السلبية للتغيرات المناخية وأضرارها على الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الطوارئ والكوارث والأزمات والأوبئة:

- التعرض للإهمال و/أو للعنف و/أو الاستغلال و/أو الإيذاء أثناء الإجراء وفي أماكن الإيواء.
- عدم إدراج احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن القوانين والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالتعامل مع الأزمات والكوارث والطوارئ
- ضعف الخدمات الصحية المستجيبة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وقت الأزمات والكوارث
- وجود حواجز بيئية تمنع من الانتقال لأماكن آمنة والتكيف فيها.
- صعوبة الوصول للمعلومات وصعوبة استخدام وسائل الانتقال والاتصالات
- عدم وجود برامج مخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة تراعي احتياجاتهم أثناء الإجراء و/أو أثناء الكوارث والطوارئ، و/أو أثناء التسكين بعد الكوارث والطوارئ.
- عدم توزيع المعينات والأجهزة المساعدة المعززة للوظائف البدنية ضمن مواد الإغاثة.
- فقد مصدر الدخل وكسب العيش والعمل اللائق وقت الأزمات والكوارث

مدى استجابة القوانين والإستراتيجيات في الدول العربية

أولاً: القوانين:

إن هناك العديد من القوانين في الدول العربية تتعامل مع حالات الطوارئ والأوبئة وحالات الخطر والأزمات.

لذا كان من الأهمية تفحص هذه القوانين لمعرفة مدى تغطيتها لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. مثال على ذلك القوانين الموجودة بشأن إجراءات الحجر الصحي، والتي لا تتضمن أي إجراءات خاصة تراعي ظروف أو احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة في مجال تطبيق العزل الطبي.

وهناك قوانين عديدة بشأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية في الكثير من الدول العربية والتي أصدرت من العديد من وزراء الصحة العرب، بشأن إقرار إدراج المرض الناتج عن الإصابة بفيروس كورونا المستجد ضمن الأمراض المعدية، ولكن هذه القوانين لم تتضمن أي قواعد خاصة تراعي ظروف أو احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال اتخاذ الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية.

أما القوانين الموجودة بشأن حالات الطوارئ بالدول المختلفة، فلها أهميتها في أوقات الأوبئة والجوائح الصحية لما ورد بموادها بجواز إعلان حالة الطوارئ كلما تعرض الأمن أو النظام العام في أراضي البلاد أو في منطقة منها للخطر أو كوارث عامة أو انتشار وباء، - وأنه لرئيس الدولة الحق في إعلان حالة الطوارئ واتخاذ التدابير المناسبة للمحافظة على الأمن والنظام العام. وأيضاً هذه القوانين لم تتضمن أي قواعد خاصة تراعي ظروف واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة خاصة في مجال تطبيق حالة الطوارئ.

بعد قرار العديد من الدول إنهاء حالة الطوارئ بعد استقرار الأوضاع بعد جائحة كورونا، لجأت الكثير من الدول لسن قوانين حديثة بشأن إجراءات مواجهة الأوبئة والجوائح الصحية. وبالرغم من حداثة هذه القوانين، إلا أنها لم تتضمن أي قواعد تخص ظروف أو احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة في مجال إجراءات مواجهة الأوبئة والجوائح الصحية.

ثانياً: الاستراتيجيات الوطنية:

من الضروري النص بشكل صريح على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الطوارئ والكوارث، وذلك في القوانين والاستراتيجيات الوطنية، والنص على احتياجاتهم بشكل محدد وعدم تركها لفهم القائمين بالإغاثة. فبالرغم من وجود عدد محدود من الدول العربية التي قامت بإعداد استراتيجيات وطنية لتغير المناخ فلا بد من:

- 1- التأكيد على جميع الدول العربية بالخروج باستراتيجيات مماثلة، مع اهتمام كل الدول بتضمين قضايا الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة فيها بشكل قوي ومفصل، بحيث تكون فعالة لكل فئات المواطنين.
- 2- توعية المواطنين بالمخاطر الصحية التي يفرضها تغير المناخ مع التركيز على الفئات الأكثر عرضة للخطر كالمراة، خاصة الحوامل والمرضعات، والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.
- 3- لابد أن يكون هناك عدد مدروس من مؤشرات الأداء التي تقيس مدى تلبية الهدف لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

4- مطالبة الدول بالقيام بعمل الخطط تنفيذية للإستراتيجية يمكن من خلالها تحليل مدى الاستجابة لحاجات وظروف الأشخاص ذوي الإعاقة. وإدراج احتياجاتهم ضمن القوانين والخطط الإستراتيجية والخطط التنفيذية لمواجهة الكوارث والطوارئ.

الهدف العام 1	الأهداف المرحلية	المؤشرات
المساواة بين الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص غير ذوي الإعاقة من حيث الاهتمام والإغاثة في حالات الطوارئ والأوبئة.	- تفعيل دور جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة في معالجة نتائج الأزمات وحالات الطوارئ. - ضمان معرفة المؤسسات المعنية بالإغاثة ومواجهة الأزمات والأوبئة بالطرق الصحيحة للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وإغاثتهم ومساعدتهم في حال الإجلاء وعند الانتقال إلى مناطق جديدة. - توسيع نطاق معلومات قواعد البيانات التي تحوي معطيات عن الأشخاص ذوي الإعاقة بين سكان الدول. - ضمان توافر الإرشادات والتوجيهات الصحيحة لإسعاف الأشخاص ذوي الإعاقة وتأمين المساعدة الفعالة والحسنة لهم مع تأكيد احترامهم وضمان كرامتهم.	- عدد وأسماء المؤسسات المشاركة في الهيئة الوطنية المتخصصة بالتعامل مع واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في زمن الأزمات والأوبئة. - مدى مشاركة ومساهمة جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة في عمل الهيئات المعنية بمواجهة الأزمات وفي البرامج التدريبية والإعلامية وغيرها. - عدد الجهات المالكة لقواعد بيانات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. - مدى سهولة الولوج إلى تلك القواعد وسرعة الاستفادة من بياناتها في حالات الطوارئ والخطر.
الهدف العام 2	الأهداف المرحلية	المؤشرات
مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والمرأة المسؤولة عن شخص ذي إعاقة في الحوكمة البيئية وفي التخطيط لعمليات الإغاثة وإدارتها.	- توعية المؤسسات المدنية والأمنية المعنية بالإغاثة والإسعاف على الطرق السليمة للتحقق من البيانات ولتوفير المساعدة بصورة صحيحة مناسبة بفعل دورات توعية يشاركون فيها. - تنمية وعي واضعي السياسات المتعلقة بالمناخ باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.	- تعدد الرتب العسكرية المشاركة في دورات التدريب، مع مشاركة الأفراد العسكريين والأمنيين في دورات تدريب مماثلة. - نوع وكم المعلومات الإضافية المتوفرة عن احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة الخاصة عند دخولهم المستشفيات.

• جعل حملات التوعية تعتمد على وسائل الإعلام لنشر المعرفة بأصول الإغاثة التي تناسب الأشخاص ذوي الإعاقة. • إنشاء هيئات وطنية متخصصة للتعامل مع واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في زمن الطوارئ والأزمات والأوبئة، تضم كافة المؤسسات والهيئات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المختصة بشؤون مواجهة حالات الطوارئ والأوبئة، بما فيها مؤسسات الدفاع المدني والهلال والصليب الأحمر. • ضمان مشاركة جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة مع كافة الهيئات والمؤسسات المتعلقة بمواجهة الكوارث والأوبئة وحالات الطوارئ، وكذلك في تنظيم البرامج التدريبية والإعلامية وغيرها المعنية بالموضوع. • تنظيم قواعد البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيل القدرة على التلوج إليها في حالات الكوارث والأوبئة. • ووضع أسئلة إضافية في استمارات دخول المستشفيات وأماكن الحجر الصحي عما إذا كان الشخص المصاب من الأشخاص ذوي الإعاقة وطلب المساعدة من متخصصين للوصول للطرق الفضلى لخدمة هذا الشخص جمع بيانات يمكن الاستفادة منها وتحليلها بهدف الوصول للمعلومات وتحديد كيفية تحسين خدمة التعامل مع هذه الشريحة، والحفاظ على سرية هذه البيانات. • دراسة وتحديد الآثار والتداعيات الصحية والاجتماعية والاقتصادية للتدهور البيئي على الأشخاص ذوي الإعاقة تمهيداً لمعالجة تلك الآثار وتداعياتها.	• عدد وسائل الإعلام وأنواعها التي تسمح بنشر الإرشادات والتوجيهات الخاصة بالأزمات والأوبئة. • مدى سهولة استيعاب المواد المنشورة إعلامياً. • عدد الدورات التدريبية التي تنظمها جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة لتوعية الجهات المعنية من مدنية وأمنية بعمليات الإغاثة والمساعدة.	
--	--	--

	• تعزيز جمع البيانات والإحصاءات المستجيبة لحاجات المرأة ذات الإعاقة والمرأة المسنولة عن شخص ذي إعاقة والمتعلقة بتأثير تغير المناخ على أوضاعها الصحية والاجتماعية والاقتصادية.	
المؤشرات	الأهداف المرحلية	الهدف العام 3
• عدد المشاركين في الدورات من أفراد الجهات الأمنية والعسكرية المكلفة بالمساعدة في زمن الأزمات. • عدد الحملات التوعوية الإعلامية ومدى انتشارها وسهولة استيعاب المعلومات التي تنشرها، ولاسيما بالنسبة إلى بعض الأشخاص ذوي الإعاقة. • عدد الخطط لمواجهة الأزمات وحالات الطوارئ، وبيان احتمالات المساعدة والإيواء وأشكال المعونة الفضلى للأشخاص ذوي الإعاقة. • مدى اشتغال تلك الخطط على هذه المعطيات.	• إعداد الإرشادات والتوجيهات وعرضها بوسائل وطرق ميسرة ومتاحة يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة، ولاسيما الإعاقات السمعية والبصرية وحتى النفسية الاجتماعية، والذهنية الخفيفة من الاستفادة منها على أفضل نحو ممكن. • تنظيم دورات تدريبية لعناصر الدفاع المدني والهلال الأحمر وجمعيات المجتمع المدني وآخرين، وكذلك لبعض عناصر الأجهزة الأمنية والعسكرية، لتوعيتهم بأفضل الطرق للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة مع اختلاف أنواع إعاقاتهم وأعمارهم وجنسهم وإجلاتهم في حالات الطوارئ والخطر، وكيفية العناية بهم أو نقلهم إلى المستشفيات في حالات الأوبئة. • إطلاق حملات إعلامية توعوية تتناول واقع الإعاقة، وأهمية عدم إهمال الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الأوبئة والأزمات، على أن يرافق ذلك مع إرشادات للمواطنين حول كيفية التعاطي مع الأشخاص ذوي الإعاقة في مثل هذه الظروف. • دراسة احتمالات المساعدة والإيواء وأشكال المعونة الفضلى للأشخاص ذوي الإعاقة في مواجهة الأوبئة والأزمات، وإدراج تلك الاحتمالات في الخطط المصممة للتعامل مع تفشي الأوبئة ونشوب الأزمات.	إسماع صوت الأشخاص ذوي الإعاقة في زمن الأزمات والأوبئة والكوارث تأكيداً على مشاركتهم وضماناً للاستفادة من مساهمتهم في معالجة نتائج الأزمات والكوارث.

	• إدراج احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن الموازنات المستجيبة للعمل المناخي من أجل تحقيق العدالة المناخية.	
--	---	--

التوصيات:

- التعاون الدولي وحشد الدعم لمساعدة الدول النامية على مكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ والتكيف معها وتضمين الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل المناخي، والذي تجسد في الاتفاق على إنشاء صندوق الخسائر والأضرار في مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (COP27) بشرم الشيخ 2022 وهو يعتبر خطوة غاية في الأهمية نحو العدالة البيئية.
- دعم الوزارات والمؤسسات المالية العامة والخاصة والمنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني.
- تضمين الموازنة احتياطات مالية مخصصة لمواجهة الكوارث والأزمات ومنها الآثار السلبية للتغيرات المناخية.
- ضخ الاستثمارات اللازمة مع إدماج منظور الإعاقة في السياسات والخطط والبرامج وتوفير دعم يستهدفهم تحديداً.
- الاستعانة بخريطة تأثير تغير المناخ على الفقر وتحديد المجالات ذات الأولوية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز فرص حصولهم على حقوقهم ومنع التمييز ضدهم، وتفعيل دور إدارة الأزمات بمراعاة منظور الإعاقة
- إقامة مدن ومجتمعات مستدامة وأماكن خضراء.

الفصل الرابع

آلية تنفيذ وتقييم ومتابعة العقد

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعد عام 2030

أولاً: آلية تنفيذ العقد:

وأعمالاً لأهمية تنفيذ هذا العقد والنهج الحقوقي المتفق عليه من معظم الدول العربية وتفعيلاً للمادة رقم 33 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فلا بد أن يكون هناك اليات واضحة للتنفيذ والرصد على الصعيد الاقليمي مما يستدعى وجود إطار عمل داخل الوطن العربي (من خلال جامعة الدول العربية).

يتم تنفيذ العقد على المستويين الإقليمي والوطني، وذلك كما يلي:

أ- المستوى الإقليمي:

يتضمن العقد مقترحات وبرامج متخصصة في مختلف مجالاته بتوقيينات محددة، وعلى أن تتصف بالمرونة لتأخذ في الاعتبار أي مستجدات في هذا الشأن.

ويستهدف في الأساس بناء قدرات الكوادر العربية في مختلف المجالات ذات الصلة، وبما يمكن من اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ العقد على المستوى الإقليمي، وبما يدعم التنفيذ أيضاً على المستوى الوطني.

ب- المستوى الوطني:

أخذاً في الاعتبار الاختلافات بين الدول العربية في السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن الاختلافات في الدولة الواحدة بين الحضر والريف. فيقترح أن يشكل فريق عمل فني من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والشركاء ومجموعة من الخبراء، لدعم تنفيذ هذا العقد على المستوى الوطني في الدول الأعضاء بناء على طلبها.

وبناء على المادة رقم 32 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المتعلقة بالتعاون الدولي فإن هذا يؤكد على أهمية التعاون العربي والمتعلق بتحقيق الاستفادة من كافة البرامج الانمائية العربية وتبادل المعلومات

والخبرات وأفضل الممارسات. وتسهيل التعاون في مجال البحوث والحصول على المعارف العلمية والتقنية بين الدول العربية وبعضها.

ولكي تتمكن من المتابعة والتقييم و المقارنة فلا بد من إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات موحدة على مستوى جامعة الدول العربية لتسهيل عملية الرصد وتدفق مسار المعلومات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

ولكي نتمكن من الوصول الى لهذا الهدف بشكل دقيق وموحد نجدد دعوة الدول العربية لتبني التصنيف العربي للأشخاص ذوي الإعاقة.

ثانيا: التقييم والمتابعة

يتضمن العقد آلية للتقييم والمتابعة بما يمكن من الرصد عملية التنفيذ على المستوى الإقليمي والوطني وبما يسهل عملية اصدار تقارير عربية حول الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك وفق أحدث التقنيات العالمية المعتمدة. ويقترح أن يكون هناك تقارير سنوية لتنفيذ العقد مع مراجعة كل عامين مع الآلية. ويجب الأخذ في الاعتبار أنه سوف يتم تقييم اهداف التنمية المستدامة 2030 مما سوف يتيح للآلية الأخذ في الاعتبار الأهداف الجديدة بالفكر الجديد في آخر عامين من العقد مما سوف يتيح لها بالخروج برؤية متطورة ومستتيرة في تطور قضايا الإعاقة قبل انتهاء العقد.

لذا تدعو جامعة الدول العربية البلدان العربية الموقعة على هذا العقد إلى صياغة خطة تنفيذية محددة في الزمن تضبط الأطراف المتدخلة والآليات والأنشطة والتوقيت الزمني ومؤشرات قياس كمية ونوعية إلى جانب الميزانية التي يجب تخصيصها لكل نشاط.

العمل على تعزيز التعاون الإقليمي والوطني عن طريق:

1. المساهمة في صندوق ائتماني (Trust Fund) متعدد المانحين للدول العربية والذي تديره لجنة متخصصة في تنفيذ العقد تحت مظلة جامعة الدول العربية فضلا عن المبادرات والبرامج الرامية إلى دعم تنفيذ الإعلان الوزاري بشأن العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2032-2023.
2. التعاون مع وكالات التعاون الإنمائي في المنطقة العربية لتعزيز سياساتها وبرامجها المتعلقة بالإعاقة.
3. تعزيز اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة تبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما يتعلق بقضايا الإعاقة وتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

المؤشرات لتتبع التقدم المحرز:

1. المؤشرات الأساسية:
2. التبرعات السنوية المقدمة من الحكومات والجهات المانحة الأخرى إلى الصندوق الائتماني (Trust Fund) المتعدد المانحين لدعم تنفيذ هذا العقد.
3. عدد المانحين الذين يساهمون كل عام في الصندوق الائتماني (Trust Fund) المتعدد المانحين لدعم تنفيذ هذا العقد.
4. التبرعات السنوية المقدمة من الحكومات أو الجهات المانحة الأخرى للمبادرات أو البرامج الرامية إلى دعم تنفيذ هذا العقد.
5. عدد كيانات الأمم المتحدة التي لديها برامج للتعاون الإقليمي، بما في ذلك التعاون فيما بين البلدان العربية، التي تدعم صراحة تنفيذ هذا العقد.
6. عدد المشاريع الإقليمية والوطنية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان العربية، التي تشارك فيها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومن أجلهم من أجل دعم تنفيذ هذا العقد.
7. عدد الإحصائيين في المنطقة العربية المدربين على إحصاءات الإعاقة.

ثالثاً: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعد عام 2030

من المتوقع أن يبدأ العالم في مشاورات، لما بعد خطة التنمية المستدامة 2030، وذلك قبل انتهائها بعامين على الأقل أي عام 2028، وعليه يقترح أن يتضمن العقد آلية ل مشاورات عربية يتم تحضير لها بدء من عام 2028، لبلورت موقف العربي ورؤية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن خطط الدولية المتوقع إطلاقها عام 2030، لتتضمن الأولويات العربية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الخطة التنموية العالمية الجديدة.